د. محمد الفرجاني حصن

أفريقيا وتحديات العولمة



الدار المصرية اللبنانية
القاهرة

المكتبة الجامعية
غريان

أفريقيا

وتحديات العولمة

الدار المصرية اللبنانية • المكتبة الجامعية
القاهرة غريان

المكتبة الجامعية ـ غريان ـ ليبيا
هاتف : 634629-041 ـ فاكس : 630730-041 ـ ص . ب 64042

الدار المصرية اللبنانية ـ القاهرة

16 عبد الخالق ثروت ـ القاهرة
هاتف : 3910250 - 3923525 - 3936743 ـ فاكس : 3909618 ـ ص . ب 2022
e- mailALMASRIAHRASHAD@LINK.NET

رقم الإيداع : 4745 / 2003 الترقيم الدولى : 7 - 797 - 270 - 977

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

رقم الإيداع : 4316 / 2002 الترقيم الدولى : 9- 0 - 9530 - 9959 -ISBN

دار الكتب الوطنية

بنغازي ـ ليبيا

هاتف: 9090509-9096379-9097074
بريد مصور: 9097073
البريد الإلكتروني: nat-lib-llbya@hotmaillcom
الطبعة الثانية للمكتبة الجامعية ـ غريان
والطبعة الأولى: للدار المصرية اللبنانية ـ القاهرة
ذو الحجة 1423 هـ فبراير 2003 م

أفريقيا

وتحديات العولمة

تأليف

د. محمد الفرجاني حصن

أستاذ العلوم السياسية بجامعة السابع

من أبريل وأكاديمية الدراسات العليا

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

صدق الله العظيم

تقديم الطبعة الثانية

في عالم متغير تتنازعه الأهواء، وتحكمه المصالح والنزعات التسلطية البغيضة، حيث تسيدت الولايات المتحدة الأمريكية العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق وخلقت نظامًا عالميا جديداً أحادي القطبية.. بات موضوع العولمة من موضوعات الساعة التي فرضت نفسها على المفكرين وحملة الأقلام لتقرير أمرها، وبحث ما إذا كانت ستعود بالنفع حقًا على الشعوب المتعولمة، أم سيكون الأمر على خلاف ذلك!

ولأن الدول الأفريقية تمثل ركنًا ركينًا من أركان هذا العالم، فقد بات من الضرورى مناقشة أثر العولمة عليها، وخاصةً في ظل الأوضاع المتدهورة التى تعانيها القارة، وعلى رأسها مسألة النزاعات العرقية والسياسية التى ضيعت كثيراً من جهود التنمية والتحديث فى هذه الدول الغنية بثرواتها، والواعدة بكل خير ورجاء. ومن هنا سعى الأستاذ الدكتور محمد الفرجاني حصن بحكم انتمائه لهذه القارة، إلى دراسة أثر العولمة على الدول الأفريقية من كافة وجوه الدراسة: سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا.. فكان هذا الكتاب الرائع (أفريقيا وتحديات العولمة).

والدكتور محمد الفرجاني حصن من أعلام الوطن العربى المرموقين في مجال الدراسات السياسية والاقتصادية، وقد عمل أمينًا للجنة الشعبية بجامعة الجبل الغربي ثم جامعة السابع من أبريل في ليبيا

(رئيس الجامعة)، وأستاذ الدراسات العليا بها وبأكاديمية الدراسات العليا. . وهو من أبرز المفكرين المُحْدَثين الذين تناولوا موضوع العولمة بكثير من الاهتمام والبحث المتعمق. . ولِمَ لا، والموضوع قد بات مقلقًا لنا جميعًا ـ عربًا وأفارقة ـ خوفًا على تراثنا الحضارى المشترك الذي نتمسك به في مواجهة من يبغون فُرقتنا واحتكار ثرواتنا لأنفسهم؟

لقد كانت سعادتنا كبيرة بنشرنا لهذا الكتاب القيم الذي يتناول موضوعًا حساسًا من موضوعات الساعة. . وكانت سعادتنا أكبر بدخول الدكتور محمد الفرجاني حصن في زمرة مؤلفي الدار، فهو أخ فاضل، ومفكر مرموق، ينافح بقلمه عن أمته وقضاياها، ويسعى جاهدًا للتنبيه على ما يحيق بها من أخطار.

تحيةً لكل مفكر وطني يجاهد بقلمه لنصرة قضايا وطنه وقوميته. وعلى الله قصد السبيل.

الناشر
محمد رشاد

أصبحت ظاهرة العولمة من الظواهر البارزة فى المتغيرات الدولية فى العالم منذ انهيار الاتحاد السوفياتى ودول أوروبا الشرقية، حتى حازت من اهتمام الكتاب والباحثين الشيء الكثير، فاختلفوا ما بين مؤيد ومعارض لهذه الظاهرة.. الجديدة فى أسلوبها، والقديمة في محتواها. فدعا بعض الكُتّاب إلى التفاعل مع متطلبات العولمة والتوجه نحوها باعتبارها ظاهرة العصر، وذلك بغض النظر عن آثارها السلبية التي تلحق الضرر بدل النفع بالدول الصغيرة والفقيرة، وخاصة الدول الإفريقية. والبعض الآخر من الكُتّاب رفض هذا التوجه، ودعا إلى مواجهة العولمة والتمسك بالهوية والثقافة والحضارة المحلية. والفريق الثالث من الكُتّاب والباحثين يحاول التوفيق بين الرأيين، فيرى القبول بالعولمة في جوانبها الإيجابية، ورفض العولمة في جوانبها السلبية.

وظاهرة العولمة اليوم هي حديث الساعة، وهي بقدر ما تستحوذ على اهتمام الجميع، بقدر ما أصبحت جزءًا مهمًا من حياة الفرد اليومية.. السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والثقافية. وعالم اليوم ليس هو عالم الأمس، فبالرغم من تباعد مسافاته وكبر مساحته الجغرافية وتباعد دوله وقاراته، إلا أنه بفضل وسائل الإعلام والاتصال ـ من أقمار صناعية، ووسائل مواصلات

واتصالات حديثة، وشبكة معلومات (إنترنت) ـ أصبح هذا العالم المتباعد المترامي الأطراف قرية صغيرة، ما يحصل في جزء منها تتأثر به الأجزاء الأخرى.

ومن ثَمَّ فإن ظاهرة العولمة لم تَعُدْ ـ كما يعتقد البعض ـ ظاهرة اقتصادية تتمثل فقط في السيطرة من قِبَل الشركات متعددة الجنسيات على النشاط الاقتصادي بأسلوب رأسمالي يقوم على نظام السوق المفتوح، ونمط غربي أمريكي من أجل فرض سيطرة وهيمنة هذا الأسلوب؛ بل هي أيضًا ظاهرة سياسية تتمثل في الدعوة إلى تطبيق الديمقراطية الليبرالية الأمريكية التي تقوم على حكم الأقلية للأغلبية، والتعددية الحزبية إن وجدت. وهي ثقافية تسعى إلى طمس كل الثقافات والحضارات في مقابل فرض الحضارة والثقافة الغربية الأمريكية، منطلقةً نحو ذلك من أفكار فوكوياما عن نهاية التاريخ. وهي اجتماعية تعتمد على النموذج الأمريكى الغربي المتمثل في الانحلال الاجتماعي والتفكك الأُسَرِي والاستغلال والاستعباد والظلم.

إذًا فالدول الإفريقية أمام خيارين: الخيار الأول هو خيار الانخراط في برنامج العولمة دون تحفظ (وهنا ستفقد هويتها وحضارتها وتذوب في التبعية الغربية، خاصةً وأن العالم يعيش تحت وطأة دولة أحادية القطبية تسيطر على العالم سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وهي الولايات المتحدة الأمريكية).

والخيار الثاني هو الانعزال عن العالم وقفل النوافذ ضد الحضارة العالمية القادمة في ثوب العولمة... ولكن ما هذا بحل؛ لأن الحدود الدولية قد ذابت، والحل ليس في الانعزال عن العالم وإنما في إثبات الوجود. وهذا ما دأبتْ عليه القارة الإفريقية منذ صراعها وكفاحها المسلح ضد الاستعمار حتى نالت استقلالها السياسي، ثم تُوِّجَ ذلك بقيام الاتحاد الإفريقي أو الوحدة الإفريقية التي حلت محل منظمة الوحدة الإفريقية.

وتعبيرًا عن رغبة القارة الإفريقية في الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، ومن أجل مواجهة تحديات العولمة بهذه القارة السمراء الزاخرة بإمكانياتها ومواردها

الطبيعية التي لم تستغل بعد الاستغلال الأمثل؛ قام الاتحاد الإفريقي ليعبر عن إرادة الشعوب الإفريقية في الانتقال إلى صيغة جديدة تقوم على التواصل والتعاون والوحدة في إطارٍ ديمقراطيّ تَنْمَوِيّ في العالم.

ولقد تم الإعلان عن الاتحاد الإفريقي في قمة «سرت» بالجماهيرية العظمى في 1999/9/9 ، بمبادرة وبدعوة من العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر، وتم التصديق عليه في 2001/7/12، وبذلك عقدت منظمة الوحدة الإفريقية آخر قمة لها في «لوزاكا» عاصمة زامبيا ليحل محلها الاتحاد الإفريقي.

والاتحاد الإفريقي يقوم على عدة أصعدة: سياسية واقتصادية واجتماعية. فعلى الصعيد السياسي، يقوم على دستور أساسي وسلطة سياسية ذات شخصية قانونية ومؤسسات تشريعية وتنفيذية.. وستناط بالاتحاد الإفريقي صلاحيات سياسية تضاهي الصلاحيات الموجود في الاتحاد الأوربي.

ولكي تواجه إفريقيا تحديات العولمة؛ سارعت بقيام الاتحاد الإفريقي الذي يقوم على التعاون والتنسيق والتكامل السياسي بين البلدان الإفريقية، وبهذا الاتحاد سترجع للقارة الإفريقية هيبتها ومكانتها في العالم، حيث إن هذه القارة تمثل 22٪ من مساحة العالم، وحوالي 13% من مجموع سكانه.. أي أن حوالي عُشر سكان العالم يقطنون في هذه القارة.

وإفريقيا قارة غنية بمواردها وثرواتها من غابات ومنتجات زراعية وجواهر ومعادن، بالإضافة إلى المواد الأولية النادرة والطاقة النفطية والكهرومائية، ورغم هذه الإمكانيات الضخمة، لازالت هذه القارة فقيرةً في اقتصادها، وذلك غير ما تعانيه من أعباء المديونية والتبعية الاقتصادية والسياسية، والأمية، والتخلف، والانقسامات الإثنية والعرقية التي تغذيها المصالح الاستعمارية والصهيونية.

وعلى عاتق الاتحاد الإفريقي تقع مهمة القضاء على كل هذه المشاكل التي تواجه القارة الإفريقية، ومن ثَمَّ يُعَوَّل عليه أن يكون بدايةً لانطلاق الاستثمار الإفريقي في أغلب المرافق الحيوية ـ من زراعة وصناعة وبُنَى تحتية ومصارف

وفنادق وسياحة ـ وصولاً إلى حالة التكامل الاقتصادي الإفريقي والسوق الإفريقية المشتركة والبُنَى الاقتصادية الموحدة.

والاتحاد الإفريقي هو خيُر رَدًّ على العولمة بعدما عجزت منظمة الوحدة الإفريقية ـ والتي أنشئت في 25 مايو 1963 ـ عن مواجهة التحديات الدولية وفي مقدمتها العولمة التي تتطلب مواجهةً على ضوء المتغيرات الدولية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجارية في العالم.

وفي هذا السياق جاءت فكرة هذا الكتاب الذي يحمل عنوان (إفريقيا وتحديات العولمة)، والذي يشتمل على خمسة فصول:

الفصل الأول: وهو فصل تمهيدي لمناقشة بعض القضايا والمصطلحات.

والفصل الثاني: يناقش ظاهرة العولمة بين الرفض والقبول، كما يدرس مفهوم العولمة، والجذور التاريخية له وعلاقته ببعض المفاهيم الأخرى وأبعاده؛ ثم يتطرق إلى مسألة العولمة الثقافية وآثار العولمة على الدول الإفريقية وكيفية مقاومتها.. ثم استنتاج للمناقشة والدراسة.

والفصل الثالث: يتحدث عن عولمة الديمقراطية أو ديمقراطية العولمة، ويتناول مفهوم الديمقراطية، والتجارب الديمقراطية السابقة، والديمقراطية الليبرالية الرأسمالية ومستقبلها، والديمقراطية الماركسية، والديمقراطية الشعبية المباشرة في النظرية العالمية الثالثة.

والفصل الرابع: يتحدث عن التنمية الاقتصادية في إفريقيا وتحديات العولمة، ويتضمن تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية، والمتطلبات الأساسية للتنمية، وعوائق التنمية الاقتصادية المحلية والدولية، والعوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية المساهمة في التنمية، وبعض المناهج النظرية والتجريبية، والمعايير المحلية والدولية للتنمية الاقتصادية، وأخيرًا: استراتيجيات التنمية البديلة.

والفصل الخامس: يركز على التصنيع في أفريقيا كاستراتيجية صحيحة لمواجهة

تحديات العولمة. ويتضمن شرحًا لمفهوم التصنيع أو تعريفه، ومستويات التصنيع، والطريق إلى التصنيع، وأهداف التصنيع ومتطلباته الرئيسية، ومشاكله، وعلاقة التصنيع ببعض القطاعات الأخرى، والجدل حول التصنيع، واستراتيجيات وسياسات التصنيع، ونماذج مخططات التصنيع. . ثم مناقشة الصناعات المحدودة أو الصغرى كحالة خاصة.

ومن خلال مناقشة هذه المواضيع ذات التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، نأمل أن نصل إلى إثبات لفرضية هذا الكتاب، أو التساؤل الذي يمكن طرحه، وهو: كيف تستطيع إفريقيا مواجهة تحديات العولمة؟ و من خلال ما سيتم شرحه ومناقشته من مواضيع في فصول هذا الكتاب، يمكن الإجابة عن هذا السؤال بأنه: باعتماد إفريقيا على نفسها ومواردها وثرواتها. وبالإرادة الإفريقية المخلصة، ستستطيع إفريقيا مواجهة تحديات العولمة، وخاصة بعد قيام الاتحاد الإفريقي الذي سيوظف إمكانيات هذه القارة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق أهداف القارة، وبالتالي مواجهة تيار العولمة والاستفادة من إيجابياتها.

1

الفصل الأول

فصل تمهيدي

هناك مجموعتان من الحالات الاقتصادية تعرف بدقة، وتتباين وفقًا لاتساع عوامل الجغرافيا ومستوى المعيشة، وبالهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهما حالة النمو وحالة التخلف. وهذا الفصل يبين الحالتين ويقود إلى مصطلح يطلق عليه التنمية الاقتصادية، تتوحد به مشكلة التنمية الاقتصادية للدول النامية وإمكان حل هذه المشكلة من أجل دفع الدول النامية إلى درجة من التطور وخاصة الدول الأفريقية.

وعلى الرغم من ظهور عالم اليوم كعالم منقسم اقتصاديًا، فإنه من الصعوبة بمكان أن يتم التحكم في التنمية الاقتصادية للعالم من خلال نظريتين منفصلتين للتنمية الاقتصادية: واحدة للدول المتقدمة والأخرى للدول النامية كما فعلت أحيانًا النظريات الغربية، فنحن في حاجة إلى إطار نظري عام لتنمية الاقتصاد العالمي، الذي يمكن من خلاله أن تختلف الحلول السياسية وفقًا لحالات معينة. وقد أظهر التاريخ أن هذه المهمة كانت موضع اهتمام الاقتصاديين بدءًا من المدرسة التجارية و «آدم سميث» وحتى «ماركس» و«كينز».

وعلى الرغم من حقيقة أن العديد من المحاولات قد تمت لحل مشكلات الدول النامية وخاصة الدول الأفريقية، فإنه لا يوجد حتى الآن ما يشير إلى أن هناك أملاً لتلك الدول النامية لتصبح متقدمة. ليس لأنه لا يوجد لديها متطلبات التنمية الاقتصادية،

ولكن لأنها كانت مستعمرة من الدول المتقدمة وتحكم الآن بأنظمة سياسية غير مستقرة مما له تأثيرات سلبية على برامج التنمية، ومن ثم فإن مستقبل التنمية في هذه الدول يظل غير واضح المعالم خاصة في ظل ما يعرف الآن بالعولمة.

وبمعنى آخر فإن التنمية الاقتصادية في الدول النامية تبدو أنها قد وئدت بشكل يدعو إلى التشاوم، فبعد ثلاثة عقود من الجهود المبذولة ضد الفقر المنتشر عالميًا، ظلت المشكلة تتضاعف والفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تتسع. حيث ظل الأمل في الرخاء والازدهار الاقتصادي والاهتمام المتعلق بالرفاهية الدولية يعاني من فراغ خطير، وهذا ما يتضح جليًا في كثير من الدول في أفريقيا وآسيا اللتين تعانيان من التخلف والفقر والمجاعة ونحن في بداية الألفية الثالثة.

وعلى الرغم من هذا المأزق، فلا زال الاقتصاديون يكرسون جُل اهتمامهم نحو تحليل مشاكل الدول النامية، وتتنافس الدول المتقدمة في منح المساعدات للدول النامية لثنيها عن محاولة تنمية اقتصادياتها، وتشجيعها على البقاء على حالها. وهذا فضلاً عن المكسب الذي تحققه الدول المتقدمة من تعطيل عملية التنمية في الدول النامية بشكل عام والدول الأفريقية بشكل خاص لكي تبقى مصدراً للمواد الخام لصناعة الدول المتقدمة وسوقًا لمنتجاتها ومصدراً لليد العاملة الرخيصة.

ويمكن الإشارة إلى أن اقتصاديات الدول الأفريقية قد منحت المجال لمسائل مهمة ومشوقة في كل من النظرية والتطبيق، إذ يبدو أن هناك قضايا متباينة جداً في الاقتصاد جذبت اهتمام الباحثين، ومنها على سبيل المثال التقدم البطيء للنمو الاقتصادي والتنمية في هذه الدول. وعلى الرغم من هيمنة قضايا التوازن طويل وقصير الأجل على النظرية الاقتصادية، اعتباراً من «آدم سميث» و«ريكاردو» وحتى «كينز» وما بعده، إلا أن الاهتمام الحقيقي بالمسائل المتعلقة بمشاكل التنمية والتخلف لم يجذب انتباه الأكاديميين والسياسيين إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

ويمكن القول إن العالم مقسم سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، ولا يمكن فصل هذه العوامل عن بعضها لأن كلاً منها يؤثر ويتأثر بالعوامل الأخرى. فالتقسيم

الاقتصادي مثلاً أدى إلى التمييز بين الدول الفقيرة التي يكون فيها ملايين الأفراد فقراء والدول الغنية التي يكون فيها مجموعة من الأفراد أغنياء.

إن التميز بين الدول الغنية والدول الفقيرة يحدد بمفاهيم وطرق عديدة، وهذه المفاهيم عديدة، وهذه المفاهيم قد تلجأ إلى مقارنة حالة أو وضع الدول الفقيرة مع تلك الدول الأكثر حداثة وتقدمًا وتنمية. كما أن هذا التمييز قد يحدث اعتماداً على مفاهيم الاقتصاديات المتخلفة أو المتقدمة أو بين المفاهيم الحديثة أو التقليدية.

إن أكثر التصنيفات ثباتًا هو الذي يضع كافة الدول في ميزان أو معيار يعتمد على مدى التقدم ودرجته، لذلك فإن معظم الدول تقاس بأنها الأكثر تقدمًا أو تطوراً أو الأقل تقدمًا أو تطوراً أو المتقدمة أو النامية والتي تعتبر دول القارة الأفريقية جزءًا منها. بالإضافة إلى التصنيف الحديث للدول الصناعية وغير الصناعية، وهنا تبدو العلاقة بين الصناعة والتنمية والتقدم.

ولقد تم استخدام مصطلح الدول النامية في آسيا وأمريكا الجنوبية والذي يشير إلى الدول التي حصلت على درجة من النمو الاقتصادي أو على الأقل تملك متطلبات التنمية، وخاصة الدول التي تفكر في التنمية عن طريق الاعتماد على التصنيع، وذلك سعياً لتحسين المعيشة للسكان وزيادة دخل الفرد.

ومعظم الدول تعتمد على قطاعات ثلاثة رئيسية وهي الصناعة والزراعة والخدمات، وكثير من الدول وخاصة في القارة الأفريقية تعتبر الزراعة العمود الفقري للنشاط الاقتصادي في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية. ولكن نظراً لزيادة السكان فإن الزراعة وحدها قد لا تستطيع استيعاب العمالة مما سبب مشاكل البطالة، وهذا ما سبب اتجاه هذه الدول إلى التصنيع الذي يمكن أن يستوعب جزءًا كبيراً من هذه العمالة، وهو الاستراتيجية المثلى للتقدم وأداة لتحويل قطاعات الزراعة والمواصلات والخدمات الأخرى إلى قطاعات إنتاجية عالية الكفاءة.

لذلك ينظر إلى التصنيع في أغلب الدول الأفريقية على أنه الكلمة السحرية العالمية وهو الحل الوحيد لمشاكل التنمية الاقتصادية ومشكلة الفقر وعدم الشعور

بالأمان وحل مشكلة البطالة والقضاء على التخلف وتحسين مستوى الأجور، وهو الطريق إلى التقدم. إذن التصنيع كعامل مهم من عوامل التنمية مطلوب في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لتحقيق الأهداف المنشودة من وراء التصنيع.

وعلى الرغم من أن أغلب الدول الأفريقية تمتلك متطلبات التصنيع وخاصة اليد العاملة والمواد الخام، فإن الشروع في برنامج التصنيع لا يزال مهمة صعبة لهذه الدول. حيث إن تجربة الدول الصناعية أظهرت أن الانهيار والتفتت للهياكل الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والقضاء على التخلف الاقتصادي عملية معقدة وتتطلب من كل دولة برنامجًا خاصًا يتوقف على ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وإن أي نمو في الصناعة يجب أن يرافقه تحول وتغير اجتماعي.

ولكي يكون التصنيع الطريق الوحيد المستمر في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتسريع معدلات التنمية، فإن السياسة والاستراتيجية المتبقية في التصنيع في أي دولة يجب أن تأخذ في الاعتبار التكامل بين القطاعات جميعها و ألا يتم التركيز على قطاع وتجاهل القطاعات الأخرى. كما أن موقع التصنيع في الاستراتيجية والسياسة العامة للدولة يجب أن يدرس بدقة، كما يجب معرفة أن سرعة وتطور التصنيع تتباين بين الدول بشكل كبير بسبب أمور كثيرة منها وفرة المواد الخام الطبيعية، عدد السكان، اليد العاملة، مساحة الدولة وموقعها، والنظام السياسي ومدى استقراره. ومن ناحية أخرى السياسات والاستراتيجيات التي تتبعها الدولة ومدى الاعتماد على قدراتها الذاتية في تحقيق أهداف وغايات التصنيع.

وانطلاقًا من هذا التقسيم لدول العالم بين دولة متقدمة ودولة نامية، دول صناعية ودول غير صناعية، وبأن هذا التقسيم يعتمد على درجة التنمية الاقتصادية التي يتم تحقيقها في أية دولة من الدول. لذلك يمكن القول إن مفهوم التنمية الاقتصادية كان قد لازم حركات التحرر الوطني منذ ظهورها في بداية الخمسينات، والذي شمل أغلب الدول الأفريقية. وكما هو معروف فإن نضال الدول الأفريقية لم ينحصر في التخلص من السيطرة الاستعمارية على مواردها

وخبراتها وصولاً إلى تحقيق استقلالها الوطني، بل امتد ليشمل النضال الأقوى والأصعب المتمثل في تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على كل أشكال التخلف والفقر، وتقليص الفجوة الفاصلة بينها وبين ما يعرف بالدول المتقدمة.

وعلى الرغم من أن نضال الدول الأفريقية في سبيل تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية كان من المفروض أن يكون حقًا مشروعًا وعادلاً و أن تمد لها يد العون والمساعدة من قبل الدول المتقدمة وأن يكون أكثر سهولة في ظل معطيات الثورة العلمية والتقنية، وليس البدء من حيث بدء الآخرون، فإنه من خلال تحليل نتائج هذا النضال والجهود المضنية والكثيرة ولمدة خمسة عقود متتالية، يلاحظ بأن كل جهود الدول الأفريقية في سبيل التنمية قد باءت بالفشل. حيث ظلت عملية التنمية مهمشة وبطيئة النمو والحركة، بل يمكن القول بأنها كانت تنمية للفقر والتخلف.

ويُعزى السبب الرئيسي في فشل جهود التنمية في معظم الدول الأفريقية إلى ما يدعى بالنظام الاقتصادي الجيد الذي أخذ يطلق عليه نظام العولمة وإلى السيطرة والهيمنة للقطب الواحد، ذلك النظام الذي أخذ مروجوه وأنصاره يلوحون له بأنه النظام الذي يمكن من خلاله انتقال الاقتصاد العالمي إلى عصر عالم جديد، عالم موحد ومتجانس، عالم تختفي فيه القيود والحدود، عالم أشبه بقرية كونية جميلة يعيش أهلها جميعًا في حالة من الازدهار والرخاء والسلام، عالم مستند على تكافؤ الفرص.

ولقد كان من نتائج الحرب العالمية الثانية ظهور الأمم المتحدة ومؤسساتها الكبيرة والمتخصصة وما ترتب على ذلك من ظهور العديد من المواثيق الدولية، وتحرير المستعمرات وتحويلها إلى دول مستقلة ذات سيادة، والاعتراف لها بحق التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي، وحقها في الحصول على معطيات الثورة العلمية والتقنية، وحقها في الحصول على المساعدات المالية والفنية من أجل

تمكنها من القضاء على كل أشكال الفقر والتخلف، ومن بين هذه المستعمرات: المستعمرات الأفريقية التي كانت مستعمرة من قبل المستعمر الأوروبي الأبيض.

ولقد كان من نتائج الحرب العالمية الثانية أيضًا بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى في مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وكذلك قيام الحرب الباردة بين العملاقين الاتحاد السوفياتي سابقًا والولايات المتحدة الأمريكية وما رافق هذه الحرب من مشاكل وصراعات عرقية ودينية وإقليمية بين دول العالم الثالث وخاصة في القارة الأفريقية والتي تمثلت في الحروب الإقليمية والانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار السياسي.

هذه الأحداث كانت بمثابة عوائق واجهتها برامج التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية، وتلك المشاكل أدت إلى هروب رؤوس الأموال، والكوادر العلمية والفنية من الدول الأفريقية، واضطرت هذه الدول إلى الاعتماد على القروض الأجنبية من مؤسسات التمويل الدولي، كصندوق النقد الدولي وبنك التنمية والإعمار، بالإضافة إلى بعض المصارف الأوروبية، كما أدى هذا الاتجاه إلى وقوع معظم دول القارة الأفريقية في فخ المديونية الذي يعتبر أحد أهم المعوقات التي واجهت وتواجه عملية التنمية في الدول الأفريقية.

وهناك من يعتقد أن الحل لمثل هذه المشاكل هو الدخول في برنامج العولمة، ولكن في المقابل إذا كانت العولمة تعني فعلاً الانفتاح الاقتصادي، أو السوق العالمية المفتوحة والمحررة من القيود والتدخلات الخارجية التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج والخدمات ورأس المال بين الدول بكل شفافية ووفقًا للحاجة، وتهيئ فرصًا متكافئة لجميع الدول وبذلك الشكل الذي يضمن تحقيق التوازن والعدالة بين جميع الدول. إذا كانت العولمة بهذا المعنى، فلماذا لا تضمن السوق المفتوحة للدول الإفريقية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها مثل اليد العاملة الرخيصة، الموارد الطبيعية الهائلة، الأسواق الواسعة. . إلخ؟.

كما أنه من واجب الدول الصناعية المتقدمة أن تساعد الدول الأفريقية بكل ما تحتاجه من معطيات الثورة العلمية والتقنية وهذا سوف يساعدها في تجاوز مشاكلها

الاقتصادية والاجتماعية، ويساعد في سرعة إنجاز برامجها التنموية، ولكن الذي وقع أنه بعد استعمار هذه القارة عشرات السنين وتم نهب ثرواتها الطبيعية وتهجير اليد العاملة الرخيصة منها، لازالت الدول المتقدمة تصر على بقائها فقيرة متخلفة حتى تكون سوقًا لمنتجاتها الصناعية ومصدراً لليد العاملة.

وإذا كانت العولمة بمفهومها الحالي تعني فرض نموذج أمريكي غربي في الاقتصاد والسياسة والأمور الأخرى، حيث إنه لم يعد ممكنًا لأي دولة أفريقية أن تختار ما يساعدها من سياسات وبرامج واستراتيجيات تنموية، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية وفقًا لإمكانياتها المادية والبشرية، فإن الدول الإفريقية الآن وفي ظل العولمة ستواجه مشاكل وصعوبات، والتي تتمثل في تدخل الدول الرأسمالية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في برامج وسياسات التنمية وتوجيهها بما يحقق أهدافها ومصالحها الاستعمارية في ثوب جديد، وعلى حساب مصالح الشعوب الأفريقية، وهذا التدخل من قبل الدول الاستعمارية اتخذ عدة أشكال منها: دعوة الدول الأفريقية إلى الإصلاحات الاقتصادية وتدخل مؤسسات التمويل الدولي التي ما هي إلا وسيلة من وسائل الضغط والتدخل الأمريكية في شؤون الدول الأفريقية. كما أن جميع القروض التي تقدمها هذه المؤسسات مشروطة، وفيها تدخل واضح في السيادة الوطنية.

كل هذا يجري تحت شعار العولمة، والإيهام لهذه الدول الفقيرة بالرغبة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية ولكن بشرط القبول بتدخل هذه الدول الغربية وخاصة فيما يتعلق بأنظمة وقوانين الاستثمار للشركات متعددة الجنسيات وتوجيه هذه الاستثمارات في الدول الأفريقية، وعدم قيام أي تكتلات اقتصادية بين الدول الأفريقية، إضافة إلى دعوة الدول الأفريقية إلى الخصخصة، وتحويل منشآت القطاع العام إلى القطاع الخاص.

وبنظرة تحليلية لما تقدم يمكن القول بأن عملية التنمية التي تنشدها الدول الأفريقية، سوف تواجه مشاكل وصعوبات في ظل نظام العولمة أكثر مما واجهته

قبل العولمة، كما أن هذه الدول مالم تعتمد على نفسها في برامجها التنموية فسوف تظل تعاني من تَرَدٍّ في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وسوف يزداد تهميش دورها الاقتصادي في الاقتصاد العالمي، وسوف يصبح اقتصاداً تابعًا وليس له القدرة على تحقيق نموه الذاتي ويبقى في خدمة النظام الرأسمالي، وهذا يعني في ظل العولمة أن الغني يزداد غِنىً والفقير يزداد فقراً.

والأسئلة التي يمكن طرحها والتي لها علاقة بالتنمية في القارة الأفريقية في ظل نظام العولمة هي: هل يمكن التعويل على نظام العولمة أو النظام العالمي الجديد في تحقيق برامج التنمية والإنماء في الدول الأفريقية التي ما كادت أن تخطو خطوة واحدة للأمام حتى تتراجع خطوات إلى الخلف؟ ولماذا فشلت كل جهود التنمية على الرغم من تكرار التجارب والأنماط المختلفة في أوقات مختلفة؟ وأين ثمار مشروع التنمية والذي استمر لخمسة عقود دون أن يؤتي ثماره؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة لابد من التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية ومتطلباتها المحلية والدولية؟ وما هي الاستراتيجيات والسياسات المطبقة؟ وما هي مشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية؟ وهل التصنيع يعد استراتيجية صحيحة يمكن للدول الأفريقية الاعتماد عليها في تنميتها الاقتصادية؟ هذا ما ستتم الإجابة عنه في الفصول القادمة من هذا الكتاب.

وبالإشارة إلى التصنيف السابق لدول العالم بين دول صناعية متقدمة، ودول نامية متخلفة، نجد أن العالم يعيش منذ عقود من الزمن وخاصة منذ نهاية القرن العشرين حالة من صراع المفاهيم، وماهي هوية العصر الذي دخله الإنسان وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة بين القطبين الرئيسين اللذين كانا يتزعمان العالم خلال القرن العشرين؟ هذه الحرب التي كانت نتيجتها هزيمة قطب المعسكر الشرقي الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية وانهياره مقابل المعسكر الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية.

وبذلك انتهى الصراع التقليدي بين الشرق والغرب الذي كان سائدًا، والذي

تميز عن الصراعات الدينية أو القومية التي لم تكن مطروحة أصلاً لأن الرأسمالية والشيوعية التقتا حول فلسفات ومناهج مادية لا تنطلق من خصوصيات قومية أو دينية، ولا تعير أي اهتمام للقيم الدينية أو الخصوصيات الثقافية المميزة للشعوب. كذلك اشتركت الرأسمالية مع الشيوعية في النظر إلى الجانب الاقتصادي ـ الذي يمثل جانبًا مهمًا للإنسان أينما وجد وحيثما كان ـ كأولوية تتجاوز حدود الدول والأمم وتتسم بطابع العالمية لأفكارها وساحة عملها، لذلك بثت كل من الرأسمالية والشيوعية نظرتها الاقتصادية الخاصة بها محاولة نشرها في العالم أو حتى فرضها إذا تطلب ذلك.

وبتفصيل أدق نجد أن التغير الدولي الذي حصل بعد عام 1989 وهو تاريخ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وتفكك دوله ودول المنظومة الاشتراكية كان له دلالات حاسمة جاءت محققة لرغبة القوى الدولية المنتصرة بعد انتهاء الحرب الباردة والرغبة في إيجاد أهداف محددة تتكفل بإخضاع الجميع لمنظومات سلوك خاضعة لسياسات غربية في تسويقها أو الترويج لها بالاعتماد على ما تمتلكه هذه القوى الغربية من إمكانيات اقتصادية، مالية، وثقافية، واجتماعية، وتقنية (اتصالية ومعلوماتية) أو بالاعتماد على ما يشهده العالم ومناطقه الإقليمية من ظروف جاء بها اختلال الموازين الدولية للقوى المسيطرة، أو من وقائع ناتجة عن تراجع قناعات، ضعف استجابة، تواضع قدرات، واستسلام لما يحصل، والتخلي عن الهوية، واضمحلال نزعة التوحد.. إلخ رغبة في معرفة الجديد القادم.

هذه السياسات الغربية الجديدة، وبحكم استغلالها للظروف التي تم ذكرها، تم البدء بفرضها على الجميع بكل ما تحمله من تفكيك لبنى استراتيجية قائمة، ومسخ لثقافات سائدة، وتهجين لمقومات حضارية، واستلاب للشعور بالهوية القومية بقصد تذويبها وفرض منطق التغريب على المدافعين عنها.

والظاهرة الأكثر فهمًا والتي كانت نتيجة هذه الأحداث هي ما يعرف اليوم

بظاهرة العولمة. يفهم من هذا أن العولمة هي ثمرة مباشرة لانهيار القطبية الثنائية في العالم، وانتهاء من فترة الحرب الباردة وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بالسيطرة على الساحة الدولية كقوة عظمى لترسم سياسات جديدة ومذاهب نفعية أكثر تشدداً، وتسحق القوى الأقل، وتضع استراتيجيات العالم الجديد وتهيمن سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وعرقيًا، ويبقى على الدول الصغيرة والضعيفة بل حتى الكبيرة منها أن تنتمي قسراً أو اختياراً لهذه السياسة الجديدة المسماة بالعولمة.

وإذا كان تاريخ السياسة الدولية يتحدث عن ظواهر مشابهة شهدتها نهايات القرون السابقة ـ الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين ـ فإن الواقع الذي تعيشه العلاقات الدولية اليوم في بداية القرن الحادي والعشرين يقدم لنا ظاهرة العولمة بتجلياتها المتسعة، ليس من الناحية النظرية فحسب بل من الناحية العملية أيضًا، حيث يمكن فهم فصولها عند قراءة السلوك الاستراتيجي الغربي، ولا سيما الأمريكي منه تحديداً، حتى أصبحت تلك الظاهرة هدفًا للسيطرة على العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية منفردة بالزعامة.

ولكي تحقق الولايات المتحدة الأمريكية هدفها في الهيمنة على العالم، دأبت على غرس قناعات تعلي التفكير بجدوى نبذ الأفكار والعقائد القديمة والتخلي عن الانتماءات القومية الضعيفة لصالح تبني قيم وأنماط السلوك الجديدة التي تبشر بها العولمة حتى وإن كانت ضد قناعات الشعوب التي ستفرض عليها.

إن العولمة كما يرى كثير من الباحثين لم تكن ظاهرة طارئة ولا هي قطيعة ثورية من الماضي القريب، فهي عملية تاريخية يكن العودة بها إلى أكثر من خمسة قرون مضت. ويمكن المقارنة بين عام 1492 الذي سقطت فيه غرناطة وتم طرد المسلمين من إسبانيا، وبداية اكتشاف العالم الجديد، وبين عام 1989 عام سقوط حائط برلين، وتفكك منظومة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي. إذن العولمة لم تكُنْ ثورة أو قطيعة مع الماضي بقدر ما هي عودة إلى تسارع واضح

لتطورات سادت في القرن التاسع عشر بعد ركود قصير نسبيًا في مسيرتها فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية في القرن العشرين.

والعولمة تمثل ظاهرة تاريخية نوعية لا في وصف حدوثها وأدائها فحسب، بل لكونها نتاج نمط حضاري معين استند في تكوينه إلى طموحات فردية لكنها جماعية، هاجسها التواصل الزمني بعد انقطاع، والالتحام المكاني بعد عزلة. تلك الطموحات ظلت تنتظر فرص التوظيف المشترك والمباشر لها حتى وجد أصحابها بالمتغيرات الدولية الجديدة وما صاحبها من إخفاق لطموحات النظم الشيوعية والاشتراكية ولنماذجها في الاستقلال الوطني وعلى مختلف الأصعدة مداخل ومجالات صاغت بدء عهد جديد يحفزها لبناء أو الإعلان عن محاولة جديدة لإخضاع العالم لسيطرة تلك الطموحات عقائديًا وسياسيًا واقتصاديًا وتقنيًا وبما يدعم السيطرة العسكرية والمنتصرة، والتي سهلت الانفراد بالعالم وانتزاع فرصة التحكم به من الأعداء السابقين مثبتين بذلك حتميات تاريخية ومستقبلية، وعملية تعتمد التمركز حول (الجات) مع تهميش الأطراف ودفعها لتفكيك نظمها الوطنية كلما كانت تابعة بوجودها وبما تؤديه من وظائف لدول الشمال (المركز).

والعولمة نظام عالمي جديد له أدواته ووسائله وعناصره، وميكانزماته ولدت عند نهايات قرن يعج بمختلف التطورات والبدائل والمناهج والأساليب، وجاءت منجزاتها حصيلة تاريخية لعصر تنوعت فيه تلك التطورات، التي ازدحم بها التاريخ الحديث للإنسان بدءًا باستكشاف العالم الجديد عند نهايات القرن الخامس عشر وصولاً إلى اكتشاف العولمة الجديدة عند نهايات القرن العشرين، مرورًا بأنظمة وظواهر وأنساق كالإصلاحات الدينية والسياسية والثورات الماركنتالية والصناعية والرأسمالية والاشتراكية والشيوعية، والإبداعات الفلسفية والفكرية والأدبية والاختراعات العلمية.. إلخ، والمرور بأزمات وصراعات وحروب أشعلتها الحكومات وليس الشعوب.

وتأتي العولمة لتجسد حصيلة ما حفل به التاريخ الحديث، وخصوصًا حصاد القرن التاسع عشر والعشرين، لتأسيس تاريخ عولمي جديد للإنسان الذي من

خلاله لم يضع حدًا لنفسه بتسجيله نهاية للتاريخ كما يدعي بذلك فوكوياما، ولكن لكي يستمد جزءًا ولو يسيرًا في منطلقاته مما حفل به القرن التاسع عشر استعماريًا، ومما حفل به القرن العشرون إمبرياليًا من أجل تأسيس القرن الحادي والعشرين اقتصاديًا عولميًا، بمعنى إذا كان الأول عسكريًا والثاني سياسيًا فإن الثالث سيكون لا محالة اقتصاديًا. وإذا كان هناك من يقول بتصادم الحضارات كوجه كالح للعولمة، فإن الوجه الصالح للعولمة هو تكامل الحضارات والثقافات الحية على وجه الأرض.

وظاهرة العولمة كما سبق التنويه قديمة جدًا، ولكن استخدامها كمصطلح لوصف ما يجري في العالم هو استخدام حديث، وهي تعني التضاؤل السريع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات الإنسانية سواء فيما يتعلق بانتقال السلع أو الأشخاص أو رؤوس الأموال أو المعلومات أو القيم، لذلك تبدو العولمة كأنها تعادل في القيم نشأة الحضارة الإنسانية كما يقول بعض الكتاب.

والإنسان كانت له ردود فعل مختلفة تجاه ظاهرة العولمة، اختلفت قوة وضعفا من مكان إلى آخر، حسب فهم الإنسان لهذه العولمة والذي بدوره حدد موقفه منها، من منحاز ينادي بالإسراع بها، ومن معارض ينادي بمقاومتها ومعارضتها. وأثارت العولمة مشاعر متضاربة من الحماس الشديد لدى المنادين بها، ومن الخوف والقلق لدى معارضيها، ولكل فريق حجة في تأييد أو ذم العولمة، لماذا هذا الانقسام بين مؤيد ومعارض لظاهرة العولمة؟ إن للعولمة آثارًا إيجابية وآثارًا سلبية مثل أي ظاهرة أخرى لها تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، هذه الآثار هي التي أدت إلى هذا القبول أو هذا الرفض.

يخشى المعارضون لظاهرة العولمة مما ينطوي عليه هذا التحمس للعولمة من تهديد لثقافتهم وهوياتهم الخاصة، وتهميش لأممهم من ناحية، وما يترتب على العولمة من آثار في خفض مستوى المعيشة وغيرها من ناحية أخرى. أما المؤيدون

للعولمة والمتحمسون لها فإنهم يبدون انبهاراً شديداً بمدى كفاءة التقنية الحديثة في تحقيق الارتفاع بمستوى المعيشة للجميع ودعم الثقافات الوطنية.

ويتفق المعارضون والمؤيدون بأن للعولمة آثاراً إيجابية وسلبية في أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعولمة لها منابعها ومصابها، لها أطرافها الإيجابية الفاعلة ولها أطرافها السلبية المتلقية، ولا يمكن أن نتوقع أن آثارها في الأولى مثل آثارها في الثانية، والحق أن للعولمة فوائد ولها أضرار، مع التفاوت في هذ الفوائد والأضرار من دولة إلى أخرى.

ومع تسارع العولمة وانتشارها، ذهبت كثير من المصطلحات المهمة التي شغلت الفكر والعمل فترة من الزمن (مثل العالم الثالث، التحرر، التقدم، حوار الشمال والجنوب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية). . هذه المصطلحات جميعها لم يبق لها في دنيا العولمة أي معنى، خاصة أن العالم المتقدم المسيطرأصبح يتجاهل على نحو خطير مشكلات الدول النامية وبشكل خاص القارة الإفريقية التي تعاني من المجاعة والجفاف والأمراض الفتاكة، وكذلك الوطن العربي الذي أصبح مهمشًا وفق الأطروحات الجديدة والتي منها الشرق أوسطية والعولمة.

وهناك معركة كبرى إيديولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية تدور حول ظاهرة العولمة، فهناك اتجاهات رافضة للعولمة، وهناك اتجاهات تقبل بالعولمة دون تحفظات باعتبارها لغة العصر، وهي بذلك تتجاهل السلبيات الخطيرة لبعض جوانب العولمة. وتتمثل هذه الخطورة في السيطرة والهيمنة على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وبالنسبة للقارة الأفريقية من خلال دراسة جوانب العولمة وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجب أن يعرف الأفارقة المشاكل والمشاريع والأدوار القادمة، وهذا دور القيادات السياسية وصناع القرار في الدول الأفريقية وما يجب أن يتوفر للشعوب الأفريقية من ديمقراطية واحترام لحقوق الإنسان الأفريقي.

إن القرن الحادي والعشرين الذي نحن في بدايته يحمل في طياته تحديات معقدة، ومن بين هذه التحديات هي العولمة. لذلك لابد من تفعيل العمل الأفريقي المشترك الصادق والمخلص والجاد مدعومًا بإرادة سياسية أفريقية صادقة وربما يكون الاتحاد الأفريقي الذي ولد حديثًا بداية لهذا التوجه. والولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل لفرض ظاهرة العولمة أو الشروع بها بمستويات مختلفة، تسعى بذلك إلى الهيمنة الأمريكية أو أمركة العالم، وهي تستخدم في تحقيق ذلك سطوتها السياسية وقدرتها العسكرية وإمكانياتها التقنية والاقتصادية.

والأفارقة هم أكثر المتضررين من العولمة التي تفرضها أمريكا، وهذا واضح من محاولات الهيمنة الأمريكية على القارة الأفريقية، حيث أصبحت أفريقيا بثرواتها وعمقها الاستراتيجي والاجتماعي والثقافي مباحة للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية ومرتعًا خصبًا لترويج بضائعها وأفكارها.

يتضح من ذلك أن القارة الأفريقية بين خيارين، خيار العولمة وخيار الأفرقة، يعني إما أن تنضم لتيار العولمة القادم متجاهلة مخاطرها السلبية المتمثلة في السيطرة والهيمنة الأمريكية، وإما أن تتمسك بالهوية والثقافة والحضارة الأفريقية التي تجمع بين حضارات وثقافات ولغات مختلفة منها العربية والإسلامية والأفريقية القديمة.

ولكن قبل الانضمام إلى العولمة وبغض النظر عن آثارها الإيجابية والسلبية، لا بد للأفارقة من نسيان الماضي، والنظر بتفاؤل نحو المستقبل متمسكين بالهوية الثقافية العربية الأفريقية واستقلالية القرار الأفريقية بعيدًا عن الجري وراء سراب العولمة ومروجيها. يعني حتى إذا قرر الأفارقة القبول بالعولمة لا بد وأن يكون هذا القبول مبنيًا على قاعدة الإرادة الأفريقية الحرة وليس على القرارات المفروضة من الخارج.

إن تفعيل العمل الأفريقي المشترك هو السبيل الوحيد لمواجهة كافة المخاطر، وعلى الأفارقة أن يتعاملوا ككتلة واحدة ضمن إطار النظام العالمي وأمام التكتلات

الأخرى. وإن تفعيل التكامل الأفريقي هو الطريق السليم لمواجهة تحديات العولمة، وكسب رهان التنمية والتحرر، وهو السبيل الأفضل للحفاظ على الحضور الأفريقي المتميز والتفاعل على الساحة الدولية كقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية.

إن الوعود الكاذبة للعولمة بأنها ترسم طريق المستقبل للقارة الأفريقية، وذلك بالعودة إلى تبني أفكار الرأسمالية والتخلي عن أية أفكار أخرى، منها الديمقراطية ومبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. وفي نظر مؤيديها المدافعين عن العولمة، ليس هناك إلا أسلوب واحد لحل المشاكل الاقتصادية وهو الرأسمالية، وأسلوب واحد للديمقرطية وهو التعددية الحزبية، وأسلوب واحد للثقافة وهو الثقافة الغربية، كل هذه الوعود هي وعود خادعة والغرض منها تضليل شعوب القارة الأفريقية، والعودة بها إلى حقبة ما قبل الاستقلال، عندما كانت هذه الشعوب مستعمرة من قبل الدول الغربية التي نهبت ثرواتها الطبيعية وهجرت اليد العاملة الرخيصة، بحجة أن الاقتصاد في ظل العولمة يعني اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمار المباشر ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق، واختراق الحدود القومية وبالتالي الانحسار الكبير في سيادة الدولة، والعنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات متعددة الجنسيات.

العولمة كظاهرة وكمفهوم وكمصطلح أصبحت من الموضوعات الحيوية الجديرة بالدراسة والمناقشة بغض النظر عن آثارها السلبية والإيجابية، والعولمة ارتبطت بعالم الاقتصاد وعالم المال وعالم الثقافة وعالم السياسة. ولمعرفة الكثير حول هذه الظاهرة هناك بعض الاستفسارات تتطلب إجابات: أتكون العولمة حتمية لا خيار لنا فيها أم سياسات ذاتية من الممكن مقاومتها؟ هل العولمة تعني الهيمنة العالمية وطمس الهوية الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات الخصوصية لكل مجتمع؟ هل هي حركة جديدة تتيح الخروج من الهيمنة وتقدم فرصًا أكبر لتحرير المجتمعات البشرية؟ هل العولمة تعني الأمركة الاقتصادية والثقافية والسياسية؟ هل هناك عولمة أمريكية وعولمة أوروبية؟ ماذا أعدت الدول

النامية بعامة والدول الأفريقية بخاصة لمواجهة هذه العولمة؟ أو ماذا أعدت لمسايرتها والاندماج فيها؟ وكيف سيكون مصير الدول الصغيرة الفقيرة في ظل العولمة؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال دراسة مفهوم العولمة وجذورها التاريخية وعلاقتها ببعض المفاهيم الأخرى كالاستعمار، العالمية، الحداثة، التقريب، صراع الحضارات ونهاية التاريخ، ثم مناقشة أبعاد العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية، وما هي آثار العولمة الإيجابية والسلبية؟ أو ما هو تأثيرها على القارة الأفريقية وكيف يمكن مقاومتها؟ وكيف يمكن مواجهة تحديات العولمة في أفريقيا؟.

2

الفصل الثاني
العولمة بين الرفض والقبول

إن ظاهرة العولمة تمثل اليوم قضية مهمة، وهي بقدر ما تشغل بال الكتاب والباحثين والسياسيين والمثقفين والاقتصاديين، بقدر ما أصبحت هذه الظاهرة تطول جميع جوانب حياة الإنسان اليومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والأخلاقية. وذلك لأن حياة الإنسان رغم أنه يعيش في عالم تتسع مساحته وتتباعد دوله جغرافيًا فإن هذه المساحة المترامية الأطراف قد تم اختصارها بسبب ثورة الاتصالات والمعلومات والمواصلات التي تتحدى الحدود والسدود والجغرافيا بل وتتحدى حتى سيادة الدول. فليس بمقدور الدولة الآن قفل حدودها أمام المنتجات والأفكار والقيم الأخرى، لأن هذه الأفكار والمنتجات والقيم دخلت البيوت دون إذن عن طريق القنوات الفضائية والأقمار الاصطناعية وشبكات المعلومات (الإنترنت).

إذًا ظاهرة العولمة لم تعد بعد الآن فقط ظاهرة اقتصادية أو تجارية أو مالية بقدر ما أصبحت همًا وهاجسًا وطنيًا وقوميًا من ناحية الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وعلاوة على ذلك أصبحت العولمة تطغى على القيم الروحية والخلقية والعائلية والاجتماعية للشعوب التي لازالت تحافظ على هذه القيم، وهي شعوب الدول النامية والشعوب العربية والأفريقية بهدف تجريد هذه الشعوب من ثقافتها وحضارتها ولغتها. والسؤال الذي يطرح هو: كيف تستطيع هذه الشعوب أن

تحافظ على سيادتها وثقافتها وحضارتها دون أن تنعزل عن العالم ودون أن تذوب في التبعية الغربية الرأسمالية؟ أيكون الحل في الانعزال عن العالم وإغلاق النوافذ ضد الحضارة العالمية أم بإثبات الوجود العربي الأفريقي؟

للإجابة عن هذه التساؤلات يجب أن نفهم أن التحولات الدولية المعاصرة وما صاحبها من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، كان من أبرزها ما يعرف بظاهرة العولمة ومالها من آثار سلبية وإيجابية على مختلف دول العالم تتباين بتباين إمكانيات هذه الدول وقدرتها على منافسة الدول الغربية الرأسمالية. هذا الذي جعل الدول النامية والتي منها العربية والأفريقية بين خيارين، بين خيار التفاعل مع متطلبات العولمة والتوجه نحوها لتكون جزءًا من التطور الاقتصادي والتكنولوجي العالمي (وهذا قد يسبب انعكاسًا سلبيًا على ما تمتلك هذه الدول من إمكانيات اقتصادية واجتماعية وتاريخية وثقافية)، وخيار التصدي لمواجهة هذه الظاهرة ورفضها، وهذا أيضًا قد يؤدي إلى الكثير من الخلل في الاقتصاد العالمي.

مفهوم العولمة

مصطلح العولمة يعتبر من المصطلحات الجديدة في العالم على ساحة الفكر والاقتصاد، وهو الأكثر إشكالية والأكثر إثارة للنقاش واختلاف وجهات النظر للعديد من التيارات الفكرية والثقافية ولدى العديد من الباحثين والمفكرين في العالم. وهذا المصطلح يرتبط بالمتغيرات السياسية العالمية، خصوصًا بعد انتهاء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية، ويرتبط في الوقت نفسه بالثورة التكنولوجية والاتصالات وثورة المعلومات التي يشهدها العالم. ويمكن القول إن هذا المصطلح لم يأخذ بعد جوانبه وأبعاده المعرفية والأيديولوجية بشكل كامل باعتباره حديثًا ومرتبطًا بتطورات معاصرة.

وكما سبق القول فإنه في نهاية الحرب الباردة وبانهيار الاتحاد السوفيتي أحد القطبين الرئيسيين بقيت الساحة الدولية خالية للقطب الرأسمالي الأمريكي الأوروبي بطرح نموذج سياسي واقتصادي متكافئ متكامل. وبناء أنظمة سياسية واقتصادية ليبرالية يتطلب شرعية ثقافية من المجتمع ومفاهيم وقيمًا تتماشى مع

عناصر الفكر الرأسمالي بحيث تتكامل العناصر الرئيسية الثلاث: اقتصادية، سياسية، وثقافية. . لتبني المجتمع الرأسمالي الحر.

وحيث إن المنافسة الحرة هي أساس النظرية الرأسمالية، فإن حواجز الحدود والثقافات الخاصة بكل أمة يجب أن تسقط أمام رواد الرأسمالية من مفكرين واقتصاديين وسياسيين. إذًا العولمة هي نتاج طبيعي لوجود الفكر الرأسمالي نفسه والذي لا يعترف بحدود جغرافية أو حواجز ثقافية، وقد تختلف أساليب عولمة هذا الفكر ومحاولات نشره من عصر إلى آخر لكي يبقى الهدف تأمين مزيد من الأسواق للاستهلاك ومزيد من الثروات للاستيلاء وفرض أوضاع ثقافية وسياسية واقتصادية وثقافية تخدم الفكر الرأسمالي.

يرى بعض المحللين أن مفهوم مصطلح العولمة يعني إعادة التفكير وإعادة صياغة النظريات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة خاصة بعد التقدم التكنولوجي الذي شهده العالم خلال القرن العشرين، وما تتطلبه من تحول إلى مرحلة جديدة للرأسمالية التكنولوجية التي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد والسياسة والثقافة العالمية ككل. ويتطلب هذا أيضا التوسع في السوق العالمي الرأسمالي ليدخل أماكن كانت مغلقة مثل الدول الشيوعية السابقة والدول النامية التي حاولت تطبيق أنماط تنمية خاصة بها. لكي يتحقق ذلك لابد من تراجع من سلطة الدولة وقدرتها على السيطرة وتنظيم تدفقات السلع والأشخاص والمعلومات والأنماط الثقافية المختلفة التي أصبح انتشارها مظهراً رئيسيًا من مظاهر العولمة المعاصرة، بمعنى أنه بالتوازي مع التوسع الكبير في تطبيق الرأسمالية تبرز ثقافة كونية جديدة نتيجة لاتساع نطاق مجتمع المستهلكين بدخول أطراف جديدة فيه تواجه اختيارات لا حصر لها من السلع والخدمات.

ومن جانب آخر هناك نشر التكنولوجيا الجديدة ذات الأثر الكبير على الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة والحياة اليومية واختزال الوقت والمسافات بفضل تكنولوجيا الإعلام والاتصالات والمعلومات الجديدة التي تتجاوز الحدود السابقة المتعارف عليها لمفهوم الزمان والمكان، وتخلق قرية ثقافية كونية صغيرة

تخترق في ظلها القوى العالمية كل مجال من مجالات الحياة وكل منطقة من مناطق العالم.

والعولمة بقدر ما هي تجسيد لتاريخ الرأسمالية في مرحلتها الشمولية، بقدر ما هي امتداد لمنطقها، لرهاناتها ولتناقضاتها حتي البدائية منها في بعض الأحيان. فلئن حققت شكلاً من أشكال الاستقطاب السياسي والأيديولوجي الذي ميز عهد التدويل وتعدد الجنسية فقد حولت الرأسمالية من مجرد رأسمالية تجارية أو صناعية إلي رأسمالية كوكبية عابرة للحدود وشمولية الانتشار.

وعلى الرغم من طابعها الاقتصادي المحض وتوجهها الكوكبي المتسارع ومحدداتها الليبرالية الخالصة وتزامنها مع ظواهر مشجعة لها مكرسة لتطلعاتها، فإن ظاهرة العولمة لا تنحصر فقط فيما هو اقتصادي ومالي وتكنولوجي بل وتتعدى ذلك إلى ما ترتبط به من أشكال تنظيم المجتمع ووسائل تسيير الشأن العام وطرق توزيع الرأسمال الرمزي بين الأفراد والجماعات[1].

ويتجه مصطلح العولمة إلى الكونية، أي إلى الكون الذي نعيش فيه وإلى وحدة العالم، ومن ثم فإن المصطلح يعبر عن حالة تجاوز الحدود الراهنة للدولة إلى آفاق أوسع وأرحب تشمل العالم بأسره، ومن ثم فالعولمة تأخذ جوانب متعددة منها حرية حركة السلع والخدمات والأفكار وتبادلها دون حواجز أو حدود جغرافية بين الدول، وبذلك تحول العالم إلى قرية صغيرة بفعل تيار المعلوماتية وظهور نفوذ وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات وظهور آليات جديدة مستقلة عن الدولة. ثم ظهرت فكرة حقوق الإنسان والديمقراطية التعددية، وفي الظاهر يبدو أن العولمة استطاعت أن تقلص حدود الزمن وأن تختزل الجغرافيا وأن تفرض نهاية للتاريخ، تاريخ مرحلة من مراحل الحياة الإنسانية، ولتبدأ تاريخ مرحلة جديدة تمامًا لم يدخلها العالم من قبل.

العولمة مفهوم متعدد الدلالات ومختلف المعاني، وعمومية استخدام المصطلح تجعل من الصعب إيجاد مفهوم خاص به يتمتع بالقبول الجماهيري الشائع

(1) يحيى اليحياوي، العولمة: أية عولمة، أفريقيا الشرق، بيروت، 1999، ص 163.

الاستخدام، وبالتالي فالنظرة الذاتية لهذا المفهوم لا يجب أن تقتصر على كينونة المصطلح واعتبارها كينونة ذاتية مغلقة بل يجب أن تتجه إلى طبيعة المصطلح وانفتاحه، وتنامي مفهوم العولمة مع حركة الفكر، وتصاعد الحوار والدراسات عبر الزمن، واتجاهات الجغرافيا وتفاعلها مع التاريخ. إن العولمة بحكم علاقاتها وأبعادها ودلالاتها ومعانيها تحتاج إلى إعادة تعريفها، وإعادة بناء هيكل الوعي بها في ضوء الحقائق الجديدة التي اكتسبتها في سياق تطوير وقبول المفاهيم. والعولمة في واقعها وحقيقتها ومضمونها ظاهرة ذات طابع حركي ديناميكي، ظاهرة متكاملة الجوانب والأبعاد، ظاهرة وإن كانت بسيطة في الشكل إلا أنها معقدة في الحقيقة والمضمون[1].

لقد اختلف الكتاب والباحثون في إيجاد تعريف واضح ومحدد للعولمة، وذلك يرجع إلى اختلاف آرائهم في العولمة بين مؤيد ومعارض من ناحية، وإلى اختلاف أبعاد العولمة وتأثيراتها وأنها لا تزال في طور النشوء من ناحية أخرى، لقد اختلفت التعاريف أيضًا في تركيزها على جوانب مختلفة، فمنها ما ركز على الجانب الاقتصادي، ومنها على الجانب الثقافي والجانب السياسي ثم الاجتماعي.

والتعاريف التي تركز على البعد الاقتصادي للعولمة، ترى أن هذا البعد يحتوي على مؤشرات واتجاهات ومؤسسات اقتصادية عالمية جديدة، غير معهودة في السابق، وتشكل في مجملها العولمة الاقتصادية. والتعاريف التي ركزت على البعد الثقافي ترى أن هذا البعد يشير إلى بروز الثقافة كسلطة عالمية تسوق كأي سلعة تجارية أخرى، ومن ثم بروز وعي وإدراك ومفاهيم وقناعات ورموز ووسائط ثقافية عالمية، أما البعد السياسي فهو يشير إلى قضايا سياسية عالمية جديدة مرتبطة أشد الارتباط بالحالة الأحادية السائدة في العالم الآن. وأخيرًا البعد الاجتماعي الذي من خلاله يلاحظ بروز المجتمع المدني العالمي، وبروز قضايا إنسانية مشتركة تشكل في مجملها العولمة الاجتماعية.

ولمزيد من الفهم لظاهرة العولمة، نحاول مناقشة بعض التعريفات التي لها

(1) محسن أحمد الخضيري، العولمة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص 18.

علاقة بالأبعاد التي تمت الإشارة إليها، ولكن قبل هذا يتطلب منا معرفة المعنى اللغوي لمصطلح العولمة.

العولمة هي واحدة من ثلاث كلمات عربية أخرى جرى طرحها ترجمة للكلمة الإنجليزية (Globalization) والكلمتان الأخريان هما (الكوكبة) و(الكونية). والعولمة في اللسان العربي من (العالم)، ويتصل بها فعل (عولم) على صيغة (فوعل)، وهي من أبنية الموازين الصرفية العربية، وقد شاع استخدام كلمة العولمة عن استخدام الكوكبية والكونية.

ومن التعاريف التي ركزت على البعد الاقتصادي ما يشير إلى أن العولمة تعرف من الناحية الاقتصادية بأنها تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات، وخضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية، وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات[1].

والعولمة تعني أيضًا أنها تعميم النظام الرأسمالي على كل أرجاء المعمورة بدرجات متفاوتة، مع تعرضه لعمليات تطوير شملت بنية وأسلوب إدارته وغير ذلك من جوانبه وعناصر تشغيله، استنادًا إلى الثورات التكنولوجية التي شهدها العالم وبوجه خاص ثورة المعلوماتية والاتصالات[2]. وهنا إشارة إلى التغيير الذي طرأ على النظام الرأسمالي في ثوبه الجديد، والذي لا أعتقد أنه قد وقع، فالرأسمالية هي الرأسمالية قبل العولمة وبعدها.

والعولمة تعرف بأنها حصيلة للمنجز السريع والمتنوع للإنسان المعاصر اليوم، في محاولاته الدؤوبة ومشروعاته المتنوعة والخطرة في دخوله إلى قرن جديد، وقد أعطت هذه الظاهرة كل ثقلها لاقتصاديات العالم في كونها ستشكل حياة القرن القادم بسماتها الكابيتالية المركزية التي ستقضي على كل ما ألفه الإنسان عبر

---

(1) د. محمد الأطرش، العرب، والعولمة: ما العمل؟ ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 412.

(2) إبراهيم العيسوي، العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد الأول، أكتوبر 1999، ص126.

تواريخه وجغرافياته جمعاء. وقد أدت العولمة بتبلورها المؤثر وتغلغلها المثير في عقد التسعينيات من خلال المرتكزات الصناعية واتفاقية الجات وحركة الشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات التكتلات واتساع المعلومات[1].

ومن الناحية الاجتماعية، فالعولمة تعني تكثيف العلاقات الاجتماعية الممتدة على نطاق العالم أجمع والتي تربط محليات متباعدة بحيث إن الأحداث المحلية تكيفها أحداث تصدر على بعد أميال عديدة وكذلك العكس[2]. وذلك نظرًا لتقدم وسائل الاتصال والمعلوماتية والتكنولوجيا مما يجعل الحدث سهل الانتشار مهما كانت المسافة الفاصلة.

وتشير العولمة أيضا إلى الفعاليات المطردة المتنامية التي تخص الاتصالات الاندماجية المعقدة بين المجتمعات والثقافات والمؤسسات والأفراد على النطاق العالمي. والعولمة هي الحركة الاجتماعية التي تتضمن انكماش البعدين الزمني والمكاني، يؤدي هذا إلى قصر المسافات خلال التقلص المريع في الزمن الذي يتطلبه العبور إلى المستويين الجسماني والتمثيلي مما يجعل العالم يبدو صغيرًا وإلى حد ما يحتم هذا على البشر تقارب بعضهم ببعض[3]. والعولمة تشير أيضًا إلى العملية التي من خلالها تزداد إمكانية رؤية العالم كمكان واحد بالإضافة إلى الطرق التي تجعلنا في حالة وعي بهذه العملية[4]. إذًا طبقًا لهذا التعريف فإن حركة العولمة تؤدي إلى جمع مناطق العالم المختلفة والمتباعدة في بؤرة واحدة، وهذا ما يطلق عليه القرية الواحدة، أي أن جميع العمليات التي بواسطتها ينخرط جميع سكان العالم في مجتمع واحد هو المجتمع العالمي[5].

أما من ناحية البعد الثقافي فالعولمة تعني الامتداد الخارجي من الثقافة المحلية

---

(1) سيار الجميل، العولمة والمستقبل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 103.

(2) Giddiness , Anthony, The Consequences Of Modernity, Polity Press, 1992. P. 64.

(3) Tomlinson, J. Cultural Imperialism, The John Hopkins Universety Press, Baltimore, 1991, P. 22 - 27.

(4) Robertson, R.Clohalization, London, Sage, 1992. P114.

(5) Aibrow. M Introduction in: Albrow and E. King . (eds), Globalization, Knowledge and Society, London, Sage, 1990.

في أقصى حدودها، إلى العالم أجمع. . وتصبح الثقافات المختلطة منخرطة في الثقافة الغالبة التي سوف تغطي بعد حين جميع العالم(1). وفي هذا التعريف يتم التركيز على اتجاه الحركة الثقافية، أي أن الثقافات المحلية تمتد خارج حدودها بحيث يكون حيزها العالم بأكمله.

والعولمة طبقًا للبعد الثقافي هي أن المجتمعات البشرية التي كانت تعيش داخل ثقافتها الخاصة بها وتراثها وتاريخها قد أصبحت تعيش في ثقافة عولمية واحدة وهي تشارك في نمط إنتاج واحد وهي تتلقى التأثيرات المادية والمعنوية ذاتها سواء تعلق ذلك بالثقافة أو ما تبثه وسائل الإعلام الدولية وما يجلبه ذلك من تأثير على الثقافة المحلية.

وأخيرًا كيف تم تعريف العولمة طبقًا للبعد السياسي؟ هناك كثير من التعاريف التي شرحت مفهوم العولمة السياسية، ورغم حداثة هذا المصطلح ولكن يبدو أن دوره في رسم السياسة الدولية قد كان له تأثيره في العلاقات الدولية، والعولمة نسق من الأفعال الهادفة إلى احتكار التأثير في الغير وتطويع أفعاله ومطامحه لصالحها، حتى ولو استدعى ذلك تغريب الغير وفصله عما يؤمن به أو يطمح إليه أو تغريبه عن ذاته. وهنا لا يخطئ من يظن أن العولمة تسعى بالنتيجة إلى استلاب كينونة الدول والمجتمعات، وتدمير الحدود الفاصلة بينها بحجة تكثيف الاعتماد المتبادل لصالح إجبارها على نموذج محدد من نمط الحياة الذي تنتجه الدوائر الغربية الهادفة إلى الهيمنة وتحقيق نوع من التبعية الحضارية لدى الجميع للنموذج الغربي(2).

إن العولمة هي الإمبريالية الجديدة في مرحلة سقوط التعددية القطبية التي كانت قائمة على التناقض والتضاد في الأنماط الاقتصادية والاجتماعية، وهي

---

(1) Featherstone, M. 9ed)Global Culture, kGlobalization Postmodernism and Identity , London, Sage, 1992. P. 6.

(2) د. منعم صافي العمار، النظام الإقليمي العربي والمحاولات المطروحة لتهميشه: العولمة نموذجا، في ندوة النظام السياسي العربي في مواجهة التحديات الجديدة، التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 2000 بيروت، لبنان، ص 12.

الإمبريالية في عصر المعلوماتية والتقنية، وما بعد المعلوماتية. . أي في عصر تواجه فيه تحولات جديدة في أشكال الاستغلال والاغتراب الرأسماليين. من ذلك السوق الكوني بوصفه التجسيد العميق والشامل عالميا للعولمة الذي يبتلع كل الانتماءات والهويات والقيم، والعولمة من الناحية السياسية تعني النظام السياسي المطبق في أمريكا والغرب والقائم على التعددية الحزبية ونبذ كل ما خلافه، وتعني حقوق الإنسان والشرعية الدولية القائمة على حصار الشعوب وعزلها إذا لم ترضخ لإرادة الإمبريالية ـ أقصد العولمة الجديدة.

والعولمة تتمثل في مجموعة معقدة من العمليات التي يحكمها مزيج من التأثيرات السياسية والاقتصادية، إنها تغير الحياة اليومية ـ خاصة في الدول النامية ـ من خلال ما تخلفه من نظم وقوة غير قومية، إنها ليست صدى للسياسات المعاصرة، والعولمة إذا نظرنا إليها نظرة كلية تعمل على تغيير المؤسسات في المجتمعات التي تعيش فيها، ومن المؤكد أنها لعبت دوراً مباشراً في ظهور النزعة الفردية الجديدة والتي اتخذت حيزاً كبيراً في الجدل الدائر حول الديمقراطية الاجتماعية[1].

وإذا كانت التعاريف السابقة قد حددت ما هي العولمة الاقتصادية وما هي العولمة الاجتماعية وما هي العولمة الثقافية وما هي العولمة السياسية، فإن هناك بعض التعاريف قد نظرت إلى ظاهرة العولمة كمصطلح متكامل، وذلك لأن هذه الظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك، أي يكون فيها الانتماء للعالم كله عبر الحدود السياسية للدول، وتحدث فيها تحولات على مختلف الأصعدة، تؤثر في حياة الإنسان في كوكب الأرض أينما كان. ويسهم في صنع هذه التحولات ظهور فعاليات جديدة هي الشركات المتعدية الجنسيات التي تتسم بالضخامة وتنوع الأنشطة والانتشار الجغرافي والاعتماد على المدخرات العالمية، مثل قضية الممتلكات العامة البشرية من بحار وفضاء وقارة قطبية

(1) أنتوني جيدنز، الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد ومحمد محيي الدين. المركز العربي المصري، القاهرة، 1999، ص 67.

جنوبية وقضية البيئة وتحركات سكان الأرض وقضية الفقر في العالم وقضية الجريمة المنظمة، كما تثور تساؤلات بها صفة العالمية حول دور الدولة في مثل هذه التحولات ودور الجماعات الأهلية ودور المنظمات ودور منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى[1].

ويقول جيمس روزناو في هذا السياق في تعريفه للعولمة وإن كان يبدو مبكراً وضع تعريف كامل وجاهز يلائم التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة. . فعلى سبيل المثال، يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة لتحليل الاقتصاد، السياسة، الثقافة، والأيديولوجيا وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، ونتاج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة[2].

يمكن القول إن محاولة روزناو وضع تعريف للعولمة يتمثل في ضرورة تحديد المشكلات المرتبطة بهذا المفهوم منذ البداية وهذا ما جعله يطرح مجموعة من الأسئلة والتي منها، ما هي العوامل التي أدت إلى بروز ظاهرة العولمة في الوقت الراهن؟ وهل هذا يرجع إلى انهيار نظام الدولة ذات الحدود المستقلة؟ أيكون الهدف هو توحيد العالم أم فصله؟ ونظراً لحداثة ظاهرة العولمة كما سبق الحديث، هناك صعوبة في الإجابة عن هذه الأسئلة التي تطرح العولمة بأبعادها المعقدة والمتشابكة خاصة وأن هذه الظاهرة لم تفهم بعد من قبل الباحثين والمفكرين، واستكشاف القوانين الخفية التي تحكم مسيرتها والتي تسهم في الوقت الراهن في تشكيلها، وهي في الحقيقة ظاهرة غير مكتملة الملامح والقسمات بل هي عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة. وهذا ما يؤكد لماذا تتعدد تعريفات العولمة.

---

(1) أحمد صدقي التيجاني، في تعقيب على ورقة السيد يسين في مفهوم العولمة، في ندوة العرب والعولمة، مرجع سابق، ص 63.

(2) جيمس روزناو، ديناميكية العولمة نحو صياغة عملية، قراءات استراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1997.

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن أغلب الباحثين والكتاب لم يجمعوا على تعريف محدد وواضح لهذه الظاهرة لأن هذا ليس بالأمر السهل خاصة وأن هؤلاء الكتاب والباحثين يتأثرون في تعريفاتهم بانتماءاتهم الأيديولوجية والفكرية أو آرائهم في العولمة من حيث التأييد أو الرفض.

الجذور التاريخية للعولمة

هذا المصطلح الذي كان له تأثير كبير في أنماط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإنسان في أي مكان لم يظهر إلا مؤخرا كظاهرة تطلبت التحليل والدراسة، أي أنه ظهر بصورة مؤكدة خلال التسعينات من القرن العشرين، وبدأ كثير من المفكرين والمحللين الخوض في مناقشة جوانبه المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية.

والسؤال الذي يطرح هو: ألهذه الظاهرة تاريخ قديم؟ أم أنها ظاهرة حديثة وليدة أواخر القرن العشرين؟ العولمة هي حصيلة ما مر فيه الإنسان من ظواهر كبرى في تاريخه الحديث، وهو يشكل حضارته المعاصرة والتي مرت بمراحل مختلفة: الاستكشافات الجغرافية في القرن الخامس عشر، الإصلاحات الدينية في القرن السادس عشر، الماركنتاليات الاقتصادية في القرن السابع عشر، الثورة القانونية والسياسية في القرن الثامن عشر، الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، الثورة التكنولوجية في القرن العشرين، والعولمة الكونية في القرن الحادي والعشرين[1].

العولمة ليست ظاهرة حديثة كما يعتقد البعض، فهي لها تاريخ قديم مرتبط بقدم الإنسان نفسه وإن اتخذت صوراً أخرى، وهي ليست نتاج العقد الأخير من القرن العشرين، هذه الفترة التي ازدهر فيها مفهوم العولمة وذاع وانتشر، وأصبح أحد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة التي تنطوي عليها العولمة في

(1)سيار الجميل، العولمة والمستقبل، مرجع سابق، ص 100.

السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة. لماذا إذن برزت آثار العولمة فقط في هذه الفترة التاريخية؟ هناك عدة أساب في بروز أو ظهور ظاهرة العولمة في هذه الفترة التاريخية، ولعل من أهم هذه الأسباب هي الثورة العلمية التكنولوجية، وكذلك التطورات الكبرى التي حدثت في عالم الاتصالات والمعلوماتية والتي منها الأقمار الصناعية والحواسيب الإلكترونية وشبكة الإنترنت.

لقد مرت العولمة في تاريخها بمراحل مختلفة هي مرحلة الولادة أو التكوين، مرحلة النشوء، مرحلة الانطلاق، مرحلة الصراع من أجل الهيمنة، ثم مرحلة الهيمنة. ولكي نعرف كيف مرت العولمة بهذه المراحل لابد من إلقاء نظرة على تاريخ النظام الدولي وتطوره حتى وصل إلى مفهوم العولمة. إن فكرة وحدة المجتمع الإنساني ووجود نظام قانوني طبيعي أو ديني أو وضعي يلزم الجميع دون تمييز بسبب اللون أو العرق أو الدين أو الجنس كان حلمًا يراود البشرية على مر التاريخ، خاصة فترات الصراعات والحروب التي شهدتها البشرية.

هذا الحلم بدأ مع أفكار الفلسفة الرواقية التي ظهرت في أثينا حوالي القرن الثالث قبل الميلاد حيث دعا زعيمها زينون إلى مدينة العالم والتي مبدأها أن كل الناس مواطنون إخوة تجمعهم حياة واحدة ونظام واحد في ظل قانون مشترك هو قانون الطبيعة وهو القانون الغربي الذي يجب أن تخضع له كل الدول. وهناك محاولة أخرى في هذ الاتجاه أيام الإمبراطورية الرومانية التي حاولت أن تستلهم أفكار الرواقية من خلال قانون الشعوب بحيث يكون قانونًا عالميًا. استطاعت روما أن تخضع جميع شعوب العالم القديم لسلطاتها وتلاشت شخصية الدولة الموجودة آنذاك في الإمبراطورية.

إن فكرة قيام نظام عالمي واحد سيطرت أيضًا على الأديان السماوية، فقد نادت الديانة المسيحية بتأسيس قواعد للسلام مبدأها الخضوع كله ولكنها فشلت بسبب الحروب التي اندلعت في القرون الوسطى. وحاولت الدولة الإسلامية أيضًا نشر

فكرة النظام العالمي القائم على عدم التمييز بين البشر بسبب اللون أو الجنس أو العرق، خاصة وأن رسالة الإسلام موجهة إلى كل الإنسانية دون تخصيص حتى وإن نزلت على نبي عربي وبلسان عربي، ولكن ظروف الدولة الإسلامية في ذلك الوقت حالت دون الوصول إلى النظام العالمي الموحد، وكذلك حاولت الدولة العثمانية فيما بعد ولكنها فشلت.

ثم تطور هذا الاتجاه نحو العالمية بداية من القرن الخامس عشر والذي شهد نمو المجتمعات القومية كما تعمقت فيه الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية. وفي أواسط القرن السابع عشر بدأ الاهتمام بتنظيم علاقات بين الدول على أساس من القواعد القانونية الوضعية الثابتة بدءًا بمعاهدة وستفاليا 1648 م التي وضعت قاعدة الاجتماع لعدد من الدول للتشاور في شؤونها وحل مشاكلها على أساس المساواة فيما بينها، وظهرت فكرة التوازن الدولي، ووضعت قاعدة تدوين القواعد القانونية الملزمة للدول المعنية.

وفي هذه المرحلة حدث تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية وبالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مقننة في الدولة، ونشأ مفهوم أكثر تحديداً للإنسانية[1]. وزادت إلى حد كبير الاتفاقات الدولية ونشأت المؤسسات المتعلقة الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية.

ثم جاء مؤتمر فينا عام 1815م. هذا المؤتمر الذي عمل على إعادة التوازن الدولي وإقامة نظام دولي جديد أرسته مجموعة من الدول بمجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصبغة الدولية لتضمن عدم قيام أية حروب، ولكن فشل هذا العمل بقيام الحرب العالمية الأولى. وفي هذه الفترة ظهرت مفاهيم

(1) Roberston, R, Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity: Atheory, Culture and Society, Special Issue, edited By mike Featherstone, London, Newburg Park: Sage Publication, 1990, PP. 15 - 30

كونية مثل المجتمع القومي، وظهرت مفاهيم تتعلق بهويات القومية والفردية، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها، وحدث تطور هائل في عدد وسرعة الأشكال الكونية للاتصال.

لعقود طويلة ظلت العولمة تسير في منحنى تصاعدي مستمر لجذب المزيد من دول العالم إلى السوق العالمي، ولقد أدت الحرب العالمية الأولى وتبعاتها إلى إبطاء هذه العملية، ثم أفرزت انتعاشًا اقتصاديًا وسياسات حمائية وتزايدًا للنزعة الوطنية. ثم جاءت الحرب العالمية الثانية أيضًا لتورط معظم دول العالم في حرب مدمرة. وفي أثناء الحرب نفسها وقعت أحداث أسهمت في تشكيل عالم ما بعد الحرب، حيث تم في مؤتمر بريتون وودز عام 1944م اتخاذ تدابير نقدية للمساعدة في إقامة نظام نقدي عالمي. هذا المؤتمر تمخض عن إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبنهاية الحرب نشطت التجارة الدولية في ظل تآكل القيود الوطنية على التجارة ونجحت القوى الاقتصادية العالمية في اختراق الاقتصاديات المحلية وانتشرت ثقافة استهلاكية وإعلامية جديدة عبر أرجاء العالم.

في هذه المرحلة برزت قضية العولمة ضمن قضايا إنسانية أخرى، وبدأت صياغة العديد من المفاهيم ومحاولة تنميطها على مستوى العالم مثل الألعاب الأولمبية، جوائز نوبل السلام، الزمن العالمي، إنشاء عصبة الأمم، إنشاء الأمم المتحدة، البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي. وهناك عوامل رئيسية تفاعلت لتأسيس مضمون ومصطلح العولمة والتي منها: الغزو والاحتياج العسكري، التجارة والتبادل القائم بين الأفراد وبين الشعوب، الحوار الفكري وما ينتجه من وسائل الإقناع، الرؤية والتصور المشترك نحو عالم الغد، الإعلام الذي ينقل الحدث في وقته، والسيطرة الحضارية ومثلها ومبادئها.

ومن جانب آخر تضاعف النمو الاقتصادي وتضاعفت التجارة الدولية ولكن لم تكن نتائج هذه التطورات متساوية، فلقد زادت بشدة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، بين من يملكون ومن لا يملكون، وبين المناطق المتقدمة في التقنية وتلك

المتدهورة في التنمية، واستمرت الدول الأغنى في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية وأراضي الدول الأفقر، مع تزايد التدهور البيئي وتفاقم مشكلة مديونية الدول الفقيرة للدول الغنية. كل هذا أفرز ما أطلق عليه نظرية نهاية التاريخ لفوكوياما، هذه النظرية التي تزعم أن انهيار الاتحاد السوفيتي وانتصار الرأسمالية قد أسفرا عن انتهاء التاريخ، لتحل محله العولمة بمفاهيمها وتفسيراتها المختلفة باعتبار أن التاريخ كان قائمًا على وجود معسكرين، وما أفرزه من تكتلات وتحالفات استوجبت الانضمام إلى أي من المعسكرين، واتباع فلسفته ومنهجه في التنمية وإدارة دولة المجتمع، وبالتالي فإن انتهاء هذا النمط ثنائي القطبين وما أعقبه من ميلاد العولمة يعني ضمنًا انتهاء التاريخ من وجهة نظر المؤيدين للعولمة.

والواقع المعاصر يوحي بنتيجة مختلفة، فبرغم أن نهاية الحرب الباردة تعني حقًا انتهاء حقبة كاملة حافلة من التاريخ الإنساني، فإنها تعني أيضًا بداية حقبة جديدة لعل أبرز ملامحها هو تزايد دور مجموعة من الدول لم تكن ذات تأثير يذكر من قبل، وتزامن ذلك مع كل من تزايد توجه الدول نحو التكتل والتكامل الاقتصادي والتجاري في إطار إقليمي أو شبه إقليمي أو غير إقليمي أحيانًا بحثًا عن الأسواق والمكاسب المشتركة والتوصل لنظام متعدد الأطراف يحكم قواعد التجارة الدولية وينظمها ويدرج في إطارها موضوعات جديدة لم يسبق تناولها مثل العمالة، البيئة، الاستثمار، والتجارة في الخدمات.

ولمعرفة الجذور التاريخية لظاهرة العولمة لابد من معرفة التطور التاريخي للنظام الدولي كما سبق الحديث، فالنظام الدولي مر بثلاثة نماذج أساسية عبر مراحل مختلفة: النموذج الأول هو نظام التعددية القطبية والذي كان قائمًا مع بداية القرن العشرين، وفيه قوى عالمية ناهضة وأخرى قديمة، وتداخلت هذه القوى وصاغت معسكرين يتصارعان ليتربع أحدهما على رأس النظام الدولي والمحصلة هي الحرب العالمية الأولى التي كانت أوربا مركزها، والنتيجة احتلال فرنسا وبريطانيا مركز الزعامة في النظام الدولي الجديد والذي تميز بظهور النظام الشيوعي في روسيا، وظهرت قوى جديدة هي الولايات المتحدة الأمريكية

والاتحاد السوفيتي وألمانيا واليابان وإيطاليا الذين شكلوا العالم ونظامه الدولي. وهذا النظام المتعدد الأقطاب أقام هيئة دولية هي عصبة الأمم كما سبقت الإشارة ولكنها فشلت في منع الحروب بقيام الحرب العالمية الثانية.

والنموذج الثاني، هو نظام القطبية الثنائية والذي جاء على ضوء نتائج الحرب العالمية الثانية 1945م، وأعاد النظام الدولي ترتيب العالم في بنياته السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية مبرزاً قوتين أساسيتين هما الولايات المتحدة الأمريكية على رأس النظام الرأسمالي والاتحاد السوفيتي على رأس النظام الشيوعي. وأهم مزايا هذا النظام كان ظهور منظمة الأمم المتحدة بدور عالمي من أجل تحقيق سلام عالمي، والعمل على تصفية الاستعمار القديم، مما خفف من حدة الحروب والصراعات ودفعها لأن تأخذ شكل الحرب الباردة على امتداد العالم، وإن كان هذا لم يمنع قيام بعض الحروب الإقليمية. ومن هذا النموذج ولد ما يسمى بتوازن الرعب من خلال التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل.

ومن أهم السمات الأساسية لهذا النظام، سباق التسلح وتكريس أسلحة الدمار الشامل وجعل العالم الثالث مجالاً للتنافس بين المعسكرين بسبب غناه بالمواد الأولية، وامتداد الحرب الباردة إلى أروقة الأمم المتحدة وتحالف دول عدم الانحياز مع المعسكر الشيوعي، وحق الفيتو والاعتماد على توازن الرعب.

أما النموذج الثالث فهو نظام الأحادية القطبية الذي ظهر بعد زوال الحرب الباردة نتيجة للسياسة التي انتهجها غورباتشوف وذلك بتخفيض شديد لالتزامات الاتحاد السوفيتي واهتماماته بقضايا السياسة الدولية، وهذا النظام ظهر بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. ومن أهم سمات هذا النظام، تخلي الاتحاد السوفيتي عن دوره كطرف مؤثر في إقامة السلام وعن أصدقائه في حلف وارسو الأمر الذي شجع على حدوث التغيرات في أوربا الشرقية وانهيار حلف وارسو، والتغيرات التي حدثت في أوربا الشرقية أدت إلى اختلال في ميزان القوى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية حيث أصبحت مرتكز النظام العالمي الجديد

الذي يخضع لنظام القطب الواحد. ولقد تم تقسيم العالم إلى طرفين: الشمال للأغنياء والجنوب للفقراء، والمنظمات الدولية والإقليمية هي هيئات موظفة لخدمة مركز الزعامة في النظام الدولي.. وهي أمريكا.

من خلال هذا التطور التاريخي للنظام الدولي يبدو واضحًا أن الانهيار المفاجئ للمعسكر الشيوعي في عام 1989م قد أدى إلى دخول النظام العالمي مرحلة جديدة غير مسبوقة تغيرت فيها معالمه وتعدلت ثوابت الوضع الدولي التي سادت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث أدى اختفاء الاتحاد السوفيتي وانهيار النظام ثنائي القطبية إلى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالقدرة على السيطرة والتأثير وتوحيد دفة الأمور على الصعيد العالمي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، الأمر الذي أسفر عن خلل ملموس في التوازن الدولي الدقيق الذي خلفته الحرب العالمية الثانية وساد طيلة فترة الحرب الباردة.

كانت حقبة الحرب الباردة قد شهدت ارتباطًا وثيقًا لا ينفصم بين التوجهات السياسية والاقتصادية للدول، وهو الارتباط الذي استمر قرابة أربعين عامًا وأدى إلى قيام حدوث تغير جذري أو جوهري في منظومة الاقتصاد الدولي إلا عندما تداعت إحدى ركائز الهيكل السياسي والأيديولوجي المستقر في أواخر الثمانينات وتساقطت النظم القائمة في دول المعسكر الشرقي الواحد تلو الآخر وأطلقت هذه الدول العنان لترتيب الأوضاع الاقتصادية وأعادت صياغة التوجهات الأيديولوجية مبتعدة عن المطامع السياسية لصالح الطموحات الاقتصادية والتطلع نحو الرخاء ورفع مستوى المعيشة

ولقد أسفرت نهاية الحرب الباردة عن حدوث تغير جذري في العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، حيث كانت السياسة من قبل مشغولة باحتواء الأيديولوجية المعادية وكان تماسك التحالف الغربي بمثابة ضرورة سياسية لا غنى عنها لتحقيق ذلك الهدف، بينما ارتكز التطور في الاعتماد الاقتصادي المتبادل بشكل كبير على الجغرافيا السياسية.

وإذا اعتبرنا أن الدافع الأقوى لظاهرة العولمة هو الاقتصاد، نجد أن أولى مراحل العولمة في مجال التجارة قد بدأت في عقدي الخمسينيات والستينيات عندما تضافرت الجهود لتقليص القيود السياسية المفروضة على التجارة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ونتيجة للخفض المستمر في التعريفات الجمركية في إطار جولات الجات المتعاقبة، حققت التجارة العالمية معدل نمو سنوي 8% منذ عام 1950م وحتى عام 1975م في الدول الصناعية وهو يمثل ضعف متوسط معدل نمو اقتصاديات هذه الدول عن نفس الفترة، ثم حققت التجارة الدولية مزيداً من التطور في السبعينيات بسبب التدفقات المالية التي ولدت نتيجة تشكيل السوق الأوروبية المشتركة بالتوازي مع تحرير وإعادة تدوير أموال دول الشرق الأوسط البترولية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير واستمرار نمو التدفقات المالية كنتيجة لتفجر أزمة المديونية في الثمانينات.

ولقد ظهرت المرحلة الثانية من العولمة في النصف الثاني من الثمانينات في ظل التدفق المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر بقيادة الشركات متعددة الجنسيات، وهو التزايد الذي حدث نتيجة لأسباب عديدة منها تحرير الأسواق المالية في العديد من الدول الصناعية المتقدمة والسياسات الأوروبية الأوفر إلى إنشاء السوق الموحدة.

نتيجة لهذه الأسباب مجتمعة، حقق الاستثمار الأجنبي المباشر نمواً في النصف الثاني من الثمانينات يماثل أربعة أضعاف معدل نمو الناتج العالمي وثلاث أضعاف معدل نمو التجارة الدولية، بينما سيطرت المؤسسات متعددة الجنسيات ذات الموطن الأم في مثلث الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان على 80% من هذه الاستثمارات.. وبنهاية العقد بلغ حجم الاستثمارات المملوكة لهذه المؤسسات حوالي(2) تريلون دولار وهو ما يمثل قرابة خمسة أضعاف قيمتها في عام 1979[1]. هذه المراحل التي اتسمت بالتداخل والتشابك الواضح لأمور الاقتصاد وأمور السياسة والثقافة والاجتماع، وأصبحت فيها المصالح متداخلة ومتفاعلة والعوالم مفتوحة دون وجود للحدود السياسية بين الدول ودون فواصل جغرافية

(1) أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000 ،ص 37.

أو زمنية. أدى هذا إلى وجود كيان كوني جديد، كيان انتماءاته جديدة وقواعد التفاعل معه جديدة قائمة على الدمج والتكامل والحيازة وابتلاع الآخرين، والسيطرة عليهم والتحكم فيهم وتوجيههم، هذا الكيان هو العولمة.

مما تقدم يتضح جليًا أن العولمة ليست ظاهرة حديثة أفرزتها أحادية القطب وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، بل هي ظاهرة ذات جذور لها أصول تاريخية، ولها أسبابها الموضوعية، ولها عواملها التي دفعت إليها عبر مراحل صياغة المفهوم، ورسم الاتجاه عبر تطور التنظيم الدولي والرغبة الإنسانية في إيجاد نظام عالمي يكفل للجميع العيش في أمن وسلام وحرية وديمقراطية دون هيمنة أو سيطرة أو استغلال.

علاقة العولمة ببعض المفاهيم الأخرى

رغم وجود بعض الملامح المحددة للمفهوم الجديد للعولمة فإنه لا يزال هناك خلاف في التفريق بينه وبين بعض المفاهيم الأخرى مثل التغريب، التحديث، العالمية، الاستعمار، الهيمنة، صراع الحضارات، ونهاية التاريخ. فبينما يرى البعض أن العولمة تعني التغريب، بمعنى تغريب العالم بأسره ونقل التقنية والحضارة ونمط التنمية الغربي إلى كافة الدول في هذا العالم، يراها البعض الآخر مجرد غطاء لتحقيق مزيد من تنامي الرأسمالية وتوليد هيمنة متزايدة تخدم في المقام الأول مصالح القوى الكبرى والمؤسسات غير الوطنية.

وإذا كانت العولمة من الناحية الاقتصادية تمثل استراتيجية متكاملة لتحقيق مزيد من الأرباح والدخول إلى مزيد من الأسواق، ومن الناحية السياسية هي سياسة تهدف إلى التقليل من سلطات الدولة القومية، فهي من الناحية الاجتماعية وسيلة لإنتاج سلع اجتماعية إيجابية مثل حماية البيئة ونشر الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان كما يراها مؤيدوها.

ويرى بعض الكتاب أن العولمة في هذا السياق هي بديل للاستعمار الذي هو تكريس هيمنة الدول الأكثر تقدمًا على الدول النامية، أو سيطرة الشركات متعددة

الجنسيات على الاقتصاديات المحلية والوطنية لهذه الدول، ولكن من خلال أدوات تختلف عن أدوات الحرب الباردة. وإذا ما تمت المقارنة بين مفهوم العولمة بكل جوانبه المتشعبة المتداخلة، بمفهوم الاستعمار الذي يعد سلبيًا وغير مشروع من جانب، وبمفهوم التحديث الذي يعد إيجابيا ومشروعا كأساس لفلسفة التنمية في حقبة الحرب الباردة من جانب آخر، نجد أن العولمة كمفهوم بديل قد يبدو من الظاهر محايدًا ويتسم بالبراءة. إذن يمكن أن تكون العولمة بديلاً للاستعمار المرفوض والتحديث المشروع، وتتجاوز العولمة مكونات كل من الاستعمار والتحديث كل منهما بإيجابياته وسلبياته.

وبمعنى آخر فإن أهداف الاستعمار كانت هي السيطرة على مقدرات الشعوب للاستفادة من الإمكانيات الاستراتيجية للدول الخاضعة للاستعمار عن طريق قوة السلاح، فيما يقوم مفهوم التحديث أيضًا على السيطرة على مقدرات الشعوب، ولكن من خلال توجيهها لاتباع نمط للتنمية يخدم في الأساس الدول النامية. ثم يأتي مفهوم العولمة ليلغي اللجوء إلى قوة السلاح ووقف أسلوب التحديث القائم على الترويج لمفهوم التخصص من خلال مؤسسات وليس من خلال دول للاستفادة بالمزايا النسبية لمختلف الدول لصالح هذه المؤسسات.

ويرى بعض المحللين أن مفهوم العولمة ليس محايدًا على الإطلاق، فهو نفسه مشبع بمفاهيم أيديولوجية راسخة، حيث يروج من قبل البعض على أنه عملية إيجابية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإبداع التكنولوجي وتنوع المنتجات والخدمات والتوسع في إتاحة وانتشار المعلومات والحرية الثقافية، ومستويات أرقى للمعيشة.. بينما يرى الآخر أنه سيجلب دمارًا شاملاً للتقاليد المحلية والثقافات الوطنية، ويؤدي إلى استمرار خضوع وتبعية الدول الأفقر للدول الأغنى، وتوحيد الثقافات وأنماط الحياة اليومية، وصهرها في نمط واحد لا هوية له، فضلاً عن تهديد السيادة الوطنية للدول والنظم الديمقراطية من خلال القوى العالمية الجديدة.

العولمة غدت سياسة إمبريالية هادفة إلى تحويل الاقتصاديات الحديثة إلى منظومات مندمجة، تلتقي داخلها حركة توسيع مبادلات السلع والتكنولوجيا والخدمات ورؤوس الأموال، وإلى اندثار الخصوصيات الداخلية الثقافية وأنماط الاستهلاك الخاصة بسبب تجانس الطلب وخضوع المنتجات إلى أنماط موحدة ذات بعد عالمي، وإلى تحول الأنشطة الاقتصادية الموجودة داخل مختلف الدول بكل أشكالها إلى نماذج للإنتاج والتبادل، متآزرة عبر مختلف قنوات الاتصال، وقيم ثقافية تكون عبرها ثقافة الغرب وعلومه هي المسيطرة على السلوك المعولم ونمط الحياة وأسلوبها العالمي بكل ما يعنيه من تذويب للخصوصية القومية. وعلى ذلك فإن هدف العولمة هو السيطرة على العالم لا من خلال شروط التأليف بل من خلال خلق مقدمات تفكيك لوحدات النظام الدولي، واستبدال وحدتها بوحدة عالمية يتساوى فيها الجميع نتيجة ثورة المعلومات والاتصالات[1].

أما بالنسبة لعلاقة مفهوم العولمة بمفهوم العالمية، فقد حدث جدل كبير حول هذين المفهومين من قبل كثير من الكتاب والباحثين وذلك نتيجة للتقارب الشديد في الظاهر بينهما. فهل هناك فروق بين العولمة والعالمية؟ العالمية هي مقولة من مقولات الحداثة ارتبطت بتفوق الغرب وتوسعه في أرجاء المعمورة، وهي ثمرة الاكتشافات والثورات الحديثة: الجغرافية والاقتصادية والسياسية التي بدأت منذ قرون مع اكتشاف العالم الجديد. أما العولمة فهي مقولة راهنة من مقولات ما بعد الصناعة وما بعد الحداثة ارتبطت بانفجار تقنيات الاتصال على نحو ضاقت معه الأمكنة وتقلصت المسافات إلى حد جعل الأرض قرية صغيرة تسبح في هذا العالم.

إذًا فالعالمية طبقا لهذا الرأي ترافقت مع الإنتاج الصناعي الثقيل ومع تصدير الأدوات والسلع المادية، في حين أن العولمة تترافق مع ما يسمونه الاقتصاد الناعم ونقل المعطيات شبه المادية التي هي علاقات وإشارات مسجلة على ألواح

(1) د. منعم صافي العمار، النظام الإقليمي العربي والمحاولات المطروحة للتهميش، مرجع سابق، ص 12,11.

إلكترونية. والعالمية تقوم على نشر فكرة أو عقيدة أو دعوة أو ثورة من الثورات كالتقدم والاشتراكية والعلمانية والديمقراطية والثورة الفرنسية، فهي تقابل الخصوصية وتميل إلى ما هو كلي وعام، أما العولمة فإنها تقوم على تبادل الرسائل والإشارات على نحو يلغي الفواصل بين المحلي والوطني والعالمي، ولذا فالعولمة تميل إلى ما هو شامل وكوكبي[1].

بالنظر لما سبق، فالعولمة في مفهومها الضمني ومدلوها الاصطلاحي ليست هي العالمية بحد ذاتها، ولا يمكن قرنها بعالمية الأديان مثلا كالإسلام الذي جاء برسالة تهم البشرية جمعاء ولم تكن خاصة بشعب معين أو بلون أو جنس أو بعرق معين، ولا يمكن قرنها ببعض المذاهب السياسية والاقتصادية كالاشتراكية، وذلك لأن العالمية مصطلحًا ومضمونًا ارتبطت بالأرض والإنسان، أما العولمة مصطلحًا ومضمونًا فقد ارتبطت بالكونية وأنظمة الإنسان المتنوعة سواء مع الأرض أم مع الفضاء.

أما علاقة العولمة بالمفهومين الآخرين ـ صراع الحضارات ونهاية التاريخ ـ فقد كانت ولا زالت محل نقاش نظرًا لما تتميز به هذه العلاقة في الفكر السياسي المعاصر، فقد تعاملت مدارس فكرية عديدة في المنطقة العربية والعالم الإسلامي مع فكرة العولمة وكأنها مسألة قائمة بذاتها بمعزل عن مفهوم آخر مناقض لها شكلاً ومترافق معها زمنًا ألا وهو مفهوم صراع الحضارات، والمفهومان في الواقع مصدرهما واحد وهدفهما واحد وإن اختلفت تفاصيل كل منهما.

وقد ظهرت في مطلع التسعينيات من القرن العشرين نظريتان مصدرهما الأساسي أمريكا، الأولى كان رائدها صموئيل هينتنغتون وعنوانها صراع الحضارات، وهذه النظرية ناقشت الصراع الحضاري القائم بين الغرب والإسلام، والنظرية الثانية كان رائدها فوكوياما وعنوانها نهاية التاريخ، والتي وصلت إلى خلاصة مفادها أن الحضارة الغربية قد انتصرت وهي الحضارة الوحيدة القائمة الآن. ولقد بنت هذه النظرية افتراضها على انهيار الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى

(1) مجلة الشاهد، العدد 11/159/ت ح ، 1998، ص 84 - 83.

وتفكك دول المنظومة الاشتراكية في أوربا الشرقية وبالتالي هزيمة الشيوعية وبطلانها كنظرية قائمة. والنظريتان ـ صراع الحضارات ونهاية التاريخ ـ في الواقع تكملان بعضهما البعض وتستهدفان العالم كله وليس فقط الإسلام والمسلمين تحديداً.

فالحديث عن الإسلام والغرب هو حديث عن شيئين مختلفين تماماً. فالإسلام هو دين وحضارة، وكلاهما ـ أي الدين والحضارة ـ أشمل وأوسع من أي زمان ومكان، بينما الغرب هو موقع جغرافي يحمل مضامين دينية وثقافية وحضارية مختلفة، والإسلام موجود في الغرب مثل كل الأديان الأخرى.

إن منافسة أوروبا الآن مع الولايات المتحدة الأمريكية وليست مع العرب والمسلمين، أي داخل الغرب نفسه، فأمريكا هي القوة العظمى الوحيدة الآن التي تسعى لإبقاء السيطرة والهيمنة على أوروبا ومنع أن يتحول الاتحاد الأوروبي إلى قوة عظمى منافسة لها. وهذا ما جعل أوروبا تسعى إلى صنع علاقات خاصة مع الدول العربية وإلى سياسة متوسطية خاصة (نسبة إلى البحر الأبيض المتوسط الذي يشترك فيه الأوروبيون والعرب على السواء) فيما تسعى أمريكا إلى الانفراد بالمنطقة العربية وثرواتها ووارداتها العسكرية والاقتصادية المختلفة، وتطرح السوق الشرق أوسطية التي بوابتها دولة الكيان الصهيوني وتجارها الأساسيون من الأمريكيين.

إذن هو صراع في الدائرة الغربية نفسها، ولكن على المصالح في المنطقة العربية تحديداً وفي العالم الإسلامي عموماً، وقد كان العرب مثلهم مثل شعوب العالم الثالث ضحية الصراعات بين قوى الغرب الكبرى على مر التاريخ القديم والمعاصر. ومشكلة أوروبا الآن هي مع أمريكا سياسياً واقتصادياً وثقافياً حتى ولو جمعتها حضارة واحدة، فوحدة الحضارة لم تمنع الصراع الفرنسي ـ البريطاني على العالم ولم تمنع من وقوع أخطر حربين عالميتين على الأرض الأوروبية في القرن الماضي.

وطبقًا للرأي الغربي، على الرافضين لأطروحة صدام الحضارات ـ وهي أسلوب الترهيب ـ القبول بأطروحة أخرى تقول إن العالم اليوم تحكمه حضارة واحدة تحت شعار العولمة والقرية الصغيرة والحضارة الإنسانية الواحدة، أي الترغيب في الانتماء إلى الحضارة الواحدة القائمة، الغربية في ملامحها وسماتها والأمريكية في قيادتها وفي توظيفها.

وهذا الاختيار بين الترهيب الذي هو صدام الحضارات أو الترغيب بالانضمام إلى الحضارة الواحدة وهي العولمة، هو تمامًا كالتميز بين الحرب والاستسلام، ولاشك أن الكثير من الممارسات العنفية المسلحة التي تحدث الآن في المنطقة العربية وفي العالم الإسلامي تخدم بشكل غير مباشر هذه الاستراتيجية الأمريكية التي تريد أن تجعل من أطروحاتها النظرية حقائق واقعية على الأرض. إذًا نظرية صدام الحضارات هي كمين أمريكي مشترك للعرب والمسلمين من جهة وللأوروبيين من جهة أخرى، أما العولمة فهي الخيار الآخر أمام الشعوب التي لا تريد الصدام الحضاري مع أمريكا أو التي تسلم بمنطق وجود حضارة واحدة سائدة في العالم اليوم.

صحيح أن هناك عالمًا واحدًا هو الكرة الأرضية التي نعيش عليها، ولكن أيضًا على هذه الأرض. . والعالم الواحد حضارات متعددة وقبائل متعددة وشعوب متعددة وثقافات متعددة، وعلى هذه الشعوب أن تختار بين أن تتصارع أو تتعارف، وحينما تتعارف فإنها ستبني فيما بينها الكثير من العناصر التي تتحول إلى حضارة لاحقًا، وإن الحضارات الإنسانية بالمعنى الإنساني العام وبالاكتشافات العلمية هي واحدة. . لكن ليس بالمعنى الثقافي أو الديني.

فهناك اختلاف بين الشعوب بحكم سنة الله تعالى في خلقه وبحكم التوزيع الجغرافي للشعوب، والانتماء الإنساني إلى بيئات مختلفة، الأمر الذي أوجد تعددًا في اللغات والعادات والتقاليد والثقافات والقيم الاجتماعية، وهذه المسائل

ستبقى طالما بقيت الكرة الأرضية. إنه عالم واحد، لكنه يقوم على حضارات متعددة، وثقافات متعددة، والقول بالوصول إلى حضارة واحدة هو أخطر من صراع الحضارات. فالحضارة ليست هي مسألة الحاسب الآلي والأقمار الصناعية، بل الحضارة ترتبط دائمًا بمضامين ثقافية وفكرية متميزة تستفيد البشرية منها في كل مكان، مهما تقاربت دول العالم في المجالات الاقتصادية والتجارية والعلمية والإعلامية، وربما أيضًا في سمات الأنـظمة السياسية.. والخصائص الثقافية لكل أمة ستبقى قائمة لتلعب دورًا رئيسيًا في العلاقات والمصالح، وربما الصراعات بين الأمم المختلفة على هذه الكرة الأرضية الواحدة.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين العولمة والهيمنة، فقد يرى بعض المفكرين أن المفهومين مترادفان، ويرون أن العولمة ظاهرة شمولية بمعناها، مجتمعية الهدف وإن خرجت من رحم الاقتصاد فهي تقوم على فكرة إخضاع العالم لنمط تفكير وأداء واحد حتى وإن كان على حساب الشعوب لاسيما شعوب العالم الثالث وما تعانيه من جراء، ذلك حيث الإخضاع، الانحلال، التمايز الاجتماعي، المزيد من القمع والاستبداد والدكتاتورية العالمية، وقد وجد هؤلاء المفكرون أن المهم لديهم ليس عن مقدرات التكون، النشوء والتبلور لمعطيات هذه الظاهرة، بل المهم تفحص الطريقة وما ترنو إليه، والأهم كيف يتم حساب الموقف تجاهها[1]. إذًا المطلوب هو تقديم وصف لما فيه ظاهرة العولمة، دون الانسياق وراء ما تتولاه وسائل الإعلام الغربية من تسوية لها استغلالاً لما جاءت به المتغيرات الدولية من انكشاف للحدود أمام ثورة الاتصال والتقدم الهائل في ميدان المعلوماتية، كما أن المطلوب هو تقديم تحذير وربما تفسير للقلق المرافق للخوف من الهيمنة ثم الاستلاب والتهجين والاضمحلال.

إن العولمة ليست فقط كمفهوم ـ بل كممارسة ـ لها نتائجها السلبية وهذا ما يبرر الرفض الذي تمارسه بلدان العالم الثالث تجاه العولمة نظرًا لتمسكها

(1) J. Anderson, AGlobal World R eordering Political Space, Oxford, 1995, PP. 79, 82.

بالخصوصيات سواءً كان هذا الرفض أوليًا مهما كان بالاستناد إلى نظرية المؤامرة أو كرد فعل مدروس مستند إلى حقائق الإدراك رغم أن البعض يعتقد أن العولمة باتت واقعًا مفروضًا على الجميع. ومن هنا يتضح الفرق بين هذه المفاهيم.

ومفهوم العولمة كمفهوم حديث في العالم يخطط له أن يكون النظرية السائدة في العالم سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وثقافيًا وتقنيًا.

أبعاد العولمة

كما رأينا من خلال مناقشة العولمة، أن لها معنى اقتصاديًا، ومعنى سياسيًا، ومعنى ثقافيًا ومعنى اجتماعيًا، وللعولمة أيضًا أبعاد اقتصادية، وسياسية، واجتماعية وثقافية. فبالنسبة للبعد السياسي، لكي تجد العولمة نوعًا من القبول من قبل المجتمعات الإنسانية رأى أنصارها أن يكون لها بعد سياسي يقوم على الحرية بكل أشكالها بمعنى حرية العقيدة وحرية الاختيار وحرية الحصول على المعلومات والبيانات وحرية الحياة الخاصة دون تدخل وحرية التوافق مع الارتقاء بآدمية الإنسان. فلقد أثبتت العولمة أن التغيرات في العلاقات والنظم السياسية ما هي إلا دالة لتغيرات في النمط الاقتصادي للإنتاج.

ويظهر البعد السياسي للعولمة في التحول نحو الديمقراطية والتعددية السياسية والتي يرى أنصار العولمة أنها الوسيلة الوحيدة للديمقراطية منتقدين أي أسلوب آخر غير الأسلوب الغربي. ويتمثل البعد السياسي أيضًا في احترام حقوق الإنسان، وهل هناك احترام لمواثيق حقوق الإنسان مع الزعم بأن هناك نزعة لدى بعض الدول للدفع بالخصوصية الثقافية لمنع تطبيق مواثيق حقوق الإنسان؟ وفي الوقت الذي يبدو فيه البعد السياسي بالنسبة للديمقراطية وحقوق الإنسان بهذه الصورة من الناحية النظرية، نجد من الناحية العملية النقيض تمامًا، والدليل ما نجم عن الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومجلس الأمن وإصدار قرارات باسم الشرعية الدولية ضد الشعوب المقاومة لظاهرة العولمة والهيمنة الأمريكية وذلك بحصارها وتجويعها مثلما حصل مع الشعب الليبي والعراقي والسوداني وغيرهم.

والعولمة في بعدها الاقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق وانفتاح كل دول العالم على بعضها البعض، وقد تنامى هذا التيار مع تزامن حركة نهضوية من أجل تحديث وتطوير بنية الإنتاج في اقتصاديات السوق المتقدمة. والبعد الاقتصادي للعولمة يعني حركة اندماج وتكتل اقتصادي، تقديم منتجات جديدة واسعة الاستخدام يتم إنتاجها بأحجام اقتصادية، واستخدام نظم تسويق على جميع المستويات، واستخدام نظم استثمار للموارد البشرية تكون فعالة.

وهذا يقود إلى اقتصاد متعولم قائم على انتشار استخدام آليات السوق وتزايد الارتفاع السريع للتغير التكنولوجي وانتشار النمطية الاستعمارية والاستخدامية للمنتجات بما تؤدي إلى صياغة التفضيلات، وإلى نمطية الأذواق وطمس الاختلافات الفاصلة بين الدول. والبعد الاقتصادي للعولمة يظهر أيضًا في نمو وتعمق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، وفي وحدة الأسواق المالية، وفي تعمق المبادلات التجارية في إطار نزعت فيه القواعد الحمائية الجمركية التجارية بحكم ما نتج عن قرارات الجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية. والبعد الاقتصادي يبرز من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية ونشاط الشركات الدولية والمؤسسات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي.

ومن جانب آخر فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي لظاهرة العولمة، فإنه ليس فقط يمكن القول إن الشركات المتعددة الجنسيات هي السبب في وجود العولمة وفرضها عالميًا كما يبدو ظاهريًا، بل إن دورًا بارزًا سلبيًا أو إيجابيًا قد تلعبه مؤسسات الدول في دفع عمليات توحيد الأسواق ، مثل سوق العمل والمنتجات ورأس المال، إلى الأمام. أيضًا مختلف الشركات الوطنية والقومية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة فضلاً عن قطاع واسع أحيانًا ومتزايد من الاقتصاديات الجانبية غير الشكلية والهامشية حتى تجد مكانها وتترعرع في ظل العولمة الاقتصادية.

إذن التداخل الفادح بين نشاطات مختلف الذوات الاقتصادية في وسط اجتماعي عام قابل لأن ينفتح للجميع، وأن يؤثر على الجميع سلبًا أو إيجابًا بموارده المتعددة، هو ما يعطي للعولمة معناها وليس فقط هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات، والتي هي ذاتها هيمنة نسبية لاسيما بفعل استمرار سيطرة الحكومات المختلفة على تخطيط سياساتها الاقتصادية ودورها المباشر في التأثير على مختلف مؤشرات الأداء الاقتصادي، ناهيك عن نشاطات المؤسسات الأخرى.

ويرى المعارضون للعولمة أن البعد الاقتصادي للعولمة في أحد جوانبه يعني فتح أسواق العالم لمنتجات الدول الكبرى، وتوحيدها أمام منتجات الدول النامية كالمحاصيل الزراعية والمنسوجات، وفي وجه العمالة التي كانت ترحب بها فيما مضى، إذن العولمة في الشمال والهيمنة في الجنوب ليستا ظاهرتين منفصلتين بل إنهما عملية واحدة طبيعية ومتوائمة، والتناسق بين أجزاء المنظومة الدولية هو الأصل.

وهناك من يربط بين ظاهرة العولمة والخصخصة، ويرى أن الأخيرة هي إحدى نتائج الأولى بين المؤسسات والممتلكات والأرصدة التابعة للقطاع العام للأفراد والمجموعات الأهلية الخاصة، وتقليص مساحة النشاط العام في ميادين الإنتاج والتداول وغيرها، ولكن هذا أمر لا يمكن التسليم به، لأنه قد تكون الخصخصة وتحرير السوق بالمبادلات وإطلاق يد القطاع الخاص في المزيد من مجالات النشاط الاقتصادي وتقليل الهيمنة البيروقراطية على النشاط الإنتاجي والاجتماعي، قد تكون وسائل فاعلة وناجحة لترتيب الاقتصاديات المحلية في ظل العولمة، ولكنها قد لا تكون كذلك. وهذا يعتمد بصورة مباشرة على طبيعة ومستوى تطور وتركيب الاقتصاديات المحلية وعلاقاتها الخارجية ومكانتها الإقليمية والدولية ومواردها الخاصة وقدرتها على امتصاص النمو العالمي وصد التيارات الخارجية السلبية.

وتثار بالنسبة للبعد الاقتصادي للعولمة أزمة الدولة القومية وتأثير العولمة في مفهوم وتطبيقات فكرة السيادة الوطنية، ومن ناحية أخرى تثور المنافسة حول دور

الدولة في ظل العولمة الاقتصادية من ناحية أو تغير صورة هذا الدور، بالإضافة إلى أسئلة كثيرة حول صلاحية نظام حرية السوق ليكون أساسًا للتنمية في مختلف بلاد العالم والمخاطر التي يمكن أن تنجم عن التنمية الوحيدة البعد والتي تركز فقط على الجانب الاقتصادي.

ويؤكد أنصار العولمة أنها لا تعني أبدًا زوال أو إلغاء المنافسة البشرية على الموارد الاقتصادية، مثلما هي لا تعني أيضًا إلغاء المنافسة في الموارد السياسية أو الثقافية أو المرجعيات الكبرى أو شرعيات الهوية، بل تؤثر تحديدًا على ضغط المكان في الزمن الواحد وجعل الظواهر الاجتماعية متصلة بشدة ليس فقط زمانيًا بل ومكانيًا أيضًا، وبكثافة متزايدة مع ما يعنيه هذا الضغط من إمكانيات للاستقلال وكشف طاقات للتقدم وفتح أبواب أخرى للعيش والحياة.

ومثلما كان للعولمة بعد سياسي وبعد اقتصادي، فإن لها أيضًا بعدًا اجتماعيًا يتمثل في أنه عندما تتجرد المجتمعات من ذاتيتها الخاصة بها، تصبح مؤهلة لاكتساب هوية جديدة أكثر اتساعًا، وأوسع مدى وأكثر قبولاً عن الشخصية السابقة، وهي في الوقت ذاته تتجه إلى مجالات أكثر فاعلية وهذا ما يظهر من خلال تأثير العولمة على المجتمعات المختلفة. وهذا أدى إلى تحول فعال وملموس من الناحية الاجتماعية، حيث اتجهت القوى الاجتماعية من تجمعات قبلية وأسرية إلى تجمعات دولية وقومية وإقليمية، والعولمة دفعت إلى قيام مجتمع عالمي إنساني بالغ الاتساع يستوعب كل البشر بدون فروق في الجنس، اللغة، العادات، التقاليد، ... إلخ. ولكن هذا ما يغضب المعارضين للعولمة، لأن هذا الاتجاه يفقد هذه المجتمعات هويتها وقوميتها وأصولها.

وفي مسألة البعد الثقافي للعولمة، نجد أنها سلاح خطير يكرس الثنائية وانشطار الهوية الثقافية الوطنية. فالثقافة المحلية تنهار نتيجة للضغوط التي تمارس عليها من الخارج بحكم العولمة الثقافية الجديدة، وفشل المؤسسات المحلية في الداخل، وهناك انفصام واقع بين الثقافة القائمة والنظام الاجتماعي القائم، وأصبحت

الثقافة ـ وهي المنتج الاجتماعي ـ سلعة مثل السلع المادية يتم تداولها في السوق، والمشكلة المطروحة هي الاتجاه إلى صياغة ثقافة عالمية لها قيمها ومعاييرها والغرض منها ضبط سلوك الدول والشعوب، ولكن هل تؤدي هذه الثقافة العالمية إلى العدوان على الخصوصيات الثقافية مما يهدد هويات المجتمعات المعاصرة؟

إن العولمة تمثل تحديًا ذا طابع ارتقائي خاص قائم على الاجتياح الثقافي الذي يتم بثلاث آليات، منها أن تفقد الدول الصغيرة ثقافتها تحت ضغط الاجتياح الثقافي العالمي، وتبدأ في التخلي عن ثقافتها الخاصة لصالح الثقافة العالمية، ثم يبدأ الانقسام والتفكك والتشرذم الداخلي وظهور روابط وجسور وأدوات تحليلية مهمتها إيجاد معايير يتم العبور عليها إلى الثقافة العالمية.

وهناك أبعاد أخرى للعولمة لا تقل أهمية عن الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي البعد الاتصالي أو المعلوماتي والبعد القانوني ثم البعد الإنساني. فبالنسبة للبعد الاتصالي أو المعلوماتي، ساهمت العولمة في أن تلغي حدود الدول وتقيم مجتمعًا كونيًا متصلاً بدون فواصل زمنية أو جغرافية، مجتمع يختزل حدود المكان وحدود الزمان. ويبرز هذا من خلال القنوات الفضائية والأقمار الصناعية التي سهلت الاتصال وسرعة نقل الخبر والكلمة وكذلك شبكة الإنترنت، وهذه جميعها تؤدي إلى أكبر ثورة معرفية في تاريخ الإنسان.

أما فيما يتعلق بالبعد القانوني، فلقد كان للعولمة تأثير كبير على القوانين والتشريعات المحلية الخاصة بكل دولة، وبدأ الاتجاه إلى توحيد المجموعات القانونية وتوحيد المفاهيم والمصطلحات القانونية، بل وازدياد دور التشريعات الدولية في حكم العلاقات بين الدول وداخل نطاق كل دولة أيضًا. لقد حدثت تغيرات هائلة في مجال التشريع الدولي فيما يخص المعاملات في الأسواق الدولية المختلفة، ومن ثم فإن توحيد التشريعات سوف يدفع إلى انتشار الممارسات عبر الحدود سواء كانت هذه الممارسات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية أو إنسانية.

وقد ساعد على عملية العولمة القانونية تزايد دور المؤسسات والهيئات الدولية ودور المعاهدات والاتفاقيات الدولية الصادرة عن هذه المنظمات والاحترام الكامل للمواثيق والقرارات الصادرة عنها، بل وامتلاك هذا المنظمات قوة فعل غير قليلة لفرض إرادة المجتمع الدولي حتى إعلان الحرب واستخدام القوة العسكرية لتحقيق احترام إرادة المجتمع الدولي.

أما البعد الإنساني للعولمة، فإن العولمة في إطارها العام لا تتحدد فقط بجوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاتصالية أو المعلوماتية والقانونية أو بالهياكل المؤسساتية والبنى التحتية فقط، ولكن بالإضافة إلى ذلك هناك الجانب أو البعد الإنساني للعولمة. أما البعد الإنساني للعولمة فإنه الأكثر فاعلية في تحديد هوية وحقيقة مضمون العولمة. فالعولمة أول ما تستهدف الإنسان في حريته وحياته ومعيشته وتعمل على الارتقاء بها جميعًا. وهناك مواضيع لها علاقة بالإنسان مثل: الديمقراطية، وحرية الرأي، وعدالة التوزيع، وحقوق الإنسان، وهي تمثل محور ظاهرة العولمة. بالإضافة إلى أن كل أبعاد العولمة سواء كانت سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية، أو اتصالية أو قانونية، تمثل جوهر الإنسان واختصت جميعها بدراسة جوانب الحياة الإنسانية التي حتمًا ستتأثر بالعولمة سلبًا أو إيجابًا.

العولمة الثقافية

كما سبقت الإشارة فإن للعولمة جوانب متعددة، أي أن هناك عولمة سياسية، وعولمة اقتصادية، وعولمة اجتماعية وغيرها، ولكن ما الذي يجعلنا نناقش موضوع العولمة الثقافية كموضوع مستقل؟ الإجابة على هذا السؤال ترجع إلى حساسية هذا الموضوع وأهميته، فالثقافة لم تعد كما كانت في الماضي خاضعة لوسائل تقليدية في النشر والانتشار، بل إن وجود التكنولوجيا الاتصالية التي جعلت من العالم قرية صغيرة، استطاعت هذه التكنولوجيا أن تسهل عملية

الاختراق الثقافي عن طريق بث ثقافات مختلفة لشعوب مختلفة بوسائل تقنية حديثة تجعل من الصعب التصدي لهذه الثقافات التي تمثل خرقًا لقيم وعادات مجتمعات العالم الثالث وخاصة الدول العربية والإسلامية، والإنسان طبقًا لذلك يتعولم بطريقة تتحول فيها الهوية إلى أسطورة.

مصطلح العولمة الثقافية إذا صح التعبير ينطلق من قدرة الثقافات الأقوى تكنولوجيًا على الانتشار، والسيطرة على الثقافات الأضعف تكنولوجيًا، مهما كان نوع هذه الثقافات حتى وإن كانت مدمرة، لأن التكنولوجيا تلعب دورًا بارزًا ليس على نطاق محلي فحسب وإنما على نطاق عالمي أيضًا. والعولمة الثقافية بصورة أكثر توضيحًا هي محاولة دولة ما أو مجتمع ما تعميم نموذجه الثقافي لدى المجتمعات الأخرى من خلال التأثير على المفاهيم الحضارية والقيم الثقافية والأنماط السلوكية لأفراد هذه المجتمعات بوسائل سياسية واقتصادية وثقافية وتقنية متعددة.

يقول أحد الكتاب الغربيين: ينطلق فيض ثقافي من بلدان المركز ليجتاح الكرة الأرضية، يتدفق على شكل صور، كلمات، قيم أخلاقية، قواعد قانونية، مصطلحات سياسية، معايير، كفاءة، ينطلق كل ذلك ليجتاح بلدان العالم الثالث من خلال وسائل الإعلام المتمثلة في إذاعات وتلفزيونات، وأفلام وكتب، وأسطوانات فيديو، وأطباق استقبال فضائية، ينطلق عبر سوق المعلومات التي تحتكرها الوكالات العالمية(1). هذا الفيض من المعلومات يشكل رغبات وحاجات شعوب العالم الثالث وبالتالي يساهم في إعادة تشكيل أنواع سلوكهم، عقلياتهم، ومناهج تعليمهم، وأنماط حياتهم، وبذلك تذوب الهويات الذاتية الخاصة في هذا الخضم من الغزو الثقافي لأن مواد الغزو تصنع في معامل الغرب وفق معايير ومواصفات معينة. ومن المؤكد أن المستهدف بهذا الغزو هم العرب والمسلمون، وهذا هو هدف العولمة الثقافية.

لقد تطور الإعلام بدرجة أدت إلى غزو جميع ميادين الأنشطة البشرية، حيث

(1) الشيخ محمد بن إسماعيل، ندوة هويتنا الإسلامية، مجلة البيان، العدد 129، ص 117.

وجدت بنى أساسية عالمية تنتشر وكأنها نسيج عنكبوتي يمتد عبر العالم أجمع، مستفيداً من التقدم الحاصل في تقنية وثورة المعلومات ومن التداخل الحاصل بين قطاعات الاتصال والهاتف والإذاعات المرئية والقنوات الفضائية والحواسيب الإلكترونية وشبكة المعلومات الدولية أو ما يعرف بالإنترنت. ونظراً للترابط القوي بين عولمة الثقافة ووسائل الإعلام فإن الإحصاءات تشير إلى أن الاتصالات اللاسلكية أصبحت تدر أموالاً طائلة من جراء استخدام الاتصالات في العالم على شكل إرسال معلومات أو حديث أو بريد مصور. ولأهمية قطاعات الاتصال في نشر وترويج أنماط معينة من الثقافة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع ثقلها كله لكن في معركة تحطيم الحواجز لتصبح الاتصالات قادرة على الانتقال دون عواقب تذكر عبر العالم كله.

وفي هذا السياق يقول أحد الكتاب إن العولمة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية في تاريخ الإعلام تعزز سيطرة المركز الأمريكي على الأطراف، أي العالم كله[1]. ونلاحظ من خلال قطاع الاتصالات الثقافية للنظام العالمي الذي أخذ يتطور طبقًا لتدفق المعلومات في منطقة المركز وهي الولايات المتحدة الأمريكية، أول منتج للتقنية الحديثة إلى الأطراف وهي دول العالم الثالث خاصة ما يؤيده انتشار لغة بمفردها وهي اللغة الإنجليزية.

والعولمة الثقافية التي تتخذ من فرض لغات الآخرين وسيلة إلى تغيير أنماط الحياة اليومية والسلوك لمجتمعات بكاملها لم تعد تهدد بلدان الدول النامية والفقيرة فحسب بل إن دولاً كبرى ومجتمعات عريقة الحضارة تتخوف من مظاهر هذه العولمة الثقافية. ففي هذا الشأن عبرت دول متقدمة داخل المنظومة الحضارية الغربية نفسها مثل فرنسا وكندا (مقاطعة كيبيك) عن التوجس الشديد من المخاطر الناجمة عن الهيمنة الأمريكية على الإعلام والثقافة تحت ستار العولمة، إذ إن وسائل الإعلام الأمريكية تسيطر على 65% من مجمل المواد والمنتجات الإعلامية والإعلانية والثقافية والترفيهية. وفرنسا الدولة الكبرى في العالم اليوم وذات

(1) أحمد بلوافي: الاستعمار الجديد (الشركات متعددة الجنسيات) ص 13.

التاريخ العريق تشعر أنها مهددة ثقافيًا بمواجهة غزو ثقافة أنجلوساكسونية تتحرك تحت غطاء اللبرالية الاقتصادية. وبالتالي تقاوم فرنسا سيطرة اللغة الإنجليزية على شبكة الإنترنت، وذلك لأن 95% من حجم تداول المعلومات والاتصالات على الإنترنت هو باللغة الإنجليزية، في حين أن 2% فقط باللغة الفرنسية. وفي هذا الصدد يقول أحد المسؤولين الفرنسيين إن الإنترنت بالوضع الحالي هي شكل جديد من أشكال الاستعمار، وإذا لم نتحرك فأسلوب حياتنا في خطر.

من خلال ما تقدم يتضح أن آثار العولمة الثقافية لم تعد خطرًا يهدد الدول النامية فقط، بل تعدى ذلك إلى الدول المتقدمة أيضًا. وإذا كان هذا حال هذه الدول المتقدمة بما تملك من وسائل متطورة في وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات، فكيف سيكون تأثير العولمة الثقافية في مجتمعات العالم الثالث والدول الفقيرة؟ العولمة تؤثر في الثقافات الوطنية والمحلية وذلك من خلال زرع القيم والأفكار النفسية والفكرية والثقافية للقوى المسيطرة في وعي الآخرين، وعلى الأخص أبناء المجتمعات العربية وفتح هذه المجتمعات واختراقها ثقافيًا وإسقاط عناصر المحافظة والمقاومة والتحصين، وبالمعنى الثقافي الحضاري إعادة صياغة قيم وعادات جديدة تؤسس لهوية ثقافية وحضارية أخرى بهذه المجتمعات، مهددة هويتها الحضارية بشكل جديد باتجاه فرض نمط ثقافي وهيمنة ثقافية معينة تنتجها مصالح الأقوياء، وسيلتها الأساسية أداة إعلامية جبارة أصبحت قادرة على إعادة صياغة الأخلاق والقيم وحتى العادات والتقاليد.

والعولمة الثقافية إذن تساهم في التأثير على الثقافات الوطنية المحلية عبر أجهزة الإعلام ومراكز المعلومات وتكنولوجيا الاتصال التي تمتلك اليوم مفاتيح التقنية، ولذلك تجمعت الدول الغربية في نشر ثقافاتها عبر المحطات الفضائية عبر القارات والمحيطات، والترويج لأفكارها وقيمها الثقافية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية على حساب اكتساح الثقافات الوطنية وهو ما يعتبر دليلاً بينًا على آثار العولمة الثقافية.

وعلى الرغم من أن اتصال ثقافة بأخرى هو ظاهرة قديمة جداً قد ترجع إلى بداية التاريخ الإنساني نفسه، وعلى الرغم من أن اقتباس وتأثر ثقافة أو حضارة بأخرى كان دائمًا جزءًا من جوهر التقدم الإنساني، فإن اقتران هذا الاقتباس أو هذا التأثير بالقهر أو الإجبار لابد أن يسبب بالضرورة بعض الانخفاض في مستوى الرفاهية الإنسانية، وبصرف النظر عن القيمة الذاتية لأي عنصر من عناصر ثقافة أمة ما، فلا شك في أنه ثمة خسارة ما في مستوى الرفاهية والتخلي عن بعض مكونات ثقافة الأمة إذا كان هذا التخلي لا يحدث طوعًا وبصورة طبيعية وبحرية تامة. وهناك من صور القهر الثقافي مالا يختلف كثيراً عن صور القهر السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو المادي من حيث ما تسببه من انخفاض في مستوى الرفاهية حتى وإن انتهى هذا القهر بالقبول النهائي من جانب الثقافة التي يجري غزوها للثقافة الغازية[1].

وعلى الرغم من أن لفظ العولمة لا يحمل أي دلالة على محتوى ظاهرة العولمة نفسها، لأنه لا يوضح ما يجري عولمته، فإنه من الصعب إنكار أن العولمة الثقافية هي في الأساس عولمة لثقافة بعينها، وعولمة الثقافة هي في الأساس عملية تغريب. وهذا ما أدى إلى ظهور رد فعل متشدد ضد العولمة الثقافية عند الشعوب التي تشعر بضرورة الحفاظ على الذات والتراث والعودة إلى الأصول. ففي مقابل هيمنة العولمة تنبري الحركات المدافعة عن الهويات والخصوصيات والأقليات للقيام بعملية تحصين عن طريق تنمية قواها الذاتية واختيار الثقافة الملائمة لمواردها وحاجاتها. وبالتالي أصبح العالم يتجه تحت ضغط العولمة الزاحفة إلى التمسك أكثر من أي وقت مضى بخصوصياته الثقافية وكياناته السياسية وتقاليده وأصوله ويحافظ على حدود الوطن والسيادة الجغرافية.

وإذا كان هناك من أثر آخر من آثار العولمة الثقافية المتعددة فإن القرن الحادي والعشرين هو قرن الخصوصيات الثقافية والسياسية مهما توسعت العولمة

(1) د. جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 178.

الاقتصادية. فالعولمة الغازية فجرت العديد من الحركات وخاصة الحركات الدينية دفاعًا عن الذات والشخصية الوطنية، وسرعان ما بررت هذه الحركات استخدامها للعنف بحجة أنه سلاح أمام سيطرة وهيمنة المستبدين وفي سبيل المحافظة على الهوية والثقافة الوطنية والمحلية.

آثار العولمة

لقد اختلفت الآراء حول آثار العولمة بحسب اختلاف موقف الكتاب والمفكرين من ظاهرة العولمة نفسها، بمعنى أن المدافعين عنها يؤكدون أن للعولمة آثارًا إيجابية أكثر من آثارها السلبية، بينما يرى الرافضون لها أن آثارها السلبية أكثر بكثير من آثارها الإيجابية بل يتمادون في إنه إذا وجدت آثار إيجابية للعولمة فهي خدعة غربية، الغرض منها الترويج لهذا النظام الجديد. لذلك من المنطق أن نتعرض لآثار العولمة الإيجابية والسلبية حتى نصل إلى رأي معين حول هذه الظاهرة وخاصة آثارها على العالم الثالث.

يرى أنصار العولمة أنها في جوهرها مسار نحو توحيد العالم معرفيًا وسياسيًا واقتصاديًا وتعليميًا. والغاية من العولمة هي التماثل الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، إذا تم هذا التماثل فلن يبقى هناك حاجز لتوحيد العالم الكامل إلا الاختلاف اللغوي الذي سيحافظ على تنوع الفكر والمعرفة والثقافة. لذلك يرى المؤيدون للعولمة أنه لابد من السعي إلى فرض لغة دولية تسعى بدورها لخنق اللغات المحلية، وهم هنا يعنون اللغة الإنجليزية والتي بانتشارها ستموت كل اللغات الأخرى مثلما قتلت اللغة الإنجليزية اللغات الإيرلندية والاسكتلندية وهذا ما تخشاه فرنسا من سيادة اللغة الإنجليزية في ظل العولمة كما سبق الحديث.

في إطار تحقيق الآثار الإيجابية للعولمة، نرى أن العولمة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي منها أن الغرض من إذابة وتفكيك الحدود الفاصلة والحواجز العازلة وإنهاء توجهات الاقتصاد المحلي والتوقع الذاتي وسلطة الدولة القومية هو تحقيق هدف من أهداف العولمة، سيؤدي إلى نتائج إيجابية تنعكس

على الدولة ذاتها وعلى المجتمع الدولي بشكل عام، وبناء هياكل إنتاجية لإنتاج السلع والخدمات وصناعة الأفكار على مستوى النشاط الاقتصادي الكبير الجديد، الذي يأخذ في معطياته السوق الكوني العالمي والذي يتطلب الاعتراف به من قبل الدول، وأخيراً الانطلاق إلى آفاق شاسعة وإلى نطاقات واسعة وإلى مجالات غير مسبوقة تضيف قدراً كبيراً من التقدم والرقي والتنمية المتواصلة المستديمة والتحول بها لصالح البشرية.

من خلال هذه الأهداف يمكن القول إن العولمة تسعى إلى الوصول إلى سوق عالمي واحد مفتوح دون حواجز أو فواصل جمركية، والوصول بالعالم إلى وحدة مندمجة ومكتملة سواء من حيث المصالح والمنافع المشتركة والجماعية، أو الوصول إلى شكل من أشكال التجانس العالمي من حيث تقليل الفوارق في مستويات المعيشة أو في الحدود الدنيا لمتطلبات الحياة. يعني الوصول إلى وحدة الإنسانية جمعاء وذلك بأن يتحول العالم تدريجيًا وتذوب الفوارق خاصة فوارق الأجناس والقوميات، وتعميق الإحساس والشعور العام والمضمون الجوهري بالإنسانية وإزاحة كل أشكال التعصب والتمييز العنصري وصولاً إلى عالم إنساني بعيداً عن التعصبات والتناقضات، وأخيراً بعث رؤية جديدة تكون بمثابة حركة تنوير عالمية كبرى.

وبتحليل أدق، نلاحظ أن الآثار الإيجابية للعولمة انعكست على جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فبالنظر إلى المجال الاقتصادي نجد أن العولمة تسعى إلى إعادة تشكيل العالم إنتاجًا وتسويقًا وتمويلاً وتنمية بشرية ومن خلال مؤسسات اقتصادية عالمية تشرف على الجانب الاقتصادي للعولمة وذلك من خلال وحدة الأسواق المالية العامة وتطوير الصناعة والزراعة والخدمات الإنتاجية. والأثر الإيجابي الآخر في المجال الاقتصادي هو المجال التفعيلي الإداري والذي من خلاله يتم تفعيل دور العولمة تخطيطًا وتنظيمًا وتحفيزاً ومتابعة ورقابة.

وفي المجال السياسي يتضح أثر العولمة الإيجابي من خلال إحلال مجموعة

من القضايا السياسية العالمية محل القضايا السياسية الدولية القائمة والتي ترتبط بفكرة القطبية السائدة الواحدة أو بفكرة الوحدة العالمية والتي تعتبر منبعًا لتدفق تيار العولمة. ومن هذه القضايا: الديمقراطية حسب المفهوم الغربي، وحقوق الإنسان، والبيئة وغيرها.

أما في المجال الاجتماعي، فقد يبرز المجتمع الحضاري المدني الذي في إطاره الكوني المتعاظم يحقق فكرة الإنسان العالمي بما له من حقوق وما عليه من واجبات وما يثيره هيكل القيم وبنيان العادات والتقاليد المتعولمة والتي تثير وتحث على قضايا إنسانية مشتركة تشكل في مجموعها العام إطار المجتمع العالمي الكوني المتعاظم.

يمكن استنتاج الآثار الإيجابية للعولمة من خلال دراسة وفهم آليات العولمة ومدلولاتها ونتائجها التي تمكننا من الاستفادة من العولمة، وهذا يرجع لمدى قدرة الدول على تحقيق المكاسب والمنافع التي يمكن إحرازها من العولمة. ومن خلال توحيد الأسواق جميعها لتصبح سوقًا واحدًا دائم التوسع ليشمل العالم شماله وجنوبه، شرقه وغربه وكل سكانه ودوله، وبذلك تظهر تجمعات وتكتلات تزيد درجة الارتباط والتبادل بين الشعوب الإنسانية والدول والمنظمات وتبني قاعدة فكرية جديدة قائمة على وحدة العالم وملء الفراغ العسكري الذي كان سائدًا خلال فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية. ففي ظل العولمة لم تعد هناك حروب باردة أو ساخنة حسبما يرى أنصارها، والذين يؤكدون كذلك أن العولمة قائمة على تعميق الإحساس والإدراك والشعور بأنها حالة فعلاً نعايشها وأنها واقع حياة نحياها ونعيشها بكافة جوانبها، والعولمة بالتالي يجب أن تهتم بكافة تفاصيل هذه الجوانب سواء من الناحية التشريعية القانونية أو من حيث العلاقات التبادلية الاقتصادية أو من حيث الحقوق الأساسية وتحقيق درجة عالية من التطور الفائق القائم على استقطاب وجذب قوى الاستثمار العالمية.

ومن الآثار الإيجابية التي يدافع عنها دعاة العولمة والتي تم الاعتراض الشديد عليها من قبل المعارضين لها، هي أن العولمة عملية يتم عن طريقها التحرر من

سيطرة الدولة القومية إلى أفق الإنسانية الواسع، تحرر من نظام التخطيط الثقيل إلى نظام السوق الحرة، تحرر من الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم جميعًا، تحرر من التعصب لأيديولوجيا معينة إلى الانفتاح على مختلف الأفكار من دون تعصب، وأخيراً تحرر من كل صور اللاعقلانية الناتجة من التحيز المسبق لأمة أو دين أو أيديولوجية بعينها إلى عقلانية العلم وحياد التقنية.

كما يرى أنصار العولمة أن بوسعها أن تحقق قدراً كبيراً من النجاح بسبب وسائل الإعلام والاتصال المختلفة كالأقمار الصناعية وشبكة الإنترنت، هذه الوسائل التي حولت العالم إلى قرية صغيرة، فتدفق المعلومات يجعل هذه المعلومات متاحة للجميع، الأمر الذي يحقق قدراً من الانفتاح في العالم. وقد أدى انهيار المنظومة الاشتراكية والتلاقي بين الشعوب الغربية الصناعية واختفاء الخلاف الأيديولوجي الأساسي في العالم الغربي إلى تقوية الإحساس بأن نظام العولمة قادم وأنه لم يعد هناك خلافات أيديولوجية تستعصي على الحل.

وفي رأيهم أن الخطر الذي يهدد الأمة أو الدولة لا يأتي من الخارج وإنما من الداخل من قبل قوى تقف ضد الديمقرطية، وضد تأسيس المجتمع الذي يبنى على أسس اقتصادية وعلى أسس التكيف مع نظام العولمة، هذه القوى هي التي تجر الداخل القويم إلى صراع من الخارج الدولي بدعوى الدفاع عن الكرامة أو الاستقلالية أو الشخصية القومية أو الرغبة في التنمية المستقلة، وهي تكلف الداخل ثمنًا باهظًا.

أما فيما يتعلق بالآثار السلبية لظاهرة العولمة فهي كثيرة ومتعددة، بل ويرى الرافضون للعولمة أنه حتى الآثار الإيجابية هي في الواقع سلبية من وجهة نظرهم لأنها تكمن من ورائها أهداف أخرى لتحقيق ظاهرة العولمة. فمثلاً الترويج للعولمة على أساس أنها حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال، والمعلومات، والتي اعتبرت آثاراً إيجابية من وجهة نظر أنصار العولمة هي

في الواقع تحمل خدعة تاريخية كبرى تتستر بها الولايات المتحدة الأمريكية لضمان سيطرتها على العالم. وتفسير العولمة اقتصاديًا مغالطة كبرى كذلك بالنظر إلى نسقها الأيديولوجي والنفسي والإعلامي الذي يقوم على أساس فكرة اكتساح كل ثقافات واقتصاديات وسياسات العالم وبناه الاجتماعية تحت نفس الشعار. كذلك الشعارات المرفوعة للمناداة بالديمقراطية الفردية وحقوق الإنسان وحماية الأقليات وبرامج الشراكة من أجل السلام ضمن مقولة الحضارة المنتصرة بغية تنميط العالم في القالب الأمريكي التي لن يدفع ثمنها سوى عالم الجنوب والوطن العربي تحديدًا، الذي لا يملك ما يبادله من رأس المال أو التقنية والمعلومات التي تخضع لاحتكار الشركات الغربية المتعددة الجنسيات.

فحتى اليد العاملة الرخيصة جدا التي كانت تقوم عليها النظرية الاقتصادية الرأسمالية انتهت بدخول دول الشمال الصناعية مرحلة تقنية متطورة أنهت الاعتماد الكلي على العمالة المتخصصة والعادية وجعلته في أضيق الحدود الممكنة وبالتالي فإن القول بأن المبادرة الحرة هي أساس اقتصاد العولمة هو قول مردود عليه لغياب صيغة ومعايير المبادلة المتكافئة بين الأطراف المختلفة التي تسعى أمريكا إلى أن تكون الشرطي والتاجر والمالك وتكون محور ارتكاز النظام الاقتصادي العالمي، أي مثل القلب والجسم.. وهذا في حد ذاته كفيل بإيفاء دور الأطراف التي يمكن بترها والاستغناء عنها.

إذًا لا يمكن النظر للعولمة سوى أنها دعوة لإدماج العالم وفق منظور ومصالح النظام الرأسمالي الغربي، ويمكن التكهن بصدامات عديدة تحدث في أي لحظة تتصل بالخصوصيات الثقافية واللغوية والشعور بالاستقلال بكل أمة وقومية وتتصل كذلك بنظام السيطرة الفعلية على النظام الدولي برمته الذي بدأ بترتيبات أمن وتدخل تتجاوز إرادة المجموعة الدولية المتمثلة في الأمم المتحدة، إذا كانت فعلاً تمثل هذه الإرادة، خاصة بعد فرض كثير من القرارات باسم الشرعية الدولية. وتتجاوز هذه الترتيبات السياقات النظرية للنظام السياسي الدولي الموجود أو نظام الأمة الدولي والتعاون الاقتصادي ومؤسسات القانون الدولي القائمة

ستبدالها بقيم وسلوك وأنماط دولية وعلاقات اقتصادية وقوة سياسية وإجراءات أحادية عسكرية واقتصادية أساسها الهيمنة المطلقة.

إذًا القيم والسلوك والمظاهر والعلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية التي جاءت بها العولمة تكمن بالضرورة فى النظام الدولي الذي يمكن وصفه بالقديم. وهذا ما يقود حتما إلى تصادم عنيف لا ينبئ بحلول سلام وأمن دوليين كما يروج، خاصة وأن ميزان القوى يميل لمصلحة الطرف المشتت الذي لا يملك سوى عضوية شكلية في النظام الدولي ولا يملك قرارا سياسيًا يمكن أن يؤثر في سياسة العالم وتوازناته ولا يملك ما يبادله من أدوات الفعل الصناعي والثقافي والعسكري.

إن دول الجنوب بعامة والعرب بخاصة تمثل مركز الصدام الأساسي وموضوعه الأخطر، خاصة أن دول الشمال المصنع المتقدم تعتبر نفسها جزءًا من مشروع العولمة ظاهريًا وشريكًا مهمًا فيها وتتمثل باندماج معه، بينما تمثل دول الجنوب الضحية ليس لأنها دول فقيرة ومعدمة ومتخلفة البنى الاقتصادية والصناعية، وليس لأنها لا تمتلك ما تبادله مبادلة من سلع وخدمات أساسية أو هامشية، فالمواد الخام متوفرة والسوق الاستهلاكي موجود، وهي عوامل تشجع وتزيد من فهم الغرب وتقوي إرادة السيطرة لديه لإدماج دول الجنوب في هذا المشروع الدولي الذي لن يحصد فوائده سوى الغرب المصنع والمسيطر بقواه المنادية وثقافته المنتصرة.

هناك آثار سلبية أخرى للعولمة تتمثل في تأثيرها على البيئة، الأمراض المعدية، والجريمة العالمية، والتسلح. وهذا نتج عن التقنيات التي ظهرت في عصر الصناعة وما ألحقته من تدمير للبيئة والذي يهدد كوكب الأرض، والتدمير الذي لحق بالغابات وعدم التوازن البيئي وفي محدودية العلم في مواجهة مشاكل صحية واجتماعية واقتصادية جمة، فجاءت العولمة تبشر بأشياء وردية جميلة بعد أن كانت الحضارة المادية والتقدم الصناعي الغربي، وقد وصل إلى درجة من درجات

الاستفادات والذي كشف محدوديته وعيوبه. وكان يحتاج إلى شيء جديد في مجال هندسة الاتصالات والهندسة الوراثية وثورة المعلومات والاتصالات وما صاحبها، ومن إعلام بقدرات وعدم دراسة أو معرفة بهذا العالم الجديد الذي هو أيضًا محدود في امتداداته وقد تكون مثالية، وعيوبه أخطر من سابقته، فالفئات التي سوف تستفيد من ظاهرة العولمة محدودة(1).

ونتيجة لتطبيق آليات السوق الرأسمالية وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي، ستزيد تلك السيطرة من خنق الاقتصاديات الناشئة في عالم الجنوب والتي لا تملك قدرة المنافسة بأي شكل. ولن تنتج ضغوط الاقتصاد والقوة سوى المزيد من المعاناة لشعوب الجنوب وستصبح الحكومات الوطنية في ورطة التبعية وبناء نماذج حكم سياسي مشوهة تحاكي النموذج الغربي. بمعنى أنها ستنتج اقتصاديات عاجزة عجزاً كاملاً عن الحياة أمام اكتساح اقتصاد العولمة وشركاتها القوية التي تملك رأس المال والآلات وتسيطر على جل النشاط الاقتصادي.

إن انسحاب الاقتصاد الدولي لصالح العولمة، يمثل الغاية النهائية لحصيلة الفكرة التي سيتحول فيها العالم إلى اقتصاد السوق المفتوح منتجًا بذلك المزيد من الضحايا على صعيد الاستغلال والنهب. ولن تكون دول أوروبا الشرقية السابقة، ودول الاتحاد السوفيتي السابق، وحتى الدول العشرة الصناعية بمعزل عن هذه التأثيرات حتى ولو كانت في مقدمة العولمة واعتبرت نفسها جزءًا من هياكلها ومشاركًا أساسيًا وفاعلاً في فعالياتها.

إذًا يمكن إجمال الآثار السلبية للعولمة في أنها تمثل سحقًا للهوية والشخصية الوطنية والمحلية وإعادة صهرها وتشكيلها في إطار هوية وشخصية عالمية.. سحق الثقافة والحضارة المحلية الوطنية، وإيجاد حالة اغتراب ما بين الإنسان والفرد وتاريخه الوطني، وسحق المنافع الوطنية خاصة عندما تتعارض مع مصالح العولمة من استباحة الخاص الوطني وتحويله إلى كيان رخو ضعيف غير متماسك،

(1) خالد غازي، الطوفان، العولمة: فك الثوابت وتحطيم الهويات، دار الهدى للنشر والتوزيع، 1998، ص 178.

وبصفة خاصة عندما يكون هذا الخاص لا يملك القدرة على التحول أو التطور أو إعادة تشكيل ذاته بشكل جديد قابل للتكيف مع تيار العولمة والسيطرة على الأسواق المحلية وفرض الوصاية الأجنبية باعتبار أن العولمة مصدرها أجنبي.

إذن من خلال التحليل السابق يتضح أن هناك آثاراً إيجابية وآثاراً سلبية للعولمة، والتساؤل الذي يطرح هو: على من تكون آثار العولمة إيجابية وعلى من تكون آثارها سلبية؟ الآثار الإيجابية للعولمة هي بكل تأكيد تتحقق للجهات التي تتولى القيام بالعولمة والتي هي أساساً الدول الصناعية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ويتفاوت تحقيق هذه الآثار الإيجابية تبعاً لما تملك هذه الدول من عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والثقافية وغيرها. وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الأكبر، لذلك فإن تحقيق آثار إيجابية لها من العولمة سيكون أكبر، في حين تتحقق آثار إيجابية أقل للدول الرأسمالية الصناعية الأخرى.

وتتمثل آثار العولمة الإيجابية لهذه الدول في توسيع السوق أمام منتجات الدول الغربية المتقدمة، وتوفير مستلزمات الإنتاج وعناصره التي تحتاجها شركات الدول المتقدمة، والتي هي شركات متعددة الجنسيات، وعابرة للقارات أو متخطية للحدود، وتوفير فرص استثمار الموارد المالية الفائضة عن حاجة الدول المتقدمة، وتحقيق أكبر قدر من الربح للشركات متعددة الجنسيات، وأخيراً فإنه قد تحقق بعض الآثار الإيجابية للدول الأخرى، مثل حصول بعض التطور النسبي لبعض النشاطات في الدول النامية بشكل عام والدول الإفريقية بشكل خاص، إلا أن هذه الآثار تتمثل في عمليات التحديث والتطور التكنولوجي المحدود، وتوفير فرص العمل وإمكانية زيادة الإنتاج، إلا أنها لا تبقى هامشية ومحدودة في تأثيرها، ولا تتناسب مع الآثار السلبية التي تنتج عن العولمة في اقتصاديات الدول الإفريقية.

أما الآثار السلبية للعولمة فتنعكس على الجهات التي تتم عولمتها، أي التي تتحقق العولمة على حسابها من خلال الأضرار التي تلحق بهذه الجهات وهي الدول النامية. وذلك بسبب أن هذه الدول تفتقر إلى عناصر القوة الاقتصادية

والعسكرية والتكنولوجية والثقافية وغيرها، وأن درجة تحقيق الآثار الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والثقافية وغيرها، وكذلك درجة تحقيق الآثار السلبية في الدول النامية وخاصة الدول الإفريقية، تتباين هي الأخرى مع التباين في عناصر القوة هذه حيث تتحقق آثار سلبية أقل وقد تتحقق بعض الآثار الإيجابية من خلال استفادة بعض الدول التي تكون درجة ضعفها أقل، وقوتها أكبر نتيجة تطورها النسبي. ومن أهم الآثار السلبية التي تلحق بالدول الأفريقية هي إعاقة تطور إنتاجها بسبب ضعف قدرة منتجاتها على منافسة منتجات الدول المتقدمة، وحرمان هذه الدول من الحصول على القيمة المضافة التي يمكن أن توفرها عملية استخدام عناصر الإنتاج ومستلزماته المتاحة في الدول الأفريقية، وخفض فرص العمل بسبب اعتماد النشاطات الإنتاجية على الشركات المتعددة الجنسيات بشكل مباشر أو غير مباشر، وأخيراً الإضرار بالفئات الأقل دخلاً في الدول الأفريقية من خلال ضعف دور الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي، والذي يمكن أن يضمن إعانات ودعمًا ينتج لهذه الفئات ارتفاعًا في دخلها الحقيقي ومستويات معيشة أفضل.

آثار العولمة على الدول الأفريقية

لقد سبق الحديث عن آثار العولمة كظاهرة موجودة في هذا العالم، تمثلت هذه الآثار في آثار إيجابية وآثار سلبية. وحيث إن الدول الأفريقية هي جزء من هذا العالم الذي أصبح بفعل العولمة قرية كونية صغيرة، فلابد وأن يتأثر بهذه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجديدة حتى وإن كانت تكتسب خصوصية معينة. فما هي آثار العولمة الإيجابية والسلبية على الدول الأفريقية؟ للإجابة على هذا السؤال لابد من معرفة التطور التاريخي لعلاقة العولمة بالدول الأفريقية عبر مراحل التاريخ المختلفة، خاصة وأن ظاهرة العولمة ليست ظاهرة جديدة، وكذلك الدول الأفريقية لها تاريخ حافل بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

عندما ينتقل مركز إشعاع الحضارة الإنسانية من مكان جغرافي من العالم إلى مكان آخر، ينتقل بالضرورة مركز القوة الدافعة إلى العولمة من مجتمع إنساني إلى آخر. وقد كانت أفريقيا مركز هذا الإشعاع الحضاري، وهذه القوة الدافعة للعولمة أكثر من مرة عبر التاريخ الإنساني، ولكن منذ ظهور ما يعرف بالحضارة الغربية الحديثة، تحولت أفريقيا إلى متلق سلبي لآثار العولمة. وقد اكتمل في العام 1998 قرنان كاملان على بداية اتصال أفريقيا بالغرب الحديث وهو التاريخ الذي بدأت فيه حملة نابليون بونابرت على مصر في عام 1798. ثم شهدت العقود التالية من القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين، تكامل بلد أفريقي بعد آخر مع الاقتصاد الغربي عن طريق الاحتلال البريطاني أو الفرنسي أو الإيطالي أو السيطرة الأمريكية.

ومن غير المتوقع أن تجرى عولمة المنطقة الأفريقية على هذا النحو دون أن يكون لها آثار بالغة القوة في الاقتصاد الأفريقي وفي مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية. فقد أصابت العولمة الدول الأفريقية القومية بالتدهور والضعف عن طريق الاستعمار المباشر من ناحية وعن طريق مختلف وسائل فرض النفوذ والسيطرة الاقتصادية في مرحلة ما بعد الاستقلال الصوري من ناحية أخرى. ثم عن طريق ما فرضته وتحاول ترسيخه مؤسسات التمويل الدولية من سياسات أشهرها سياسة التكييف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي، وأخيراً عن طريق استدراج الدول الأفريقية إلى الارتباط الجبري باتفاقيات دولية كان آخرها تلك الناجمة عن جولة الأورغواي.

إذاً لقد كان الضعف والهوان اللذان أصابا الدولة القومية في المنطقة الأفريقية في عصر الاستعمار واضحين، إذ لم يكن ما حدث إلا إحلال دولة استعمارية محل دولة أخرى، ولكن العنف والهوان كانا شديدين أيضًا حتى في ظل الاستقلال الصوري، وإن كان فرض الإرادة والتحكم في الدول القومية في ظل الاستقلال أنعم ملمسا وأرق مظهراً. هذا، ولم يتبدل الضعف والهوان في ظل السياسات الاقتصادية الجديدة واتفاقيات التحرير الأخيرة بل زاد.

في نظر كثير من الكتاب والباحثين، العولمة ظاهرة حتمية لابد منها، وشبهوها بقطار الحياة الذي ينبغي أن يركبه كل من يرغب في الحياة وإلا سيمضي هذا القطار. وهنا هم يركزون على العولمة في مدارها المعيشي فقط، لذلك لابد من طرح مجموعة من الاستفسارات حول قطار العولمة هذا والتي منها: ما مصير من لا يركب في هذا القطار، هل ستقطع به السبل؟ وهل الذي يركب يستسلم للقدر إلى آخر محطة يصلها القطار إن وجدت؟ ما هو وضع الأفارقة وفي أي عربة يركبون؟ وفي أي محطة يكون مقصدهم؟ وهل هم قادرون على التفاعل مع هذه العولمة وركوب القطار أم لا؟ وكيف هو وضعهم في حالة ركوبهم أو عدم ركوبهم؟ إذن هناك كثير من الأسئلة يجب أن تطرح قبل الركوب في القطار أو الامتناع عن الركوب.

والأفارقة عليهم أن يعلموا أنهم لايعيشون أبدًا في العصر نفسه، ولا يخضعون للثوابت نفسها، ولا يمكن أن يظلوا دون خلق الله جميعًا ينكرون ما يجري ويدور في عالمنا المعاصر متجاهلين التاريخ والجغرافيا وما يحدث فيهما من تغير، وهكذا أصبحت العولمة من سنن الحياة وجزءًا من النظام الطبيعي كما يرى أنصارها. ويغض النظر عن هذا كله يجب أن نعرف أنه في ظل هذا العالم المتغير وما فيه من أطروحات ونظريات وتبشير بملامح هذا القرن، فإن تصحيح الذات الأفريقية والذات العربية والإسلامية يجب أن يكون له الأولوية قبل الحديث عن كيفية إصلاح الصورة الأفريقية والعربية والإسلامية في الغرب، فالأصل هو الأصل، ومن يستخدمون الصورة المشوهة يستندون أيضًا إلى تشوهات قائمة في الأصل نفسه. ولأن العرب هم في قيادة العالم الإسلامي، ولأن تقدمهم وخيرهم هو تقدم وخير للجميع في العالم الإسلامي كما يؤكد ذلك التاريخ والحضارة، فالأولى بالعرب اليوم تصحيح واقعهم وحسم الانتماء إلى هويتهم وثقافتهم العربية ومضمونها الحضاري الإسلامي.

إن الثقافة الأفريقية ـ وخاصة الثقافة العربية نفسها ـ في خطر لأنها تقوم على أرض مجزأة، فإما أن تتحول إلى ثقافات محلية خصوصية، وإما أنها ستضيع في

أطروحات العولمة والحضارة العالمية الواحدة. إن العرب بحكم مشيئة الله يتحملون دورًا خاصًا في ريادة العالم الإسلامي، فأرضهم هي أرض مهد الرسل والرسالات السماوية، ولغتهم هي لغة القرآن الكريم، و عليهم تقع مسؤولية ريادة إصلاح الواقع الإسلامي عمومًا. كذلك أرض العرب هي الأكثر استهدافًا من كل القوى الكبرى الطامعة على مر التاريخ، فهي أرض ثروات وخيرات طبيعية، وهي موقع جغرافي مهم يربط قارات وحضارات وأسواق عالمية.

إن الأفارقة والعرب الآن أمام خيار صعب زمنيًا وجغرافيًا، زمنيًا نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، القرن العشرين الذي شهد نشوء المنظمة الصهيونية ثم ولادة ما يسمى بإسرائيل، وأخيرًا تكريس الاعتراف بوجودها من قبل بعض الأنظمة العربية. وهذا القرن بدأ عربيًا بالدعوة للاستقلال عن السيطرة الأجنبية ولبناء الدولة العربية الواحدة، وانتهى بتعدد الكيانات وشرعية الوجود الصهيوني، ولا نعرف بعد ماذا سيكون عليه الحال في القرن الحادي والعشرين، أما جغرافيًا فهو بالاختيار بين تكامل الوضعيات العربية القائمة وفق صيغة الاتحاد الأوروبي بالحد الأدنى، أو الانحدار أكثر نحو تفتيت الوطن العربي إلى دويلات متصارعة فيما بينها متسابقة للتطبيع مع العدو الصهيوني، فلا مستقبل للأوضاع العربية الحالية في ظل المشاريع الدولية والإسرائيلية التي يتم تنفيذها بقصد تدمير الوطن العربي، والاستيلاء على ثرواته، وكذلك الحال بالنسبة للدول الأفريقية التي لا تختلف كثيرًا عن الدول العربية وإن كانت هناك محاولات لمواجهة تيار العولمة تمثلت في قيام الاتحاد الأفريقي والدعوة إلى إقامة فضاء عربي أفريقي لمواجهة هذه التحديات العالمية الراهنة.

يجب أن يفهم الأفارقة أن العولمة ليست إيديولوجية معينة أو مذهبًا سياسيًا أو معتقداً فكريًا، فهي ظاهرة تاريخية كبرى لها أنماط متعددة الوجوه ومناهج متنوعة، لذلك لابد من فهم تجليات العولمة لمعرفة توجهاتها المعاصرة ودرء مخاطرها المقبلة، والعمل على الكشف عن كيفية العمل ضمن آلياتها قبل أن

يصبح الأفارقة ومعهم العرب والعالم الإسلامي هدفًا لهذه العولمة. إن التفكير الأفريقي بحاجة ماسة إلى قراءات معمقة لظاهرة العولمة الجديدة ودراسة معطياتها ومنتجات ما يكتب عنها ونقد جوانبها وتجاربها، ليس على ضوء ما يفرزه الواقع القائم بل على ما يتوصل إليه العالم من منتجات بحثية حول العولمة. إن بقاء الدول الأفريقية في محاولات أيديولوجية وانقسامات فكرية وتجزئة سياسية واستلاب اقتصادي، يؤدي إلى مزيد من الضعف والتمزق والانهيار أمام التطورات العولمية الكبرى.

وإذا كانت العولمة تطرح على أفريقيا جملة من التحديات مثل التهميش الاقتصادي والتخلف النفساني، والاختراق الثقافي، والسوق الشرق أوسطية التي هي نتيجة من نتائج العولمة في طرازها الأمريكي، إلا أنها في المقابل ذات آثار إيجابية، إذ تيسر فرصًا أفضل مكثفة وسريعة بين الأقطار الأفريقية من أجل مواجهة هذه الظاهرة، كما أنها تسمح بأن يصل صوت أفريقيا إلى العالم المتقدم، وكذلك سلعهم ومنتجاتهم، مستفيدين من ثورة الاتصالات والمعلومات وشبكة الإنترنت ومنطق الشرعية الدولية واحترام القانون في الدفاع عن القضايا الأفريقية.

والمتحمسون للسير في طريق العولمة يعدون البلدان الأفريقية بأن سياسات العولمة الجديدة سوف تحقق آمالهم في التصنيع والنهوض بأحوال الفقراء، ولن تشكل خطرًا على الثقافة الوطنية، ولكن نتيجة للتاريخ المرير الذي عاشته الشعوب الأفريقية فمن الصعب تصديق ذلك الآن، لأن المستعمرين الأوائل عند قدومهم واستعمارهم لأفريقيا طرحوا شعارات التمدن ونقل الحضارة والتنمية الاقتصادية، وكذلك تكرر الموقف في الثمانينات تحت شعار إصلاح ما أفسده الماضي والتصحيح الهيكلي، ويقال الآن تحت شعار العولمة. إجمالاً يمكن القول إن شعار العولمة جديد، ولكن ظاهرة العولمة قديمة، وهي لم تخل في أي مرحلة من تاريخها من منافع، ولكن النفع يعود في أغلب الأحيان إلى مركز بثها وإشعاعها وأغلب أضرارها تعود على الأطراف التي من بينها المنطقة الأفريقية.

ويؤكد المعارضون للعولمة أنه إذا كان الاتصال بالعالم المتقدم وثورته المعلوماتية من شأنه المساهمة إيجابيًا في اقتصاديات العالم الثالث، فلماذا لم ينعكس ذلك في اقتصاديات الدول الأقرب جغرافيًا والأكثر التصاقًا مثل فينزويلا والبرازيل وبيرو وهايتي؟ وإن ما يمكن تأكيده أن الدول التي انخرطت في تبني شعارات العولمة من شفافية وخصخصة وانفتاح تجاري عانت ركودًا اقتصاديًا نقلت عدواه إلى كثير من الدول الأفريقية وذلك عن طريق الانخفاض النسبي لأسعار السلع وتدهور الأسواق المالية وتذبذب أسعار الفائدة وإضعاف العملة الوطنية.

أما الجانب الآخر من العولمة المتسم بالسلبية فيقع في الإطار المتشائم في أن المؤسسات الحرة والديمقراطية اللبرالية أدوات في يد المجتمع التكنولوجي الحديث، تستخدم للحد من الحريات وقمع الفردية وإخفاء الاستغلال. ويخضع المجتمع لسيطرة أقلية ذات مصالح مباشرة تتحكم في رغباته وحاجياته الزائفة التي تخلفها المؤسسات الرأسمالية العملاقة. وما يميز هذه المؤسسات أن مصالحها الاستقلالية تحتمي بالقيم الساعية للديمقراطية مما يمكنها من تفادي النقد وعدم التأثر بالحركات المناوئة(1).

والجدير بالذكر في ظاهرة العولمة هو صيغها وأشكالها وليس محتواها، فلا تقدم العولمة بصورة مباشرة إيجابيات للبشرية وخاصة على مستوى الصراعات بين الأمم والشعوب والثقافات والعقائد، وإن كانت تطحن كل هذه الصراعات والتفاوتات في نطاقها وتعيد استخدامها مما يؤدي إلى زيادة السيطرة والتحكم لجماعات العولمة، وبسط نفوذها وهيمنتها وإخضاعها للجميع، وتدمير الآخرين ليس بأيديها ولكن بأيديهم هم بإثارة النزاعات السياسية والعرقية والطائفية والإثنية، وتغذيتها وتحويل محتواها من اختلافات أو تعارضات في المواقف والمصالح إلى صراعات دامية ومدمرة، ويكون التدخل بعد أن تأخذ المذابح مداها وتسيل أنهار الدماء وتتعقد المواقف والقضايا، والشواهد كثيرة في العالم وفي المنطقة الأفريقية.

---

(1) Marcos, Herbert, One Dimensional Man, Sphere book, London. 1964p 166.

والبعض يتساءل عن مصير الدول الأفريقية في ظل هذه الظاهرة الجديدة، ويرى أن الأفارقة لابد أن يتفاعلوا مع هذا الحدث القادم خاصة فيما يتعلق ببعده الاقتصادي، والمتمثل في تبادل السلع والخدمات، ولكن إذا زادت سرعة النقل والمواصلات في عصر العولمة واتسعت السوق وتم إزالة الحواجز أمام انتقال السلع والخدمات والأشخاص والمعلومات والأفكار، فما هي طبيعة هذه السلع والخدمات، وما هو نوع المعلومات والأفكار التي ستنتقل إلى المجتمعات الأفريقية؟ وكيف سيكون موقف الأفارقة منها إذا أدركنا أن الذي تجري عولمته ليس إلا سلعًا وخدمات معينة ذات طبيعة خاصة، أفرزتها ثقافة معينة، وأنه ليس هناك أي التزام قانوني أو ديني أو أخلاقي يجبرنا على قبول هذه السلع والخدمات وهذه الثقافة؟

هناك فئات ـ وفي مقدمتها المثقفون في الدول الأفريقية ـ تحرص ولأسباب مختلفة على مناهضة العولمة، وذلك لأن العولمة في نظرهم لا تخدم القضية الوطنية والقومية، وهذا يتطلب الصمود للظاهرة والتصدي لها دفاعا عن الهوية وعن الكرامة، فليس من شك في أن العولمة تهدد سيادة الدولة، والعولمة في صورها الراهنة غير مقبولة، وهي ما زالت تعرض شعوب الجنوب لويلات ومآس. والحقيقة أن الثنائية شمال/ جنوب التي حلت محل الثنائية شرق/ غرب قد زاد مداها في ظل العولمة.

هذا الواقع الجديد يفرض على الثقافة العربية الأفريقية تحديات غير مسبوقة تدفعها إلى أن تعيد تأمل إمكاناتها لاكتشاف مدى قدرتها على الحركة في عالم ليس من صنعها، ولا تملك سوى مواجهته بكل تناقضاته المفروضة عليها والمؤثرة فيها. دافعها إلى ذلك حرصها على الوجود الفعال في هذا العالم الذي يدور ما بين أقصى مظاهر التقدم وأخس مظاهر التخلف، ويجمع ما بين أعلى درجات التسامح وأعنف

درجات التعصب، ويفتح احتمالات الاعتماد المتبادل والعلاقات المتكافئة مقابل أشكال الاستغلال الجديدة أو ألوان التبعية المعاصرة[1].

ومن الآثار السلبية للعولمة على الدول الأفريقية، تعطيل مشروع التنمية المستقلة ودفع الاقتصاد الأفريقي لكي يبحث عن التنمية خارج بيئته وإدخال عناصر غير أفريقية في حركة التنمية الأفريقية، لكي يبحث عن التنمية بمراكز الرأسمالية المعولمة في إطار أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي بحيث يتم تحويل أنماط الإنتاجية من أنماط وطنية إلى أنماط كونية للعمل في خدمة المصالح الغربية، وقد أدى ذلك إلى تبدل المغزى العام للتنمية واهتزاز الاتجاه نحو القومية الاقتصادية، وفشل محاولات تجسيد العمل العربي الأفريقي المشترك، وارتباك الأفارقة في تنمية استثماراتهم داخليا في حين نجد انسيابها موجهًا للسوق العالمية. وهذا الأمر ثبت الارتباك في تحديد مفهوم التنمية وتعميق كيفية إنجازها بين أسلوب اللحاق والأسلوب الإرادي والمتمثل في الاعتماد على الذات، كما ثبت فطريتها وتبعيتها في آن واحد، وقد ترتب على ذلك التثبيت، تغير العقلية الاقتصادية الأفريقية وتدني قدرتها على الأداء، وازدياد هامشية العلاقات الأفريقية ـ الأفريقية اقتصاديًا تبعا لما تعانيه تلك العلاقات من تناقضات هيكلية وضعف في الإدارة السياسية وغياب قاعدة التكامل الإنتاجية وتصاعد الحس الفطري في التنمية والإمعان في التوجه نحو العسكرة وتراجع معدلات التنمية البشرية[2].

وردًا على دعاة العولمة الذين يقولون إن على الأفارقة أن يقبلوا العولمة للاستفادة من الثورة التكنولوجية المعاصرة، نجد أن هناك تهميشا لأفريقيا في المجال التقني، حيث تعرض الأفارقة إلى محاولات إبعاد كثيرة عن آخر التطورات التي تشهدها الساحة العالمية في مجال التقنية وذلك كجزء من مسعى دولي لإبقائهم في حالة تخلف قسري حتى أصبحوا على بعد كبير عما يشهده العالم من

(1) جابر عصفور، العولمة وقضايا الهوية الثقافية، مجلة النهج، العدد 50 الصادر في ربيع 1998، ص 6.
(2) د. منعم صافي العمار، النظام الإقليمي العربي والمحاولات المطروحة للتهميش، مرجع سابق، ص 19.

ثورات عالمية في مجال الاتصال - الصناعات المتطورة، وتبادل المعلومات، الهندسة الوراثية، الإلكترونيات... إلخ - وقد ترتب على ذلك تخلف في التقنية فضلا عن الخلل في برامج البحث العلمي والذي أثر بدوره في كفاءة الدوائر والسياسات الأفريقية في الدفاع والتنمية، وخلق نوع من التبعية الفكرية والتقنية كإحدى أهم أشكال التبعية والهيمنة الغربية والأمريكية.

وفي إطار ما يسمى بالعولمة الثقافية كانت آثار العولمة واضحة على الثقافات الأفريقية التي تعرضت إلى تحديات كبيرة في مواجهة هذه العولمة الثقافية التي تميل نحو النظام الدولي في ثقافة كونية واحدة من خلال توحيد قواعده، قيمه، أهدافه وفواعله، أصبحت الثقافة الأفريقية في إطار هيمنة ثقافية تعيدها لملامح التغريب من جديد في إطار تحدده إشكالية الصراع بين العولمة الثقافية - وهي النموذج الحضاري الغربي - والخصوصية الثقافية - وهي النموذج العربي. وبالتالي لم يعد للثقافة العربية الأفريقية من خيار إلا الميل باتجاه الانصهار غير المشروط في المنظومة الثقافية الدولية المعاصرة بكل ما يعنيه من إذلال للحضارة العربية الأفريقية وقدرتها على استيعاب التحدي والتغير أو الميل باتجاه الانكفاء المتميز والانغماس في مرجع تراثي متجمد أصبح من الصعب تحقيقه خاصة بعد وسائل الإعلام الحديثة والأقمار الصناعية وشبكة الإنترنت. وهذا سبب أيضًا تراجعًا في أهمية القومية العربية في تشكيل العلاقات الدولية حتى صورت بأنها ضد الحداثة والتقدم. والخلاصة أن العولمة الثقافية ستعمد إلى زعزعة البناء الثقافي والنفسي للشخصية العربية الأفريقية وتفقدها الثقة بهويتها وتاريخها لكي تعجز عن مواجهة الثقافات الغربية الطامحة إلى تغريب العقل العربي الأفريقي.

هناك مسألة مهمة تتعلق بتأثير العولمة على العرب والأفارقة من الناحية الاجتماعية وهي المدى الذي يمكن أن تؤثر به العولمة في بنيات المجتمع العربي الأفريقي الاجتماعية التي تقوم على القبيلة والعشيرة والطائفة، وهي البنى التحتية الراسخة في قلب المجتمعات العربية والأفريقية، والتي صمدت في وجه غزوات الاستعمار على مر تاريخ الوطن العربي وأفريقيا. فهل سيكون هناك تأثير من قبل العولمة على هذه البنى؟ وهل ستمتص هذه البنيات الاجتماعية العولمة كما

فعلت في الماضي إبان حملة الاستعمار والغزو الثقافي؟ المتوقع أن ظاهرة العولمة سيكون تأثيرها فقط في إحداث تحولات على السطح لا تصل إلى العمق والقاع وتتمركز في فئات نخبوية صغيرة، وهذه إشكاليات في العمق السوسيولوجي العربي والأفريقي تتطلب مزيدا من البحث في الظاهرة التي لا تفتأ تظهر في مقاومة التحديث والالتفاف حوله وبخاصة إذا ما اقترب من النجاح.

من خلال ما تمت مناقشته من آثار للعولمة على الوطن العربي وأفريقيا سواء كانت آثاراً إيجابية أو آثاراً سلبية، يتضح أن هناك آراء مختلفة حول العولمة في الوطن العربي وأفريقيا، انقسمت هذه الآراء بين المؤيدين لظاهرة العولمة، والذين يرون في العولمة فرصة استثنائية إذا ما تم استغلالها يمكن أن تخرج المجتمعات العربية والأفريقية من حلقة الاستبداد والقهر والتخلف، ويرى هؤلاء أن العولمة حقيقة قائمة لا نملك تجاهها غض النظر عن تجلياتها أو التقاعس عن تلمس وسائل الظفر بها بما تبشر به من وعود في التقنية والمعلومات وسرعة الاتصالات والكفاءة الاقتصادية والديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان. وإن فهم العولمة لا مفر منه، ويجب التعامل معها بجرأة وحذر، إذ لا ينفع الهروب منها وكأنها غير موجودة أو كأنها لن تصل إلينا.

أما الرأي الآخر، فهو رأي المعارضين للعولمة والرافضين لها بشدة، فهم يرون أن العولمة أداة جديدة للهيمنة الدولية، وأنها تجديد لنظام الهيمنة الدولية والعلاقات الإمبريالية. ومن ثم فلا يجب الاستسلام لها وكأنها قدر لا يرد ولا يواجه ولا يجب أن نسقط في مضارها. فينظر المعارضون للعولمة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الفاعل الرئيسي في هذه العملية وأنها تسعى إلى إعادة نظام الهيمنة الإمبريالية تحت ستار العولمة، وأن هذه العولمة هي أمريكية أساساً وهي محاولة لعولمة نمط الحياة الأمريكي، مما يعني فقدان الهوية الذاتية.

إذاً نحن أمام خيارين: الأول هو الاستسلام الذي قد يؤدي إلى الانحلال والتفكك والالتحاق من دون شخصية ولا برنامج ولا مشاركة إيجابية بالثقافات المسيطرة. والخيار الثاني هو البقاء في مستوى الرفض والاحتجاج، وبالتالي

التحول حتمًا إلى ثقافة مضادة لثقافة العولمة، ولكنها مسألة صمود أمام الثقافة العولمية من عدمه. والوطن العربي وأفريقيا لا زالا على مستوى الحركة العامة الغالبة على الأقل، والظاهر أيضًا لعيش مرحلة هذا الرد الاحتجاجي على صعود ثقافة الهيمنة والعولمة التي تهمش أو تهدد بتهميش تاريخ الوطن العربي والتاريخ الأفريقي وتهميش الثقافة العربية والثقافة الأفريقية.

وللتوفيق بين الرأيين المؤيد لظاهرة العولمة والرافض لها يمكن القول إن الصراع بين العرب والأفارقة والعولمة صراع قديم وأن هذا الصراع سوف يأخذ طابع الجدلية السابقة للدول مع مشروع الحداثة، إلا أن التحدي الحديث للعولمة أكثر ضراوة، إذ أن هذه الدول العربية والأفريقية عليها التعامل ليسِ فقط مع مشاكلها الداخلية الجوهرية بل أيضًا مع ما تجره نتائج العولمة الجديدة بعد انفلاتها من سيطرة الغرب. كما أن الموقع الذي يحتله الوطن العربي والدول الأفريقية في نظام العولمة الجديد يتضح من خلال موقف الهامشية الكاملة أو شبه المطلقة، فهو بالفعل قد لا يتأثر كثيرا إذا رفضها لأنه أساسًا ليس عضواً في المنظومة العالمية التي تكونها، ولا حتى في المنظومة المندمجة الرأسمالية. ولكن هذا الرفض بالنسبة للوطن العربي والدول الأفريقية لظاهرة العولمة لا يمكنها من البقاء للاحتفاظ بمواقعها في التراتيب الدولية، وستكون نتيجة هذا الرفض هي البعد عن دورة الإنتاج والاستهلاك العالمية، أي سيرورة التطور الحضارية الراهنة.

وما دام العرب والأفارقة من غير الممكن في حدود تطورهم العلمي والتقني الراهن، التأثير على الطابع التقني للعولمة ـ أي الدخول فيها من زاوية المشاركة الفعالة في ثورة المعلوماتية والاتصالات ـ فلا يمكن لهم الاستفادة الفعلية منها، إلا إذا نجحوا في توفير شروط تسمح بتفتح إمكانياتها لديهم وبلورة استراتيجية تتيح لهم السيطرة على بعض عناصرها أو على عناصر أساسية فيها.

لذلك إذا كان لابد للعرب والأفارقة من الدخول والانضمام لموكب العولمة، فإن هذا الانخراط لا ينبغي أن يفصل عن ضرورة وضع استراتيجية خصوصية

للاستفادة من إمكاناتـها، أي ضـرورة مواجهـة استراتيجيـة القـوى الإمبرياليـة المسيطرة عليها، والسعى إلى تفكيكها بالتحالف مع القوى العالمية الأخرى سواء تعلق الأمر باستراتيجية الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسيات أم بتكتلات الدول الداعمة لها.

إن الخيار الحقيقي المطروح على العرب والأفارقة ليس القبول أو الرفض لظاهرة العولمة، ولكنه يدور بين أخذ مصيرهم بأيديهم داخل هذه العولمة، أو التسليم للقوى الاقتصادية والسياسية التي تتحكم بالمسيرة العالمية والاعتقاد أن مجرد القبول بالقوانين الجديدة ينفذ من التهميش. وفيما يتعلق بالعولمة الثقافية، فالثقافة العربية بوسعها المساهمة في الجهد العالمي للحفاظ على التنوع الثقافي شريطة إدراكها أن وحدة الثقافة العربية لا تقوم إلا في إطار التنوع، وأن هويتها متجددة ومتطورة و عليها التسلح بالوسائل الحديثة لمواكبة ظاهرة العولمة مثل الحرية ووسائل الإبداع والابتكار. ولابد أن تكون المرجعية الرئيسية التي تتخذها إعادة تشكيل الثقافة العربية كثقافة جديدة لعصر العولمة هي مرجعية عربية إسلامية، تعيد تفسير الإسلام في اتجاه مماثل في الجوهر لنماذج الهيمنة الشمولية التي تعززها الثقافة العولمية التي هي في الواقع نسخة مشوهة من ثقافة العولمة الأساسية والمسيطرة، وكذلك الثقافة الأفريقية.

إذن الخلاصة أنه بالعمل الجاد الواعي والمتكامل الشامل المبني على الإرادة الذاتية والقدرات والتعامل من هذا الموقع من العالم من منطلق الثقة بالنفس والإيمان بقدراتها وحضارتها، على أساس المصلحة والمنافع المتبادلة دون التفريط في الأرض والهوية أو الحرية، يمكن التعامل مع العولمة من حيث قبول ما يناسبنا ورفض ما لا يناسبنا، وهنا يمكن القول إننا نستطيع التوفيق بين الرأي المؤيد للعولمة دون تحفظ والرأي الرافض لها دون نقاش.

مقاومة العولمة

لقد أثارت العولمة منذ وقت طويل مشاعر متضاربة من الحماس الشديد لدى

البعض، ومن الخوف والقلق لدى البعض الآخر كالذي تثيره الآن. ويمكن القول إن مختلف الحجج التي قيلت وتقال في مزايا الاستعمار، إن وجدت، وأضراره سواء في ذلك الاستعمار القديم أو الحديث، ليست في الحقيقة إلا حججا في تأييد أو ذم العولمة، وتعكس مشاعر الحماس والقلق نفسها التي تثيرها زيادة درجة الاهتمام بالعالم الخارجي.

من أهم بواعث هذه المشاعر سواء تلك المتصلة بالقبول أو الرفض، ما تحدثه ظاهرة العولمة من آثار في مستوى المعيشة من ناحية، وفي التطور الثقافي والحضاري من ناحية أخرى. فالمعارضون للعولمة وللانفتاح الشديد على العالم يخشون ما ينطوي عليه هذا الانفتاح من تهديد لثقافاتهم وهويتهم الخاصة من ناحية، ومن تهميش لنسبة لا يستهان بها من أمتهم، أو ربما كغالبية أفراد هذه الأمة، بمعنى تخفيض مستوى معيشتهم أو على الأقل تخفيض معدل الارتفاع بهذا المستوى من ناحية أخرى.

وفي الجانب الآخر فإن المؤيدين للعولمة والمتحمسين لها، يبدون انبهارًا شديدا بمدى كفاءة التكنولوجيا الحديثة وقوتها، وثقة تامة بقدرة هذه التكنولوجيا الحديثة على تحقيق الارتفاع بمستوى المعيشة للجميع، على الأقل في المدى الطويل.. ويميلون إلى الاستهانة بالآثار السلبية للعولمة في الاستقلال الثقافي والحضاري، بل وقد يبدون تفاؤلا بقدرة هذه التكنولوجيا الحديثة نفسها على دعم وتقوية الثقافات الوطنية.

وهناك معركة كبرى أيديولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية تدور حول العولمة، حيث إن هناك اتجاهات رافضة كما أن هناك اتجاهات تقبل العولمة بغير تحفظات باعتبارها في نظرهم لغة العصر الحالي، وهي اتجاهات تتجاهل السلبيات الخطيرة لبعض جوانب العولمة، وهناك اتجاهات نقدية تحاول فهم القوانين الحاكمة للعولمة وتدرك سلفا أن العولمة هي عملية تاريخية حقا، ولكن ليس معنى ذلك التسليم بحتمية القيم التي تقوم عليها في الوقت الراهن، والتي تميل في الواقع إلى إعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم وتقديمه بصورة جديدة.

إن الإنكار والاستنكار موقفان غير مقبولين إزاء مقاومة العولمة، ويستوي معهما موقف الاندفاع والهرولة للحاق بالركب دون فهم حقيقة ما يجري ويمكن أن يؤدي إليه في نهاية المطاف. والهدف يجب أن يكون نقد ظاهرة العولمة بعد فهمها وتحليلها وبلورة ردود الفعل إزائها. إن كثيراً من الكتاب يرى أن العولمة شأنها شأن التحديات المصيرية تجمع بين التهديدات والفرص وهي بهذا ليست كلها شرا بالضرورة، ويجب علينا أن نمعن النظر إلى جانب دراسة طريق درء أخطارها فيما يمكن أن تأتي به من فروض ومزايا، وتحقيق قدر على الأقل من هذه المزايا، وبهذا يمكن مقاومة العولمة من داخلها وإثبات الوجود القومي والخروج منها لا عليها.

إن الهجوم الكاسح للعولمة سيؤدي إلى الارتداد نحو التشتت بالثقافة والهوية القومية، إلا أن المعركة ستكون خاسرة ما لم تتحول المقاومة إلى مقاومة إيجابية تتسلح بأدوات ثقافة العولمة نفسها القائمة على أساس اقتصادي، علمي، تقني متين. إن تجديد أي ثقافة في مواجهة العولمة لا يتم إلا من داخلها وذلك بإعادة بنائها وممارسة الحداثة في معطياتها، وتاريخها، والتماس وحدة الفهم والتأويل لمسارها بحيث تسمح بربط الحاضر بالماضي في اتجاه المستقبل، لذلك فإن حاجتنا للدفاع عن هويتنا الثقافية بمستوياتها الثلاث لا يقل عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التي لابد منها لدخول عصر العلم والتقنية، وفي مقدمتها العقلانية والديمقراطية[1].

لقد تركت العولمة شيئا من الخوف والهلع للثقافات والأمم والحضارات والتكتلات الإقليمية والقومية وحتى المنتجات الصناعية والزراعية، أي الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية برمتها، وهو تصور سيظل قائما وقويا بما تشكله العولمة من مصدر قلق ناتج عن شعور هذه القوى والهياكل بالضعف التام أمام القطب الرأسمالي الغربي، ومحوره الأمريكي تحديدا، الذي تميز بأنه

(1) محمد عابد الجابري، العرب والعولمة، مرجع سابق، ص 297.

مصدر الفكرة، كما تميز بإمكانيات قوة اقتصادية وعسكرية وتقنية واستهلاكية هائلة جدا وعلى كافة الأصعدة والمجالات للإنتاج والخدمات والتبادل، وهذا يعني أن ظاهرة العولمة تشمل كافة مجالات النشاط البشري، فبرغم طابعها الاقتصادي إلا أنها لم تتم بمعزل عن التحولات السياسية والثقافية واللغوية... إلخ. وهي التي تشكل روافد تصب في الرأسمالية، بمعنى أنها تقوم على فكرة أساسية رأسمالية ترتكز على دعاوى الحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان، الأمن الدولي والمشروعية، وذلك لتحصيل مصالحها دون أدنى مصادمة حتى تفوض أسباب رفض المشروع برمته وتفوت فرصة الاصطدام بالثقافات المحلية والقومية والمصالح المترتبة والناشئة عنها، والتي تشكل جبهة الرفض حتى هذه اللحظة، وبالتالي تطالب بمقاومة العولمة.

ويعول كثير من أنصار العولمة على أن تحول الكتلة الشيوعية والتحولات العالمية الأخرى نحو الاقتصاد المفتوح، يعد بمثابة دليل كاف على تجدر عملية العولمة والتوحيد العالمي، غير أننا نفترض أن ما يحدث هو إشارة إلى تكيف وتأقلم داخلي وإقليمي مع المتغيرات وليست عملية جذرية لتغير اجتماعي حتمي[1]. وما يؤكد صحة ذلك أنه يبدو للوهلة الأولى أن العولمة موجهة نحو مقاصد المال والاستهلاك والأشياء المادية المحسوسة والمرتبة، ولكن في الواقع سلاحها الحقيقي موجه نحو عقلية الإنسان، فهي غزو ثقافي بأكمله لأنها موجهة لفكر الإنسان بفضل حيازتها على معرفة منظمة ووسائل فاعلة لنشر هذه المعرفة الحديثة على النمط الغربي.

هناك مقاومة للعولمة من قبل المحلية، أي أن هناك صراعًا مستمرًا بين العولمة والمحلية، فالعولمة تقلل من أهمية الحدود، فيما تؤكد المحلية على الخطوط الفاصلة بين الحدود، والعولمة تعني توسيع الحدود في حين أن المحلية تعني تعميق الحدود. وفي المجال الثقافي والاجتماعي، العولمة تعني انتقالا للأفكار

(1) د. عبد الله عثمان التوم، د. عبد الرؤوف محمد آدم: العولمة، دراسة تحليلية نقدية، دار الوفاق للنشر 1999،لندن ، ص 121.

والمبادئ وغيرها، بينما المحلية قد تميل في بعض الأحيان إلى منع انتقال الأفكار والمبادئ.

ومجتمع العولمة تواجهه مشكلة الخيار بين أن يستمر في الحياة على النمط المألوف كما يود، أو أن يدع المجتمع الغربي يقرر له ويرسم له النمط المعيشي كما يحلو للغرب، بأن يكون مستعدا لقبول أفكار جديدة ربما تعتمد في تطبيقاتها على مؤسسات الغرب التي استحدثت هذه النظريات والأفكار. ولكن مجرد قول الأفكار يحتم على الأفراد بعض القيود على الحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالصراع أزلي بين رغبة الإنسان في الحرية وتحقيق رغباته الشخصية، وبين حاجته لقبول بعض القيود من محيطه الاجتماعي من أجل توفير غذائه وضمان استمراريته.

وفي هذا السياق يقول بول هارسون: العولمة إمبريالية حديثة لتأكيد الإمبريالية الثقافية التي تغزو ليس الجسد فحسب، بل الروح والإنسان بكامله، كما أكد على كيفية انتشار العولمة والوسائل المتبعة لنقلها للعالم الثالث، وحجم الدمار الذي تسببه هذه العملية[1]. إذن، العولمة هي محيط من صنع الغرب وأمريكا تحديدا، أي إنها أسلوب الغرب، وعملية انتشارها في جوهرها عملية تغريب، وفي سبيل نشر العولمة تسخر الولايات المتحدة الأمريكية العلم والتكنولوجيا وكل وسائل التطور الحديثة بالإضافة للروابط التاريخية عبر العصور.

وعند الحديث عن العولمة يقترن ذلك بأشياء براقة تُساق من خلال العولمة والتي منها حقوق الإنسان والديمقراطية، والإشادة بالعقلانية والعلم وبقدرة الثقافة على التغلب على كل ما يعترض الإنسان من عوائق ومشكلات، والهجوم على التعصب بكل أشكاله ـ الديني أو القومي أو العرقي ـ والزعم بأن الإنسان مقبل على عصر جديد مجيد تنتصر فيه كل هذه القيم الرفيعة التي تتجسد في احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والعقلانية والموضوعية والتقدم التقني، وهذا كله يصور على أنه جزء لا يتجزأ من ظاهرة العولمة. ويقول أنصار العولمة إن كل

(1) Harrison, Paul, Inside, The Third World, Penguin Books, 1990.

من يقف في وجه العولمة ويقاومها، يقف ضد التحرر من كل صور الاستعباد استعباد الدولة، استعباد الجهل والفقر والتعصب. وفي المقابل يرى المعارضون للعولمة أن هذا ليس صحيحًا، وأن لفظ العولمة يصف ما يجري فقط على السطح دون أن يفصح عن محتواه الحقيقي.

إذن كان لابد من مقاومة العولمة بالنظر إلى آثارها السلبية وتأثيراتها على دول العالم الثالث وخاصة الشعوب العربية والشعوب الأفريقية، فكيف يمكن أن تقاوم؟ لمقاومة العولمة يمكن القول إنه ليس أمام دول الجنوب عامة والوطن العربي بصورة خاصة سوى تبني رؤية استراتيجية عصرية تتضمن أولا إرادة سياسية حاسمة لا تتغير وتتكامل فيها السياسات. فمثلا نحتاج إلى سياسة علمية تكنولوجية تعبئ الطاقات العلمية والتكنولوجية لإبداع التكنولوجيا الملائمة، ونحتاج ثانيا إلى سياسة اقتصادية بعيدة لا تفتح الباب لحرية السوق فقط بقدر ما تهدف إلى التوازن بين التخطيط ـ مع التركيز على دور الدولة ـ وبين القطاع الخاص. ونحتاج ثالثا إلى سياسة ثقافية تتصدى بجسارة إلى خطر الغزو الثقافي الخارجي، وإلى تطوير النظام السياسي العربي والأفريقي والانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

كما أن العولمة ليست قدراً محتومًا لا يمكن الفكاك منه، ولا قانونًا تاريخيًا تخضع له كل الشعوب كما يدعي مؤيدوها، ولكن العولمة يمكن أن تقاوم بالإرادة الوطنية المستقلة للشعوب والتمسك بنتائج الاستقلال السياسي بعد عصر التحرر من الاستعمار، كما أنها يمكن أن تقاوم بإقامة التجمعات الإقليمية القادرة على الوقوف أمام الدول الصناعية السبع، مثل السوق الأوربية المشتركة وكذلك السوق العربية المشتركة إذا أمكن قيامها. ولماذا أيضًا لا يكون هناك قطب آخر في مقابلة القطب القائم الوحيد ـ وذلك حتى تبرز منافسة بين أقطاب متعددة على غرار منظمة دول عدم الانحياز ـ يضم الشعوب والدول المتضررة من عملية العولمة ومن هيمنة الدول الكبرى، كما حصل في القارة الأفريقية بقيام الاتحاد الأفريقي.

كما أن مقاومة العولمة يمكن أن تكون بالتمسك بالثقافة الأفريقية والعربية والإسلامية التي لا يقتصر دورها على شرح تصورات ومفاهيم وافدة إليها مثل صراع الحضارات ونهاية التاريخ والمجتمع المدني، بل بإبداع مفاهيم جديدة مثل الاعتماد المتبادل والإبداع الذاتي وحوار الحضارات. والثقافة العربية مازالت حية في الأذهان ومستمرة عبر التاريخ، فهي سند الهوية العربية والوجود العروبي والبقاء العربي، وبالتالي يمكن التمسك بها، وبالتمسك بالهوية العربية تتم مقاومة العولمة.. أو على الأقل مقاومة آثارها السلبية.

والأمة العربية بالتمسك بحضارتها ولغتها وثقافتها وهويتها ودينها الإسلامي، لازالت تملك روح المبادرة لمقاومة العولمة، وهذه الروح موجودة في ذات هذه الأمة رغم وضعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتردي، وهذه الروح ستكون فاعلة عندما يمتلك العرب سر الوعي بذاتهم، وسر إثبات جدارتهم السياسية، وعندها ستتوارى كل محاولات الهيمنة والسيطرة على هذه الأمة.

والخلاصة، وتقييمًا لما يجري في العالم سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، أن هذه الظاهرة الجديدة والتي تسمى العولمة، ليست صفقة يمكن أن يحسب لها المرء تكاليفها ومكاسبها، وإنما هي نمط حياة، وهي ليست ثمرة اختيار حر للمرء أن يقبله أو يرفضه، بل تكاد تكون قدرًا من المهم ومن المفيد أن نحاول فهمه، ولابد أن تولد ظاهرة العولمة مشاعر قوية لدى الجميع من الحماس الشديد أو الكراهية العميقة، وفي مثل هذه المواقف ليس من المجدي محاولة سرد الإيجابيات والسلبيات والمقارنة بينها، فلا الإيجابيات ولا السلبيات هي من النوع الذي يسهل جمعه وطرحه، ولا المشاعر النهائية التي تولدها العولمة تتولد عن طريق الجمع والطرح.

ولكن إذا كانت العولمة أقرب إلى أن تكون قدرًا، فليس من قبيل الأقدار التي يستحيل فيها التحكم أن تكون دولة ما طرفًا فاعلاً وإيجابيًا أو طرفًا متلقيًا وسلبيًا، إذ إنه من الممكن ـ وإن كان من أصعب الأمور ـ أن يتحول طرف من

أطراف العولمة من متلق سلبي إلى عضو فاعل، كما أنه من الممكن أن يحدث العكس[1]. وأخيراً لابد من محاولة فهم القوانين الحاكمة للعولمة، وإذا كانت العولمة عملية تاريخية حقيقية، فهذا ليس معناه التسليم بحتمية القيم التي تقوم عليها في الوقت الراهن والتي تميل في الواقع إلى إعادة نظام الهيمنة القديم، وتقديمه في صورة جديدة، ولكن ما تم قبوله في الماضي قد لا يتم قبوله بسهولة اليوم لاختلاف الظروف والأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الاستنتاج

يقول المؤيدون لظاهرة العولمة إن عصر العولمة يرتبط ارتباطًا كليًا وجزئيًا بالاندماج في الاقتصاد العالمي، وإن عدم الانضمام إلى تيار العولمة سوف يؤدي إلى التهميش والانعزال، وبالتالي إلى تدهور الأوضاع حتى يصبح هدفا للهيمنة والسيطرة. ولابد أن يحدث هذا لأن العولمة أصبحت حقيقة أساسية لا يستطيع أحد نكرانها ولا يمكن لأي دولة مهما كانت قدرتها وإمكانياتها عزل نفسها عن تيار العولمة وإلا تعرضت للتدهور والاختفاء والزوال.

ومن خلال ما تمت مناقشته وجدنا أن هناك اتجاهين متناقضين حول ظاهرة العولمة: اتجاه ينادي بها (وهؤلاء هم أنصار أو دعاة العولمة) واتجاه يرفضها ويقاومها (وهؤلاء هم الرافضون للعولمة). وهناك اتجاه ثالث للتوفيق بين الاتجاهين السابقين وهو محور هذه الدراسة، هذا الاتجاه ينادي أولاً برصد ومراقبة ما يحدث من تغيرات ومستجدات على المستوى الدولي، سواء من قوى العولمة ـ أي القوى الفاعلة فيها ـ أو من جانب القوى المتعولمة المستجيبة للضغوط من أجل التعولم، ومن ثم فهم واستيعاب ما يحدث ومعرفة مضمونه وتحديد طبيعته والتوصل إلى آثاره، والتنبؤ بما سيكون عليه الوضع في حالة العولمة أو في غيرها. هذا الاتجاه يرى أنه حتى وإن سلمنا جدلا بأن ظاهرة العولمة هي حتمية ولابد من التعامل معها، هذا التعامل لابد أن يكون مدروسا مبنيا على مبررات وحجج منطقية. كما لابد وأن يكون أساس هذا التعامل المبادئ والقيم الفكرية

(1)د. جلال امين، العولمة والتنمية العربية، مرجع سابق، ص 188.

والثقافية والهوية الذاتية، بمعنى أن الانضمام لتيار العولمة لا يعني التخلي عن الثقافة والحضارة والهوية.

ورغم دفاع أنصار العولمة الشديد بأن العولمة خيار لا رجعة فيه، اتضح أن هناك تراجعًا في القبول بهذه الظاهرة خاصة بعد أن عرفت الشعوب نوايا الولايات المتحدة الأمريكية من وراء هذه الظاهرة مستغلة سيطرة الواقعية الجديدة على السياسة الخارجية الأمريكية، والمتمثلة في إحلال الليبرالية الجديدة محل الليبرالية التقليدية، ذلك الإحلال الذي يتزامن مع نضوج الرؤية الجديدة التي أخذت تسود مظاهر التعامل الدولي، وذلك من حيث تصاعد الإحساس بضرورة تعزيز دور الدولة، ولأسباب خارجية بالدرجة الأولى، وأبرزها الحرص الشديد على اغتنام الفرصة التي أتيحت للولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة المنفردة على العالم. وهذه السيطرة لا يمكن أن تتحقق من غير دولة، إما ذات طبيعة ديكتاتورية مطلقة الصلاحيات في الخارج وفي الداخل، أو بجعل الليبرالية مجرد غطاء للديكتاتورية فتصبح الليبرالية ذات سمات وحشية كما توصف ليبرالية الولايات المتحدة الأمريكية اليوم أو ما تعرف بالعولمة، وهذا ما يفيد الرأي القائل بأن العولمة تنهي الحدود الفاصلة بين الدول وتقلل من صلاحيات الدولة تحقيقا لهدف وحدة العالم.

ومن الأمور الأخرى التي استغلتها الولايات المتحدة الأمريكية في إطار العولمة هي الحاجة إلى بناء استراتيجية مجابهة تتحرر من خلالها أمريكا من قيود الحرب الباردة وضغوطها، الأمر الذي لايمكن إتمامه دون مضاعفة الجهد نحو تأسيس أساس نظري للممارسات السياسية الأمريكية طبقًا لما سمي بالقبيلة الجديدة التي يتدحرج نحوها العالم.. هذا الأساس الذي يقوم على تركز الفعل الخارجي نحو ترسيخ الانقسامات وخلافات الطوائف والأعراف والأديان داخل المجتمع الواحد، وبين المجتمعات داخل الإقليم الواحد، وهنا يبدو قياس العولمة بوظيفتها كإطار للتفاعل، وبوظيفتها كاتجاه للتنبؤ يسمح باستكشاف آفاق العلاقات الدولية في المستقبل.

كما أن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على وسائل الإعلام الدولي ومؤسساته ـ وذلك لما تتمتع به من إمكانيات ساعدتها على فرض نموذجها العالمي من خلال التوظيف المكثف لأدوات إعلام الموجة الثالثة، والذي يتضمن مشروعًا أمريكيًا مستقبليًا في بث فضائي يتم استقباله على موجات الإذاعات المرئية العادية دون الحاجة إلى أطباق فضائية ـ هذه السيطرة تعد تعديا وهجمة صارخة لطمس الهوية الثقافية والحضارية والتاريخية لدول العالم، مما سهل على أمريكا اختراق المجتمعات الأخرى ثقافيًا وبالتالي تهديد هويتها القومية.

والولايات المتحدة الأمريكية، وهي تسعى إلى عولمة العالم، لم تقصد ترسيخ زعامتها لبلدان العالم الثالث فحسب، بل لدول الشمال أيضًا وذلك منذ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ودول المنظومة الاشتراكية. وبذلك تحقق المسعى الأمريكي في انتهاج سياسة عالمية أحادية الجانب طمعًا في تقديم منافع عامة والدعوة إلى اقتصاد عالمي مفتوح ومساعدات للتنمية الاقتصادية ومؤسسات دولية أقوى. ونتيجة للأنانية التي تسود المطامع الأمريكية بعد تفضيلها لمصالحها الخاصة على مصالح الآخرين، بدأت تشهد الساحة الدولية حروبا تجارية بين أمريكا وأوروبا وبين أمريكا واليابان، فضلا عن الخلافات المحتدمة ضمن إطار منظمة التجارة العالمية كما هو الحال بين أمريكا والصين، كما شهدت الساحة الدولية حروبا تقنية بين أمريكا واليابان وبين أمريكا وأوروبا التي استخدمت فيما بعد صيغة الحرب الثقافية.

ومهما بلغت قوة هذه الحروب، فلا يمكن أن تصل في مداها إلى الحروب الخفية التي تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية ضد بلدان العالم الثالث سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وثقافيًا، حتى تصل نتائجها إلى تهميش وجود تلك الدول وعدم الاكتراث بما يجري فيها، وكأن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تشهده تلك البلدان بات مطلبا أمريكيا ملحًا ـ لاسيما تلك التي لا تبدي استعدادًا للانضواء تحت المظلة الأمريكية ـ حتى أصبح ذلك المطلب يمثل منطقا انتحاريا للدول المهمشة مثلما حدث مع ليبيا، العراق، السودان، كوبا،

أفغانستان. . . إلخ. وهذا ما يؤكد بمرور الزمن أن العولمة فعلا ما هي إلا الوجه الآخر للهيمنة الرأسمالية الإمبريالية على العالم تحت الزعامة الأمريكية المنفردة، وهذا ما يبرر مقاومتها.

لقد أظهرت المناقشات السابقة أن العالم مقبل على حالة من الارتجاج المفاهيمي والعملياتي، حمل تناقضا صارخا باتت نتيجته وكأنها توليد لحالة بعيدة عن القياس. فالأول يتلخص في أن العولمة كظاهرة تاريخية نوعية لم تقتصر على مسايرة ضغوط الطفرات الحاصلة في التقنية العالمية، بل تعدت ذلك لصالح فرض نمط الحياة الغربية ـ بكل مظاهره المجتمعية ـ على العالم واعتبارها نهاية التاريخ . . والإقرار بجذب الإنسانية عن توليد مرجعية فكرية تصلح كأنماط تعامل وتفاعل عامة تتصالح تاريخيا مع بعضها وتتواءم مع الإنجازات الحضارية السائدة أو المتوقعة.

والثاني يؤكد على أن وقائع التفاعل والأداء الرأسمالي في العالم اليوم بتطرفه وعنصريته الدالة على سلب الخصوصية القومية سوف تتحقق في بناء ردود أفعال وبرامج مضادة. فما تتعرض له المجتمعات والدول ـ لاسيما في العالم الثالث ـ من تهميش وتحديات سيعمد إلى تغيير منحنى الأداء المجتمعي في العالم، الأمر الذي سيؤدي إلى زرع حقائق لم تتوان القوى الغربية عن قمعها عبر التفتيت والتجزئة والعدوان.

ولكن هذه المجتمعات بحيويتها وما تحمله من إرث حضاري تبقى متحفزة للصحوة، تلك الصحوة التي ستأتي بما تقوضه من حسابات الماضي وجدوى الاستفادة من الحاضر بأفعال لابد لها وأن تقرر أفول الحضارات والسيادة الغربية، وهذا ما يخشاه حتى دعاة العولمة الآن. والأمة العربية بجماهيرها ومثقفيها مدعوة لتقريب زمن أفول سيطرة وهيمنة الحضارة الغربية، وليس الاستسلام لدواعي العولمة والتقريب المقصود دون دراسة قائمة على حجة الحضارة والهوية الثقافية الخاصة. . وهي الحضارة والهوية العربية، والحضارة والهوية الأفريقية.

3

الفصل الثالث
عولمة الديمقراطية أم ديمقراطية العولمة؟

تمهيد

إن المجتمعات البشرية و على امتداد التاريخ عاشت وما زالت تعيش حالات من الصراع المستمر من أجل السلطة، هذا الصراع أخذ أشكالاً متعددة، فمثلاً في المجتمعات القبلية كان الصراع داخل القبيلة على زعامتها وكان الصراع أيضًا بين القبائل من أجل زعامة قبيلة معينة على بقية القبائل الأخرى. ثم تطور هذا الصراع بتطور المتجمعات ليتخذ شكلاً مختلفًا في العصور الوسطى بين طبقة حاكمة وطبقات محكومة تنافست على السلطة، انتقل هذا الصراع فيما بعد إلى ما يعرف اليوم بالصراع الدولي على ثروات الشعوب الضعيفة بدءا من السيطرة على ثروة الشعب داخل الدولة نفسها إلى سيطرة القوى الكبرى العالمية على خيرات شعوب الأرض، وتركزها في يد قلة معينة، حيث أصبح في العالم حوالي 20% من سكانه يسيطرون على 80% من ثرواته. وترافق مع هذه السيطرة على ثروات الشعوب صراع على السلطة بين الأحزاب والطوائف والعشائر والأفراد، لأن الذي يستولي على السلطة يسيطر على الثروة.

ولكن كان الدافع الذي يغذي هذه الصراعات هو الوصول إلى السلطة، مستنداً في ذلك إلى حجج واهية من بينها نظرية التفويض الإلهي للسلطة، أي أن هناك حقًا إلهيًا يعتبر سببًا من الأسباب لاستمرارية تسلط مجموعة معينة أو فرد معين، حيث تطورت

الأساليب بعد أن قدمت بعض المراجعات من حيث الشكل، ولكن استمر الصراع وبكل ضراوة، للمحافظة على المضمون، وجوهر هذا المضمون هو الاستبداد بالسلطة. وبتطور الشعوب والحريات، استمر الاستبداد بالسلطة، ليس فقط باسم الحقوق المكتسبة أو الحق الإلهي. بل باسم الشعب بعد أن أدرك هذا المستبد بالسلطة وأدرك الشعب نفسه، أنه هو بالذات (أي الشعب) هو صاحب السيادة، وهكذا سلم الحاكم بحق الشعب في السلطة دون أن يعطي للشعب حقه في السلطة.

وإذا كان تطور الأمم والمجتمعات واتضاح المنطق، قد أدى للتسليم بأن الشعب هو صاحب السلطة، فإن تطور أداة الحكم يسير بخطٍ بياني مع تطور المشكلة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية، ولكن بشكل بطيء جداً. كما أن هذا الخط البياني يمتد وينحرف، فبدلاً من أن تسلم السلطة للشعب، استبدلت بنيابة كاملة وتمثيل للشعب، إلى استفتاء حول بعض الأمور، إلى إعطاء الشعب دوراً أكثر واقعية كحق اقتراح القوانين.

والأنظمة السياسية التي تسود العالم اليوم لم تكن وليدة اللحظة، وإنما هي وليدة تطور تاريخ سياسي اقتصادي اجتماعي طويل، قام على تضحيات بشرية وليدة بحث شاق ومتعب، لكن هذا التطور الذي نشهده اليوم لم تكن أسبابه الدراسات الفلسفية أو الرؤية السياسية فقط، وإنما كان وليد تطلع الإنسان إلى الحرية والعدالة والمساواة، هذا التطلع للمستقبل هو الذي دفع الإنسان إلى التحرر والثورة على الظلم والبحث عن الانعتاق. وهذه الثورات التي انطلقت عبر التاريخ، كانت دائمًا تطرح سؤالاً ملحًا، إما سابقًا للثورة وإما لاحقًا لها، في فترة زمنية يتراءى فيها لشعب ثائر أنهُ بثورته حقق نتيجة ما، ثم يتبين له أنه سقط في مخالب قلة متحكمة من جديد، وكان السؤال دائمًا: ما هو الحل؟ وإجابة هذا السؤال ليست بالأمر اليسير لأنها لا تعني ثورة على الوضع القائم وتغير كل هذه الأنظمة السياسية والعودة للقاعدة الطبيعية التي تقر بالسلطة للشعب وليس هناك حاكم ومحكوم.

ومن استقراء التاريخ نجد أن النظم السياسية الحالية كانت وليدة ثورات شعبية على عهود سابقة، إذ جاءت على أنقاض صراع حول السلطة، سواء كانت سلطة الكنيسة أو سلطة الملك أو سلطة الطبقة الحاكمة، والصراع دائما بين أقلية حاكمة وأغلبية محكومة، كما كان الحال في أوروبا في العصور الوسطى حتى دخل الشعب صاحب المصلحة الأصيل طرفًا في الصراع وكافح من أجل أن يكون له دور مهم في سياسة حاضره وتقرير مستقبله.

وفي المقابل لا يعني ذلك أن الثورات المتأججة في كل مكان من العالم وهي ترفع شعار الحرية والديمقراطية والعدالة دائمًا مكتوب عليها الفشل، ولكنها عبارة عن خطوة على الطريق لأنها تفتش عن بديل لما هو قائم حتى تصل إلى النظرية التي تضمن للشعب حقوقًا تجعله سيد مصيره دون نيابة أو تزييف. إذن لقد شكلت قضية الحرية والمساواة والعدالة، وما تنطوي عليه من حقوق للإنسان، محور اهتمام البشرية منذ القدم. فلقد سعت البشرية جاهدة تبحث عن أنماط للحكم تكفل وتحقق المساواة بين الأفراد وتضمن لهم العيش الكريم.

لذلك نشأت فكرة الديمقراطية عند الإغريق، وتناولها أفلاطون وأرسطو في كتاباتهما، وتجسدت كنظام للحكم في المدينة/ الدولة في ذلك العصر. غير أن هذه الديمقراطية لم تحقق الغاية المتوخاة منها، حيث اقتصرت الحرية على فئة من السكان في أثينا هي فئة المواطنين، وحرمت فئات أخرى مثل المرأة والعبيد والأجانب.. وهذه الفئات ليست لها حقوق سياسية طبقًا للديمقراطية الإغريقية، وكان عدد الذين لهم حق ممارسة الديمقراطية لا يتجاوز ثمن سكان المدينة، وبالتالي لم تحقق هذه الديمقراطية المساواة والعدالة لكل أفراد المجتمع، وكرست واقع المجتمع الإغريقي القائم على نظام الرق والاستغلال، فكانت ديمقراطية لفئة من المواطنين وديكتاتورية بالنسبة لسائر فئات الشعب.

أما في العصور الوسطى فقد سارت في أوروبا فكرة سلطة الملك المستمدة من الله، وهي ما يعرف بنظرية التفويض الإلهي كما سبق الحديث، فإن الملك ظل الله في الأرض، وهذا أعطى للملك سلطة ممارسة القهر والاستبداد بحق

الشعب، حيث إن قرارات الملك تستند إلى سلطة عليا ولا يمكن مقاومتها أو الاعتراض عليها.

وفي القرن الثامن عشر برزت الديمقراطية الليبرالية، وتجسدت في نظام سياسي اقتصادي اجتماعي يرتكز على حرية الإنسان المطلقة التي لا تحد منها أي قيود انطلاقًا من إيمان الليبرالية بالتنافس الحر بين القوى المسيطرة، ولكن هذه الديمقراطية كما طبقتها الليبرالية أدت إلى تسلط الأقوياء على الضعفاء و إلى استغلال الأغنياء للفقراء.

وقد نتج عن الديمقراطية الليبرالية أزمات اجتماعية وسياسية في أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ما أفسح المجال لبروز التيارات الاشتراكية والحركات النقابية، مما اضطر البورجوازية الحاكمة تحت تأثير الحركة الشعبية ونضال الجماهير إلى دعم ركائز نظامها ببعض الإصلاحات الاجتماعية، وتقديمه على أنه نظام الديمقراطية الحقيقة. ولكن ورغم كل هذه الإصلاحات التي تسعى بها هذه الديمقراطية إلى إقناع الجماهير بأنها لا توفر لهم الحرية والمساواة والتمتع بكامل حقوقهم، فإنها لا زالت ديمقراطية مزيفة. والأحداث والممارسات السياسية من قبل الأنظمة الغربية تثبت زيف هذه الديمقراطية.

هذه الديمقراطية المزيفة حدت بالماركسية إلى دحض مزاعم الليبرالية وكشف طبيعتها التي تقوم على واقع الصراع الطبقي الذي لا يمكن أن يكون فيه حرية ومساواة للجميع، بالمعنى الذي لابد أن تنتصر فيه طبقة على الطبقات الأخرى. وفي هذه الحالة فإن الديمقراطية الليبرالية لا تتحقق في المجتمع، بل تكون حكرًا على الطبقة الرأسمالية، بينما تعيش الطبقات الفقيرة تحت ذل الاستبداد والقهر والاستغلال. وحيث إن الصراع هو بين الطبقة الرأسمالية وطبقة البروليتاريا، فإن نتيجة الصراع ـ طبقًا للماركسية ـ ستكون لصالح طبقة البروليتاريا، والقهر والإذلال للطبقة الرأسمالية المهزومة. وهكذا تقر الماركسية بأنه لا يمكن تحقيق الديمقراطية لسائر فئات المجتمع في ظل الاشتراكية الماركسية.

ثم جاءت النظرية العالمية الثالثة الواردة في الكتاب الأخضر ـ فكر معمر

القذافي في القرن العشرين ـ خاتمة المطاف. حيث إنها جاءت ثورة فعلية على الدكتاتوريات المتسترة بأوراق شفافة بالية، لكنها لم تأت فقط ثورة تدعو الجماهير للاستيقاظ والانقضاض لكي تحرر نفسها بنفسها وتنتزع حقوقها بأيديها، وتتخلص من أدوات الحكم السائدة، بل جاءت لتضع الأمور في نصابها محققة حلم الشعوب الذي طالما راودها، ولا يزال. . وقدمت الشعوب في سبيل ذلك ـ ولا زالت تقدم ـ ملايين الضحايا.

لقد جاءت النظرية العالمية الثالثة لوضع قواعد الحكم على أسس متينة تمكن الجماعة من ممارسة السلطة بنفسها، ودون وسيط أو وكيل عنها كما في النظريات السابقة، وذلك من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تتكون من كل أفراد الشعب، ذكوراً وإناثًا، ممن بلغ سن الثامنة عشرة، دون استثناء، والمؤتمرات الشعبية الأساسية هي صاحبة السلطة الحقيقية، وهي صاحبة القرار الذي ينفذ عن طريق اللجان الشعبية، والنظرية العالمية الثالثة تكفل قيام مجتمع لا مجال فيه للاستغلال والظلم والاستعباد، ويتمتع فيه جميع الأفراد بكامل حقوقهم وحرياتهم على قدم المساواة. وبذلك تتحقق الديمقراطية الحقيقة التي هي لا بالليبرالية ولا بالماركسية، والتي بحثت عنها البشرية طويلاً. بدأ بذلك عصر الجماهيريات خلفًا لعصر الجمهوريات.

وهناك علاقة وثيقة بين الديمقراطية والحضارة، والبشرية في تاريخها الطويل مرت بحضارات متعددة منها: المصرية والصينية واليونانية والرومانية والعربية الإسلامية والأفريقية، والآن سيادة الحضارة الغربية الرأسمالية. وتتميز كل حضارة بخصوصيتها، وبما حاولت تقديمه وإضافته للبشرية من خير أو شر، وما يميز الحضارة الغربية الرأسمالية الحالية عن الحضارات السابقة هي مقدرتها على فرض نفوذها وسيطرتها وهيمنتها على دول العالم، وذلك بما تمتلكه من أدوات الفرض والسيطرة من القوة العسكرية والاقتصادية إلى ثورة المعلومات والتكنولوجيا، والمتمثلة في الأقمار الصناعية ووسائل الاتصالات الحديثة، إلى شبكة المعلومات (الإنترنت).

فلقد تمكنت الحضارة الغربية الرأسمالية من عولمة العالم إن صح التعبير، إذ لم تفلت بقعة في العالم من بسط نفوذها، كما أن هذه العولمة لم تقم على أساس مادي عسكري فقط، بل قامت أيضًا على أساس فكري ثقافي حضاري، وهدف هذا الحضارة هو طمس بقية الحضارات، وسيادة الحضارة الغربية كما ذكر فوكوياما في أطروحته نهاية التاريخ، وكما يقول هنتنغتون في صدام الحضارات.

فالعولمة تعنى الإمبريالية الجديدة في مرحلة سقوط التعددية القطبية التي كانت قائمة على التناقض، وهي أيضا الإمبريالية في عصر المعلوماتية والتقنية، وهي الإمبريالية ما بعد المعلوماتية في عصر تواجه فيه الشعوب أشكالاً جديدة من الاستغلال والاغتراب الرأسماليين. والعولمة تعني إزالة الحدود وإزالة الحواجز، كما تعني سيادة النمط السياسي الغربي الأمريكي في كل دول العالم. بهذه العولمة استطاعت الحضارة الغربية الرأسمالية أن تبسط نفوذها في العالم وأخذ العالم كله كمجال للفكر والثقافة وفضاء للمقولات النظرية. وبتعولم العالم يمتلئ فضاؤه بمقولات الفكر السياسي الغربي الرأسمالي، وبذلك ينتهي العهد الذي كان فيه لفكرٍ سياسيٍ ما الانعزال داخل أسواره وحدوده.

ولكن ذلك لم يعد ممكنا، فديناميكية الحضارة الغربية الرأسمالية، قد رسخت أسس العولمة بغير رجعة. ولن تترك أحدًا يستمتع بعزلته مثلما كان سائدًا في وقت من الأوقات. ويتأكد ذلك من خلال تاريخ وواقع الهيمنة الاستعمارية، ونظريًا يعني ذلك أنه من غير المتعذر الآن الحديث عن القضايا الفكرية السياسية الشائكة كقضية الديمقراطية، دون الأخذ في الاعتبار ما أتت به دورة الحضارة الغربية الرأسمالية وأسلوبها الديمقراطي القائم على التمثيل والتدجيل والتزييف وتغييب الشعوب وممارسة السلطة بدلاً منها، متخذة في ذلك أشكالاً مختلفة من الحزب إلى الطبقة إلى المجلس النيابي.. إلخ.

يعيش العالم اليوم في ظل وضع متعولم موحد بقدراته الصناعية ومؤسساته الثقافية وبُناه السياسية، ولكل ذلك انعكاساته على المفاهيم التي يطرحها الفكر

السياسي كبديل لمفهوم الديمقراطية الليبرالية، والذي صاحب ميلاد هذا العالم الموحد، ويسود الآن فيه الانتقال من الاقتصاد الطبيعي ذي المحدودية الإقليمية إلى السوق العالمي بأقطابه الصناعية، الأمر الذي يقتضي فقهًا وفكرًا سياسيًا جديدًا. كما أن تطور المجتمعات نفسها من طور إلى طور ـ ولو على مستوى التحول من الإنتاج الأسري العائلي إلى الإنتاج الاجتماعي ما فوق العائلي ـ يقتضي بالضرورة تحولاً في العلاقات والقيم الاجتماعية والثقافية والفكرية تتلاءم والعولمة الجديدة.

إن تصدي النظرية العالمية الثالثة لإشكالية الحرية السياسية قد استجاب لمقتضى العالمية، ولقد انتقدت النظرية العالمية الثالثة كلا من الليبرالية والاشتراكية الماركسية في مفهومها للديمقراطية، وقدمت مفهومها للديمقراطية نظريًا وعمليًا ليواكب عصر الجماهير بعد انتهاء عصر الجمهوريات، وطرحت تصوراً لأداء الحكم.

إن طرح مفهوم الديمقراطية في النظرية العالمية الثالثة، هو طرح عالمي لا يخص الشعب الليبي أو الشعوب العربية والإسلامية، بل موجه لكل شعوب العالم، وهو بذلك يختلف عن مفهوم عولمة الديمقراطية التي تطرح الديمقراطية الليبرالية.

ولمناقشة هذا الموضع بتوسع، يجب التطرق لمفهوم الديمقراطية اللفظي والتخصصي، وكيف فهمت الديمقراطية على مر العصور حتى وصلت إلى معناها المعاصر، ثم ما هي التجارب الديمقراطية التي سادت العالم بدءًا من تجربة الديمقراطية المباشرة في دولة المدنية في أثينا إلى الديمقراطية الليبرالية القائمة على التمثيل وأدوات حكم مختلفة تمارس السلطة نيابة عن الشعب، ثم الديمقراطية الماركسية القائمة على نظام الحزب الواحد وسيطرة الدولة، وأخيراً الديمقراطية في النظرية العالمية الثالثة والتي تقوم على المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية، التي فندت كل التجارب السابقة التي رأت في تطبيق الديمقراطية المباشرة استحالة مطلقة نتيجة لزيادة عدد السكان وتطور العالم. وقبل مناقشة هذه المواضيع يجب الإجابة على التساؤل الذي يمكن طرحه وهو: أنحن في حاجة إلى عولمة الديمقراطية أم إلى ديمقراطية العولمة؟

مفهوم الديمقراطية

إن مصطلح الديمقراطية يرجع في أصله إلى الكلمة الفرنسية (dmokratia) وإلى الكلمة الإنجليزية (democracy) وهي مشتقة من الكلمة اليونانية (demokratia)، وهي مركبة من كلمتين هما ديموس (Demos) وتعني الشعب، وكراتس (Kratas) وتعني الحكم، فالكلمة بشقيها تستند إلى حكم الشعب[1]. وذلك خلافًا لأشكال أخرى مضادة تخص بالحكم قوى وأفرادًا وجماعات طبيعية مطلقة أو استبدادية تغيب فيها المساواة السياسية.

وحكم الشعب في المفهوم اليوناني يختلف عن المعنى الحديث لمصطلح الديمقراطية، فالمعنى اليوناني القديم يذهب إلى أن النظام الديمقراطي لا يتحقق إلا عندما يتولى الشعب بصورة مباشرة السلطة السياسية من الناحية التشريعية والتنفيذية والقضائية، وبذلك اختلف هذا المعنى عن معناها في العصر الحديث الذي يميز النيابة عن الشعب.

أي أنه في العصر الحديث قد تم تأويل هذا المصطلح بحيث صارت الديمقراطية تعني أن الشعب هو مصدر السلطة. لكن الشعب لا يمارسها بالضرورة مباشرة، فهو يستطيع أن يفوضها إلى مجموعة من أبنائه ليتولوا ممارستها نيابة عنه، فأصبح المعنى المقصود غالبًا بالنظام الديمقراطي هو النظام النيابي[2]. ولكن تطور الأفكار التقليدية، وتنامي الوعي العام، لمعالجة الكثير من السلبيات التي نتجت عن تطبيق النظام النيابي، أفرزا شكلاً جديدًا من أشكال الديمقراطية هو مزيج من النظام الديمقراطي المباشر بمفهومه التقليدي القديم، والديمقراطية النيابية الحديثة. وأطلق على هذا النظام **الديمقراطية شبه المباشرة**، فهي ليست ديمقراطية مباشرة لأن الشعب لا يتولاها بنفسه، وهي ليست ديمقراطية نيابية لأنها لم تعد متروكة

---

(1) روبرت بال، الديمقراطية ونقادها، ترجمة عباس مظفر، الجزء الأول، أصول الديمقراطية الحديثة، دار الفارس للنشر والتوزيع، 1995، ص 25.

(2) د. إبراهيم أبو خزام، الوسيط في القانون الدستوري، الكتاب الأول، الدساتير والدولة ونظم الحكم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت 2001، ص 265.

للمجالس النيابية. بمعنى أن الشعب أصبح يشارك بصيغ مختلفة وبأنماط متعددة فى المجالس النيابية ومسألة الحكم.

أما دلالات الديمقراطية التطبيقية أو العملية، فهي أن يتولى الشعب كله في مجتمع معين شئون الحكم، فيصدر القوانين وينفذها، ويفصل في الخصومات التي تثور بصدد تطبيقها، ويوقع الجزاءات على مخالفيها، هذا النظام من أنظمة الحكم هو ما يطلق عليه اسم الديمقراطية المباشرة، وقد مورس كأول تجربة في التاريخ القديم في أثينا(1). وقد انتقد هذا الأسلوب في أثينا لأنه لم يشمل كل طبقات المجتمع، بل اقتصر تطبيق الديمقراطية على المواطنين، وتم استثناء المرأة والعبيد والأجانب، والديمقراطية تعني كل المواطنين رجالاً ونساءً ودون استثناء.

ولقد جاء في دائرة المعارف البريطانية «إن الديمقراطية تستخدم بعدة معان، منها: أنها شكل من أشكال الحكم يمارس فيها مجموع المواطنين مباشرة حق اتخاذ القرار السياسي تطبيقًا لحكم الأغلبية، وهو ما يطلق عليه اسم الديمقراطية المباشرة، وهناك الديمقراطية النيابية، وهناك شكل آخر من أشكال الديمقراطية وهو ما يعرف باسم الديمقراطية القانونية. كذلك فإن كلمة ديمقراطية قد تستخدم أحيانًا لوصف أي نظام سياسي أو اجتماعي دونما اعتبار لما إذا كانت ديمقراطية بالمعاني الثلاثة السابقة أم لا، وهي نظم تعرف بالديمقراطية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الشعبية(2)».

وتعني الديمقراطية في نظرة دائرة المعارف الأمريكية الطرق المختلفة التي يشترك بواسطتها الشعب في الحكم، ومن هذه الطرق الديمقراطية المباشرة، وهناك الديمقراطية الليبرالية ـ وهي السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية ـ والتي تعتمد على الحكومة الدستورية والتمثيل الشعبي وحق الانتخاب العام، ثم هناك الديمقراطية غير السياسية، وهي الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية والشعبية(3).

(1) د. محمد سليم محمد غزوي، نظرات حول الديمقراطية، دار وائل، عمان، الأردن، 2000، ص 9 - 15..

(2) Encyclopedia Breitannia V7. U. S. A, 1973, P215 - 224.

(3) The Encyclopedia Americana, 8, U. S. A, 1963, P639 - 650.

والتعريف الحرفي للديمقراطية في رأى (أرنولد توينبي) هو السيطرة الفعالة على الشئون الإنسانية من جانب الجماهير الشعبية، ولكنه يرى أن هذا مثل أعلى نادرًا ما يتم في الواقع. ويعتقد توينبي أن العالم سيتجه في المستقبل إلى الحصول على مزيد من التقدم نحو الديمقراطية بمعنى المساواة أكثر نحو الديمقراطية بالمعنى السياسي.. أي الحكم الذاتي(1). ويعتقد بعض المفكرين أن الحكومية الديمقراطية لابد لها من ثلاثة شروط هي: وحدة وتضامن المجتمع بالدرجة التي تسمح بالمناقشة دون تهديد لوحدة المجتمع نفسه، والإيمان بحرية الفرد وحماية ملكيته، وأخيرًا تحقيق الانسجام والتوازن بين القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتحقيق العدل الاجتماعي(2).

من كل هذه الآراء حول مفهوم الديمقراطية يتضح أن الديمقراطية التقليدية قد ظهرت في بعض المجتمعات البدائية قبل ظهور الدولة. ولكن دلالة المفهوم ومعني المصطلح لم يتأكدا إلا بعد تطبيقه ـ أى المصطلح ـ في دولة اليونان القديمة عندما اتخذت الديمقراطية شكل المؤسسات المنتظمة في دولة متكاملة المحتويات. بمعنى آخر، لقد شهدت اليونان القديمة ولادة الديمقراطية وتطورها، والدليل على أن الديمقراطية هي من أصل يوناني، هو المصطلح نفسه، فالجذور التاريخية في المصطلح لا جدال حولها في كافة كتب الفكر السياسي والفلسفة السياسية. وهذا يؤكد أن الديمقراطية اصطلاحًا وتجربة هي نتاج إسهامات الحضارة اليونانية التي أنتجت التجربة، وطبعت مسيرة الحضارة بوجه عام(3).

وتاريخ الديمقراطية يدل دلالة واضحة على أنه مفهوم معقد ومتداخل، وهذا ما جعل للديمقراطية أشكالاً ونماذج وليس شكلاً واحدًا. إن تعدد نماذج وأشكال الديمقراطية جاء من الخلاف حول مفهوم هذا المصطلح، بمعنى: أتعني الديمقراطية

---

(1) A. Toynbee, Democracy in The Atomic Age, london, 1956, P2.

(2) Niehur Reinhold and Sigmund. P, The Democratic Experience, U. S. A, 1962, P73.

(3) روبرت بال، أصول الديمقراطية الحديثة، مرجع سابق، ص 27.

سلطة الشعب والتي يتمكن فيها المواطنون من حكم أنفسهم وإدارة شؤونهم، أم أن الديمقراطية تعني وسيلة لتعيين من يحق لهم اتخاذ القرارات، أي الذين يتم انتخابهم لتمثيل الشعب؟

وطبقًا لذلك هناك عدة نماذج للديمقراطية، منها النموذج التقليدي أو الكلاسيكي، والذي يتضمن نماذج منها الديمقراطية الأثينية التي ولدت في دولة المدينة في اليونان القديمة والتي تستند إلى مشاركة المواطنين وتدخلهم المباشر في حكم أنفسهم، والمواطنة في هذا النموذج محدودة في رجال المدينة الأحرار ولا مكان للعبيد والنساء والأجانب.

أما النموذج الآخر من الديمقراطية التقليدية فهو الديمقراطية الجمهورية، وهي مرتبطة بالتطورات الجمهورية التي نجحت وتطور ونمت في ممالك الغرب. والمشاركة السياسية في هذا النموذج شرط ضروري للحرية الشخصية، والأصل هنا إذا لم يحكم المواطنون أنفسهم فإن آخرين سيمارسون عليهم الحكم والتسلط. ومفتاح التوازن هنا هو تحقيق التوازن بين الشعب وبين الأرستقراطيين وبين الملكية. وهذه الديمقراطية تقوم على الحماية التي تضمن للمواطنين المشاركة في الحكم بآليات مختلفة وتتيح لهم حرية الكلام والتعبير.

النموذج الثاني هو الديمقراطية الليبرالية، وهي في الأصل شكلان، أولهما ديمقراطية الحماية أو الرعاية، وفيها يطلب المواطنون الحماية والرعاية من حكامهم، ويثقون في أن هؤلاء الحكام سيتبعون سياسات توافق مصالح وحاجات المواطنين، وأن السيادة للشعب، ولكنها تناط بممثلين له يمارسون السلطة نيابة عنه. والشروط العامة لهذه الديمقراطية تستند إلى الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، وأن الاقتصاد سوق تنافسي. وهذا هو النظام السائد في المجتمعات الغربية الرأسمالية أو ما يعرف بالديمقراطية الليبرالية. وثانيهما الديمقراطية التنموية أو النمائية، والمبدأ فيها أن المشاركة في الحياة السياسية ضرورية لا لحماية مصالح الأفراد فحسب ولكن لتنمية الكفاءات الفردية وتعزيز السيادة الشعبية

من خلال هذه المناقشة لم يعد من الممكن مراجعة جميع أنماط الديمقراطية ونماذجها من أجل الاختيار، فثمة نماذج أو أنماط لم تعد قابلة للأخذ بها، فمثلاً الديمقراطية الأثينية كتجربة للديمقراطية المباشرة لم تعد صالحة لأن الأسس التي قامت عليها لم تعد مقبولة. والديمقراطية الماركسية التي قامت في الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية تم تدميرها وتدمير الأنظمة السياسية التي عملت بها والتي قامت على نظرية الحزب الواحد. ولكن هذا لا يعني نجاح الديمقراطية الليبرالية الرأسمالية، فثمة تجارب ديمقراطية أخرى ظهرت لتطبيق الديمقراطية المباشرة التي منها الديمقراطية المباشرة في النظرية العالمية الثالثة التي تقوم على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والتي فندت كل الحلول السابقة سواء في النظرية الليبرالية أو في النظرية الماركسية. ولمناقشة هذا الموضوع لابد من استعراض نماذج الديمقراطية المعاصرة ودراستها وبيان مزاياها وعيوبها.

الديمقراطية الليبرالية

أرجعت الكتابات السياسية، الديمقراطية النيابية إلى أوائل القرن الثالث عشر، غير أن التحولات الجذرية قد تأخرت حتى أواخر القرن الثامن عشر، فأصبحت الديمقراطية الليبرالية تجربة حقيقية واقعية بعد أن مرت بمساهمات قديمة هامة لقادة الفكر السياسي في العصور الوسطى. وأعظم رواد هذا النظام هما (جون لوك) و(جون ستيوارت مل). وتقوم الديمقراطية الليبرالية على النظام النيابي الذي يقوم على أطروحة فلسفية لا تعتمد التعقيد في التأسيس، وهي بما أن النظام الديمقراطي المباشر غير ممكن التطبيق في الدولة الحديثة، فلا مفر من اللجوء إلى نظام التمثيل[1].

---

(1) روبرت بال، أصول الديمقراطية الحديثة، مرجع سابق، ص 51.

وهذا يؤكد أن الديمقراطية التي تبنتها الليبرالية، هي تزييف للديمقراطية الحقيقية، التي هي حكم الشعب بالشعب وللشعب. فقد أبعدت الليبرالية عن ممارسة الحكم، وجعلت الديمقراطية طريقة لاختيار الممثلين لا أكثر ولا أقل، وذلك بغية تحقيق مصالح البرجوازية وتمكينها من إزاحة الأرستقراطية من موقع السلطة والحلول مكانها.

ويفرق بعض الباحثين بين الليبرالية وبين الديمقراطية، فمثلاً (Poymond) يرى أن الليبرالية مفهوم متعلق بالغايات وحدود السلطة، أما الديمقراطية فهي مفهوم متعلق بوسائل ممارسة هذه السلطة وتحقيق هذه الغايات، وإن كان منطق الليبرالية يؤدي إلى الديمقراطية، فإنه لكي تصبح الديمقراطية حقيقة لابد من احترام الحريات الليبرالية كحرية التعبير وحرية المناقشة وحرية الاجتماع[1]. أما (Harvey) فيعتقد أن الديمقراطية هي الجانب السياسي لليبرالية، وهي في رأيه تعني أن السيادة لابد أن تكون للفرد، فالديمقراطية ما وجدت إلا لتحقيق المصلحة الفردية، وعلى ذلك فهو يعتقد أن الديمقراطية الاقتصادية لا تعني تحقيق العدل الاجتماعي كما يقول بذلك الاشتراكيون، وإنما تعني الثروة الفردية وحمايتها[2]. وأخيراً يعتقد (Roland) أن الليبرالية السياسية تنطبق مع الديمقراطية حين لا تفرق الحكومة بين الأفراد سواء في النواحي التشريعية أو النواحي الإدارية، وأن تطبق القانون عليهم جميعًا تطبيقًا عادلاً [3].

كما أن الليبرالية عند نشأتها كانت على خصام مع الديمقراطية، بمعنى أنه عندما أكد مفكرو الليبرالية مبدأ الحرية لم يقصدوا أبدًا أن تكون هذه الحرية متاحة لكافة طبقات المجتمع، بل إن الحرية كانت مرتبطة بالملكية، ولم يتم التراضي والتوافق بين الديمقراطية والليبرالية إلا تدريجيًا حيث استوعبت الليبرالية الديمقراطية. والأساس الفلسفي للديمقراطية الفرنسية المعاصرة هي الديمقراطية

---

(1) Poymond Aron, An Essay of Freedom, U. S. A, 1970, P101.

(2) W. Harvey, Democracy in aRevolutionary, London, 1971, P117.

(3) P. Roland, Liberal Democracy, U. S. A, 1950, P98 - 100.

الليبرالية. والديمقراطية الليبرالية هي نتاج لتزاوج بين فكرتين متباينتين نشأتا في ظروف مختلفة ولكل منهما أطروحاتها الخاصة بها. هاتان الفكرتان هما الديمقراطية والليبرالية.

الديمقراطية الليبرالية تبلورت في القرن السابع عشر والثامن عشر كنظام اقتصادي يقوم على حرية تنافس القوى التي تملك رأس المال، وامتازت هذه المدرسة الفكرية بتعظيم المنافع والقدرات الفردية معًا وفي آن واحد، وذلك عبر إتاحة الفرصة للفرد لاستغلال كامل قدراته بحرية كاملة وفق خياراته على أساس أن الفرد هو أدرى الناس بحاجاته. والمجتمع الذي يحقق أكبر قدر من هذه المنافع هو المجتمع الأسمى والأفضل، وعلى الإنسان أن يسعى للتملك لأنه الوسيلة الأساسية لإشباع الرغبات البشرية. فالملكية هي محور حرية الإنسان وهي أساس حرية الفرد في نظر الفكر الليبرالي.

ومن هنا يمكن القول إن الليبرالية الاقتصادية لم تكن أساسًا ذات ارتباط بالديمقراطية وإنما كانت منفصلة عنها، وتزاوجت معها فيما بعد بهدف قيام نظام سياسي يكرس وجود الليبرالية الاقتصادية ويضمن هيمنة البرجوازية على كافة قطاعات المجتمع، فولدت الديمقراطية الليبرالية(1). لقد ارتكز مفهوم الليبرالية على المبادئ الديمقراطية المعروفة منذ القدم، أي الحرية والمساواة وحقوق الإنسان. ولقد فهمت الليبرالية هذه المبادئ فهمًا ينبثق من نظرتها وفهمها للاقتصاد. وتري الليبرالية أن الاقتصاد الحر كفيل بتحقيق المساواة، وذلك على أساس أن التنافس الاقتصادي وآليات السوق الحر تؤدي إلى الازدهار، فيعم الخير كل أفراد المجتمع وتتحقق بذلك المساواة بين أفراد المجتمع.

وفي الجانب الآخر، تدعي الليبرالية أنها لا تحرص حرصًا شديدًا على حقوق الإنسان، على أساس كونها حقوقًا طبيعية، وتستمد الليبرالية مفهومها لحقوق

(1) Harlod Laski. The Rise of European Lipiralism: an Essay In iInterpretation. London. UN Win Books, 1962.

الإنسان من فكرة العقد الاجتماعي كما وردت في كتابات جون لوك وجان جاك روسو[1]. وفكرة العقد الاجتماعي هي التي انطلقت منها الديمقراطية الليبرالية في نظرية التمثيل النيابي. والنظام النيابي يستند في الأساس إلى المذهب الفردي. فهو نتاج النظام الليبرالي الذي نشأ وتطور وازدهر في الدول الغربية. غير أن التمثيل النيابي لم يقتصر على الدول الغربية بل انتقل إلى دول أخرى في العالم وصار هو القاسم المشترك ما بين الدول العصرية جميعها مهما كان شكل تجربتها السياسية وطبيعة عقيدتها. وكذلك تطبيقه أصبح مختلفًا من دولة إلى أخرى بحسب ظروف كل دولة ووفقًا لمعتقداتها السياسية.

والنظام النيابي له عدة خصائص، منها أنه مذهب سياسي، بمعنى أن الديمقراطية التقليدية تعتبر مذهبًا سياسيًا، وليست مذهبًا اقتصاديًا، أو عقيدة اجتماعية، وأنه يعتمد نظرية سيادة الأمة. بمعنى أن النائب بعد انتخابه يصبح ممثلاً لكل الشعب، وليس فقط للذين انتخبوه، ويقوم على قيام هيئة نيابية، بمعنى وجود ممثل نيابي منتخب يمثل الشعب، واعتماده لنظرية الفصل بين السلطات الذي يقوم على أساس وجود سلطة تشريعية وأخرى تنفيذية وثالثة قضائية، وأخيراً هذا النظام النيابي يقوم على الحرية السياسية الفردية[2].

وفيما يتعلق بمبدأ الفصل بين السلطات كأحد خصائص النظام النيابي، اعتبرت الديمقراطيات الغربية مبدأ الفصل بين السلطات ركنًا أساسيًا في الديمقراطية الليبرالية، كونه يؤدي برأي مؤيدي هذه الديمقراطية إلى احترام القوانين وحقوق وحريات الإنسان، ويحول دون تحول الحكم إلى حكم استبدادي. ولكن هناك انتقادات لهذا المبدأ تركز على القول بأن وحدة الدولة تتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات، وأنه يجب أن يقوم نظام الدولة على أساس فصل وظائف السلطة وليس على أساس فصل السلطات، لأن سلطة الدولة غير قابلة للتجزئة.

(1) د. الفاتح عبد الله عبدالسلام، الديمقراطية: بعض الدلالات النظرية في الفكر السياسي المعاصر، الديمقراطية: المفهوم والممارسة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1996 طرابلس، ص 36.
(2) د. إبراهيم أبوخزام، الوسيط في القانون الدستوري، مرجع سابق ص 275.

هل الفصل بين السلطات يحقق الديمقراطية ويحول دون ممارسة القهر والاستبداد؟ في الواقع السياسي أن الفصل بين السلطات لا يحقق الديمقراطية؛ لأن القوانين ـ وعلى رأسها الدستور ـ هي من صنع القوى التي تتحكم بالمجتمع وتسيطر على سائر فئاته. وهذه القوى في الأنظمة الرأسمالية هي التكتلات الرأسمالية ذات المصلحة الواحدة والتي تسيطر على أجهزة الدولة، وهذا ما يؤكد أنه لا قيمة لمبدأ الفصل بين السلطات.

وكنتيجة لهذه الإشكاليات، تعرضت الديمقراطية الليبرالية لانتقادات كثيرة وضحت الهوة العميقة بين جوانبها النظرية والفلسفية وتجلياتها العملية والتطبيقية. فلقد تبنت الديمقراطية الليبرالية مجموعة من الحريات الأساسية ووافقت عليها، ولكن في المقابل عجز النظام الرأسمالي الذي تقوم عليه هذه النظرية عن تحقيق هذه الحريات، والتي من بينها المساواة الاجتماعية. وأشار بعض الكتاب الغربيين إلى أن التعددية في صفوة ونخب النظام الرأسمالي تخفي وراءها وحدة في المصالح والأهداف.

كذلك شكك البعض في مصداقية مفهوم حرية الاختيار، وذلك على أساس أن البرجوازية تستخدم وسائل الإعلام الحديثة في التأثير على أذواق وخيارات العامة من الناس، مما ينتج عنه تقييد لحرية الاختيار والحوار. كما أشار البعض إلى الانخفاض الملحوظ في درجة المشاركة السياسية في المجتمع[1]. وتركز الهجوم على مفهوم النخبة للديمقراطية الليبرالية، والذي أساسه أن هناك اتجاهًا عامًا داخل الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى كالنقابات أدى إلى ترهل أجهزتها، مما يقف مانعًا دون قيام ديمقراطية حقيقية بداخلها، ويمنح قادة تلك الأجهزة هامش حركة أكبر بعيدًا عن رقابة الأعضاء. ويفضي ذلك تدريجيًا إلى نشوء مصالح لهذه النخبة تختلف مع مصالح عامة الأعضاء. وباختصار: إن هذه الديمقراطية الليبرالية قد أهدرت القيم الأساسية للديمقراطية مثل المشاركة السياسية والاجتماعية، وانتهت إلى صيرورة ذرائعية عن أساس محاولتها تبرير الأمر الواقع.

(1) C.W. Mills, The Power Elite,New York: Oxford university Press.1995.

الديمقراطية الليبرالية والتعددية الحزبية

يشير عامة الكتاب والمثقفين في الشرق والغرب بمصطلح (التعددية) إلى التعددية الحزبية، أو النظام السياسي المتعدد الأحزاب، وهي الثقافة التي يريدها صناع القرار السياسي وواضعو الاستراتيجيات في الغرب أن تسود وتنتشر فيما يعرف اليوم بظاهرة العولمة. بمعنى عولمة النظام السياسي المتعدد الأحزاب الموجود في الغرب إلى كل دول العالم. وهذ الاصطلاح يفتقر إلى الدقة العلمية، فالتعددية لا تصدق في حق النظام السياسي بمحدودية عددية من الأحزاب.

أما التعددية بمدلولها الحقيقي الكامل، فهي خط الديمقراطية المباشرة، تلك التي تشارك فيها سائر فئات الشعب وفعاليات المجتمع في وضع السياسات وصنع القرارات بصورة مباشرة، وذلك في مقابل الديمقراطية غير المباشرة التي تنوب فيها الأحزاب والبرلمانات والحكومات عن الشعب في وضع هذه السياسات وصنع هذه القرارات بصورة غير مباشرة، فالشعب في الأولى يحكم نفسه بنفسه بالأصالة، وفي الثانية يخضع لحكم هذه المؤسسات بالنيابة.

وهكذا فالتعددية الحزبية في مقابل الأحادية الحزبية، إنما هي تعددية نسبية لها ما يبررها، ولكنها في مقابل الديمقراطية المباشرة، تعد تعددية مقيدة ومحدودة، بل وتفقد مفهومها التعددي الكامل من أساسه، ذلك أن التعددية في ظل الديمقراطية المباشرة تتسع لاستيعاب سائر أفراد المجتمع، وسائر فعالياته، فهي كأنها تعددية بعدد أفراد المجتمع من جهة، وبعدد برلماناته الشعبية من جهة ثانية، وبعدد فعالياته من جهة ثالثة.

فإذا كان الحكم الحزبي هو حكم النخبة، وإذا كانت النخبة هي أقلية صفوية، فإن التعددية الحزبية هي حكم الأقليات، فهي تعددية بعدد هذه الأقليات، ومن ثم فهي تعددية محدودة. والفارق بين الحزبية التعددية والحزبية الأحادية ليس فارقًا نوعيًا بقدر ما هو فارق مقداري. فالتعددية الحزبية لا تسعى إلى تحقيق التعددية الكاملة، بل أصبحت انتقاصًا من مبدأ التعددية، فكأن التعددية الحزبية كوسيلة لتحقيق التعددية قد باتت تهزم غايتها وتشكل عقبة بمدلولها الشامل.

أي أن التعددية الحزبية التي تدعي الديمقراطية الليبرالية الغربية تطبيقها، صارت أقرب إلى نظام الحزب الواحد، على اعتبار أحادية المؤسسة الحزبية إلى جانب مؤسسات المجتمع الأخرى. فالتعددية الكاملة لا يحققها إلا نظام الديمقراطية المباشرة، حيث للتعددية وجوه عديدة، فهي تعددية (فردية) بعدد أفراد المجتمع الكامل لا بعدد الأحزاب القليل، وهي تعددية (كيانية) بعدد الفعاليات الاجتماعية العديدة لا بعدد النخب المحدودة، وهي تعددية (برلمانية) بعدد البرلمانات الشعبية، لا بعدد القوى السياسية المحدودة داخل البرلمان المركزي الواحد.

هناك أسئلة ملحة يمكن طرحها حول خروج الديمقراطية من مأزقها وأزمتها من خلال تحديات التعددية التي تفضي بنا دائمًا إلى مضامين متنوعة ومتناقضة، ولكنها في نهاية الأمر متطابقة، فالتعددية تطرح ضمن إشكالية واسعة تتعلق بحرية الرأي، والحق في الاجتماع، وتعدد الأحزاب، وتنظيماتها المهنية والنقابية، وتشمل حق الأحزاب، والتنظيمات في الإعلان عن نفسها، وفي التعبير عنها وحقها في المشاركة السياسية، ولكنها في المقابل تنزلق في مزالق لا يمكن تجاوزها، أهمها الإطار التعريفي الذي يمكن تحديده لتعريف الديمقراطية، حيث تنزع إلى اتخاذ شكل ومضمون تعددية ثقافية لغوية وقبلية وعرقية وطائفية في إطار مجتمعات هشة وفي أجهزة دولة لم تكمل بعد بناءها الذاتي الحديث، وهنا يطرح الوجه الآخر لإشكالية التعددية المناقض إلى حد بعيد لمهمة بناء الإنسان ولفكرة استمراريته وصموده أمام مختلف التحديات الخارجية والداخلية.

يفهم من هذا أننا في حاجة إلى تصحيح مسار الثقافة الليبرالية السائدة، والتي يغذيها الغزو الثقافي الغربي، وتعمل على ترسيخها المؤسسات السياسية الغربية وأجهزة الأعلام الغربي، ويتأثر بها إلى حد كبير المثقفون والسياسيون فيما يعرف بالعالم الثالث. وهي الثقافة التي لا تعرف مفهومًا للديمقراطية سوى الديمقراطية

الليبرالية الفردية، ولا مفهومًا للتعددية سوى التعددية الحزبية، ولا مفهومًا للمشاركة سوى المشاركة الانتخابية، ولا مفهومًا للحقوق والحريات سوى الحقوق المدنية والحريات العامة المصوغة وفق هذه الثقافة ببعدها التاريخي المرتبط بالتجربة السياسية الغربية.

مستقبل الديمقراطية الليبرالية

وفي الحقيقة أن الليبرالية ليست هي الديمقراطية، بمضمونها القيمي الأصيل، وإنما الليبرالية انحراف عن أصل الديمقراطية، وانتقاص من مبادئها، كما أن التعددية الحزبية ليست هي التعددية الديمقراطية الحقيقية، والتي تتسع لتمثل سائر أفراد المجتمع في ممارسة الحق المتساوي في السلطة، وإنما التعددية الحزبية هي تعددية نخبوية محدودة تنتقص من مبدأ التعددية الفردية غير المحدودة. وبنفس القدر فإن المشاركة في ظل التعددية الحزبية والقاصرة على المشاركة السلبية، ليست هي المشاركة الديمقراطية الحقيقية، التي تعني المشاركة الإيجابية الدائمة في سلطة اتخاذ القرار والتي تتسع قاعدتها باتساع قاعدة الشعب، فالمشاركة الانتخابية في التعددية الحزبية هي انتقاص من مبدأ المشاركة الديمقراطية، وعليه فإن الحقوق المدنية والحريات العامة المبنية على هذا المفهوم القاصر للديمقراطية والتعددية والمشاركة هي حقوق وحريات سلبية فارغة من المحتوى الإيجابي للمشاركة الفعالة من سائر أفراد المجتمع في ممارسة السلطة[1].

إن أحداث أوروبا الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينات، أبرزت ما صار يعرف اليوم بالثورة الديمقراطية العالمية أو عولمة الديمقراطية كما يطلق عليها البعض، إلا أنه بعد مضي ما يقارب العقد هناك الكثير من الأسئلة عاد إلى الأذهان، منها: هل للديمقراطية مستقبل؟ هل سيشهد المستقبل تحولات مضادة للديمقراطية كما حدث في الماضي؟ من الناحية التاريخية استهل القرن

---

(1) عوض الكريم موسي عبد اللطيف، الديمقراطية بين التعددية الحزبية والليبرالية، ندوة الفكر السياسي المعاصر، مرجع سابق ص 227.

العشـرون بالديمقراطيـة الليبراليـة، وزاد عـدد الـدول التـي اتبعـت هـذا النهـج الديمقراطي. إلا أنه خلال العشرينات والثلاثينات برزت نماذج من الحكم الشمولي، ثم ازداد عـدد الـدول التـي اتبعت نهـج الديمقراطـية الليبراليـة مـرة ثانيـة فـي بدايـة الستينات. ومـع ذلـك فقـد حدثـت تحـولات مضـادة للديمقراطيـة خـلال الستينات والسـبعينات لينخفـض عـدد الـدول التـي اتبـعت هـذا النهـج فـي بدايـة السـبعينات إلـى 25% عمـا كـان عليـه فـي بدايـة السـتينات[1].

والسؤال الذي يطرح أيضًا هو: هل التحول الديمقراطي الذي شهده العالم في الثمانينات والتسعينات سيعقبه تحول مضاد للديمقراطية انطلاقًا من خبرة القرن العشرين؟ فهل ستعود الشمولية ـ ولو بصيغ مختلفة ـ لتلقى الرواج في القرن الحادي والعشرين؟ إن مسيرة القرن العشرين وحدها لا تطرح احتمالات هذه العودة وإنما أيضًا الغليان الذي تشهده المجتمعات الديمقراطية بسبب التكنولوجيا التي تعيد تشكيل هذه المجتمعات وتخلق التقلصات والتوترات فيها بسبب الرأسمالية وما تفرزه من منافسات حادة بسبب التفجيرات التي يمكن أن تقود إلى كل الاحتمالات[2].

وهناك مؤشرات تدل دلالة واضحة على الارتداد عن الديمقراطية الليبرالية الغربية، وخاصة النموذج الأمريكي، ففي هذه الصدد يقول الصحفي الأمريكي وليم جريدر: (إننا في ظرف يسبق المرحلة الفاشية.. فكل سياسي أمريكي يوحي بشيء من المصداقية حينما يعد الشعب بأنه سيحقق له سبل الحصول على لقمة العيش، سيفوز فوزًا باهرًا، وخصوصًا عندما يقدم وعده هذا وقد زخرفه بنبرات عنصرية الفحوى). وهو هنا محق تمامًا، فالنزعة إلى تأسيس النظم الاستبدادية تنتشر كرد فعل على التطبيق الزائد عن الحاجة لليبرالية وما سببته من فزع من

(1) صامويل هنتغتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوي، القاهرة، دار سعاد الصباح، ص 67.

(2) Arthur Schesinger. Sr, Has Democracy a Future? Foreign Affairs, Vol. 76. No. 5, Sep - Oct, 1997, PP2 - 12.

اللامساواة التي أحدثتها الرأسمالية الكاملة التي دمرت التماسك الاجتماعي وطحنت الغالبية العظمى من السكان(1).

إذا كان هذا هو حال الديمقراطية الليبرالية في بلدانها، فكيف سيكون حال الدول التي تسعى إلى تبني هذا النوع من الديمقراطية في العالم الثالث وخاصة الدول العربية والأفريقية؟ إن تطبيق نظام الديمقراطية الليبرالية الغربية الرأسمالية، سيفقد مبرر وجوده في الدول التي ترغب في تطبيقه، لأن النظام مفروض من الخارج ولم يشارك الشعب صاحب السيادة والسلطة في صياغته، كما أنه يعني تثبيت نوع جديد من أنواع الاستعمار. وبالتالي فإن ديمقراطية من هذا النوع لن تكون إلا غطاءً لسياسة معينة تجد مبررات وجودها في سيادة أسلوب القمع وفي بؤس هذه الشعوب وفقرها. وقد يقود الاستمرار في تطبيق هذه السياسات على هذا النحو إلى ازدياد درجة مشاعر العداء بدلاً من تقليلها. فتفشل الديمقراطية في إنجاز دورها في هذا المجال كأداة امتصاص لهذه المشاعر. وعليه فإن بقاء هذه التناقضات يؤدي إلى تطور الصراع والتطرف إذا ما تراكمت وتداخلت نتائج التخلف مع نتائج التطبيق الشكلي المفروض للديمقراطية.

وفيما يخص الدول الأفريقية وتجربتها مع الديمقراطية الليبرالية، فإن معظم هذه الدول حاولت بعد الاستقلال أن تطبق شكلاً من الديمقراطية الليبرالية يتطابق تمامًا مع دساتيره ومؤسساته وإجراءاته بالديمقراطيات الغربية، دون انتباه أو اهتمام بالخصوصية الجغرافية والتاريخية والثقافية لهذه البلدان التي تعاني من مشاكل الانصهار القومي والتخلف الاقتصادي والاجتماعي، وضعف البنية التعليمية وعدم وجود تقاليد محلية راسخة تلائم هذا النمط من الحكم. كما أن بعض الأشكال الاجتماعية الشمولية التي سادت في دول العالم الثالث ـ كالطائفية والقبلية والعشائرية ـ تتناقض مع أسس الديمقراطية الليبرالية، فهذه المؤسسات الشمولية لم تقبل أن تتخلى عن وظيفتها أو تتنازل عن نفوذها لمصلحة الأحزاب.

(1) هانس بيتر مارتين وهار الدشومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، الكويت، عالم المعرفة، 1998، ص 60.

كما أن أداة الدولة الديمقراطية الليبرالية تعتمد على منظومة من المؤسسات التي تتداخل مهامها وأدوارها والتي لا تتوافق مع نمط التفكير وأسلوب التنظيم في الحياة الأفريقية. فالديمقراطية الليبرالية تتطلب اشتراك أكبر عدد من الأفراد على كل المستويات. . والمستويات المحلية في دول العالم الثالث ـ وخاصة في أفريقيا ـ ضعيفة من حيث الخبرة والتقليد في عملية المشاركة الحقيقية والفعالة.

ومما زاد توجيه الانتقادات للديمقراطية الليبرالية، هو ارتباطها بالأحزاب، فقد ارتبطت الأحزاب بنشأة الديمقراطية الليبرالية في الدول الغربية، وتطورت هذه الأحزاب بتطور هذه الديمقراطية، فأصبح وجود التعددية الحزبية أو الثنائية الحزبية في دولة من الدول دليلاً على ديمقراطية نظامها. غير أنه لا يمكن اعتبار الحزب أداة لتحقيق الديمقراطية الحقيقية، فالأحزاب ليست سوى تكتلات تضم مجموعة من الأفراد تعمل بهدف الدخول إلى المجالس النيابية وممارسة السلطة. وهذه الأحزاب التي نشأت في ظل الديمقراطية الليبرالية ليست أداة ديمقراطية لأنها تتكون من جزء من الشعب وتحاول حكم الشعب كله.

الديمقراطية الماركسية

وللخروج من مأزق الديمقراطية الليبرالية الغربية الرأسمالية، ظهر بديل آخر وهو ما يعرف بالديمقراطية الماركسية القائمة على نظام الحزب الواحد. إن جوهر النظرية الماركسية هو أن الدولة ما هي إلا انعكاس لسيطرة طبقة أو طبقات اجتماعية على سائر الطبقات الأخرى. فالدولة إذن هي نتاج الصراع الطبقي في المجتمع، ولقد نشأت الدولة في التاريخ بانقسام المجتمع إلى طبقات وظهور الملكية الفردية، وسوف تنتهي الدولة وتزول بانتهاء هذه الظاهرة، ففي المجتمع الشيوعي الذي كان سائداً في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفيتي، تزول الطبقات وتزول معها أي ضرورة لوجود الدولة. والدولة هي إذن أداة قهر، وكل الدول ذات طابع دكتاتوري وغير ديمقراطي[1].

(1) S.L. Walken, Acritique of the Elitist Theory of Democracy, in A. P. S. R. Vol. 60 ., 1975.

مما تقدم يتضح لنا التعدد الكبير لنماذج تطبيق الديمقراطية، وأن هذا المفهوم أصبح موضوعًا رئيسيًا للصراع الأيديولوجي المعاصر، حيث تزعم كل المذاهب والأيديولوجيات أنها الأحق بصفة الديمقراطية، بل وصل الأمر ببعض الدول أن قرنت اسمها بالديمقراطية، ولقد تم استغلال مصطلح الديمقراطية أكثر من أي مصطلح آخر في تاريخ الفكر السياسي قديمه وحديثه.

الديمقراطية الشعبية المباشرة

من خلال الاستعراض السابق للديمقراطية وجدنا أن التاريخ الحديث شهد تجارب ديمقراطية كثيرة، وأن كل نظام يدعي أنه نظام ديمقراطي، وأبرز تجارب هذه الديمقراطية هي الديمقراطية الليبرالية الغربية الرأسمالية، والديمقراطية الماركسية الشيوعية. ولقد وجدنا أن مفهوم الديمقراطية في الفكر الليبرالي والفكر الاشتراكي، مفهوم له عالميته وله مرجعيته، ونعتقد أن أية محاولة لأي فكر سياسي آخر يطرح مفهومًا للديمقراطية كبديل للمفهوم الليبرالي أو الاشتراكي لابد من أن يعمل على استيفاء شروط العالمية، وذلك بأن يكون جزءًا من تاريخ العالم مخاطبًا الآخر المغاير، وأن يكون له مرجعية، وذلك بأن يستوعب ما طرحه الفكر السياسي البشري من مقولات نظرية، ويضيف إليها من أصوله الفلسفية والفكرية ما يدفعها إلى الأمام كبديل يتجاوز المفاهيم المطروحة.

والسؤال الآن: كيف تنطبق هذه الشروط على الديمقراطية الشعبية المباشرة الواردة في الكتاب الأخضر.. النظرية العالمية الثالثة.. فكر معمر القذافي؟

إن القيمة الكبرى للنظرية العالمية الثالثة هي أنها قدمت البديل للنظام الليبرالي الرأسمالي والنظام الماركسي الشيوعي، كنظرية ثالثة في الترتيب تقدم حلاً للمشكل السياسي والمشكل الاقتصادي اللذيْن يشكلان أزمة النظم السياسية والاقتصادية في العالم اليوم، وكذلك قدمت حلاً لبعض المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات في مناطق مختلفة من العالم. وبذلك تحقق ما كان مستحيلاً في النظريات السابقة بشأن تطبيق الديمقراطية المباشرة، وتم حل المشكلة السياسية والمشكلة الاقتصادية وكذلك الاجتماعية.

والديمقراطية الواردة في النظرية العالمية الثالثة هي التجربة الشعبية الأولى الشاملة في التاريخ للديمقراطية المباشرة، فهي شاملة وشعبية لأنها ديمقراطية سياسية، ديمقراطية اقتصادية، ديمقراطية اجتماعية وديمقراطية ثقافية، ولقد كانت التجارب الديمقراطية السابقة قاصرة على الممارسات السياسية وحدها، والديمقراطية الحقيقية لابد أن تشمل جميع جوانب حياة الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وكثير من التجارب الديمقراطية نسبت نفسها إلى الديمقراطية الشعبية مثلما هو الحال في التجربة الماركسية، التي هي في الحقيقة تجربة الحزب الواحد، وتقوم على دكتاتورية الحزب على الشعب، كما تقوم على رأسمالية الدولة. ورغم أن كثيراً من دول العالم الثالث ـ وخاصة بعض الدول الإفريقية ـ قد تبنت هذه التجربة، إلا أنها لا تعدو عن كونها في حقيقتها دكتاتورية الحزب الواحد، وقد كان الولاء في بعضها لزعامة الدولة أو الحزب أكثر منه ولاءً للشعب. هذه التجربة أيضاً تقوم على رأسمالية الدولة بدل رأسمالية الفرد أو الطبقة في النظام الرأسمالي، وبالتالي فإنها والديمقراطية الليبرالية وجهان لعملة واحدة. وانتهت هذه التجربة بالفشل وخاصة فيما يتعلق ببرامجها الإصلاحية والاقتصادية.

ولقد انتقدت النظرية العالمية الثالثة الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الماركسية لأن كليهما تزييف للديمقراطية، ولأن كليهما نظام دكتاتوري تقوم فيه فئة قليلة متسلطة بإلحاق الظلم والاستغلال بالأغلبية العظمى من الشعب، وهذه القلة هي التي تستأثر بمقدرات المجتمع. وهذه القلة في الديمقراطية الليبرالية الرأسمالية هي البرجوازية، وفي الديمقراطية الماركسية هي الحزب الواحد.

كما انتقدت النظرية العالمية الثالثة كلتا النظريتين الليبرالية والماركسية في فلسفة قيامها على نظام التمثيل النيابي الذي اعتمدته كلا النظريتان على أساس أنه حجر الأساس في العملية الديمقراطية، وهو في حقيقة الأمر ما جعل كلا النظريتين بعيدتين كل البعد عن الديمقراطية، لأنه يؤدي إلى إبعاد الشعب عن ممارسة

السلطة الفعلية، بينما تقوم أقلية بممارسة الحكم نيابة عن الشعب هي عبارة عن حزب، طبقة، فرد، مجلس نيابي، برلمان. . إلخ. وترى النظرية العالمية الثالثة أن لا مخرج من ذلك إلا باعتماد أسس جديدة تعود بالديمقراطية إلى أصولها ويعود الحق بها إلى أهله، وذلك بأن يتسلم الشعب سلطته ويمارسها بشكل مباشر ودون نيابة من أجل تحقيق مصالحه. وهذا لن يتأتى إلا بإزالة جميع أدوات الحكم الدكتاتورية ومبدأ التمثيل والمجالس النيابية، وتصبح الأداة الحقيقية هي الشعب.

وفي هذا السياق تؤكد النظرية العالمية الثالثة بديهية عامة وهي أن كافة الأنظمة السياسية في العالم الآن هي نتيجة لصراع أدوات الحكم على السلطة صراعًا سلميًا أو مسلحًا، يؤدي إلى فوز فرد أو جماعة أو حزب أو طبقة وهزيمة الشعب أي هزيمة الديمقراطية(1). وتري النظرية العالمية الثالثة في نقدها للديمقراطية الغربية الليبرالية، أن الحزب الذي يفوز في الانتخابات غالبًا ما يحصل على مجموع أصوات هي أقل من مجموع الأصوات التي نالتها الأحزاب الأخري وذلك يعتبر تزييفًا للديمقراطية الحقيقية(2).

والأحزاب في الديمقراطية الليبرالية الغربية تلعب دورًا أساسيًا في تنظيم الشعب سياسيًا وإعداده لممارسة الاقتراع على حد زعم المدافعين عن هذه الأنظمة. فهي برأيهم أداة الرأي في الديمقراطية الحديثة. والحزب هو ركن أساسي من أركان الديمقراطية(3). وهذا ما يؤكد أن الحزب يمارس السلطة نيابة عن الشعب. ومن هنا يمكن الجزم بأن الحزب ليس أداة للديمقراطية على الإطلاق، لأنه يتكون من ذوي المصالح الواحدة أو الرؤية الواحدة أو الثقافة الواحدة أو المكان الواحد أو العقيدة الواحدة.

---

(1)معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الفصل الأول ، ص6.

(2) معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الفصل الأول ، ص7.

(3)روبرت، ماكفير، تكوين الدولة، ترجمة د. حسن صعب، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية. 1984، ص 425.

إن غاية الأحزاب الأساسية هي الاستيلاء على السلطة وتحقيق مصالح قياداتها، وصراع الأحزاب على السلطة يؤدي إلى طمس مشاكل كثيرة يعاني منها المجتمع، لأن هذا الصراع يصبح المحور الذي تتمحور حوله كل الحياة السياسية، ومن ثم فإن وجود الأحزاب يصبح خطراً على الديمقراطية[1].

فالحزب إذن أداة حكم دكتاتورية تمكن أصحاب الرؤية الواحدة أو المصلحة الواحدة من حكم الشعب بأكمله.. أي شعب. والحزب هو الأقلية بالنسبة للشعب[2]. وطبقًا للنظرية العالمية الثالثة، يقوم الحزب على نظرية سلطوية تحكمه، أي تحكم أصحاب الحزب في غيرهم من أفراد الشعب. وعلى الرغم من تعدد الأحزاب، فالنظرية التي تحكم نشاطها وتوجهها هي واحدة، بل تعدد الأحزاب يزيد من حدة الصراع على السلطة. وتؤكد النظرية العالمية الثالثة على أن الصراع الحزبي على السلطة يؤدي إلى تحطيم أي إنجاز للشعب ويعرقل أي مخطط لخدمة وتطور المجتمع. ذلك أن صراع الأحزاب حول السلطة معركة لابد من أن تدور فوق مصالح المجتمع الحيوية والعليا، ولابد من أن تذهب بعض المصالح العليا ضحية لتطاحن أدوات الحكم على السلطة إن لم تذهب كلها.

والحزبية ـ طبقًا للنظرية العالمية الثالثة ـ وسيلة جديدة للتحكم، وإطار لعمل القلة في سبيل الاستيلاء على السلطة التي هي من حق الشعب كله، وإنه في ظل حكم الشعب نفسه بنفسه، تصبح الحزبية إجهاضًا للديمقراطية لأن فيها رجوعًا إلى تحكم أقلية حزبية بأكثرية. كما أنها تشكل خطرًا على سلطة الشعب بالذات، وأضحى من وجهة نظر هذه النظرية العالمية الثالثة، أن من يتحزب هو خائن في ظل نظام سلطة الشعب (أي من تحزب خان) و (الحزبية إجهاض للديمقراطية)، والحزب (دكتاتورية العصر الحديث)[3].

---

(1) مونير أوستردغورسيك، الديمقراطية والأحزاب، ص 209.

(2) معمر القذافي، الكتاب الأخضر، مرجع سابق، ص 23.

(3) معمر القذافي، الكتاب الأخضر، مرجع سابق، ص 14.

أما فيما يخص نقد النظرية العالمية الثالثة لفكرة المجالس النيابية، فهي ترى في المجالس النيابية عزلة للجماهير عن ممارسة سلطتها، وتقوم آلية الانتخابات بتنفيذ احتكار النائب للسيادة على الجماهير والتصرف في أمورها، وتخلع عليه القداسة والحصانة بينما لا يتمتع أفراد الشعب بذلك، وفي ذلك يقول الكتاب الأخضر (السلطة التنفيذية التي يعينها المجلس النيابي هي سلطة الحزب الفائز أو الائتلاف الحاكم وليس سلطة الشعب)[1].

وقد اعترف أنصار الديمقراطية الليبرالية بأن مبدأ الحكم النيابي التمثيلي، ليس أسلوبًا ديمقراطيًا، وادعوا أن المبدأ الديمقراطي لا يمكن أن يجد تطبيقًا بكامل معانيه وأشكاله، وأنه يستحيل عمليًا إشراك جميع أفراد الشعب في الأعمال العامة، واعترفوا بأن الانتخاب إنما هو وسيلة فنية وعلمية تمكن الرأي العام من المساهمة في توجيه الدولة، واعتبروا ذلك كافيًا لإرضاء الروح الديمقراطية قدر المستطاع.

وطبقًا للنظرية الجماهيرية فلا يمكن تحقيق الديمقراطية إلا بإعادة السلطة إلى الشعب، أي الديمقراطية المباشرة.. وفي ذلك يقول الكتاب الأخضر: بما أن الشكل المستعصى في قضية الديمقراطية هو أداء الحكم الذى عبرت عنه الصراعات الحزبية والطبقية والفردية، وما ابتداع وسائل الانتخابات والاستفتاء إلا تغطية لفشل تلك التجارب الناقصة في حل هذه المشكلة، إذن فالحل يكمن في إيجاد أداة حكم ليست واحدة من كل تلك الأدوات محل الصراع، والتي لا تمثل إلا جانبًا واحدًا من المجتمع، أي إيجاد أداة حكم ليست حزبًا ولا طبقة ولا طائفة ولا قبيلة، بل أداة حكم هي الشعب كله، وليست ممثلة عنه ولا نائبه عنه. (فلا نيابة عن الشعب) و(التمثيل تدجيل). وإذا أمكن إيجاد تلك الأداة، إذن انحلت المشكلة وتحققت الديمقراطية الشعبية، وتكون الجماعات البشرية قد أنهت عصور الاستبداد والظلم والدكتاتورية وحلت محلها سلطة الشعب[2].

---

(1) معمر القذافي، الكتاب الأخضر، مرجع سابق، ص 40 - 41.

(2) معمر القذافي، الكتاب الأخضر، مرجع سابق، ص 20.

يفهم من هذا النوع أن النظرية العالمية الثالثة هدفها إيجاد صيغة جديدة للحكم مبتكرة من مبادئ الديمقراطية، وهي أن الحرية والمساواة وحقوق الإنسان أساس ممارسة الحكم، كما تجعل ـ من ناحية أخرى ـ ممارسة الحكم أداة لتعميق هذه المبادئ وتجذيرها في واقع الشعب. . في حياته اليومية وفي ممارساته على شتى الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث تنعكس مبادئ الديمقراطية إيجابًا على ممارسة الحكم، وتنعكس ممارسة الحكم بدورها إيجابًا على مبادئ الديمقراطية، وهذه العلاقة لم تتحقق حتى الآن في أي من الأنظمة السياسية[1].

والديمقراطية التي تنادي بها النظرية العالمية الثالثة، هي الديمقراطية بمفهومها الأصيل والمتمثلة في سلطة الشعب المباشرة، وهي ديمقراطية سياسية وديمقراطية اقتصادية معًا، حيث لا يمكن فصل الحرية والسلطة عن الثروة، وهما مصدرا القوة الأساسيان. ولا تكتمل حرية الشعب إلا بامتلاكه للسلطة والثروة معًا، لأن الذي يمتلك الثروة غير الشعب يكون قادرًا على احتكار السلطة، وعلى ذلك فإن الحياة وحق الحرية اللذين تنص عليهما المواثيق الدولية والدساتير والقوانين وما يندرج من سائر الحقوق، لا يجدان مدلولهما الحقيقي إلا في ملكية الشعب الكاملة للسلطة والثروة.

وهذا ما يجعل للديمقراطية الشعبية المباشرة أبعادًا سياسية واقتصادية واجتماعية، فالبعد السياسي يعني أن الحل السياسي لإشكالية الديمقراطية يكمن في إعادة الأدوات الثلاثة للسلطة ـ وهي السلطة والثروة والسلاح ـ إلى الشعب، وترى أن العلاقة بين الحكام والمحكومين قد أدت في الماضي إلى إثارة النزاعات والصراعات الأيديولوجية وإلى الانقسامات والتشتت، فجاءت هذه النظرية لتلغي الأساس الذي قامت عليه تلك العلاقة بين الفريقين ـ الحكام والمحكومين ـ لتحل محلها سلطة الشعب، فالشعب هو الذي يتخذ قراراته بنفسه في مؤتمراته الشعبية وهو الذي ينفذ تلك القرارت في إطار لجانه الشعبية، وهو الذي يراقب نفسه.

(1) د. عصام سليمان، الديمقراطية، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1988 طرابلس، ص 110.

علاوة على ذلك فإن الشعب يتولى مهمة الدفاع عن نفسه ومكتسباته، وهو بذلك يحل محل الجيش التقليدي ليقوم الشعب المسلح.

وفيما يتعلق بالبعد الاقتصادي، من وجهة نظر النظرية العالمية الثالثة، فإنه من المستحيل الفصل بين المشاكل السياسية والمشاكل الاقتصادية على أساس أن العناصر الاقتصادية تدخل بشكل مباشر في الواقع السياسي، وفي عمل أنظمة الحكم . وقد فشلت كل من الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الماركسية في وضع حل لهذا التناقض لأن أداة الحكم في المجتمع الرأسمالي هي أداة دكتاتورية تهيمن على مجمل مقدرات الشعب وتتحكم فيه. كما أن الدولة في النظام الماركسي والتي تحل محل الطبقة الرأسمالية تمتلك كل شيء، وبذلك تصبح أداة دكتاتورية. ولحل هذا التناقض ترى النظرية العالمية الثالثة أن يوضع الاقتصاد في خدمة الشعب، بمعنى جعل الاقتصاد وسيلة لإشباع حاجات سائر المواطنين بجعل الاقتصاد وسيلة للتحرر لا وسيلة للاستعباد. أي لابد من العودة إلى القاعدة الطبيعية للمساواة وذلك بأن يصبح المنتج شريكًا في الإنتاج وليس أجيرًا عند صاحب العمل. وبهذا يقوم المجتمع الاشتراكي الذي يبنى على الحرية والمساواة لكل أفراد الشعب وذلك عبر إشراكهم في الإنتاج وامتلاكهم حاجاتهم وتوفير العدالة بواسطة التوزيع العادل للثروة على أفراد المجتمع.

أما بالنسبة للبعد الاجتماعي، فلم تقتصر الحلول التي قدمتها النظرية العالمية الثالثة على معالجة القضايا السياسية والاقتصادية فقط، بل تعدت ذلك إلى تقديم حلول لبعض المشاكل الاجتماعية حتى تتكامل أساسيات هذه النظرية، فلقد تعرضت إلى قضية المرأة والمساواة بينها وبين الرجل، وكيف تختلف طبيعتها عن طبيعة الرجل. كما تناولت مسائل اجتماعية أخرى بالدراسة والتحليل، مثل مسألة التعليم على أساس أن يتعلم كل فرد العلم الذي يناسبه، وقضايا أخرى مثل الرياضة والفنون والصحافة. . . إلخ.

وبهذه الكيفية تناولت النظرية العالمية الثالثة إشكالية الديمقراطية بأبعادها الثلاثة

السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولقد ابتدعت هذه النظرية بنية تنظيمية تمكن الجماهير من الممارسة الحقيقية للديمقراطية في إطار المجتمع الجماهيري تختلف عن التجارب السابقة للديمقراطية. ففي سبيل تطبيق مفاهيم الديمقراطية المباشرة اقترحت النظرية العالمية الثالثة نظامًا جماهيريًا تؤدي بنيته التنظيمية إلى اتخاذ القرار وتنفيذه شعبيًا. ولوضع هذا الأمر موضع التنفيذ ابتدعت هذه النظرية مجموعة هياكل لتطبيق الديمقراطية تمثلت في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية.

هذا الشكل التنظيمي المتمثل في المؤتمرات واللجان الشعبية هو الابتكار الجوهري في الجانب السياسي للنظرية العالمية الثالثة، لأنه حجر الأساس في هذا الجانب. والفصل الأول من الكتاب الأخضر ـ والذي يناقش الجانب السياسي ـ يتناول في جزئه الأول نقد الأنظمة السياسية السابقة وتحليلاً لفلسفة أدوات الحكم المختلفة يبين طبيعتها الدكتاتورية. فأدوات الحكم المختلفة من الفرد إلى القبيلة إلى الطائفة إلى الحزب ومجموعة الأحزاب والمجالس النيابية ليست سوى أدوات حكم دكتاتورية، فهي قد تختلف في الشكل الخارجي كما قد تختلف في درجة الدكتاتورية والاستبداد، ولكن يجمعها قاسم مشترك هو طبيعتها الدكتاتورية. أما في الجزء الثاني من الجانب السياسي فيقدم الكتاب الأخضر البديل وهو العودة إلى الديمقراطية المباشرة كما عرفتها الشعوب القديمة وفي مقدمتها الشعب الأثيني، أي أنها إعادة التاريخ إلى مجراه الطبيعي.

ففكرة الديمقراطية المباشرة هي محل قبول، وليس عليها أي اعتراض من ناحية الفكرة إذا أمكن تطبيقها، غير أنها استمرت لفترة طويلة في التاريخ كفكرة طوباوية غير قابلة للتطبيق على أرض الواقع، وقد عجز المفكرون والفلاسفة طوال هذه الفترة عن إيجاد تصور عملي لها، وأقصى ما فعلته هذه الديمقراطية هو تحولها إلى مصدر إلهام للنظم السياسية تمدها بالأفكار والقيم، أما على صعيد التطبيق فقد اعترف الجميع بعجزهم عن تصورها، فروسو ـ وهو أكثر المتحمسين لهذا النظام ـ اعترف بعدم إمكانية تطبيقها واعتبرها مجرد حلم بعيد.

لقد أثارت التجربة الجماهيرية في الديمقراطية القائمة على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية اهتمام المفكرين، ومن جديد جذوره الديمقراطية المباشرة، وجعلتها سهلة التطبيق، وبذلك قطعت الطريق على أدوات الحكم المختلفة التي تذرعت بالعوائق المادية، وعدم القدرة على جمع الناس في مكان واحد. مما جعل هذه الأنظمة تدعو إلى نمط آخر من أنماط الديمقراطية يقوم على النيابة والتمثيل، كي تتمكن من خلاله من احتكار السلطة وتوجيهها حيث تريد.

إذن يقوم المجتمع الجماهيري على مبدأ السلطة الشعبية بما يتضمنه من سلطة اتخاذ القرار ومراقبة تنفيذه. فكل مواطن معني مباشرة ولا يجوز مطلقًا أن ينوب أحد عن الآخر في كل ما يتعلق بأعمال التشريع والسيادة والواجبات الوطنية التي تمليها مستلزمات المواطنة[1]. وهذا ما تقرره وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب الصادرة في مارس 1977 بمدينة سبها، والتي تضمنت (أن السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام الجماهيري في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه، ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب)[2]. وهنا نجد أن وثيقة إعلان سلطة الشعب أعطت السيادة كل السيادة والسلطة للشعب، وبالتالي أصبح وجود الصفوة والحزب والمجالس النيابية في حكم الممنوع. إذن فالديمقراطية الشعبية المباشرة، ودليلها التطبيقي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، هي النظام السائد في ليبيا.

وأكدت على ذلك أيضًا الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير، الصادرة في مدينة البيضاء في 1988/6/11 حيث نصت المادة الأولى على أنه (انطلاقًا من أن الديمقراطية هي الحكم الشعبي وليست التعبير الشعبي، يعلن أبناء المجتمع الجماهيري، أن السلطة للشعب يمارسها مباشرة، دون نيابة ولا

(1) د. المدني الصديق، التعريف بالنظام الجماهيري، صحيفة الزحف الأخضر، الاثنين 16 .2. 1981.
(2) وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب، الصادرة بمدينة سبها، 2 مارس 1977.

تمثيل في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية)[1]. إذًا ما المقصود بالمؤتمرات الشعبية كوسيلة لتطبيق الديمقراطية المباشرة؟

المؤتمرات الشعبية مصطلح جديد في المعجم السياسي وفق معناها الذي تقصده النظرية العالمية الثالثة، أي أنها أداة تشريعية تحل محل الأدوات التشريعية المعروفة في الدول الحديثة وهي المجالس النيابية بمختلف مسمياتها، كمجلس النواب أو مجلس الشعب أو المجلس الوطني أو مجلس الشورى أو الأمة أو مجلس العموم أو الجمعية الوطنية أو الكونجرس... إلخ من المسميات التي تصف السلطة بالتشريعية والتي يطلق عليها عادة مصطلح (البرلمان).

غير أن مصطلح (مؤتمر شعبي) معروف منذ وقت في الأدبيات السياسية كمصطلح يرمز إلى الاجتماع الشعبي لمناقشة مسألة ما في ظرف معين، ولاتخاذ موقف معين من هذه المسألة ـ وهي مسألة سياسية عادة ـ بعيدًا عن التأثيرات الحكومية، وعن مسؤوليتها أيضًا، وكثيرًا ما تنعقد المؤتمرات الشعبية عندما تعجز الحكومة عن اتخاذ موقف مطلوب اتخاذه، وذلك بسبب حسابات الحكومة التي لا تجرؤ على اتخاذ هذا الموقف، فيتنادي الناس بمبادرة أفراد لعقد مؤتمر شعبي لبحث المسألة واتخاذ موقف صريح بشأنها، فيصدر المؤتمر قراراته بشكل مستقل عن رأي الحكومة[2]. في حين أن مصطلح المؤتمر الشعبي في النظرية الجماهيرية يشير إلى السلطة السياسية التي تمارس السيادة العليا والتشريع. والمؤتمرات الشعبية يصفها الكتاب الأخضر بأنها الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية المباشرة، ولا يمكن قيام سلطة الشعب دون اللجوء إلى هذه الآلية.

إذًا طبقًا للنظرية العالمية الثالثة، فالمؤتمرات الشعبية هي بمثابة الهيكل الرئيسي الذي تبنى عليه سلطة الشعب في حماية الديمقراطية دون نيابة عن الشعب أو تمثيل زائف لإرادته. والمؤتمرات الشعبية بهذه الصيغة هي الشعب كله منتظمًا في

(1) الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان الصادرة في 1988/6/11. بمدينة البيضاء.

(2) د. إبراهيم أبو خزام، الوسيط في القانون الدستوري، مرجع سابق، ص 416.

مؤتمرات يمارس من خلالها السلطة، بما يؤدي عمليًا إلى إلغاء السلطة التقليدية لتحل محلها أداة جماهيرية، وتنظيم المؤتمرات الشعبية الأساسية محليًا طبقًا لمكان السكن بحيث يكون كافة السكان البالغين ذكوراً وإناثًا أعضاء في المؤتمر الشعبي الأساسي ثم يصعد كل مؤتمر أمانة له.

والمؤتمرات الشعبية هي أداة التشريع والرقابة في مجتمع الجماهيرية، فالجماهير هي التي تصدر القرارات، بينما تقوم اللجان الشعبية التي عدتها ذات الجماهير بتنفيذ تلك القرارات تحت إشراف ورقابة المؤتمرات الشعبية دون نيابة أو تمثيل وذلك انطلاقًا من مقولة (لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية، واللجان في كل مكان)، ومقولة (لا نيابة عن الشعب، والتمثيل تدجيل)[1]. واللجان الشعبية مثلها مثل المؤتمرات الشعبية ركن من أركان سلطة الشعب، فهي أداة تنفيذية أصيلة تستمد صلاحياتها واختصاصاتها باعتبارها ركنًا أصيلاً من أركان سلطة الشعب، وسلطة الشعب قوامها المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية على التساوي، فكما أن المؤتمرات الشعبية الأساسية أداة سيادية تستمد سلطتها من التنظيم الجماهيري، فإن اللجان الشعبية أداة تنفيذية تستمد سلطتها ووظيفتها من التنظيم نفسه.

وبهذا تكون النظرية العالمية الثالثة قد حلت المشكل السياسي، مشكل الديمقراطية، حلاً نهائيًا. . وذلك بأن يقسم الشعب مهما كان عدده إلى مؤتمرات شعبية أساسية تضم كل أفراده البالغين، تتم فيها مناقشة كل الأمور التي تهم الجماهير سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، محلية أو خارجية، وتصاغ عن طريق أمانات المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تختارها جماهير المؤتمرات نفسها، وتحال إلى مؤتمر الشعب العام الذي هو جهاز للصياغة لا يقوم بدور تشريعي مستقل ولا يصوغ سوى القرارات المحالة إلية من المؤتمرات الشعبية الأساسية، أي أن (مؤتمر الشعب العام ليس مجموع أعضاء أو أشخاص طبيعية كالمجالس النيابية، ولكنه لقاء المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، والاتحادات

---

(1)معمر القذافي، الكتاب الأخضر، مرجع سابق، ص 48.

والنقابات والروابط المهنية)[1]. ومؤتمر الشعب العام ليس برلمانًا ولا سلطة، وعضويته هي بحكم الموقع الشعبي فقط، فلا تعطي حاملها أي صفة تمييزية ولا مكسبًا ولا حصانة، والعضوية سارية فقط خلال انعقاد المؤتمر.

أما فيما يتعلق بالجهاز التنفيذي، فطبقًا للنظرية العالمية الثالثة، هذه المهمة أوكلت إلى اللجان الشعبية، بمعنى أن كل مؤتمر شعبي أساسي تقابله لجنة شعبية يختارها من بين أعضائه بشرط الالتزام الخلقي والمؤهل العلمي والخبرة في مجال التخصص. أي أن في كل مؤتمر شعبي أساس لجنة شعبية تتولى تنفيذ قرارات الجماهير التي تم صياغتها في مؤتمر الشعب العام. وهكذا استطاعت النظرية العالمية الثالثة إيجاد حل علمي وعملي لمشكلة الديمقراطية، وبذلك فندت الذرائع التي بررت بها التجارب السابقة استحالة تطبيق الديمقراطية الشعبية المباشرة.

(1) معمر القذافي، الكتاب الأخضر، مرجع سابق، ص 50.

الخلاصة

إن جذور الاختلافات الفكرية حول شكل السلطة وأداتها وأصل نشأتها، قد أكد الخلاف حول نظرة الإنسان للسلطة. فبعض المفكرين من مدرسة القانون الطبيعي وغيرهم من فلاسفة القرن الثامن عشر، ذكروا أن الإنسان كان يعيش في حياته البدائية متحرراً من كل أنواع الخضوع ويتمتع بكامل حرياته وانطلاقاته ـ حتى الغريزية ـ وحقوقه الطبيعية في حياة مليئة بالخير والسعادة والحرية والمساواة.

ومن ناحية أخرى، ذهب أصحاب المذاهب الاجتماعية منذ أرسطو، إلى أن الإنسان الفطري، الذي حدده أصحاب مذهب القانون الطبيعي، لم يوجد ولا يمكن تصور وجوده، فالإنسان من وجهة نظر أصحاب المذهب الاجتماعي مدني بطبعه، يولد وفق غريزة الاجتماع بغيره من الناس.. يتبادل معهم المنافع ويجد فيهم الأمن. ورغم اختلاف المنطلقات النظرية لهذين المذهبين الطبيعي والاجتماعي، إلا أن تطورهما قد أدى بهما إلى الاتفاق على نتيجة واحدة وهي أن كلا المذهبين يسلم بسيادة الشعب وأنه صاحب السلطة دون غيره.

ولقد كثرت الآراء حول حقيقة وضعية الإنسان في ظل القانون الطبيعي، حيث إن بعض المفكرين يقول بأن الإنسان كان يعيش في صراعات وحروب ومشاكل، وللخروج من هذه الصراعات والحروب والمشاكل فكر في إيجاد طريقة تمثلت في اختيار من ينظم أموره، وبالتالي اختيار من يحكم نيابة عنه، وبعض المفكرين الآخرين يقول إن الإنسان كان يعيش في سعادة ورفاهية، ولكن خوفاً على هذه السعادة وهذه الرفاهية من الزوال فكر الإنسان في اختيار من ينوب عنه في الحكم ويحافظ على هذه السعادة، ومن هنا برزت فكرة العقد الاجتماعي للسلطة وروادها توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو.

وهذا التجريد والابتعاد بالإنسان عن إنسانيته الواقعية واللامبالاة التامة بالواقع الاجتماعي، واعتبار الشعب جوهرًا كاملاً لا فروقات فيه، وإهمال واقع الانقسامات والفروقات وتناقضات الأفراد، تلك هي الخيوط التي تعلقت بها الديمقراطية التي أذابت الفرد في الأمة وربطته بالحدود التي تفرضها عليه القوانين. هذه القوانين التي بموجب العقود الاجتماعية التي طورتها النظريات وتقدمت بها ظلت تخفي بين طياتها نظرة واحدة وهي الجماعة السياسية، والتى لا يمكن أن تفهمها غير سلطة تحكمها وتوجه النشاط الفردي فيها، وهذا ما أدى إلى نتيجة واحدة هي انقسام المجتمع إلى حاكم ومحكوم.

تطور هذا الأسلوب فيما بعد إلى ما يعرف اليوم بأداة الحكم، والتي أصبحت المشكل المستعصي في قضية الديمقراطية. هذه الأداة التي تعددت من الطبقة إلى الحزب إلى الطائفة إلى الفرد، وسببت صراعات فيما بينها من أجل الوصول إلى السلطة. رغم أن الحل يكمن في أنه ليس هناك إلا أداة واحدة للحكم وهي الشعب بأكمله وليس جزءاً منه، لأن كل هذه الأدوات هي جزء من الشعب وليس الشعب كله.

والذي يمكن استخلاصه من هذه الدراسة، هو أن مفهوم الديمقراطية قد تبدل وفقًا للأيديولوجيات المختلفة، وقد عمدت كل أيديولوجية إلى تحريف مفهوم الديمقراطية بما يتفق مع أهدافها السياسية، ويخدم مصالح الفئة التي تعبر بها هذه الأيديولوجية عن طموحاتها. ولقد تعددت هذه الأيديولوجيات وتعددت الحلول التي جاءت بها لحل مشكلة أداة الحكم. فقد تمثل الحل في الديمقراطية الليبرالية في نظام الحزبية وتعدد الأحزاب والمجلس النيابي، والنتيجة واحدة وهي الحكم نيابة عن الشعب. ثم جاءت الديمقراطية الماركسية كوجه آخر للديمقراطية الليبرالية والفارق فقط هو في سيطرة الدولة بدل سيطرة الطبقة الرأسمالية، وسادت فكرة الحزب الواحد الذي ظل يحكم مجموعة من الدول تبنت الديمقراطية الماركسية إلى وقت قريب جدًا، أي قبل انهيار الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية وبروز ظاهرة العولمة كظاهرة حديثة في الأدب السياسي.

وهنا يثور الجدل والنقاش حول عولمة الديمقراطية، وهذا ما تسعى إليه الدول الغربية الرأسمالية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في عولمة كل ما هو غربي ـ وبالتحديد أمريكي ـ من التعددية الحزبية كأساس للديمقراطية الغربية، إلى عولمة الرأسمالية واقتصاد السوق المفتوح، إلى عولمة الثقافة الرأسمالية الغربية دون النظر إلى خصوصيات الثقافات العالمية الأخرى العربية الإسلامية، الصينية الإفريقية... إلخ. والوجه الآخر للنقاش هو ديمقراطية العولمة بمعنى لماذا لا نترك الحرية للشعوب لتقرر مصيرها بنفسها في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية؟ ويجب أن يقتنع الغرب بأن كل ما يفرض بالقوة سيواجه بالرفض، وديمقراطية العولمة السياسية هي ترك الشعوب تقرر النظام السياسي الذي يلائم ظروفها، وديمقراطية العولمة الاقتصادية لا تعني أن هناك نظامًا اقتصاديًا واحدًا فقط هو النظام الرأسمالي ويجب أن يسود كما يدعي بذلك فوكوياما، بل هناك أنظمة اقتصادية أخرى أفضل بكثير من هذا النظام وهي ليست غربية. إن ديمقراطية العولمة الثقافية تعني احترام ثقافات الشعوب والأمم وبدء حوار الثقافات والحضارات، وليس صدام الحضارات كما يقول بذلك هنتنغتون.

وللخروج من هذا النقاش والجدل حول هذه القضايا الذي لا يمكن أن يؤدي إلى حلول جذرية لمثل هذه المشاكل، جاءت التجربة الديمقراطية الشعبية المباشرة في ليبيا، هذه التجربة التي ابتكرت نظامًا عصريًا ديمقراطيًا يسعى لتطبيق ما يتماشى مع روح العصر. ولقد سعت هذه النظرية العالمية الثالثة إلى إيجاد وسيلة للعودة إلى نظام الديمقراطية المباشرة وذلك بالاستقلال عن الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الماركسية اللتين ثبت فشلهما في حل مشكلة الديمقراطية.

ولقد أعادت النظرية العالمية الثالثة الديمقراطية إلى أصولها، كاشفة بذلك الزيف الذي لحق بها نتيجة تطبيقها في بعض دول العالم، وأوجدت البنية التنظيمية التي تحولت الديمقراطية من خلالها إلى واقع سياسي تعيشه الجماهير. فأكدت بذلك على أن الديمقراطية المباشرة ليست مجرد نظرية مثالية، وإنما هي نظرية عملية يمارسها الشعب بكامله وبدون نيابة من أحد.

ولقد حققت الديمقراطية المباشرة ـ طبقًا للنظرية العالمية الثالثة ـ مبادئ الحرية والعدالة والمساواة، وضمنت لكل فرد حقوقه، كما وضعت حدًا للنزاع على السلطة فدعمت بذلك وحدة المجتمع على تماسكه، وألغت نهائيًا كل الأدوات الديكتاتورية، وحررت المواطن من الذل والعبودية والظلم والاستغلال، وبدلت أوضاع المنتجين من أجراء إلى شركاء في الإنتاج، وقضت على الفقر عن طريق توزيع الدخل الوطني توزيعًا عادلاً، الأمر الذي أدى إلى إشباع حاجات الأفراد.

إذن، فتجربة الديمقراطية الشعبية المباشرة ـ طبقًا للنظرية العالمية الثالثة التي تقوم على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، والتي هي ليست موجهة فقط للمجتمع الليبي أو العربي أو الإسلامي أو غيرهم بل هي موجهة إلى كل شعوب العالم بدون استثناء ـ تمثل مخرجًا للأزمة العالمية الراهنة والمتمثلة في أزمة الاستبداد بالسلطة والثروة، فلقد جاءت بالحل الجذري والنهائي لمشكلة أداة الحكم التي واجهت البشرية على مر العصور وسببت صراعًا حزبيًا وطبقيًا وطائفيًا وفرديًا على الحكم والسلطة ليحل الشعب محل كل هذه الأدوات ليمارس السلطة بكامله دون نيابة أو تمثيل.

وأخيرًا، فإن المتعمق في دراسة النظرية العالمية الثالثة يستخلص أن هذه النظرية وجدت الحلقة المفقودة في تاريخ تطور الديمقراطية، بداية من الديمقراطية المباشرة في أثينا، ومرورًا بالحلول التلفيقية في الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الماركسية نتيجة الادعاء باستحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة وممارستها عن طريق أدوات حكم أخرى غير الجماهير ـ وهي ما يعرف بمرحلة الضعف التاريخية التي سادت فيها القوة المستبدة بالسلطة ـ إلى أن وصلت إلى المطاف النهائي وهو الديمقراطية الشعبية المباشرة عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية. . وهذا الأسلوب صالح لكل زمان ومكان ومهما كان عدد سكان الدولة، وبذلك تفقد كل أدوات الحكم حججها ومبرراتها في التشبث بالسلطة.

إذا كانت العولمة الاقتصادية تعني الخصخصة وإلغاء الحماية الجمركية وحرية تبادل السلع والخدمات والاستثمار وغيرها من آليات السوق، فإن كل ذلك يتطلب نظامًا اقتصاديًا أفريقيًا مشتركًا يوفر ضمانات أكبر لمواجهة الضغوط الدولية، وقد يجعل خيار العولمة خيارًا نسبيًا أكثر منه حتميًا، لذلك على الدول الأفريقية أن تتكتل لأن هذا الأمر يساهم في تطوير اقتصادها ويسمح لها بأن تبني مؤسسات ذات قدرة تنافسية.

لذلك فالدول الأفريقية أمام خيارين إزاء العولمة، الأول يسعى إلى التفاعل مع متطلبات العولمة والتوجه نحوها لتكون أفريقيا جزءًا من التطور الاقتصادي والتكنولوجي العالمي الذي قد يسبب انعكاسًا سلبيًا على ما تملك هذه الدول من إمكانات اقتصادية واجتماعية وتاريخية وثقافية. أما الخيار الثاني فهو رفض هذا التوجه والاحتماء بنظام أفريقي للانعكاسات السلبية على القيم والحضارة والقرار السياسي في الدول الأفريقية، وهذا قد يؤدي إلى الكثير من الخلل في الاقتصاد العالمي.

ومن هنا يأتي التساؤل: كيف تحافظ الدول الأفريقية على سيادتها دون أن تنعزل عن العالم؟ وكيف تحافظ على هويتها وحضارتها دون أن تذوب في التبعية الغربية؟ ومن هنا تفهم العولمة بأنها مرادفة للأمركة، وخصوصًا في كوكب تسيطر عليه دولة أحادية القطبية تتصرف في العالم كيف تشاء وتسن

القوانين التي تطبق في بلاد أخرى من الكرة الأرضية وتجيز لنفسها ذلك. والحل إذن ليس في الانعزال ولكن في إثبات الوجود.

إن الدول الأفريقية هي أولى الدول المستهدفة من قبل النظام العالمي الجديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم التقدم الهائل في ثورة المعلومات الذى يجعل من الصعب الآن ـ وفي المستقبل ـ منع انفتاح المجتمعات أمام خطر العولمة مهما وضعت هذه المجتمعات من قوانين وأنظمة لحماية نفسها، إلا أن هذا لا يعني الاستسلام لهذه العولمة.

لذلك لابد للدول الأفريقية ـ خاصة في ظل الاتحاد الأفريقي ـ أن تستفيد من الآليات والأدوات التي توفرها ظاهرة العولمة، وحتى لا تكون أفريقيا منعزلة حيث إن المسافات بين أفريقيا والدول الغربية تتسع يومًا بعد يوم والهوة التكنولوجية والاقتصادية تزداد عمقًا، ولابد من التحرك في إطار الإيجابيات التي توجد في العولمة، والرفض للعولمة قد يضيع على أفريقيا فرصة الإعلان عن هويتها والتصدي للشبهات المثارة ضدها. لذلك يجب البدء بترتيب البيت من الداخل، أي من داخل كل دولة أفريقية ثم البيت الأفريقي الذى يجمع بين جميع الدول حتى يصبح لهذه القارة كينونة وكرامة حقيقية وتأخذ مكانها في المحافل الدولية وتكون فاعلة وغير منعزلة عن العالم.

إن الصيغة التي اتفق عليها الأفارقة هي صيغة الاتحاد الأفريقي الذي تم الاتفاق عليه في قمة سرت في الجماهيرية العظمى في 1999/9/9 والذي حل محل منظمة الوحدة الأفريقية ودخل قيد التنفيذ في قمة لوزاكا سنة 2001. ورغم إبرام العديد من المواثيق والمعاهدات بين الدول الأفريقية كاتفاقيات الدفاع والتعاون المشترك واتفاقيات التعاون الاقتصادي الذي يتطلب وحدة اقتصادية أفريقية، إلا أن التكامل والتعاون الأفريقي في المجال الاقتصادي مازال ضعيفًا في ظل عولمة الاقتصاد العالمي، وهذا قد يضعف من قدرة هذه القارة على مواجهة تحديات العولمة واستغلال فرصتها السانحة مما قد يؤثر على مسيرتها الاقتصادية والتنموية.

إذن على الدول الأفريقية أن تعمل بشكل جاد وسريع على إعادة النظر في سياستها الاقتصادية للاستجابة لمتطلبات العولمة الاقتصادية ولتصبح عضواً فاعلاً في النظام العالمي الاقتصادي الجديد. بمعنى أن تأخذ منه وتعطيه وتتجاوب معه بحيث ينعكس ذلك إيجابيًا على أدائها الاقتصادي.. وهذا هو الدور المنتظر من الاتحاد الأفريقي الجديد.

ولمعرفة المزيد حول استعداد الدول الأفريقية لمواجهة تيار العولمة والاستفادة فقط من آثارها الإيجابية، لابد من مناقشة قضايا التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية والتي تتطلب تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية، والمتطلبات الأساسية للتنمية ومدى توفرها في أفريقيا، والصعوبات التي تواجه التنمية، والعوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية للتنمية، المعايير المحلية والدولية للتنمية الاقتصادية، وأخيراً استراتيجيات التنمية البديلة.

مفهوم التنمية الاقتصادية

قبل بحث الأساليب الممكنة لنمو الدول النامية الاقتصادية والدول الأفريقية بشكل خاص، يجب علينا تعريف ما هو المقصود بمصطلح «تنمية اقتصادية». وعملية التعريف هذه ليست بالمهمة البسيطة لأن خبرات الدول المتقدمة قد أظهرت أنه لا يوجد تعريف وحيد للتنمية الاقتصادية قد يكون مرضيًا وملائمًا كليًا وبكل ما في التعبير من معنى لكل دولة حول العالم. وفي قول آخر فإن معنى مصطلح «تنمية اقتصادية» كان مشكلة واجهت الاقتصاديين والمخططين والقادة السياسيين الذين حاولوا إيجاد تعريف نهائي للتنمية الاقتصادية قد يكون باستطاعة كافة الدول اتباعه.

ويستخدم كثير من الباحثين مصطلحات: «التنمية الاقتصادية»، «النمو الاقتصادي»، «التقدم الاقتصادي» مع تغيرات في المفهوم من جيل إلى جيل على مستوى العالم على الرغم من أن هناك بعض الفروق بين هذه المصطلحات، والسبب الرئيسي لهذا الارتباك في استخدام هذه المصطلحات هو أنها مترادفة في

مضمونها، وبرغم هذا الارتباك فإن بعض الاقتصاديين مثل «شومبيتر» و«هيكس» قاموا بالتمييز بين أكثر المصطلحات شيوعًا في الاستخدام وهما «التنمية الاقتصادية» والتي تتعلق بمشاكل الدول النامية، في حين أن «النمو الاقتصادي» يشير إلى الدول المتقدمة، حيث ذكر «شومبيتر» في سياق التمييز بين مصطلحي التنمية والنمو: « أن التنمية هي تغيير غير متواصل وتلقائي في الوضع الساكن المستقر بهدف التعديل والحلول محل حالة التوازن الموجودة مسبقًا إلى الأبد، أما النمو فهو تغيير تدريجي ومطرد على المدى الطويل، ويتحقق بارتفاع عام في معدل الادخار و السكان»[1].

أما «هيكس» فقد وضعت هذه المصطلحات بطريقة أخرى حين أشارت إلى أن مشاكل الدول النامية تتعلق بتنمية الموارد غير المستغلة حتى وإن كان استخدامها معروفًا تمامًا، في حين أن مشاكل الدول المتقدمة ترتبط بالنمو مع أن معظم مواردها معروفة مسبقًا وتم تنميتها إلى مدى يعتد به[2]. وبالتالي فإنه من وجهة نظر هيكس فإن «التنمية» تتعلق بالدول النامية، و«النمو» بالدول المتقدمة. وهذا التمييز يعني أيضا أن التنمية تأتي قبل النمو، أي أن الدول تتجه أولاً للتنمية ثم بعد ذلك للنمو، ولكن هذا من وجهة نظري لا يمكن تعميمه على كافة الدول.

وهناك تمييز آخر بين المصطلحات قام به «ماديسون» حين قرر أن رفع مستويات الدخل هو ما يطلق عليه بصفة عامة «النمو الاقتصادية» في الدول الغنية، ويطلق عليه في الدول الفقيرة «التنمية الاقتصادية». ووفقًا لهذا التمييز يمكننا استيعاب أن أي دولة ليس لديها الاختيار بين التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي لأنها إذا كانت دولة فقيرة فإنها ستكون مدفوعة للتنمية الاقتصادية، وإذا كانت دولة غنية فسوف تتجه للنمو الاقتصادي. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التعريف هو الأكثر تطابقًا مع التعريف الذي وضعته «هيكس». ولا زال مصطلحا «النمو الاقتصادي»

(1) Shumpeter, J. A.,: "The Theory Of Economic Development," Oxford University Press, Oxfotd, 1974, PP. 63 - 66.

(2) Hicks, V.: "Learning about Economic Development", Oxford Economic Papers, Oxford, Fedruary 1957, P. 1.

و «التنمية الاقتصادية» يستخدمان بالتبادل فيما بينهما على الرغم من أن هناك فرقًا جوهريًا بينهما يمكن إضافته لتلك الفروق التي سبق مناقشتها، فالنمو الاقتصادي يتعلق بارتفاع دخل الفرد والناتج القومي، بمعنى ارتفاع إنتاج دولة من السلع والخدمات. وهذا الارتفاع يمكن استيعابه كنمو اقتصادي، ومن ناحية أخرى يتضمن مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر من ذلك المعنى، إذ إن التنمية الاقتصادية ليست فقط ارتفاع الدخل الفردي، ولكن أيضًا تغيير جوهري في هيكل الاقتصاد مثل زيادة نصيب الصناعة من الناتج القومي وانخفاض نصيب الزراعة[1].

وهكذا فإن «التنمية الاقتصادية» أكثر اتساعا من «النمو الاقتصادي»، حيث تستخدم التنمية لتوظيف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية أو التغيرات الأخرى المؤدّية للنمو وليس كمقياس لاقتصاد نامي. وعلى جانب آخر فإن النمو قابل للقياس وغير متحيز، حيث يصف الزيادة والتوسع في قوة العمل وفي رأس المال وفي حجم التجارة والاستهلاك[2]. فضلاً عن ذلك فإن التنمية الاقتصادية يمكن أن تستخدم لوصف المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي مثل التغيرات في كل من فنون الإنتاج والبنيان الاجتماعي و الهيكل المؤسسي.

بعد هذا النقاش بشأن التمييز بين مصطلحي «التنمية الاقتصادية» و «النمو الاقتصادي»، وكيف يتم استخدامهما من جانب بعض الاقتصاديين كمترادفين. ولمعرفة المزيد حول مصطلح التنمية الاقتصادية، يتطلب ذلك مناقشة مفهوم التنمية الاقتصادية. فماذا يعني هذا المفهوم؟

يمكن دراسة مفهوم التنمية الاقتصادية من خلال استخداماتها وعلاقتها بالدخل القومي السنوي ودخل الفرد ومدى اختلافهما من دولة إلى أخري.

تستخدم «التنمية الاقتصادية» كمقياس للزيادة في الدخل القومي الحقيقي

(1) Gills, M., et al. "Economics of Development", W. N. Northon and Company, New York and London, 1983. P. 7.

(2) Meier, C. M., and Baldwin, R. E.: "Economic Development", Theory, History, Policy, John Witey and Sons., Inc., New YLork and London, 1964, P. 6.

للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وقبل شرح هذا التعريف ينبغي معرفة ماذا يعني «الدخل القومي الحقيقي»؟. يعرّف الاقتصاديون الدخل القومي الحقيقي بالرجوع إلى إجمالي الإنتاج من السلع النهائية والخدمات في الدولة بالمعنى الفعلي أكثر من المعنى المالي النقدي. إذ إن المعنى المالي للدخل القومي يجب تقويمه بالرقم القياسي الملائم لكل من أسعار السلع الاستهلاكية أو الرأسمالية. وبالتالي فإن الدخل القومي قد يتعلق بالناتج القومي الإجمالي أو الناتج القومي الصافي.

وهناك نقطة بسيطة لبحث ما إذا كان تعريف التنمية يجب أن يركز على الزيادة في الدخل القومي الحقيقي أو دخل الفرد الحقيقي نظرًا لأن المؤشر لدخل الفرد يمكن دائما إيجاده بقسمة الدخل القومي على عدد السكان[1]. فإذا ما تم الأخذ بالزيادة في دخل الفرد كمقياس للتنمية، فماذا يمكن القول في حالة دولة زاد فيها كل من الدخل القومي الحقيقي وعدد السكان بنفس المعدل؟. فحين يقارن النمو في الدخل القومي الحقيقي بالنمو السكاني ويتضح وجود زيادة في دخل الفرد الحقيقي، فإن ذلك يحث على القول بأنه يمثل تراجعا عن الفقر وتقدما تجاه مستوى أفضل للمعيشة، وفي هذا الصدد فإن مصطلح «التنمية الاقتصادية» لا يدل فقط على مفهوم كمي، ولكن أيضًا على مفهوم نوعي.

وقد تم انتقاد هذا التعريف من جانب بعض الاقتصاديين على أنه تعريف غير مرضي، لأنه يتجاهل التغيرات التي تحدث في النمو السكاني، فإذا تلازم ارتفاع الدخل القومي الحقيقي مع نمو أسرع في السكان فلن يكون هناك تنمية اقتصادية بل تخلّف. ولذلك يجب التغاضي عن التغيرات في الدخل القومي الحقيقي - وفق هذا المؤشر للتنمية الاقتصادية - نظرًا للتقلبات الدورية وللتغيرات في قيمة النقود والنمو السكاني.

إن «التنمية الاقتصادية» تعني: زيادة ما في دخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، وقد تبنّى العديد من الاقتصاديين هذا التعريف مثل «ج. م. مبير» الذي عرّف التنمية الاقتصادية كعملية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي للدولة خلال فترة

(1)مرجع سابق، ص 6.

زمنية طويلة، ووفقا لهذا التعريف فإن معدل زيادة الدخل الحقيقي يجب أن يكون أكبر من معدل نمو السكان لتحقيق التنمية الاقتصادية، وإلا سيظل الشعب فقيرًا على الرغم من الزيادة في الدخل القومي الحقيقي، وهذا هو العائق الرئيسي للتنمية في كثير من الدول المتضخمة سكانيًا.

ومن منطلق الرفاهية الاقتصادية فإن التنمية الاقتصادية مطلوبة كعملية من شأنها زيادة دخل الفرد الحقيقي المتلازم مع كل من الانخفاض في تفاوت توزيع الدخل والرضا عن اختيارات الجماهير ككل، وقد تم انتقاد هذا التعريف أيضًا نظرًا لأن النمو في الدخل القومي الحقيقي لا يعني بالضرورة تحسنًا في الرفاهية الاقتصادية، إذ يجب التعامل بحذر في قياس الرفاهية الاقتصادية فيما يتعلق بتركيبة الإنتاج الإجمالي الذي يؤدي ارتفاعه إلى زيادة في دخل الفرد، وكيف يتم تقييم هذا الإنتاج ومدى اتساع الإنتاج القومي الحقيقي، حيث قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع النفقات الحقيقية والأعباء الاجتماعية في الاقتصاد.

وقد تم تعريف التنمية الاقتصادية أيضًا كمؤشر للنمو الاقتصادي المصحوب بتحسن في ظروف المعيشة للسكان، فمن المسلم به وإلى حد بعيد أن التنمية الاقتصادية تعني التحول في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي بما يتضمنه من تغيرات في الإنتاج والطلب، فضلا عن التحسينات في كل من توزيع الدخل والعمالة، بما يعني خلق اقتصاد أكثر تنوعا[2]. ويتضح من ذلك أن التعريف أكثر اتساقا، فإنه يشرح التنمية ليس فقط كتغيير اقتصادي ولكن أيضًا كتحول اقتصادي واجتماعي، وفي قول آخر فإن التنمية الاقتصادية تتضمن تغييرا في هيكل الاقتصاد وتشتمل على تغييرات جوهرية في البنية الاجتماعية وأيضًا في الأفكار والمعتقدات، وعلى كل حال فقد أصبح واضحا أن التنمية الاقتصادية من الممكن أن تحدث في نظام اجتماعي واقتصادي وقيمي شديد التنوع[1].

---

(1) Elkan, W.: "An Introduction to Development Economics", Pengiun Book, London, 1873, P. 63.

(2) Meier and Baldwin, Op. Cit, PP. 143 - 144.

وعلى الرغم من حقيقة أن المفهوم الاقتصادي يمكن تعريفه بصعوبة وبشكل مرضي عالميا، إلا أنه يجب التركيز على بعض التعريفات التي قد تمكن من وضع فكرة عامة عن معنى التنمية الاقتصادية وضرورتها للدول النامية وخاصة الأفريقية. ومن ثم فإن الأسئلة التي يجب طرحها تتعلق بمعنى التنمية للدول الأفريقية، فهل تحسن التنمية من ظروف معيشة الدول الأفريقية؟ فإن كان ذلك كذلك، فإلى أي مدى وبأي سبيل؟ وإذا كانت رفاهيتها لا تتحسن بسرعة كبيرة فأي تغيرات في نماذج وعمليات التنمية قد تحسن النتيجة؟ وبغرض الإجابة على كل هذه الأسئلة يجب علينا النظر إلى بعض القضايا التي تقودنا إلى الإجابات المناسبة لهذه الأسئلة مثل: ما هي متطلبات التنمية الاقتصادية التي يجب على الدول الأفريقية أخذها في الاعتبار للتوصل للتنمية؟ وما هي عوائق التنمية التي تواجه أغلبية الدول الأفريقية؟ وما هي النظريات والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية؟.

وقبل ذلك ينبغي الإجابة عن سؤال آخر، قد يكون المقدمة للموضوع ككل، ألا وهو مصطلح «التنمية الاقتصادية». والسؤال هو: لماذا ندرس التنمية الاقتصادية بصفة عامة؟ فكثير من الذين يعتقدون أن التنمية الاقتصادية أمر مرغوب فيه، يرجعون لدراسة التنمية الاقتصادية للعثور على المعايير السياسية التي تتطلبها التنمية والمعيار المستخدم للحكم على ميزات وعيوب السياسات المختلفة التي تقترح حاليا. وسبب آخر لدراسة التنمية الاقتصادية هو أنه من المستحيل تقدير العديد من المشكلات قصيرة الأجل مع المشكلات الطويلة الأجل باستخدام خطط وسياسات طويلة الأجل.

وفي النهاية كيف يمكن لدولة نامية أفريقية البدء في التنمية الاقتصادية؟ ماهي مراحل التنمية الاقتصادية التي يمكن لدولة اتباعها، خاصة في ظل النظام العالمي الجديد الذي أصبح فيه العالم قرية صغيرة جداً بفضل التقدم في وسائل الاتصال والمعلومات مثل الأقمار الصناعية، وشبكة الإنترنت وغيرها، والذي اتفق على تسميته بالعولمة؟ يجزم كثير من المؤرخين الاقتصاديين أن الدولة تمر بمراحل

مختلفة في مسيرة تنميتها، حيث استخدم «آدم سميث» في هذ الخصوص متتالية الصيد، الرعي، الزراعة، التجارة، الصناعة. في حين رأى الكتاب الألمان أن كل دولة تمر خلال خمسة أطوار للتنمية الاقتصادية هي: الهمجية، الحياة الرعوية، الزراعة، الصناعة، والتجارة.

وعلى الجانب الآخر يركز «هيلد براند» على متتالية خاصة بعلاقات المبادلات هي: المقايضة ـ الاقتصاد النقدي ـ الاقتصاد الائتماني. أما «بوتشر» فقد اتخذ من التحولات الاقتصادية معيارا لدرجة التنمية الاقتصادية وهي: الاقتصاد المحلي المستقل، اقتصاد الحضر، والاقتصاد القومي. في حين استخدم كل من «أشلي» و «أونوين» متتالية: النظام العائلي ـ نظام النقابة ـ النظام المحلي ـ نظام المصنع. وفي النهاية جاء «جراس» الذي اتبع برنامجا يستند على مجالي السوق: قرية ـ مدينة ـ دولة ـ عالم.

ووفقا لما ذكره «روستو» فإن هناك خمس مراحل رئيسية للتنمية هي: المجتمع التقليدي، المرحلة الانتقالية، الشروط المسبقة لفترة الانطلاق، التوجه للانطلاق، وعصر الاستهلاك الجماهيري الترفي. وليس من الضروري أن تتبع كل الدول نفس المراحل، لأن ذلك يعتمد على ظروف كل دولة. ولذلك يمكن لدولة ما الوصول لما يطلق عليه مرحلة التنمية الأخيرة، دون أن تمر بمرحلة مبكرة. وهناك أيضا مراحل من الممكن تخطيها، وليس على نماذج اقتصادية مختلفة أن تنجح أو تتطور من مرحلة لأخرى. ولذلك فلا يوجد سبب لأي دولة لئلا تتجه نحو التنمية الاقتصادية، لأن أي دولة يمكن أن تقوم بالتنمية الاقتصادية في أي وقت وبأي مرحلة.

المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية

يجب على أي دولة أفريقية تسعى للتقدم أن يكون لديها متطلبات محددة للتنمية الاقتصادية، إذ إن الطريق الوحيد للحاق بالتنمية الاقتصادية هو ملكية متطلباتها وإزالة العقبات التي تقف في طريق التقدم الاقتصادي. ووفقا لما ذكره

بعض الكتّاب، فإن الأسباب المباشرة للنمو الاقتصادي هي: الجهود المبذولة للاقتصاد لتوفير الزيادة في المعرفة أو تطبيقها في الإنتاج، وزيادة مقدار رأس المال أو الموارد الأخرى. هذه الأسباب الثلاثة عادة ما توجد مع بعضها، مع أنه يمكن التمييز بينها كمفاهيم.

وفي قول آخر فإن التنمية الاقتصادية ترتبط بإحكام مع القدرات و المواهب البشرية والأوضاع الاجتماعية، والظروف السياسية والأحداث التاريخية، وليس فقط المتطلبات الاقتصادية. ولذلك فإن المتطلبات السياسية والنفسية والاجتماعية والثقافية لها نفس أهمية المتطلبات الاقتصادية. ويجب على الدولة التي تتجه للتنمية أن تفكر في المتطلبات الاقتصادية وغير الاقتصادية.

1- القاعدة المحلية الذاتية

ومن المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية وجود القاعدة المحلية التي تنطلق منها التنمية الاقتصادية. بمعنى أن المطلب الأساسي الأول للتنمية الاقتصادية هو ضرورة تأسيس عملية التنمية على قاعدة محلية داخل الدولة الأفريقية النامية، فيجب أن تعتمد التنمية على الدولة ذاتها ولا يمكن استيرادها من الخارج.

إن القوى الخارجية تستطيع أن تحفز وتسهل عمل القوى المحلية، ولكنها لا تستطيع إتمام عملية التنمية أو العمل كبديل عنها. وتقدر أهمية القاعدة المحلية إذا كان من المسلم به أن هناك فارقًا متسعًا بين بدء التنمية والحفاظ عليها. فبعض المشروعات قد يتم البدء فيها بمساعدات خارجية، ولكن ذلك لا يضمن الحفاظ على التنمية الاقتصادية.

ووفقا لذلك فإن التنمية ستكون مستحيلة إذا لم تحتل مكانا في أذهان سكان الدولة، بمعنى أن التنمية يجب أن تعتمد على سكان الدولة ذاتها وليس على الأجانب، لأن الاعتماد على المساعدات الخارجية سوف يعرقل مبادرات التنمية فضلا عن إعطاء اليد الطولى للمستثمرين الأجانب لاستغلال الموارد الطبيعية

لمصلحتهم الذاتية. ولايعني هذا ألا تطلب الدولة مساعدات خارجية إذا لم تستطع الاعتماد فقط على مصادرها المحلية للتنمية الاقتصادية، فذلك قد يكون ممكنا ولكن ليس إلى مدى بعيد. فكثير من الدول الأفريقية طلبت مساعدات من الدول المتقدمة في برامجها الإنمائية، إلا أنها فقدت مواردها الطبيعية ولم تتمكن من تحقيق التنمية لأنها اعتمدت بالكامل على المستثمرين الأجانب في استغلال الموارد الطبيعية.

2ـ السوق

ومن المتطلبات الأخرى لعملية التنمية الاقتصادية أيضًا وجود سوق مناسبة، إذ إن التوصل للتنمية يستوجب إلغاء العوائق التي تجابه الدول الأفريقية، وأحد تلك العوائق هو محدودية السوق، ولذلك يتطلب بحثها كأحد المتطلبات الأخرى للتنمية الاقتصادية. فعيوب السوق تؤدي إلى جمود عوالم الإنتاج وسكون التوسع والتنمية القطاعية، ولمزيد من التوضيح فإن هذه العيوب تحد من انتقال العوامل من أساليب للتشغيل أقل إنتاجية إلى أعلى إنتاجية، وتعوق من توسيع وتنمية السوق، وتحد من امتداد تأثير قطاع إلى القطاعات الأخرى.

ولذلك فإنه لإيجاد سوق مناسبة يجب تحسين المؤسسات الاجتماعية/ الاقتصادية القائمة واستبدالها بمؤسسات أخرى، فيجب توسيع أسواق المال والنقد، وإتاحة تسهيلات ائتمانية أرخص وأكثر اتساعا للمزارعين وصغار التجار ورجال الأعمال، مع زيادة معرفتهم بفرص السوق و تقنيات الإنتاج الحديثة. وبناء على ذلك يجب على الاقتصاد السعي للاستغلال الأمثل والكفاءة المثلى في استخدام الموارد الموجودة. وكل هذه الأشكال البديلة للمنظومة الاجتماعية والاقتصادية مطلوبة لإيجاد سوق مناسبة.

وقد أظهرت خبرات الدول المتقدمة أن الأقل درجة من عيوب السوق والأكثر كفاءة سيمثل تحسنًا في التجارة الخارجية لينتقل بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، وبذلك يكون من الأسهل كسر الحلقات المفرغة. إذن فالطريق الوحيد للدول الأفريقية هو العمل بجدية لإيجاد السوق لتنفيذ المتطلبات الاقتصادية.

3- التغير الهيكلي

أما فيما يتعلق بالمطلب الثالث للتنمية الاقتصادية فهو التغير الهيكلي الذي ينطوي على التحول من مجتمع زراعي تقليدي إلى اقتصاد صناعي حديث. إذ إن أغلبية الدول الأفريقية هي مجتمعات زراعية، وحتى يكون لديها تنمية يجب أن تتحول إلى اقتصاديات صناعية حديثة، وما تتطلبه من تحويل جذري للمؤسسات القائمة وللأوضاع والبواعث الاجتماعية. فما هي فوائد التغيير الهيكلي للدول النامية؟ من المعروف أن التغيير الهيكلي يؤدي إلى زيادة فرص التوظيف، وإنتاجية أعلى للعمالة وتراكم رأس المال، واستغلال للموارد الجديدة وتحسينات في التقنية، وتلك الفوائد هي كل ما تحتاجه الدول الأفريقية.

وبهدف حل مشكلة البطالة فقد يبدأ التغير الهيكلي بنقل السكان من مستوى أقل إلى مستوى أعلى، إذ تتصف الاقتصاديات النامية بقطاعات أولية متسعة وقطاعات ثانوية صغيرة جدا متعادلة مع قطاعات ثالثة صغيرة. ويتضمن التغيير الهيكلي توسيع القطاع غير الزراعي بما يخفض من نسبة السكان في القطاع الزراعي تدريجيا في الاقتصاد الزراعي المتضخم سكانيا، وهذا يؤدي إلى فرص أكبر للتوظيف والتي بدورها ستؤدي إلى حل مشكلة البطالة. ولا يعني التغيير من قطاع زراعى إلى قطاعات غير زراعية إهمال القطاع الزراعي كلية لأن ذلك قد يؤدي إلى تدني في إنتاج الزراعة، ومن ثم انخفاض إسهام القطاع الزراعي في صافي الإنتاج القومي. وفي قول آخر، فإنه يجب زيادة الإنتاج الزراعي. ولتحقيق ذلك يجب إجراء تغييرات في أسلوب الإصلاح الزراعي، وتقنيات ومدخلات زراعية محسنة، وهيئات تسويق أفضل، ومؤسسات ائتمانية جديدة. . . إلخ. ولا يؤدي التحول من قطاع زراعي إلى قطاعات غير زراعية - مثل قطاع الصناعة - إلى أي نتائج سلبية في قطاع الزراعة، لأن الزيادة في الإنتاج سوف توسع الطلب الريفي على السلع الاستهلاكية، ومن ثم ستعمل المدخلات الزراعية كحافز للتوسع في القطاع الصناعي.

إلى جانب ذلك لابد من وجود علاقة قوية جدا بين قطاعي الزراعة والصناعة لأن زيادة الإنتاج الزراعي تتطلب تحسين الآلات والمدخلات الأخرى المصنعة، وهو ما يمكن تنفيذه فقط بواسطة القطاع الصناعي. وزيادة الإنتاجية الزراعية والدخول سيزيد الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات المتاحة فقط في القطاع الصناعي، حيث «يعتمد مجال زيادة الإنتاجية الزراعية الدخول بشدة على التحول الهيكلي للاقتصاد نظرًا لتأثيره على النمو في الطلب التجاري على المنتجات الغذائية، وعلى النمو في فرص التوظيف البديلة، وعلى الزيادة في كمية ونوعية المدخلات المشتراة المتاحة للقطاع الزراعي»(1).

ويعتبر انتقال السكان من مستوى إلى آخر في العمالة مظهرا آخر هاما للتغير الهيكلي، إذ إنه نتيجة للتوسع في القطاعين الزراعي و الصناعي فإن الطلب على المنتجات النهائية يتزايد بشكل سريع جدا، لأن التوسع في القطاعين الزراعي والصناعي يعتمد بشدة على تواجد العمالة المؤهلة للنقل والتوزيع بالجملة والتجزئة والتقنيين.. إلخ، حيث ترتفع مساهمة العمالة الموظفة مع التنمية الاقتصادية. والمظهر الثاني الهام جدا للتغيير الهيكلي هو تطوير نظام اجتماعي، وليس هذا أمرا يسيرا لأنه يحتاج إلى إعادة النظر في بعض الثقافات والعادات والتقاليد وبناء نظام اجتماعي جديد. وحتى تكون التنمية الاقتصادية ممكنة يجب تغيير كافة المؤسسات الاجتماعية، ويستوجب تنفيذ ذلك استخدام أسلوب الإقناع وليس الإجبار.

وبناءً على ذلك فإن «النمو الاقتصادي عملية تؤثر ليس فقط على العلاقات الاقتصادية، ولكن على البنية الاجتماعية والثقافية الداخلية للمجتمع». وهذا يعني أن متطلبات التنمية ليست فقط اقتصادية ولكنها أيضًا متطلبات غير اقتصادية، ولإحراز هذه المتطلبات يجب تغيير المجتمع ككل. وهذه مشكلة كبيرة، لأن هذا التغيير سيحدث تأثيره في الموارد البشرية التي تمثل العامل الأساسي

(1) مرجع سابق، ص 337.

في التنمية الاقتصادية. إذ لا يمكننا التوجه نحو التنمية دون إعداد الإنسان الذي سيتولى هذه المهمة والذي سوف يحدث استطلاع الآثار الناتجة وما إذا كانت الآثار إيجابية أو سلبية بما يؤثر على مصالحه.

4. رأس المال

أما فيما يتعلق برأس المال كمطلب أساسي في عملية التنمية الاقتصادية فهو يعد من أكثر العوامل الاستراتيجية أهمية في عملية التنمية، ويتصف بكونه المفتاح الرئيسي للتنمية الاقتصادية بصفة عامة، وهو عملية تراكمية وذاتية للتنمية الاقتصادية بمجرد أن تبدأ. فالمطلب الأساسي للتنمية الاقتصادية هو تراكم رأس المال الحقيقي، والذي يتضمن ثلاث فاعليات مستقلة: زيادة في حجم الادخار الحقيقي، آلية للتمويل والائتمان بحيث يمكن سحب الموارد من المستثمرين، وأداء الاستثمار بحيث يتم استخدام الموارد في السلع الرأسمالية.

ويتضمن رأس المال أيضًا تنمية المهارات، والتي تتطور عادة كنتيجة للتراكم الرأسمالي. والسؤال الآن: كيف يمكن التوصل إلى معدل تكوين رأس المال؟ وإجابة هذا السؤال قد تختلف من دولة إلى أخرى لأن هناك إمكانيات أو وسائل عامة مختلفة للتوصل لمعدل التكوين الرأسمالي. فالميل للادخار في الدول الأفريقية منخفض للغاية، ومن ثم فلن يكون الادخار الاختيارى مقبولا بالقدر المطلوب، والنهج الواضح هو اللجوء للادخار الإجباري، والذي يتمتع بالمزايا الإضافية لتقليص الاستهلاك، وبالتالي فإن الموارد المتعلقة بالاستهلاك، سوف يتم استخدامها لتكوين رأس المال. ومن الأساليب المختلفة للادخار الإجباري، استخدام الضرائب كأحد الأساليب الكامنة للادخار الإلزامي. فالطريق الواضح لزيادة المدخرات هو الحد من الاستهلاك المحلي بطرق مختلفة منها زيادة حصيلة الضرائب وفرض ضرائب جديدة. والهدف من الضرائب يجب أن يكون الحد من استخدام المدخرات في قنوات غير إنتاجية، وتعبئتها في خزائن الدولة لتكوين رأس المال.

أما في الأسلوب الثاني للادخار الإجباري - وهو التمويل بالعجز - فيعتبر أداة

هامة للتكوين الرأسمالي، حيث يرفع التمويل بالعجز مدخرات المجتمع برفع الدخول النقدية وخفض الاستهلاك الحقيقي. وهذا الأسلوب قد يطلق عليه تضخميًا كشكل آخر للادخار الإجباري، حيث تزيد الأسعار بالنسبة لدخول بعض المجموعات في المجتمع ويضعف المستوى الحقيقي لاستهلاكهم. ويمثل الاقتراض من الجمهور مصدرا آخر لتكوين رأس المال، وقد يكون الاقتراض العام إجباريا. وحتى يكون الاقتراض العام ـ و كذلك الخاص ـ ناجحا، يجب أن تكون جهود التراكم الرأسمالي والتنمية الاقتصادية مشجعة.

وهناك أسلوب آخر لتكوين رأس المال من خلال تغيير الواردات الاستهلاكية، وهو ما يعني أن الواردات يجب تخفيضها، ومن ثم سيرتفع الادخار المحلي وسيتم استيراد السلع الاستهلاكية. و على ذلك ستكون الزيادة في الادخار جوهرية طالما يؤدي تقييد الاستيراد الاستهلاكي إلى زيادة في صافي تكوين رأس المال. والأسلوب الخامس لزيادة تكوين رأس المال يتمثل في تحويل البطالة المقنعة من الصناعات العقارية والخدمية، والهدف هو نقل العمال غير المنتجين في القطاعين الزراعي والصناعي إلى مشروعات متنوعة خالقة لرأس المال مثل الطرق وأعمال التشييد البسيطة.

كل تلك الأساليب التي تم بحثها فيما سبق هي مصادر محلية تحتاج إلى تدعيمها بمصادر خارجية، فرأس المال يمكن استيراده إما مباشرة في شكل قروض وضمانات أو غير مباشرة بسداد قيمة الواردات من خلال الصادرات. والبديل الثاني هو الأمثل للدول الأفريقية لأن السلع الرأسمالية المستوردة لا يمكن وضعها في الاستخدام الأمثل لها نظرًا لعدم قدرة السكان. . وهم غالبا غير مدربين أو مؤهلين أو أميين. . ولذلك يجب على الدول الأفريقية اقتراض التقنية من الدول المتقدمة.

وقد يوفر قطاع التجارة الخارجية بعض الإمكانات لتكوين رأس المال من خلال تحسين شروط دخل التجارة، بمعنى أنه إذا ارتفعت أسعار التصدير وزادت إيرادات

التصدير فمن ثم ستزيد قدرة الدولة على الاستيراد أيضًا. وهذه القدرة على الاستيراد يجب ألا تطبق على السلع الاستهلاكية حتى لا تحل محل الإنتاج المحلي من السلع التنافسية، وإلا فلن يكون هناك زيادة في الاستثمار.

5ـ الاستثمار

وآخر المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية هو الاستثمار الملائم للتنمية، حيث يعتبر تحديد نموذج صحيح للاستثمار في اقتصاد نام، بنفس الأهمية مثل معدل تكوين رأس المال، ولكن هذا ليس أمرا بسيطا بالنسبة للدول الأفريقية، حيث يعتمد النموذج الأمثل للاستثمار غالبا على وسائل الاستثمار المثمرة المتاحة للدولة، و على الإنتاجية الاجتماعية الحديثة للنماذج المثالية للاستثمار. فما هي معايير الاستثمار المختلفة التي يمكن بحثها؟ هناك معايير مختلفة للاستثمار مثل الإنتاجية الاجتماعية الحدية، النفقات الاجتماعية والاقتصادية العامة، النمو المتوازن، اختيار التقنيات، ونسبة رأس المال إلى الإنتاج.

وقد تم اعتبار الإنتاجية الاجتماعية الحدية بمثابة أحد معايير الاستثمار الرئيسية والتي يجب إبراز اتجاهاتها بوضوح، إذ إن الإنتاجية الاجتماعية الحدية هي الأعلى، فضلا عن ذلك فإن بعض الاقتصاديين أيدوها كدليل عملي لسياسة استثمارية. ووفقا لهذا المعيار فإنه يجب توجيه الاستثمار نحو الاستخدام الأكثر إنتاجية، فيجب ربط الاستثمار بالاستخدام الأفضل للعمل لإنتاج السلع التي ستسد الحاجات الأساسية للسكان، وتشجيع اقتصاديات خارجية أكبر. ويجب الاعتماد على استخدام المواد الخام المحلية، وتحسين أسلوب توزيع الدخل الحقيقي، كما يجب أن تتركز الاستثمارات على تلك الصناعات التي توفر النقد الأجنبي، وتخفض الضغوط على ميزان المدفوعات، وتعظم من نسبة الصادرات السلعية إلى الاستثمار.

النموذج الثاني لمعيار الاستثمار هو النفقات العامة الاجتماعية والاقتصادية والتي لها جانبان هما: العرض والطلب، حيث يقضي جانب العرض ضمنا

ضرورة خلق الاستثمار لاقتصاديات خارجية في صورة تطوير مصادر الوقود والطاقة، وتنمية المصادر المشتركة للمواد الخام، وتطوير تسهيلات الائتمان والبحوث والنقل. . . إلخ. في حين يتضمن جانب الطلب طرقًا، سككًا حديدية، مباني، سدودا، . . . إلخ، ولكلا الجانبين يجب أن يرفع الاستثمار مستوى الإنتاجية، ويوسع الأسواق، ويخفض التكاليف، ويشجع إنشاء الصناعات الجديدة.

المعيار الثالث والهام جدا هو النمو المتوازن، ووفقًا له يجب أن يؤسس الاستثمار على مبدأ النمو المتوازن وبنفس المعدل في كل القطاعات، فمطلوب مثلا التوازن بين الاستثمار في الزراعة والصناعة، بالإضافة إلى الاستثمار في قطاعات أخرى. وأيضًا مطلوب توازن داخل قطاع الصناعة مثلا بين صناعات السلع الاستهلاكية المختلفة وصناعة السلع الرأسمالية، وهكذا بين النفقات العامة الاجتماعية والاقتصادية والاستثمار الإنتاجي المباشر، وبين القطاع المحلي والقطاع الخارجي. ووفقًا لهذا المعيار فإن كل القطاعات يجب أن تنمو بتوازن لأنها ترتبط كلها ببعضها البعض.

يؤثر أيضًا اختيار تقنيات الإنتاج على مقدار ونموذج الاستثمار في أي اقتصاد نام، سواء كان يجب استخدام فنون إنتاج كثيفة رأس المال أو كثيفة العمل، اعتمادا على الأهداف الاجتماعية والاقتصادية العريضة للدولة، وبمعني آخر فإنه إذا كانت الدولة متضخمة سكانيا وتعاني من البطالة المقنعة بالتوازي مع نقص رأس المال، فإنها مدفوعة لتبني تقنيات كثيفة العمل. وإذا كان لدى الدولة مشكلة نقص رأس المال وتحاول زيادة الإنتاج التصديري للحصول على عائد أكبر للنقد الأجنبي، فإنه من المستحب في هذه الحالة تبني تقنيات كثيفة رأس المال.

وقد أكد كثير من الاقتصاديين نسبة رأس المال إلى الإنتاج كمعيار للاستثمار، مقترحين ضرورة قصر الاستثمار على تلك المشروعات التي تخفض معدل رأس المال إلى الإنتاج. ويجب أن يكون هناك أولويات للاستثمار مع التركيز على

المشروعات التي تتطلب نسبة أقل من رأس المال إلى الإنتاج. ووفقًا لهذا المعيار تستطيع كل دولة أن تستثمر تبعا لقدرتها على استيعاب رأس المال الذي يحد منه نقص القدرة على انتقال كل من العمل والتقنية والعمالة المؤهلة، ولذلك فإن المعيار المنطقي للاستثمار يتطلب إتاحة عناصر الإنتاج المتكاملة مع تلك التي يرتبط بها رأس المال لتجنب التضخم والحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، ومن الصعوبة إقرار أي معيار للاستثمار تستطيع أن تتبناه دولة أفريقية، لأنه لا يوجد طريق موضوعي وحيد وبسيط يجب على الدولة اتباعه لإيجاد توازن فيما بين تلك المعايير المختلفة التي سبق مناقشتها. هذه هي إذًا المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية، ولكن هذه المتطلبات وحدها ليست كافية لعملية التنمية الاقتصادية بدون المتطلبات الاجتماعية والثقافية التي تمثل جانبًا مهمًا في التنمية الاقتصادية.

6ـ المتطلبات الثقافية والاجتماعية

كل متطلبات التنمية لها سمة اقتصادية، وعلى الرغم من أنه تم عزلها لأغراض التحليل، إلا أن المسائل الاقتصادية في الإنتاج مرتبطة بباقي النظام الاجتماعي ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض، فنموذج الاستثمار على سبيل المثال عبارة عن دالة في القيم والبواعث السياسية والثقافية والدينية وكذلك الاقتصادية، ولذلك فإن متطلبات التنمية الاقتصادية لها مردود على كل ما يتعلق بالثقافة، وسيتطلب التغيير الاقتصادي تغييرات أخرى في المجتمع، فيجب أن تتغير الأوضاع الاجتماعية والثقافية للسكان حتى تحتل التنمية مكانها، وكل العوائق الاجتماعية للتنمية يجب إزالتها مثلها مثل العوائق الاقتصادية.

فإذا كانت التنمية الاقتصادية ذات سرعة كافية ولم تحتل موقعها داخل إطار العمل الثقافي والتنظيمات الاجتماعية القائمة ـ ومنها على سبيل المثال: الأسرة، النظام الطبقي، القرابة والنسب، العقائد والتعاليم الدينية... إلخ ـ فلابد من خلق احتياجات جديدة، وبواعث جديدة، وطرق جديدة للإنتاج، ومؤسسات جديدة لجعل التنمية الاقتصادية ممكنة، وهذا ليس بالأمر اليسير لأن أي تغيير اجتماعي أو ثقافي سيؤدي بالتأكيد إلى سخط ومقاومة السكان.

7ـ الإدارة

والمتطلب الأخير للتنمية الاقتصادية محل البحث هو الإدارة الضرورية للتنمية الاقتصادية، نظرًا لإمكاناتها في تنظيم المتطلبات الأخرى التي لا غنى عنها، فوجود إدارة قوية وفعالة وقويمة متطلب هام جدا للتنمية الاقتصادية، وفي حالة غياب جهاز إداري جيد وفعال فإن خطط التنمية الخاصة منها أو العامة لا يمكن أن تنفذ كما ينبغي.

برنامج التنمية يتطلب أيضًا نظاما إداريا ملائما للمتابعة من خلال الخطوط الموضوعة في القوانين، وتتطلب التنمية الاقتصادية أيضًا بعض الخدمات الأخرى مثل النظام، العدالة، الشرطة، الأمن.

وكثير من التحليلات عن العلاقة بين القيم والتنمية أظهرت بجلاء ما يتعلق بكيفية خلق المجتمعات لعدد كاف من المنظمات لقيادة جهود التنمية. والمنظم هو شخص ما قد يستطيع الأخذ باكتشاف تقني جديد أو بأسلوب جديد للإدارة وتنفيذ استخدام عملي له في مصنعه أو في مجال عمله، وهذا يعني أن هناك أمرا واحدا للتطوير كتقنية أو ابتكار جديد، ولكن إذا لم يستخدم شخص ما تلك التقنية استخداما فعليا وعمليا لتحويلها إلى ابتكار جديد فإن هذا الأمر سيكون له تأثير بسيط قد لا يؤثر على التنمية الاقتصادية على الإطلاق.

عوائق التنمية الاقتصادية

إن المتطلبات الأساسية التي لا غنى عنها لأي برنامج إنمائي في أي دولة كما سبق الحديث هي: القواعد الوطنية المحلية، السوق، التغييرات الهيكلية، التكوين الرأسمالي، معايير الاستثمار، المتطلبات الاجتماعية والثقافية، والجهاز الإداري. وقد يمثل نقص هذه المتطلبات في العديد من الدول الأفريقية عوائق تمنع وتعترض التنمية الاقتصادية. ولذلك، وللتعرف على ما يمكن عمله للدول الأفريقية، يجب علينا التعرض لتلك العوائق لرؤية كيفية تأثيرها على التنمية الاقتصادية.

1. عدم وجود قاعدة وطنية محلية

فمثلا فيما يتعلق بوجود قاعدة وطنية تعتمد عليها التنمية الاقتصادية بدلا من الاعتماد على الخارج، نجد أن كثيرا من الدول ـ ولظروف مختلفة سياسية، واقتصادية، واجتماعية ـ ليس بوسعها الاعتماد على نفسها في برنامج التنمية، إما لفقرها أو للضغوط الخارجية المتمثلة إما في الاستعمار المباشر أو غير المباشر في استغلال ثرواتها وظروف سكانها. هناك إشكاليات تتعلق بنقص العمالة أو الأمية أو نقص رأس المال أو عدم القدرة على الشروع في برنامج التنمية الاقتصادية. لذلك تعتبر القاعدة الوطنية المحلية للتنمية الاقتصادية عائقا من عوائق التنمية، خاصة في ظل الظروف الدولية الجديدة والمتمثلة في عولمة الاقتصاد والتنمية.

2. نقص رأس المال

أما العائق الآخر والذي تعاني منه كثير من الدول المتحفزة للتنمية الاقتصادية فهو نقص رأس المال، وبصفة عامة يمكن القول إن نقص رأس المال كعائق للتنمية تتسبب فيه حلقة الفقر لكثير من الدول، ومن ثم فإن الفقر هو سبب ونتيجة لنقص رأس المال في الدول الأفريقية، وعدم كفاية التراكم الرأسمالي المحلي، الذي ينشأ مرة من أخرى عن المستوى المنخفض للادخار، وهو منخفض بدوره لأن الدخل القومي الفردي متدن، وهو الآخر لا يمكن زيادته بسرعة نظرًا لنقص رأس المال، أو أن يكون التراكم الداخلي لرأس المال متدنيا كما في الدول الفقيرة. فالدخل هو مصدر الادخار. وإذا كان الدخل الفردي منخفضا فإن المعدل السنوي للادخار الفردي يظل منخفضا أيضًا[1]. وتؤدي الإنتاجية المنخفضة إلى دخل حقيقي منخفض، وادخار متدني، واستثمار ضعيف، ومعدل

(1) Sharma, S. K.: "Development Strategy and the Developing Countries", south Asian Publshers PUT . Ltd., New Delhi, Madras, 1983, P. 29.

منخفض للتكوين الرأسمالي، وكنتيجة لذلك فإن الشعوب الفقيرة جدا في الدول الأفريقية معظمهم أميّون وغير مهرة، ويستخدمون معدات رأسمالية وأساليب قديمة للإنتاج مع تكوين رأس المال.

إذن، فما هي الأسباب الرئيسية لنقص الدافع للادخار والاستثمار في الدول الأفريقية؟

بعض هذه الأسباب هو: غياب هيبة القانون والنظام، عدم الاستقرار السياسي، اضطراب الأحوال النقدية، نقص الترابط في الحياة الاقتصادية، النظام العائلي الممتد... إلخ. أما الأسباب الأخرى التي تعيق الاستثمار فيمكن تلخيصها في عدم رغبة الناس في تحمل مخاطر مشروعات جديدة لصغر حجم السوق المحلي، وأضف إلى ذلك صعوبات تدبير مصادر التمويل لأغراض الاستثمار، وزيادة تكاليف الإنتاج لنقص العمالة الماهرة وإمكانية انتقالها، وبالتالي عرقلة المستثمرين المحتملين وغياب أو عدم ملاءمة الخدمات الأساسية مثل النقل وإمدادات الطاقة والمياه... إلخ. وفي النهاية توافر المنظمين هو في حد ذاته عامل نادر في غالبية الدول الأفريقية[1].

إذًا المشكلة في الدولة الأفريقية ليست فقط في نقص التكوين الرأسمالي، ولكن هناك أيضًا العديد من المشاكل التي تواجه الدافع للادخار والاستثمار بهدف حل مشكلة نقص التكوين الرأسمالي، وذلك هو سبب عدم وجود أي إضافة للأصول الرأسمالية الحقيقية في هذه الدول. وكثير من هذه المشاكل يمكن التغلب عليها ببعض المحاولات التي تم تنفيذها فعليا، مثل تدبير الإنفاق الاجتماعي العام والذي يمكن أن يعطي قوة دافعة للتنمية، ويحاول تغيير الأنظمة السياسية غير المستقرة.

3 ـ عيوب السوق

كما يمثل السوق متطلبًا هامًا جدا للتنمية الاقتصادية، فكثير من الدول

(1) Meier and Baldwin, op. cit PP. 19 - 20.

الأفريقية أصبحت غير قابلة للنمو نتيجة لعيوب السوق، بما يعني أنه قد تم اعتبار هذه العيوب بمثابة عائق للتنمية الاقتصادية. وتتأسس العلاقة بين الحجم المحدود للسوق والتخلف الاقتصادي على فكرة أن اقتصاديات الحجم في الصناعة هي السمة الرئيسية للتنمية الاقتصادية. فإذا اتجهت دولة للتصنيع واستخدمت تقنية حديثة، فإنها سوف تحقق إنتاجا كبيرا من السلع، والذي يحتاج إلى حجم متسع من الأسواق بهدف بيع تلك السلع بشكل محدود للأسواق التي تعتبر بذلك سببًا رئيسيًا للتخلف، مؤثرا في المشاكل الأخرى مثل النقل و النظام التجاري. ولذلك تعتبر محدودية السوق عائقًا للتنمية، وقد تكون مشكلة للصناعات الصغيرة ولكن لا يمكن اعتبارها سببا رئيسيًا للتخلف في دولة ككل لأن الدولة يمكنها تسويق منتجاتها في الأسواق الخارجية.

4- العوائق الاجتماعية والثقافية

وأخيراً تمثل المعوقات الاجتماعية والثقافية العائق الرابع للتنمية والأكثر أهمية، فنقص رأس المال وضعف الأسواق وكل المعوقات الأخرى يمكن حلها بمجهود أقل من المعوقات الاجتماعية والثقافية. فعلى التنمية الاقتصادية أن تفعل الكثير بالمواهب البشرية الفطرية، والأوضاع الاجتماعية، والظروف السياسية والأحداث التاريخية. فلدى معظم الدول الأفريقية مؤسسات اجتماعية جامدة ومتصلبة هي وراء الأوضاع التي تعوق التنمية الاقتصادية.

ووفقًا لتقرير الأمم المتحدة عن عمليات ومشاكل التصنيع في الدول الأفريقية، فإن هناك عناصر مقاومة اجتماعية للتغيير الاقتصادى في الدول الأفريقية والتي تتضمن: العوامل المؤسساتية التي تضعها مناصب قيادية طبقية جامدة ومتصلبة، مدعومة ومسلحة بمعتقدات وقيم تقليدية، والأوضاع الاجتماعية التي تتضمن تقييما رديئا فيما يتصل بأدوار أنشطة الأعمال وتعارضها مع أساليب المعيشة ومفاهيم السموّ الاجتماعي المؤيدة بواسطة الجماعات ذات المنزلة الرفيعة، والواقعية الاجتماعية التي تم تعريفها بأنها ميل المجتمع للانغلاق والتمييز الطبقي، وللتفرقة العرقية أو الدينية، وللاختلافات في التقليد والأسلوب الاجتماعي، والولاء للأقارب والتماثل في الهوية الإقليمية المحلية.

وكل هذه العوامل يمكن اعتبارها كعوائق للتنمية لأن الناس خاضعون لها، ومقاومون لأي قيم جديدة تخلق تحت تأثير التحديثات. وتوجد أيضًا بعض العوالم السلوكية الأخرى التي تعوق التنمية الاقتصادية، مثل الآثار المترتبة على الانتماء للنسب أو الطبقة، العشيرة أو العقيدة، والتي تحدد المنزلة الاجتماعية للأفراد. ولذلك فلا يمكننا الإشارة إلى عامل اجتماعي واحد كعائق للتنمية لأن كل هذه العوامل تتجمع معا في معوقات اجتماعية ثقافية (مركبة) للتنمية الاقتصادية للدول الأفريقية.

وتعتمد التنمية أساسًا على السكان، وذلك لإسهامهم بشكل ملائم فيها، وبالتالي يجب أن يكونوا أصحاء وأقوياء ونشطين ومتيقظين ذهنيا. فقد يعزى التخلف إلى مسببات وصفية مميزة مثل معدل مرتفع للوفيات ودورة الحياة القصيرة، معدل عال للمواليد، عدم تحديد النسل، عدم كفاية الغذاء، معدل مرتفع للأمية، نقص التوظيف الكلي بسبب الافتقار إلى رأس المال، غلبة الزراعة والصيد مقارنة بالصناعة التحويلية، المرتبة الاجتماعية المنخفضة لعمل المرأة والطفل، الأنظمة السياسية الاستبدادية وافتقاد المؤسسات الديمقراطية. وبالتالي فإن التخلف لا تتسبب فيه العوامل الاقتصادية فقط، ولكن أيضًا عناصر اجتماعية وثقافية وسياسية. وقد اتضح أن التفسير الاقتصادي وحده لا يمكن أن يجيب على السؤال الذي يقول: لماذا هناك دول كثيرة متخلفة؟. هناك إمكانية لشرح العلاقة بين التنمية الاقتصادية من جانب والأنظمة السياسية والقيم الاجتماعية من جانب آخر، فالباحثون السياسيون والاجتماعيون وعلماء آخرين بالتوازي مع الاقتصاديين يمكنهم الإسهام المشترك في تفسير هذه العلاقة.

جزء من هذا التفسير هو عدم الاستقرار السياسي في غالبية الدول الأفريقية كمانع للتنمية الاقتصادية. فتغيير النظام السياسي يثني المستثمرين عن وضع أموالهم في مشروع سوف يتم استرداده على مدى فترة زمنية طويلة. وفي مثل تلك الأوضاع فإنه لا يوجد عادة أي استثمارات في الاقتصاد المحلي على الإطلاق. حيث يبحث المستثمرون عن دولة أجنبية يمكن أن يجدوا فيها الاستقرار

السياسي الذي يهيئ الظروف المستقرة للإنتاج. ويجب أن يكون واضحا أن بعض الأسباب المسؤولة عن أن كثيرا من الدول تبقى متخلفة هي بسبب أن حكوماتها تكون عاجزة أو معارضة لانتهاج سياسات قد تجعل التنميـة الاقتصاديـة ممكنـة، وفي حالات أخرى فقد فضل القـادة السياسيون بأنفسهم انتهاج الأهداف التي تتعارض مع التنمية. بعد كل ذلك أصبـح مـن المستوعب أن قيم المجتمع وهياكلـه تؤدي إلى أنظمة سياسية باستطاعتها أن تعترض أو تعجل النمو الاقتصادي الحديث، وهو ما يعني أن هناك صلة مباشرة فيما يتعلق بحدوث التنمية على أية حال.

المعوقات الدولية للتنمية الاقتصادية

ركز التحليل بشأن معوقات التنمية على الظروف الاقتصادية و الأنظمة السياسية والقيم الاجتماعية الكائنة بداخل الدول الأفريقية، وأيضًا على أن كل تنمية اقتصادية ناجحة سوف تعتمد على الحلول الداخلية لهذه الدول. وعلى الرغم من حقيقة أن هذه العوامل تشكل عائقا هاما جدا أمام التنمية الاقتصادية، فإن كثيرا من الاقتصاديين والعلماء الآخرين برهنوا على أن العائق الرئيسي للتنمية في الوقت الحاضر يكمن داخل الظروف الخارجة عن الدولة الأفريقية وليس داخل تلك العناصر الداخلية التي يمكن حلها داخليا خاصة أن الدول الغنية والصناعية القائمة فعليا تخلق ضغطا دوليا يعرقل جهود التنمية المبذولة في الدول الأفريقية.

ووفقًا لنظرية المزايا النسبية، فإن الدولة بما منحتها لها الطبيعة من منح مختلفة من رأس المال والعمل والموارد الطبيعية، سوف تحقق مكاسب بالتخصص في تلك المجالات التي تكون فيها نفقاتها النسبية أعلى. وفضلا عن ذلك فكلما كان الفرق في المنح الطبيعية بين الدول أكبر وكان الفرق بين الدول الأفريقية والدول المتقدمة أكبر، فإن المكاسب من التجارة تكون أعظم. وهذا يعني أنه إذا قامت دولة بتشغيل الموارد أو عناصر الإنتاج قبل الأراضي الشاسعة أو النفط أو أي

موارد طبيعية أخرى فإنه سيكون من المستحيل تحقيق استخدام فعال لكل تلك الموارد داخليا. وبواسطة التجارة ومن خلال تصدير الموارد التي لا حاجة إليها محليا فإن الدول يمكن لها تحقيق فائض مالي يمكن استخدامه في استيراد الموارد الناقصة.

وتتضمن المكاسب الأخرى من التجارة حقيقة أن السلع الرأسمالية الحقيقية اللازمة للنمو الاقتصادي المتوقع للدول الأفريقية يمكن أن يتم نقلها من الدول المتقدمة من خلال التجارة فقط. فلتحقيق تنمية اقتصادية راسخة يجب على الدولة استيراد السلع الرأسمالية من الدول المتقدمة. وقد استحوذت المكاسب من التجارة على جزء فقط من المقصود عند الحديث عن الأفضلية للدول الأفريقية للتواجد في عالم تمكنت فيه بعض الدول من التوصل بالفعل للتنمية المستديمة.

ويمثل الاعتماد على خبرات وتجارب الدول المتقدمة المظهر الإيجابي الآخر للعلاقات بين الدول المتقدمة والأفريقية، وهو ما يعني أن الدول الأفريقية في موقف التعلم من خبرة وتجربة الدول التي تقدمت بالفعل، أي أن الدول الأفريقية يمكنها امتلاك المزايا المتحققة من تقدمها العلمي و التقني. فعلى سبيل المثال ليس على الدول الأفريقية إعادة الاستثمار في عمليات التشغيل لإنتاج الأسمدة الكيماوية أو الطاقة الكهربائية لأنها متاحة فعليا. وإذا أرادت دولة إفريقية أن يكون لديها أوضاعها وظروفها المحلية، فسوف تكون مهمة أكثر بساطة من اختراع كل التقنيات من البداية الأولية. وقد أظهر تاريخ التنمية الاقتصادية أن إنجلترا كانت أول دولة تتوصل إلى النمو الاقتصادي الحديث من خلال النظام الرأسمالي، وبعدها تبنت كثير من الدول نفس النظام في تنميتها الاقتصادية. وعلى الجانب الآخر كان الاتحاد السوفييتي (سابقا) أول دولة تستحدث ما يسمى «النموذج السوفيتي» أو النظام الاشتراكي للاقتصاد المختلط. وقد استندت الصين ودول أوروبا الشرقية على التجربة السوفيتية. وقد عدل الصينيون نظام التخطيط السوفييتي لجعله أكثر مواءمة لظروفهم وأوضاعهم.

وقد استفادت بعض الدول بدون شك من قدرتها على إجراء الاختيار الذي يأخذ في الحسبان ظروفها وأوضاعها الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية المحلية الخاصة بها، ولكن من ناحية أخرى فقد كان من الأفضل لبعض الدول الأخرى ألا يكون لديها مجال للاختيار بدلا من أن يكون هناك اختيارات تجعل من الممكن لها اتخاذ الاختيار الخطأ. وبرغم المزايا المتعلقة بإمكانية التعلم من تجربة الدول المتقدمة، فقد ثبت أن هذه الإمكانية نادرا ما تتحقق عند التطبيق العملي، فالدول المتقدمة تقدم حلولا سلبية لخلق عوائق لتقدم الدول الأفريقية.

وللتجارة الخارجية مظهر سلبي أيضًا يمثل جزءا من مجموعة المعوقات المتصلة بالقوى الدولية، يمكننا إرجاعها إلى دور الدول الأفريقية في الاقتصاد العالمي. ويشير «فاينز» إلى الوضع غير السلبي للتجارة الخارجية فيما يتعلق بالعوامل التي تعوق التنمية الاقتصادية، فهو لا يقبل الافتراض الذي بموجبه يقتضي نموذج التصنيع والتغير في الصادرات/ الواردات والذي قد يحل مشاكل التنمية، فهو لا يؤمن بأن التجارة بين منتجي المواد الخام والدول الصناعية يساعد تلك الأخيرة على إحراز مزايا من جانب واحد أو أن يأخذ التحويل المنظم للدخل مكانه من خلال التجارة الخارجية. وهو يسلم بأن شروط التجارة أصبحت من سيئ إلى أسوأ، ولكنه يعتبرها علامة يمكن تغييرها ومعادلتها بواسطة عوامل مواتية أخرى مثل: نمو في حجم التجارة، انخفاض في التكاليف الفعلية للصادرات. إلخ. وهو على الأصح يؤكد على التقلب في أسعار المواد الخام كنتيجة منطقية للازدهار والركود(1).

ولذلك فإنه من الممكن استيعاب أن هناك بعض المكاسب من التجارة على الرغم من أن هذه المكاسب تذهب أساسا إلى الدول المتقدمة وليس للدول الأفريقية، وهذه المكاسب هي المسببة لقوى معينة لعدم المساواة التي أصبحت تؤثر في الاقتصاد العالمي. ومن ثم فإن التجارة الدولية هي العلة وراء التراجع النسبي الذي مرده تدهور شروط التجارة للدولة الأفريقية. وقد ثبت أن سياسات حرية

(1) Sharma, op . cit. p. 217.

التجارة المفروضة على العالم النامي جعلت من المستحيل حماية الصناعات الوليدة، ومن ثم لم تتطور الصناعات. وبدلا من ذلك فإن الموارد التي كان يجب أن تستخدم لإنتاج مخرجات صناعية وتحويل استثمارات إضافية صارت بغير ذات جدوي. فحرية التجارة التي تؤدي لاستيراد النسيج المصنع قد دمرت أيضًا الصناعات اليدوية المحلية، فضلا عن تأثيرها على عدم تشغيل الموارد المحلية. كما ثبت أيضًا أن تحقيق الأرباح والمكاسب كان كافيا بالفعل، ولكن محجوب بأسلوب تحديد أسعار السلع المحولة من الدول الصناعية إلى الدول الأفريقية. فقيمة التجارة متعددة الجنسيات غير الوطنية حين تباع للدول الأفريقية تكون أكثر ارتفاعا لنفس المنتج من السوق المحلي(1).

تلك هي أكثر الآثار السلبية للتجارة الخارجية، وهي سبب اعتبارها كعائق للتنمية في الدول الأفريقية، حيث تعوق الشركات الرأسمالية الأجنبية التنمية ليس فقط بإبقاء مستوى الأجور منخفضا بشكل مصطنع، وأسعار شراء جانب من المنتجات متدنيا وأسعار بيع الجانب الآخر مرتفعا، ولكن أيضًا من خلال تحويل جزء كبير من أرباحها خارج الدولة. وهذا السلوك يعوق التوسع في الاستثمارات ويزيد الطلب على كل من السلع الاستهلاكية والرأسمالية. وكانت حقيقة أن صادرات الدول الأفريقية قد ارتفعت بدون إسهام مؤثر في تنمية سائر اقتصادياتها نتيجةً لانفتاح الدول الأفريقية نحو الأسواق العالمية نظرًا لإهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى، فالاعتماد على تصدير الموارد الطبيعية كانت سياسة فرضتها الدول المتقدمة على الدول الأفريقية بهدف الحصول على موارد طبيعية لصناعاتها وأسواق لمنتجاتها. وقد أدى هذا إلى عدم الاستقرار نظرًا للتقلبات الدورية وصعوبة ميزان المدفوعات، وعدم القدرة على الانتفاع بالازدهار في السوق العالمي، والضغوط التضخمية، وللتخصيص السيئ للإنفاق الاستشاري. تلك هى المشاكل التي كانت كلها لصالح الدول المتقدمة الراغبة في إبقاء أسواق الدول الأفريقية مفتوحة لمنتجاتها بغية الحفاظ على إمدادات رخيصة من المواد الخام سوف تكون ضرورية للصناعات المحلية التي سوف تنافس مثيلتها المستوردة.

---

(1) Meier and Baldwin, op, cit,. P. 34.

وأخيرا، فإنه يوجد تدهور انتقالي في شروط التجارة للدول الأفريقية، بمعنى أن الدول النامية قد عانت من التأثيرات المحتومة للإضعاف المستمر لقدرتها على الاستيراد، والذي يؤدي إلى إضعاف قدرة صناعاتها القائمة ذات الإنتاج الأولي على إعالة سكانها المتزايدين، وهو ما ظهر في الإخفاق في نقل مزايا التقدم التقني لهم. وهذا ما جعل كل مجهود مستقل لأي دولة منفردة لرفع إنتاجية صناعتها أولية الإنتاج يظهر في تدهور شروطها للتجارة وبطالة وعدم توازن ميزان المدفوعات، وهو ما خفض في النهاية معدلاتها لتكوين رأس المال، ومن ثم نموها الاقتصادي. وهذا يمكن أيضًا أن يكون دليلا على أن شروط التجارة للدول الأفريقية تكفل مكاسب أكبر بكثير للدول المتقدمة من التجارة الدولية، حيث تذهب المكاسب للدول المتقدمة والخسائر للدول الأفريقية.

ويمثل تأثير الاستثمارات الأجنبية كأحد القوى الدولية عائقا آخر للتنمية في الدول الأفريقية، فقد اقتصرت إدارة وتوجيه الاستثمار الأجنبي بالأساس على تعزيز الإنتاج للصادرات التي وإن كانت قد ارتفعت بالطبع، إلا أن قصور السوق قد حال دون توسيع الصادرات للمدى الذي يسمح بالتأثير على باقي الاقتصاد، وفي قول آخر فقد تم توجيه الاستثمار الأجنبي نحو زيادة السلع القابلة للتصدير، ولكن ذلك أثر على الاقتصاد ككل من خلال التأثير على كل مستوي الإنتاجية والأجور، وعدم رفع مستوى المعيشة، وبقاء الأجور منخفضة، وفوق كل ذلك سحب مبالغ كبيرة من الأموال للخارج بواسطة الأجانب على حساب الأرباح ورواتب الإدارة، ويتمثل الأثر الآخر للاستثمارات الأجنبية في مصلحة المستثمرين الأجانب في الإبقاء على عدم المساواة في توزيع الدخل لأن ذلك يضمن استمرار الطلب على المنتجات التي ينتجونها فقط، والنتيجة أن الدول الأفريقية تتجه إلى توزيع غير متساو للدخل في المراحل المبكرة لتنميتها.

ولايوجد سبب وحيد للتخلف فيما يتعلق بكل الدول الأفريقية في الوقت الحاضر، كما لا يوجد تفسير ملائم لكل الدول، بل على العكس فإن هناك كثيرا من الأسباب وراء التخلف المستمر لهذه الدول. فعلى الرغم من أن معوقات التنمية مركبة ومتنوعة، إلا أنه يمكن إجراء نوع من التعميم مثل القول إن دولاً متخلفة إلى أبعد حد وبخبرة ضئيلة وسكان أميين وعمالة غير ماهرة سيكون لديها صعوبات جمة للبدء بالتنمية. أما المجموعة الأخرى من الدول التي لديها أنظمة سياسية غير مستقرة و صعوبة في استخلاص المدخرات الكافية للاستثمار وعمالة غير كافية لتزويد مشروعات القطاع العصري الجديدة فسوف يكون عليها الاعتماد على الأجانب المكلفين للغاية، ولن يتوافروا بالعدد الكافي على كل حال، ومن ثم فإن على هذه المجموعة من الدول أن تقوم بسد بعض تلك الثغرات المفتقدة على الأقل قبل البدء بالتنمية الاقتصادية.

المجموعة الثالثة من الدول هي تلك التي لديها خبرة طويلة ونظام سياسي مستقر وعمالة ماهرة وإدارة جيدة، ولكن حتى ذلك قد لا ينجح في إدخالهم حقبة التنمية الاقتصادية العصرية، لأن المشكلة الأكثر شيوعا هي القيادة غير الراغبة أو غير القادرة على القيام بالجهد الشاق الضروري للبدء في التنمية. وقد تكون القوى السياسية المعارضة للتنمية الناشئة عن قوى محلية، أو بتأييد وتدعيم من قوى دولية ـ هي مصدر ذلك العجز. والمجموعة الأخيرة من الدول هي تلك التي تهيمن عليها القيم والمؤسسات الاجتماعية التي تحد من القابلية للانتقال وتعوق التنمية.

وعلى الرغم من كل العوائق الإنمائية فإن عددا كبيرا من الدول الأفريقية نجحت في دخول مرحلة التنمية الاقتصادية، وتحاول الوثوب إلى المرحلة التالية. ويجب أن يكون واضحا أن كل تلك المعوقات يمكن التغلب عليها لو بدأت الدولة في التفكير جديا بشأن التنمية الاقتصادية.

العوامل الاقتصادية المساهمة في التنمية

تعتمد التنمية الاقتصادية لأي دولة على بعض العوامل الاقتصادية، مثل

مواردها الطبيعية، والموارد البشرية ورأس المال والتنظيم والتقنية. . . إلخ. وتلك العوامل يجب بحثها بهدف التعرف على أهميتها للتنمية الاقتصادية، فمثلا تمثل الموارد الطبيعية العامل الاقتصادي الأول والمهم جدا للتنمية الاقتصادية، مثل الأراضي الخصبة وموقعها وبنيتها، ووفرة الغابات، والمعادن، والمناخ، ومصادر المياه والموارد البحرية. . . إلخ.

وبعض الدول الأفريقية على الأقل غنية جدا بتلك الموارد، ولكنها للأسف غير مستغلة أو قليلة أو سيئة الاستخدام، وإن استخدمت في بعض الأحيان فبواسطة ولمصلحة دولة أجنبية. للموارد الطبيعية كعامل اقتصادي في التنمية الاقتصادية مظهران هما: وجود موارد طبيعية جديدة لم تكن معروفة مع الاستغلال المناسب للموارد المكتشفة بالفعل، وهذا أكثر أهمية من اكتشاف موارد جديدة لأنه إذا كانت الدولة عاجزة في الموارد الطبيعية فلن تكون في وضع يسمح لها بالنمو المتسارع، ووجود موارد طبيعية لا تكفي للتنمية الاقتصادية إذا لم تستغل بشكل ملائم.

والمشكلة التي يجب على الدول الأفريقية أن تواجهها الآن ليس عدم توافر الموارد الطبيعية، ولكن استغلال هذه الموارد كعائق رئيسي للتنمية في تلك الدول، إذ تمتلك معظمها الموارد الطبيعية ولكنها لا يمكنها القيام بأي تقدم اقتصادي نظراً لعوامل التخلف الاقتصادي والقصور التقني.

وفي هذا الصدد توضح خبرة الدول المتقدمة ـ مثل اليابان ـ أن الدول يمكن أن تنمو بسرعة ليس لأنها غنية بمواردها الطبيعية، ولكن لاكتشاف استخدامات جديدة للموارد المتاحة. فالتنمية الاقتصادية ممكنة إذا تم استغلال الموارد الطبيعية للدولة بالشكل الملائم، وتنصح كافة الدول النامية بتبني تقنيات أفضل وبحوث علمية جديدة ومعرفة أبعد، بهدف استغلال مواردها الطبيعية بصورة ملائمة مع إنفاق مالي قليل، وخلال فترة زمنية أطول، وأكثر أهمية من التنقيب عن الموارد الطبيعية الوفيرة. وتعتمد قيمة الموارد على منفعتها وفوائدها. . تلك التي تتغير في كل وقت من خلال التغيرات في كل من الذوق والتقنية، أو من خلال الاكتشافات الجديدة.

كما تمثل الموارد البشرية أحد العوامل الأكثر أهمية في التنمية الاقتصادية. ولكننا حين نتحدث عنها لا نعني الحجم المجرد المحدود للموارد البشرية كرقم محدد للأشخاص في الدولة، ولكننا نقصد فعاليتهم ومدى إسهامهم في التنمية الاقتصادية. حيث تعتبر الزيادة المتسارعة للسكان مع دخول فردية منخفضة ومعدلات متدنية للتكوين الرأسمالي بمثابة عائق كبير للتنمية الاقتصادية في كثير من الدول الأفريقية.

وتسعى التنمية الاقتصادية لتحسين المستويات المعيشية للسكان وتحقيق مستويات أعلى للدخل الفردي، ولكن إذا تلازمت التنمية الاقتصادية مع الزيادة في معدل نمو السكان فلن يكون هناك أي تنمية اقتصادية. ولذلك فإن استخداما ملائما للموارد البشرية قد يكون نافعا جدا لتنمية اقتصادية ناجحة من خلال عدة طرق، أولاها ضرورة أن يكون هناك تحديد للسكان بهدف تخفيض معدل المواليد من خلال تخطيط أو تنظيم الأسرة. وثانيها ضرورة أن يكون هناك تغيير في أسلوب التعامل مع قوة العمل وتوجيهها نحو رفع إنتاجية العمل وقدرتها على الانتقال، على أن تتصاحب هذه التغييرات مع تغييرات أخرى في الأمور العقائدية والثقافية والمؤسساتية و الاجتماعية. وثالثا يجب أن يكون هناك تكوين لرأس المال البشري الذي يقتضي عملية زيادة مستوى المعرفة والمهارة والقدرات لكل مواطني الدولة، ولذلك ينطلق تعليم وتدريب قوة العمل إذا ما تم الاهتمام بالتنمية الاقتصادية.

وثالث العوامل الاقتصادية الهامة في التنمية الاقتصادية هو التراكم الرأسمالي أو تكوين رأس المال، والذي يعني ألا يخصص المجتمع كل نشاطه لحاجات ورغبات الاستهلاك الفوري ولكن يوجه جزءا منه لصنع السلع الرأسمالية والأدوات، والآلات ووسائل النقل، والتجهيزات والمعدات. فالتكوين الرأسمالي هو الطريق الرئيسي للتنمية الاقتصادية، حيث يؤدي الاستثمار في السلع الرأسمالية إلى زيادة في الأصول الرأسمالية والإنتاج والدخل القومي. وهو ما قد يحدث من خلال ثلاث مراحل تبادلية العلاقة، تبدأ بتوافر مدخرات حقيقية تؤدي إلى وجود مؤسسات ائتمانية ومالية لتعبئة هذه المدخرات وتحويلها للقنوات

المطلوبة، وأخيرا استخدام تلك المدخرات للاستثمار في السلع الرأسمالية، وهذا هو سبب اعتبار التكوين الرأسمالي عملية تراكمية وذاتية النمو.

وهنا قد يُطرح تساؤل حول ماهيّة وظائف التكوين الرأسمالي. فمن خلال تلك المراحل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي، فإن تكوين رأس المال سوف يعنى بمتطلبات المعدل المتزايد لنمو السكان في الدول الأفريقية وزيادة الإنتاج وفرص التوظيف من خلال الاستثمار في السلع الرأسمالية. كما يؤدي التكوين الرأسمالي إلى تقدم تقني وتخصص مهني في الاقتصاديات ذات الإنتاج كبير الحجم. وأخيرا فإنه يساعد على تزويد قوة العمل المتنامية بالآلات والمعدات والتجهيزات. ويمكن أن يؤدي التكوين الرأسمالي أيضًا إلى استغلال الموارد الطبيعية. ووفقا لكل هذه الوظائف فقد تم اعتبار التكوين الرأسمالي بمثابة عامل اقتصادي في غاية الأهمية ولا غنى عنه لأي برنامج للتنمية الاقتصادية.

ويرتبط رفع الإنتاج الفردي في دولة أفريقية متضخمة سكانيا بالزيادة في نسبة رأس المال، حيث تتدنى هذه النسبة مع الزيادة في السكان. وهذه مشكلة واحدة تواجه الدولة الأفريقية التي لا تستطيع تدبير كمية كبيرة من الاستثمارات بهدف التغلب على هذا التدني في نسبة رأس المال. أما المشكلة الأخيرة فهي بسبب الدخل الفردي المنخفض في الدول الأفريقية، حيث يصعب الحصول على المدخرات الملائمة للحجم المطلوب من الاستثمار بسبب الزيادة السكانية المتسارعة.

ومن جانب آخر وكما سبقت الإشارة في معوقات التنمية الاقتصادية، فإن المنظمين هم أحد العوامل شديدة الأهمية في التنمية الاقتصادية، فما هي وظائف المنظم؟

إن المنظم لديه القدرة على تنظيم وإدارة مشروعات الأعمال، وعلى احتمال المخاطر والشكوك التي يتسبب فيها صغر حجم السوق، ونقص رأس المال، وغياب الموهبة والعقد الخاص، وافتقاد العمالة المدربة، وعدم توافر المواد الخام بالقدر الكافي. . إلخ. كما تعتبر الابتكارات أيضًا أكثر وظائف المنظم أهمية، فهو يستحوذ على الإمكانيات التي تحثه دائما على ابتكار سلع جديدة وعلى تبني تقنيات حديثة أو العثور على أسواق جديدة. وكل هذه الوظائف ضرورية للتنمية

الاقتصادية، وهذا هو السبب في النظر إلى المنظم كأحد العوامل الهامة في التنمية الاقتصادية.

هناك عامل اقتصادي آخر يعتبر بمثابة العامل الأكثر أهمية في عملية التنمية الاقتصادية، وهو العامل التقني الذي يقتضي ضمنا استخدام الأساليب الجديدة للإنتاج بهدف زيادة إنتاجية العمل ورأس المال وعوامل الإنتاج الأخرى. فقد يؤدي التقدم التقني إلى عدد من المزايا في مجال المواد الخام يعجّل التنمية الاقتصادية، كما قد يسهل اكتشافات موارد غير معروفة، وقد يعجّل عملية استخراج المواد الخام التي كانت مكلفة جدا بحيث تتم بأسلوب أسرع اقتصاديا، مما قد يخفض تكلفة تشغيل المواد الخام. فالتغيرات التقنية ضرورية لتعديل التنمية الاقتصادية في مجال المواد الخام وأيضًا في مجالات أخرى.

فقد تم استخدام زيادة المخرجات وتخفيض التكاليف بواسطة التغيرات التقنية في الدول المتقدمة، كأسلوب مكنها من بلوغ الاكتفاء الذاتي وإحراز درجات ناجحة من الإنماء الاقتصادي. ولذلك تنصح الدول الأفريقية بطلب العوامل التقنية من الدول المتقدمة للوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية لديها.

آخر العوامل الاقتصادية للتنمية هو تقسيم العمل ومستوى الإنتاج، و الذي يؤدي إلى زيادة في إنتاجية العمل وإلى اقتصاديات الحجم الكبير للإنتاج. فتقسيم العمل هام جدا للتنمية الاقتصادية ويؤدي إلى تحسين في القدرات الإنتاجية للعمل، وكنتيجة لذلك سيصبح العامل أكثر كفاءة و توفيرا للوقت ويكون قادرا على ابتكار آلات جديدة ضرورية للتقدم في إنتاجه.

ومن ناحية أخرى، يعتمد تقسيم العمل على حجم السوق الذي يعتمد بدوره على كل من التقدم الاقتصادي، وحجم الطلب، ونوعية الإنتاج و الانتقال. وكل هذا يؤدي إلى حجم كبير للإنتاج، ومن ثم تعجيل معدل التقدم الاقتصادي الذي يؤدي إلى تنمية اقتصادية سريعة.

العوامل غير الاقتصادية في التنمية

لا تتأثر التنمية الاقتصادية بالعوامل الاقتصادية فقط، ولكن أيضًا بالعوامل غير الاقتصادية: الاجتماعية والثقافية والتنظيمية السياسية، التي لها نفس الأهمية

كالعوامل الاقتصادية للتنمية الاقتصادية، وذلك لأن التنمية الاقتصادية متعلقة بالمواهب البشرية الفطرية والأوضاع الاجتماعية والظروف السياسية والأحداث التاريخية، ولذلك تقتضي أي دراسة للتنمية الاقتصادية ضرورة دراسة العوامل غير الاقتصادية أيضًا بهدف التوصل إلى نتائج تحليلية جيدة. ومن هذه العوامل غير الاقتصادية الأوضاع الثقافية، حيث توجد في أي دولة نامية بعض الأوضاع الثقافية والتقاليد الدينية قد لا تواكب التنمية الاقتصادية بل تمنعها، فقد تعوق الأوضاع الثقافية الطريق للتقدم وتبقى المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في حالة تخلف، وتعمل بعداء تجاه التنمية الاقتصادية. ويفرض أي برنامج تنموي تغييرا في التقاليد الدينية والثقافية، ولكن يجب أن يكون ذلك التغيير تدريجيا من خلال الإقناع لا الإكراه .فتغيير الحالة الذهنية ليست مهمة سهلة ولا يمكن التوصل إليها في فترة قصيرة من الزمن، وتتطلب وقتا وجهودا تربوية وإثباتات وأدلة وبراهين للتحسينات في حياة البشر التي قد يجلبها التغيير، وعندما تظهر التغييرات فلن يقاوم الشعب التنمية الاقتصادية لأن ذهنهم سيكون متفتحا بالتربية والتثقيف للأساليب الجديدة وللتقنيات الحديثة.

كما تمثل القيم الدينية والعادات والتقاليد والمؤسسات الاجتماعية ـ مثل الأسرة والنظام الطبقي والأوضاع الاجتماعية ـ معوقات كبيرة للتنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية، إذ تمنع الأشخاص من اتخاذ قرارات مستقلة مفروضة مع إخلال بالمستوى الاجتماعي المتأثر بالعشيرة أو العقيدة وما لهما من تأثير عظيم على التنمية الاقتصادية، ولذلك إذا ما تم انتهاج الإنماء الاقتصادي فمن الضروري أن يتم تغيير الأوضاع والقيم والمؤسسات الاجتماعية بدءا من العائلة كوحدة اقتصادية واجتماعية أولية، حيث تظهر خبرات وتجارب الدول المتقدمة كما أن التنمية الاقتصادية مستحيلة بدون إجراء تغييرات في القيم والأوضاع والمؤسسات الاجتماعية. إذًا ففي الدول الأفريقية يجب الاستغناء عن الأفكار العتيقة، مع ضرورة تشتيت المؤسسات الاجتماعية المتقادمة. . كما يجب تحطيم قيود الوضع الاجتماعي والسلالة العرقية. ويجب أن تكون عملية التغيير تطويرية

أكثر من كونها ثورية، وإلا ستسبب التغييرات الجذرية الاستياء والسخط والعنف وإعاقة السبيل للتنمية الاقتصادية.

وتتطلب التنمية الاقتصادية أي تغييرات في التنظيم المؤسسي للمجتمع، فيجب إنشاء مؤسسات أكثر لإنجاز متطلبات الإنماء الاقتصادي، إذ يجب تأسيس مؤسسات عديدة مثل: مصارف الادخار، أسواق الأوراق المالية من أسهم وسندات، المصارف التجارية.. إلخ. كما يجب إقامة مؤسسات أخرى بهدف تدريب وتعليم الأفراد لسد العجز في الإداريين والمهندسين والمديرين... إلخ.

وآخر العوامل غير الاقتصادية التي سيتم بحثها هي التغيرات السياسية والإدارية الضرورية في الدول الأفريقية، ففي غالبية هذه الدول يكون عدم الاستقرار السياسي والإدارة الواهنة العائق الرئيسي للتنمية الاقتصادية. فالإدارة القوية والفعالة والقويمة ـ بالإضافة إلى الظروف السياسية المستقرة ـ هي عناصر أساسية للتنمية الاقتصادية. فالاستقرار السياسي والإدارة الواضحة سوف تحفز الإنماء الاقتصادي في الدول الأفريقية. ويمكن الآن إدراك أن للعوامل غير الاقتصادية نفس الأهمية الكبيرة بالنسبة إلى العوامل الاقتصادية، ولذلك يجب أن تتضمن أي دراسة للتنمية الاقتصادية تلك العوامل من أجل التوصل إلى نتائج جيدة.

بعض المناهج النظرية والتجريبية للتنمية الاقتصادية

تشير نماذج التنمية في الماضي إلى تلك النماذج التي تحققت بالفعل فيما سبق والتي قد تحدث مستقبلاً، ولشرح تلك النماذج وتأثيرها على محاولات التنمية الاقتصادية يتحتم علينا اتباع منهجين مختلفين تمامًا، الأول نظري والآخر تجريبي. أما المنهج الأول «النظري» فيتعرض لبناء نظريات بشأن التغييرات المتوقعة في الهيكل الاقتصادي للدولة في ظل افتراضات محددة ومتباينة عن الظروف التي تواجهها، وقد تم تقديم هذا المنهج النظري بواسطة تعاليم طويلة وممتدة ترجع إلى كل من «آدم سميث» و«ديفيد ريكاردو»، وتتضمن في العقود الأحدث نماذج

النمو لكل من «روي هارود» و«دومار» و«أرثر لويس» وكثيرين آخرين. وبصفة عامة فإن تطوير النظريات التي يمكن اختبار صحتها بالبيانات المتاحة هو الهدف النهائي طالما أنها معنية بالاقتصاد. وعلى ذلك ليس كل من المنهج العملي ـ أو المؤسس على بيانات ـ والمنهج النظري طريقين مختلفين لمعالجة مشكلة معينة، ولكنهما جزآن لما يمكن أن يكون بالفعل منهجا وحيدا. وفي مجال التنمية الاقتصادية فإن العملية التي يتم دراستها معقدة للغاية، وتضع نظرياتها لنفسها مثل المراحل المبكرة لنشوئها بحيث يستطيع الدارس أن يستمر في التحدث عن منهجين مختلفين تماما لتحليل نماذج التنمية.

وقد أظهر تاريخ التنمية أن المنهج النظري كان عاجزا عن تقديم تفسير تاريخي لعملية التنمية، وهو ضعيف في أي خطوة إيجابية تقدمية لاستنباط نظرية عامة للتنمية تكون مؤهلة للتقارب مع الأفكار النافعة و لربطها معا في وحدة متكاملة منفردة، ومن ثم تكون بدورها ملائمة لمجموعة واسعة من الدول حول العالم، وأغلب هذه النظريات متحيزة في منهجها، حيث تم صياغتها إما في صورة خلفية تاريخية أو كنواتج لتصورات واضعيها. ولذلك كانت هذه النظريات مفتقرة إلى الاستخدام العملي، أو تميل بكل ثقلها إلى النمو الاقتصادي المنصرم للأمم التي أصبحت متقدمة في الوقت الحاضر، مسببة عدم وجود صلة وثيقة بموضوع النظريات.

بعض المناهج النظرية

عند التعامل مع مشاكل التنمية كمحاولة للبحث عن تفسيرات ومبررات لاستراتيجيات مختلفة لنمو الدول الأفريقية بقصد العثور على حلول لتلك المشاكل التي واجهت نمو هذه الدول، فقد تم استخدام عدد من نظريات النمو والتنمية خلال تاريخ التنمية. وقد ظهرت بالفعل أدبيات دولية شاملة لما كتب عن هذا الموضوع، كما أصبحت المشاكل الاقتصادية للدول الأفريقية معروفة كاقتصاديات التنمية أو تنمية الاقتصاد. فكثير من الباحثين النظريين الغربيين

والماركسيين كانوا معنيين ذاتيا بالقضايا والمسائل النظرية والعملية المتعلقة بمشاكل التنمية والتخلف الاقتصادي.

ويجب الإشارة في هذا الصدد إلى أن نظريات النمو المستمر للاقتصاديات الغربية وضعت وتطورت على حساب نظريات التوازن المستقر التي لا شك أنها أسهمت بشدة في دراسة مركزة عن المشاكل الاقتصادية في الدول الأفريقية، ففي النظرية الماركسية السابقة، ومع المعرفة القائمة على الطبيعة المتشابكة للاقتصاد العالمي، فإن وسائل التطورات للتكوينات الاجتماعية وعملية تحول المجتمع، والنجاح في الاقتصاديات المختلطة متعددة القطاعات، وتطوير كل من الأشكال الجديدة لإدارة الدولة في الحياة الاقتصادية، قد تم تحريرها من كثير من مناهج العقائدية والتي أنتجت زيادة في تنمية الاقتصاد بصفة عامة وفي الدول الأفريقية بصفة خاصة.

وقد أصبح المدخل للمشكلة في الأدبيات يصنف كرأسمالي أو اشتراكي أو ماركسي، ولمزيد من الدقة ففي التوجهات الجارية لتنمية الاقتصاد ـ ومن وجهة نظر العامة ـ فإن الأفكار التي تهيمن عليها قد دارت حول التوجهات السائدة الرئيسية الثلاثة للفكر الاقتصادي المقدمة بواسطة ثلاثة مفكرين هم ماركس وشومبيتر وكينز، ولذلك فتحليل تلك الأفكار لأكبر عمالقة النظرية الاقتصادية ذاتها قد يجعل بإمكاننا إعداد مجرى أساسي للأفكار التي تنتاب الدول الأفريقية في الوقت الحاضر بشأن قضايا رئيسية محددة للتنمية الاقتصادية.

ونماذج النظريات الرئيسية الكبرى تعني الاستئثار بجوهر عملية النمو لكل المجتمعات في كل لحظة من التاريخ، ولم تكن النظرية الكبرى أبدا اقتصادية خالصة ولكن تتمازج فيها تشكيلة واسعة من العوامل السياسية والاجتماعية، وذلك حتى يتسنى لها إخراج رؤية شمولية كلية للعملية طويلة الأجل ليس فقط للنمو الاقتصادي ولكن أيضًا لتطور المجتمع. كما عنيت نظريات النمو الاقتصادي بالتطبيق العملي على المشكلات الخاصة بالدول الأفريقية في الزمن الحالي، في حين قصدت النظريات الحديثة إلى تغطية النظريات الموضوعة خلال السنوات

التالية لما يعرف بالثورة الكينزية باستخدام عدد قليل نسبيا من المتغيرات الاقتصادية المعرفة بدقة في بنيان النموذج المنهجي لشكل عملية النمو[1].

ويهيمن على النظرية الاقتصادية في العالم المعاصر إلى وقت قريب بصفة عامة نوعان من النظريات الاقتصادية هما الغربية الرأسمالية و الماركسية، وعلى الرغم من حقيقة أن هناك اختلافات ضخمة بين هاتين النظريتين في نمطهما لعرض وجهات النظر، وفي المنهج وأساليب البحث، و أيضًا في النتائج النهائية المستخلصة بالإضافة إلى الحلول المقدمة، إلا أنهما قد أعدا لحل مشكلات التنمية الاقتصادية. ووضع خط فاصل واضح المعالم في هذا المجال أكثر صعوبة بكثير من وضعه في مجال التفسيرات النظرية للرأسمالية المتقدمة أو الاشتراكية.

وبغرض فهم هذه المسألة سوف نقوم بإلقاء نظرة مختصرة على تأثير هذا التصنيف على الدول الأفريقية التي تنقسم بدورها أيضًا بين هذين النهجين، حيث تمد الملامح الاجتماعية الاقتصادية غير المستقرة و المتغايرة الخواص ذات الميزة الانتقالية شديدة التغير في الدول الأفريقية بمبدأ أساسي ليس فقط للتفاعلات التبادلية للنظريات، خاصة في حالة التقديرات الجزئية، حتى وإن كانوا متعارضين في إحداث نتائج متشابهة أو حتى متطابقة جزئيا. وكنتيجة لذلك ، وبرغم درجات الثقة في النظرية والأفكار النافعة، فإن كليهما بعيد عن الكمال وقادر على تقديم حلول للتنمية للدول الأفريقية، إذ لابد من إجراء اختبار لكافة المناهج الإيجابية لمشكلات التنمية واستكشاف منهج استقرائي تعميمي يوحّد كل الأفكار الإيجابية في نظام وحيد للتفكير. وذلك قد يكون مفهوما كاتجاه في النظرية الاقتصادية الحديثة للفت النظر وللإشارة نحو تجاهل الاختلافات في المنهجين الغربي و الماركسي، فهي تتطلع إلى منهج استقرائي تعميمي للنمو والإنماء الاقتصادي العاجل الذي قد يكون ملائما للدول الأفريقية، وهذا ما تسعى له الدول الغربية تحت غطاء العولمة.

(1) John, H.: "Introduction to Modern THeories of Economic Growth", Hutchinson, London, 1975, P.4.

وفي إطار التعامل مع مشكلات العالم النامي الراهن، يجب على الفرد ألا يفقد رؤيته لحقيقة أن مجموعة العالم النامي بمثابة حزمة من الحالات متغايرة الخواص يكوّن كل منها مثالا معقدًا يصعب حله لمهام التنمية برغم أن المألوف اعتبار ومعاملة الدول النامية كمجموعة واحدة مدمجة، ويتجه الحل المتماثل إلى أن يفضي إلى إخفاق هذه المهام، ولذلك ففي إطار المنهج النظري الأساسي فإن سياسة حل فعالة ومحددة يكون من الضروري استنباطها لكل حالة منفردة لديها أعراض متماثلة للاعتلال الاقتصادي[1]. وقد يكون مفهومًا أن الاختلاف في الخلفيات الاجتماعية السياسية والثقافية والاقتصادية والتاريخية التي تتميز بها الدول الأفريقية يجعل مهمة الاقتصاديين في البحث عن إطار عام نظري صعبة تماما، فلن يكون العلاج متماثلا أبدا لحل مشكلات هذه الدول، فما قد يكون جيدا لدولة ما، قد لا يكون جيدا لأخرى.

بعض المناهج التجريبية

تستند المحاولة الثانية لشرح نماذج التنمية على تحليل المناهج التجريبية، وتعتمد على تحليل بيانات الناتج القومي الإجمالي وهيكل ذلك الناتج لمجموعة من الدول في فترة زمنية، بهدف اكتشاف نموذج للتنمية قد يكون ملائما لكافة الدول. وبداية سوف نقوم باختيار الرؤية لعلاقات الصناعة بالزراعة، فالإسهام المتزايد للتصنيع في الناتج القومي الإجمالي والإسهام المتناقص للزراعة هو نموذج شائع لكل الدول، بالإضافة إلى حقيقة أنه عندما يزيد نصيب الفرد من الدخل يزيد إسهام الصناعة في الناتج القومي الإجمالي أيضًا. وقد أمدت الخبرة العامة بأنه لم يحدث فعليا أبدا في التاريخ أن اجتازت دولة ظروف الفقر إلى مرحلة الثروة على الرغم من التركيز أساسا على الزراعة، فكل الدول التي أحرزت دخلا فرديا مرتفعا كان لديها انتقال في أغلبية سكانها إلى المناطق الحضرية، وإسهام متزايد للقيمة المضافة الصناعية في ناتجها القومي الإجمالي، وذلك نظراً لأن الوظيفة الرئيسية لقطاع الزراعة هي إنتاج الغذاء، ومن ثم فإنه يتبع الطلب

(1) Sharma, op. cit,. P.4.

على الغذاء، ولن ينمو الإنتاج الزراعي بنفس سرعة الطلب على المنتجات الصناعية والخدمات، ومن ثم سيتناقص إسهام الزراعة في الناتج القومي، وتتضح هذه العلاقة في كل الدول التي لديها تنمية مستديمة مستمرة.

ورغم ذلك فقد يكون الإسهام المتزايد للتصنيع مع الإسهام المتناقص للزراعة في الناتج القومي الإجمالي شائعا لكل الدول، ووفقًا لهذا فإن ذلك لا يعني أن معدلات التغيير مماثلة في كل دولة، وإنما تعتمد على ظروف الدولة. . وتلك هي مهمة المخططين للتوفيق بين الصناعة والزراعة خلال مسيرة التنمية.

وقد تركز البحث على نماذج التنمية الاقتصادية وتوصل إلى المرحلة التي تم فيها تقسيم الناتج القومي العام إلى ثلاثة قطاعات فقط هي الصناعة والزراعة والخدمات. وقد تم بحث العلاقة بين قطاعين من هذه القطاعات تجريبيا وسيتم بحثها نظريا، ولكن قبل القيام بذلك يجب علينا البحث في العلاقة بين الصناعة كقطاع رئيسي وقطاع التجارة الخارجية.

تمثل العلاقة بين مساهمة التجارة الخارجية في الناتج القومي الإجمالي وارتفاع الدخل الفردي الذي يظهر كنتيجة للتنمية الصناعية المنهج التجريبي الثاني الهام للتنمية الاقتصادية، فكيف يمكننا شرح هذه العلاقة؟ أحد الطرق القياسية لفحص هذه العلاقة بعناية هو استقراء نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج القومي الإجمالي (GNP)، وفي قول آخر إذا كانت نسبة مساهمة التجارة الخارجية أعلى في الدول ذات الدخل الأكثر ارتفاعا فقد يشير ذلك إلى أنه إذا ارتفعت الدخول في الدول منخفضة الدخل فإن نسب التجارة الخارجية سوف ترتفع أيضًا. حيث تعتمد نسب التجارة الخارجية على حجم الدولة، بما يعني أن حجم الدولة يمثل سببا هاما جدا للاختلاف في علاقات التجارة الخارجية بين الدول التي تتشابه في نصيب الفرد من الدخل، فللدول ذات عدد السكان الضخم ـ سواء كانت غنية أو فقيرة ـ علاقات تجارية خارجية أقل من الدول ذات العدد القليل للسكان، ولا يمكن أن يكون هذا السبب مقبولا طوال الوقت لأن الفرق بين الدول الكبيرة

والصغيرة يتمثل في أن الدول الكبيرة لديها أسواق أكثر اتساعا من الدول الصغيرة، ومن ثم فهي ليست في حاجة للتخصص في منتجات قليلة بهدف التوصل إلى اقتصاديات النطاق في الإنتاج.

وهكذا، ووفقًا لهذا البرنامج، لابد من أن يكون هناك توازن بين التنمية في الصناعة والزراعة، وإلا فقد تتحول شروط التجارة بحدة ضد الصناعة وتؤدي بذلك إلى توقف النمو. ولكن على الجانب الآخر فقد تم انتقاد النمو المتوازن كنموذج للتنمية بأنه يمكن أن يكون عائقا للتنمية أكثر من محفز لها، بما يعني مثلا أن دولة صغيرة دون صناعة ـ أو لديها صناعة محدودة ـ قررت أنه يجب عليها أن تبدأ بتشغيل تشكيلة واسعة من الصناعات في وقت واحد.

المنهج التجريبي الثالث هو تنمية الصناعة كقطاع مستقل لا يقارن مع الزراعة والتجارة الخارجية، أما على أي نوع من الصناعات يتم التركيز في كل مرحلة للتنمية الاقتصادية فتلك هي المشكلة لغالبية الدول الأفريقية. وعلى الجانب الآخر تتحدد مساهمة صناعات معينة في الدخل القومي لأي دولة بثروتها من الموارد الطبيعية والميراث التاريخي للخبرة بالتجارة والتبادل و عوامل أخرى كثيرة، وهذا يثبت أنه لا يوجد نموذج وحيد للتنمية الصناعية أو حتى نموذجين أو ثلاثة يمكن أن تتبعها كافة الدول في نموها الاقتصادي.

كانت تلك المناهج التجريبية الثلاث تحاول شرح نماذج للتنمية التي تبحث العلاقات بين قطاعي الصناعة والتجارة الخارجية من جانب آخر، و أخيرا تنمية الصناعة كقطاع مستقل. ولايوجد نموذج محدد قد يمكن لكل دولة اتباعه لأن لكل منها ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية خاصة، وإلى حد ما فإن الحل يكمن في ضرورة قيام كل دولة باكتشاف النموذج باستخدام جهودها الذاتية، ولابد أن يكون نموذج التنمية المفضل ملائما لها بتكاليف أقل وخلال المدى الزمني الأقصر. وقد أكدنا فيما سبق أنه ليس من الضروري وضع أي نظرية خاصة للتنمية بالدول الأفريقية، ولكن ما نحتاجه فعلا هو تبحر أعمق لظروف

التقدم الاقتصادي القائمة في الدول الأفريقية ومشاكلها والحلول الممكنة، وللقيام بذلك فنحن في حاجة فعلا لدليل نظري مناسب يمكن وضعه وتصميمه إذا ما حاولنا فقط استيعاب الأفكار الإيجابية الواردة في كل من المنهجين الغربي والاشتراكي الإنمائيين.

والنتيجة النهائية التي يمكن استنتاجها أنه لابد من رفض أي منهج تعميمي للتنمية، حيث لا يوجد دواء كوني للمرض الشائع في كل الدول الأفريقية، وتحتاج كل دولة للبحث بطرقها الخاصة بها عن الأسلوب الأمثل للتنمية وفقا لظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فكما رأينا، فإن نظريات ونماذج النمو الاقتصادي متعددة، ولكن يعتمد النجاح على المدخل الأساسي للمشكلة لكل دولة، والذي يكون حالة خاصة للقاعدة العامة. وفي قول آخر، لا توجد نظرية أو نموذج معين قابل للتطبيق لكل دول العالم، ولكن كل دولة تنتهج ما هو مناسب لبرامجها للنمو الاقتصادي.

المعايير المحلية للتنمية الاقتصادية

1- التكوين الرأسمالي

توجد بعض المعايير للتنمية الاقتصادية التي قام العديد من الاقتصاديين بدراستها. ومن بين هذه المعايير المحلية للتنمية الاقتصادية التكوين الرأسمالي، ولقد سبق إيضاح أن كثيرا من الاقتصاديين أكدوا بشدة على التكوين الرأسمالي كالمحدد الأعظم للتنمية الاقتصادية، ويعتبر مفهوم التكوين الرأسمالي عموما أن المجتمع لا يخصص نشاطه الإنتاجي بالكامل لحاجات ورغبات الاستهلاك الفوري، ولكن يوجه جزءا منه لخلق وإنشاء السلع الرأسمالية مثل المعدات والآلات ووسائل النقل والتجهيزات ومعدات المصانع. وفي قول آخر، يحتفظ المجتمع بجزء من موارده الحالية المتاحة لغرض زيادة رصيد السلع الرأسمالية وذلك حتى يمكن بسهولة إجراء توسع في الإنتاج القابل للاستهلاك مستقبلا. ولكن هذا التعريف يتعلق فقط برأس المال المادي ويهمل رأس المال البشري، وقد

تم تعريف التكوين الرأسمالي أيضًا كتراكم لكل من السلع الملموسة ـ مثل معدات المصانع والآلات ـ والسلع غير الملموسة مثل التعليم العالي والصحة والبحوث العلمية، ولذلك، ووفقا للتعريف الثاني، فإن مصطلح التكوين الرأسمالي يغطي كلا من رأس المال البشري بالإضافة إلى رأس المال المادي.

ما هي أهمية التكوين الرأسمالي للتنمية الاقتصادية؟ لقد تم النظر إلى التكوين الرأسمالي باعتباره واحدا من العوامل الهامة والرئيسية في التنمية الاقتصادية، وفي هذا الصدد قد يمكن كسر حلقة الفقر المفرغة في الدول الأفريقية بواسطة التكوين الرأسمالي، وقد يمكن إزالة النقص في السلع الرأسمالية، وزيادة إمدادات الآلات والتجهيزات والمعدات وتوسيع نطاق الإنتاج، وخلق نفقات اجتماعية واقتصادية عامة، كما يؤدي التكوين الرأسمالي أيضًا إلى زيادة في حجم الإنتاج القومي والدخل والتشغيل، ومن ثم حل مشاكل التضخم وميزان المدفوعات، وجعل الاقتصاد متحررا من عبء الديون الخارجية، مما يؤدي في النهاية إلى الانتفاع الكامل بالموارد المتاحة، فمن المعروف أن الغاية الرئيسية للتنمية الاقتصادية هي بناء تجهيزات رأسمالية على نطاق كاف بغرض زيادة الإنتاجية في قطاعات مختلفة مثل الزراعة والتعدين والمناطق العمرانية الجديدة والصناعة، وهذه الحاجات تتطلب أيضًا رأس المال الذي يمكن أن يوجد بسهولة فقط إذا كان هناك معدل متسارع للتكوين الرأسمالي في الدولة، بما يعني أنه إذا تم تخصيص جزء أصغر من الدخل أو الإنتاج الجاري للمجتمع للاستهلاك وتم ادخار الباقي واستثماره في تجهيزات رأسمالية سوف يزيد الإنتاج وفرص التوظيف.

كما توجد بعض الوظائف الأخرى الهامة للتكوين الرأسمالي، فهو يؤدي إلى توسيع السوق بما يساعد على إلغاء عيوب السوق من خلال نفقات رأسمالية عامة اقتصادية واجتماعية، ويجعل التنمية ممكنة حتى مع التعداد السكاني الكبير في الدول الأفريقية المكتظة سكانيا، ويساعد بعض الدول الأفريقية في إنشاء صناعات الإحلال محل الواردات، وبذلك يحل مشكلة ميزان المدفوعات التي تواجه تلك

الدول لأنها تصدر في الغالب منتجات أولية مثل المواد الخام والمنتجات الزراعية وتستورد تقريبا كل أنواع السلع المصنعة والنصف مصنعة والرأسمالية، وهو يساعد في جعل الدولة مكتفية ذاتيا ويخفض عبء الدين الخارجي الذي يفرض عبئا ثقيلا على الأجيال المقبلة، كما يمحو آثار الضغوط التضخمية على الاقتصاد المتقدم، وهو يؤثر في الرفاهية الاقتصادية للدولة بحيث يؤدي إلى الاستغلال الملائم للموارد الطبيعية وإقامة نوعيات مختلفة من الصناعات، وإلى ارتفاع مستويات الدخل وإشباع الحاجات المختلفة للناس، ومن ثم ارتفاع مستوى معيشتهم وزيادة رفاهيتهم الاقتصادية، وأخيرا فإن الزيادة في معدل التكوين الرأسمالي ترفع الدخل القومي الذي يساعد في ارتفاع الإنتاج الذي يرفع بدوره معدل ومستوى الدخل القومي.

التكوين الرأسمالي وأهميته الاقتصادية إذن قد أصبح متطلبا كأكثر العوامل أهمية لأي برنامج للتنمية الاقتصادية، ولكن علينا أن نضع نصب أعيننا أن التكوين الرأسمالي ليس ممكنا في كافة الدول لأنه يعتمد على المدخرات، وعلى مؤسسات تعبئة تلك المدخرات، وعلى الاستثمار لتلك المدخرات، ويكون إخفاق هذه المراحل الثلاث للتكوين الرأسمالي عن العمل على نحو لائق مسئولاً عن المعدل المتدني للتكوين الرأسمالي في الدول الأفريقية.

وفي قول آخر فإن الأسباب الرئيسية لهذا المعدل المتدني للتكوين الرأسمالي في الدول الأفريقية هي الدخل المنخفض نتيجة لتخلف القطاعات الاقتصادية الذي يؤدي إلى إنتاج قومي منخفض ـ وكذلك يكون الدخل القومي ـ مما يجعل الادخار الذي يعتمد على حجم الدخل غير ممكن ويبقى التكوين الرأسمالي متدنيا مع إنتاجية ضعيفة نتيجة لعدم الانتفاع بالموارد الطبيعية في تلك الدول نظراً لنقص كل من العمالة الماهرة والمعرفة التقنية، ولعدم إتاحة رأس المال. . . إلخ. فأغلب الدول النامية مزدحمة بالسكان، وذلك له تأثير هائل على التكوين الرأسمالي لأنه يبقيه عند مستوى متدن، وافتقار للمنشآت الاقتصادية نتيجة لصغر حجم السوق، ونقص رأس المال. . . إلخ. مع فقدان الإنفاق العام الاقتصادي

مثل الطاقة والنقل والاتصالات والمياه... إلخ. وافتقار للتجهيزات الرأسمالية، وعدم مساواة في توزيع الدخل، وصغر حجم السوق، مع نقص في المؤسسات المالية، وتراجع اقتصادي مثل تدني كفاءة العمالة وجمود عناصر الإنتاج وقيم وبنيان اجتماعي تقليدي ... إلخ، وتخلف تقني، وعجز تمويلي، وارتفاع في الضرائب الذي يقلل التكوين الرأسمالي سواء كانت ضرائب مباشرة أو غير مباشرة، وأخيرا فإن الأثر الإثباتي لكل هذه العوامل قد تم اعتباره بمثابة الذريعة الرئيسية للمعدل المنخفض للتكوين الرأسمالي في الدول النامية.

وفي سبيل التنمية الاقتصادية يجب أن تفكر الدول الأفريقية في مصادر التكوين الرأسمالي، إذ تتضمن عملية التكوين الرأسمالي ثلاث خطوات هي: زيادة في كمية المدخرات الحقيقية، تعبئة المدخرات من خلال مؤسسات تمويلية وائتمانية، واستثمار المدخرات. وفي قول آخر أصبحت مشكلة التكوين الرأسمالي التي تواجه الدول الأفريقية مضاعفة، إذ كيف يمكن زيادة الميل للادخار لدى الفرد في التجمعات ذات الدخل المنخفض؟ وكيف تستخدم المدخرات الحالية لتكوين رأس المال؟ وسوف تقودنا الإجابة إلى مصادر التكوين الرأسمالي التي تصنف كمصادر محلية وخارجية، حيث تفضل المصادر المحلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي أكثر من المصادر الخارجية، وبعض المصادر الداخلية هي الزيادة في الدخل القومي بوسائل متعددة؛ ومنها الحوافز الادخارية التي ستحل مشكلة المدخرات الزائدة، وهو ما يمكن أن يتم بالدعاية والتوجيه الاجتماعي، وإقامة المؤسسات المالية كالمصارف وشركات التأمين على الحياة... إلخ. واكتناز الذهب يؤدي إلى دوام عدم المساواة في الدخل بهدف تشجيع المجموعات ذات الدخل المرتفع للادخار والاستثمار لتكوين رأس المال، مع زيادة الأرباح بتوسيع القطاع الرأسمالي للاقتصاد. بمعنى آخر، قد يمكن زيادة الأرباح بمنح الإعانات والإعفاءات الضريبية، وبتدبير الفائض الملائم من المواد الخام والتجهيزات الرأسمالية، وبتقييد الواردات من المنتجات المنافسة، وبالتحكم في الأجور والنقابات العمالية، وبالمشتريات العامة لسلع الصناعات المحلية، وكذلك إجراءات

المالية العامة والتي يمكن تعبئة المدخرات الاختيارية بها من خلال تدابير مالية ونقدية مختلفة ـ قد تكون بفرض ضرائب وترشيد الإنفاق وتوسيع قطاع التصدير. . . إلخ ـ وأخيراً الانتفاع بالبطالة المقنعة، وهي أحد المصادر الهامة للتكوين الرأسمالي.

والمصادر المحلية غير كافية إلا إذا تم استكمالها بالمصادر الخارجية التي يتم ضخها غالبا من خارج الحدود مثل: المساعدات الخارجية التي يمكن أن تكون قروضا وضمانات من الدول الأخرى نظراً لغياب الموارد المحلية الملائمة للتكوين الرأسمالي، وهذا المصدر له تأثير عظيم على اكتفاء الدولة الذاتي؛ وتقييد الواردات الذى يعني ضرورة وجود تحديد الواردات الاستهلاكية وأن تستورد السلع الرأسمالية فقط، والشروط التفضيلية للتجارة التي تعني أنه من الأمور الجوهرية ضرورة ادخار واستثمار الزيادة في الدخل المحلي الناتج عن التصدير المتزايد بشكل إنتاجي، وإنفاق الدخل الزائد المتحصل على السلع الاستهلاكية دون استخدام الادخار الجديد للتكوين الرأسمالي. إن التكوين الرأسمالي محدد هام للتنمية الاقتصادية، ولكن لا يمكن النظر إلى التنمية الاقتصادية كقضية وحيدة للتكوين الرأسمالي وإهمال العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والتقنية المتعلقة بالمنظم.

2 ـ البطالة المقنعة

المعيار المحلي الثاني للتنمية الاقتصادية هو البطالة المقنعة كادخار محتمل، يعني أنه بتثبيت التقنيات والموارد المنتجة فإن الإنتاجية الحدية للعمل في الزراعة ـ وعلى نطاق واسع ـ صفرية في الدول الأفريقية المكتظة سكانيا. ولذلك من الممكن سحب بعض العمالة الزائدة من الزراعة دون تخفيض الإنتاج الزراعي الكلي. ومن ناحية أخرى فإن البطالة المقنعة ترى أن تبديد عمالة كثيرة جدا على الزراعة ليست قضية، فهذه البطالة المقنعة تأخذ بشكل طبيعي سمة عدد قليل من ساعات العمل لكل فرد. وبرغم أن الدول الأفريقية تعانى من البطالة المقنعة على نطاق

جماعي، إلا أنه باستخدام تقنيات الإنتاج الحديثة في الزراعة سوف يكون من الممكن تحويل عدد كبير من فائض القوة العاملة للعمل في المشروعات الأساسية مثل الطرق والسكك الحديدية. . إلخ بدون أي انخفاض في الإنتاج الزراعي، فقد تم اعتبار البطالة المقنعة بمثابة مصدر للتكوين الرأسمالي لأنها تشكل ادخارا اجتماعيا.

وبغرض حل مشكلة البطالة المقنعة قد نواجه مشكلتين أخريين هما: كيف يمكن إطلاق العمالة الفائضة التي سيتم تحويلها، خاصة إذا ما بدأ العمال المشغلون حديثا باستهلاك غذاء أكثر من قبل؟. . فقد يبدأ الفلاح باستهلاك أكثر وتظهر مشكة نقل الغذاء من الحقول إلى المشروعات الأساسية. والمشكلة الثانية هي تمويل المعدات والأدوات التي يجب تزويد العاملين بمشروعات التشييد الجديدة بها وقد أدى مفهوم البطالة المقنعة كادخار اجتماعي مكثف إلى جدل جدير بالاعتبار نظراً لأن لهذا المفهوم بعض القيود مثل: عدم ثبات الميل للاستهلاك لدى كل من العمال الجدد أو الآخرين الباقين في المزارع، مشكلة تجميع وتوزيع الفائض الغذائي، عدم زيادة الفائض القابل للتسويق لأن الفلاح ينتج للاكتفاء الذاتي أكثر من تحقيقه للأرباح، ضرورة دفع أجور بغرض إغراء العمال الجدد بالمشروعات الأساسية الجديدة، اكتناف عملية تزويد القوى العاملة الفائضة بوظائف بعدد من المشكلات مثل التضخم وميزان المدفوعات، مما قد يزيد استخدام العمالة غير المؤهلة وغير المجهزة، المدخلات من رأس المال الثابت على نحو خطير وهي التي لها أهمية حاسمة للتصنيع، وجود أثر للسكان على التكوين الرأسمالي يتمثل في أن نمو السكان المتسارع يفاقم من صعوبة زيادة معدل التكوين الرأسمالي، عدم ملاءمة وقابلية العمال الجدد للأنشطة المنتجة بصورة مباشرة، فسوف يخفض انتقال فائض قوة العمل من المزارع إلى المشروعات الجديدة من الإنتاجية الزراعية، وأخيرا فقد أظهر الدليل التجريبي أن ما يقدر بنحو 20% - 25% من فائض العمالة غير ملائمة ومعيبة تماما. وختاما فإن وجود البطالة المقنعة كادخار احتمالي محجوب ـ وبالتالي كمصدر للتكوين الرأسمالي في الدول

الأفريقية ـ يستعمل بعدد من الصعوبات، وله منافع قليلة في الدول التي ربطت نفسها بإحكام إلى نهج الحياة الديمقراطية.

3 ـ الفائض القابل للتسويق

يمثل الفائض القابل للتسويق مصدرا آخر للتكوين الرأسمالي، وفي هذا الصدد تعتمد اقتصاديات الدول الأفريقية على الزراعة ولكن بمستويات متدنية للإنتاج والدخل والاستثمار، وهي تحتاج إلى رفع إنتاج وإنتاجية الزراعة بتقنيات حديثة بهدف دفع القطاع الزراعي للإسهام الفعال في النمو الاقتصادي لتلك الدول، وتنطوي زيادة الإنتاجية الزراعية بداهة على فائض ضخم قابل للتسويق وإعادة توزيع الدخل لصالح قطاع الزراعة. ويوجد أسلوبان لتعبئة الفائض المتزايد القابل للتسويق، بتحويل نتاج المزرعة من القطاع الزراعي، وبإجبار السكان الزراعيين على ادخار أكثر. ويعني الأسلوب الأول أنه لزيادة الفائض القابل للتسويق يجب منع العمال الزراعيين من استهلاك أغلبية ما أنتجوه، ولكن ذلك أمر صعب للغاية لأن غالبية هؤلاء العمال في مستوى الكفاف أو دونه، والحل الوحيد لهذه المشكلة هو تشجيع المزارعين على البدء ببعض الصناعات الصغيرة التي تعتمد على الإنتاج الزراعي. وبذلك سوف تزود البطالة المقنعة بغرض التوظيف. أما الأسلوب الثاني لتعبئة الفائض القابل للتسويق كمصدر للتكوين الرأسمالي فهو بإجبار سكان الريف على الادخار من خلال الضرائب المفروضة بشكل مباشر أو غير مباشر، مثل الضرائب العقارية وضرائب الدخل والإيراد العام، ويجب أن يتبع هذا الأسلوب فقط إذا أخفق الادخار الاختياري.

أما في أي مرحلة للإنماء يجب أن يصبح الفائض القابل للتسويق بمثابة مصدر للتكوين الرأسمالي، فالإجابة على هذا السؤال ليست بالأمر اليسير، لأنه من الصعب التوصل إلى فائض حقيقي قابل للتسويق بغرض تقرير كم يؤخذ منه للتكوين الرأسمالي، ولأن الاعتماد على الفائض الزراعي من خلال الضرائب المباشرة يتمثل أيضًا بطرق سياسية مختلفة لدى كل دولة، ويختلف تأثيرها على

هذا البرنامج، وهذا يعتمد على الدولة ذاتها في استخدام الفائض القابل للتسويق في التكوين الرأسمالي ويعتمد على ظروف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فما هي إذن أهمية الفائض القابل للتسويق؟ تكمن أهمية الفائض القابل للتسويق كمصدر للتكوين الرأسمالي في الدول الأفريقية في إمداد السكان المنتشرين بفائض الغذاء، وزيادة الطلب على المنتجات الصناعية، وإمداد عملية الإنماء بعائدات إضافية من النقد الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية من خلال زيادة الدخول الريفية، وتحسين رفاهية الشعب.

4 - السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية في الدول الأفريقية معيارا محليا آخر للتنمية الاقتصادية. وقبل قيامنا ببحث هذا المعيار، يجب أن يكون لدينا نظرة موجزة لمعناه وأهميته. إذ تشير السياسة النقدية إلى سياسة السلطات النقدية للدولة فيما يتعلق بالشؤون النقدية، وهي سياسة تتعامل مع أعمال الرقابة على المؤسسات المالية، ومنها المشتريات والمبيعات النشطة للأصول الورقية بواسطة السلطة النقدية، والمشتريات والمبيعات الخاسرة للأصول الورقية الناتجة عن الحفاظ على هيكل سعر الفائدة الجزئي وعلى استقرار أسعار الأوراق المالية أو لمقابلة التزامات وارتباطات أخرى. وتلعب السياسة النقدية دورا هاما في الدول الأفريقية، فهي في ذلك تعجل النمو بالتأثير على تكلفة الائتمان ومدى إتاحته، والتحكم في التضخم وتوازن ميزان المدفوعات.

كيف تعمل السياسة النقدية كمعيار للتنمية الاقتصادية؟ تعمل السياسة النقدية من خلال نظام بغرض إحراز أهدافها، وأحد أهدافها في أي دولة أفريقية هو تحسين عملة الدولة ونظامها الائتماني، وذلك يتطلب مصارف ومؤسسات مالية أكثر لتكون معدة لتدبير تسهيلات ائتمانية أكثر اتساعا و أطول مدى ولتوجيه الادخار الاختياري إلى أوعية منتجة. وتتطلب السياسة النقدية سعر فائدة مناسبًا للعمل بشكل ملائم، وسعر الفائدة المنخفض ضروري لأنه يشجع الاستثمار

الخاص والعام، وهي سياسة للأموال ذات التكلفة المنخفضة مما يجعل الاقتراض العام ميسرا، ويبقي تكلفة خدمة الدين العام منخفضة، وبالتالي تساعد في تمويل الإنماء الاقتصادي.

أما الوظيفة الأخرى الهامة للسياسة النقدية فهي إدارة الدين التي تستهدف الحد من تقلبات الأسعار وخفض تكلفة خدمة الدين العام إلى حدها الأدنى وذلك من خلال التوقيت والأسلوب الملائمين لإصدار السندات الحكومية. ولذلك فإن الهدف الأول لإدارة الدين هو خلق الظروف التي تسمح بزيادة الاقتراض العام من سنة لأخرى على نطاق كبير دون إصابة النظام بأي إرباك وهذا يجب أن يكون بمعدلات مخفضة لإبقاء عبء الدين منخفضا. والسياسة النقدية هي استثمار هام في إحداث التسوية الملائمة بين طلب وعرض النقود لأن أي اختلال بين الاثنين سوف ينعكس بذاته على مستوى الأسعار وسوف يكبح العجز في كمية وسائل دفع النمو، في حين سوف يؤدي الفائض فيها إلى التضخم. فالزيادة في كمية وسائل الدفع يجب أن تكون أكثر من الكمية المتناسبة مع الزيادة في الطلب على النقود بغرض تفادي التضخم، ولذلك يجب مراقبة عرض النقود والائتمان في أي دولة أفريقية بذلك الأسلوب الذي يمنع مستوى الأسعار من الارتفاع بدون التأثير على الاستثمار والإنتاج بشكل معاكس.

وفي النهاية تهدف السياسة النقدية أيضًا إلى رقابة الائتمان بغرض التأثير على هياكل الاستثمار وأنماط الإنتاج في اقتصاد هام. وفي قول آخر فإن الهدف هو السيطرة على الضغوط التضخمية الناشئة إبان عملية التنمية، ويتطلب هذا استخدام كل من الأساليب الكمية والنوعية للرقابة على الائتمان، على الرغم من أن الإجراءات النوعية للرقابة على الائتمان أكثر فاعلية من الإجراءات الكمية في التأثير على تخصيص الائتمان، وبالتالي على هيكل الاستثمار، ولكن الاعتماد على أسلوب واحد لن يفي بالغرض. ولإيجاد سياسة نقدية جيدة يجب تطوير التسهيلات المصرفية والادخار، وإعادة تنظيم الائتمان الزراعي والصناعي، مع تكامل وتحسين سوق النقود، ونمو مصرف مركزي سليم وتصفية رصيد العملة

الحرة في الذهب، وإحلال الاكتناز. . وقبل كل شيء فإن هناك حاجة ملحة لإصلاحات نقدية.

5 ـ السياسة المالية

تعني السياسة المالية ـ المعيار المحلي الخامس للتنمية الاقتصادية ـ استخدام الضرائب والاقتراض العام والإنفاق العام بواسطة الدولة لغرض التثبيت أو التطوير لترويج وتعزيز الإنماء الاقتصادي. وعلى جانب آخر فإن دور السياسة المالية في الاقتصاديات المتقدمة هو تثبيت معدل النمو، في حين أن دورها في الاقتصاديات الأفريقية هو تعجيل معدل التكوين الرأسمالي، وبالتالي فقد تم تصميمها كأداة للتنمية الاقتصادية، فما هي أهمية السياسة المالية في دولة أفريقية؟تلعب السياسة المالية دورا فعالا في الدول الأفريقية، فهي تتخذ دلالة جديدة داخل مشكلة التكوين الرأسمالي في الدول الأفريقية لأن الدخل والادخار الفردي منخفض إلى أبعد حد. كما تلعب السياسة المالية أيضًا دورا معنويا هاما في خطط التنمية للدول الأفريقية. ويجب التوصل إلى التوازن في كل من الشروط الحقيقية والنقدية. كما يجب أن تتلاءم الخطة المادية مع الخطط المالية، وسوف يعول على تنفيذ الخطة المالية وإنجاز التوازن في الشروط الحقيقية والنقدية بجلاء على المعيار المالي.

وتستهدف السياسة المالية كوسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية بلوغ بعض الغايات منها: تنشيط وتعجيل معدل الاستثمار في كل من القطاعين الخاص والعام للاقتصاد. وقد تشجع السياسة المالية بدفع الاستثمار إلى تلك القنوات التي تعتبر مرغوبا فيها اجتماعيا، ولابد أن يكون الاستثمار في كل من الإنفاق العام الاقتصادي مثل الاستثمار في النقل والاتصالات والري والطاقة، وفي الإنفاق العام الاجتماعي مثل الاستثمار في التعليم والصحة العامة ووسائل التدريب التقني. وهاتان الفئتان من الاستثمار تؤديان للاقتصاديات الخارجية وتفضيان إلى توسيع السوق ورفع الإنتاج وتخفيض تكلفة الإنتاج، ويجب أن تستهدف السياسة

المالية إلى زيادة فرص العمل وتخفيض البطالة، ولبلوغ ذلك يجب توجيه المصروفات العامة نحو إمداد النفقات العامة الاجتماعية والاقتصادية، ويجب أن تلعب دورا حاسما في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في مواجهة القوى الخارجية والداخلية، ويجب أن تهدف إلى إلغاء النزعات التضخمية المتضمنة في الاقتصاد الأفريقي، إلا أن الهدف ليس فقط كبح الارتفاع التضخمي في الأسعار ولكن أيضًا الحفاظ على بعض معايير الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

وللتوصل إلى ذلك يجب أن تتضمن السياسية المالية إلغاء الاختناقات والتصلبات الهيكلية مع الإنماء المخطط للقطاعات المتنوعة للاقتصاد... إلخ. وأخيراً يجب أن تزيد السياسة المالية الدخل القومي وتعيد توزيعه بذلك الأسلوب الذي يخفف من عدم المساواة المفرطة في الدخل والثروة وأنماط الاستهلاك في الاقتصاد، فالغاية الهامة للسياسة المالية ليس إعادة توزيع الدخل فقط وإنما زيادة الدخل القومي أيضًا.

ويعتمد نجاح السياسة المالية في بلوغ تلك الغايات على مبلغ الإيراد العام الذي يمكن جمعه وعلى مبلغ المصروفات العامة ووجهتها، وفي قول آخر فهي تعتمد أدوات السياسة المالية. فما هي تلك الأدوات؟ تم اعتبار الضرائب بمثابة أكثر هذه الأدوات فعالية، وهي تعتمد على الهيكل الضريبي للدولة، فإن أهمية فرض الضرائب تنبع من قيام الدولة بالتأكيد على فعل الادخار، في حين أن فعل الاستثمار يمكن أن يكون عاما أو خاصا أو بإجراءات مؤسسية مختلطة. ويمكن اكتشاف أهمية الضرائب في الدور الذي تلعبه في الإنماء الاقتصادي بواسطة غاياتها مثل: أن الضرائب هي الأداة الأكثر أهمية في ضبط الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية الناتج عن عملية التنمية، على ألا تستهدف هذه الضرائب الاستثمار فحسب، و أن الضرائب هي أكثر الطرق فعالية في الدول الأفريقية الأكبر لتحويل الموارد إلى الحكومة لتحقيق انتفاع أكثر إنتاجية لها، على أن تعدل الضرائب نمط الاستثمار في الاقتصاد، وأن أحد الغايات الهامة للضرائب تخفيض

الفجوة بين دخول الأغنياء والفقراء، وضرورة أن تحشد الضرائب الفائض الاقتصادي اللازم للتنمية وأن تزيد باستمرار من حجم هذا الفائض.

على الجانب الآخر تمثل السياسة الضريبية أداة للنمو الاقتصادي في اقتصاد متقدم، وفي قول آخر يجب أن يتم فرض الضرائب بمعدل تصاعدي، وذلك لتشجيع الحوافز على الادخار والاستثمار، ويمكن أن تكون الضرائب مباشرة كما في الضرائب الزراعية وضريبة الدخل والضريبة على الهبات وضريبة صافي الثروة.. إلخ. وضرائب غير مباشرة، أو كما يطلق عليها ضرائب سلعية. وكلاهما يلعب دورا هاما في تمويل الدول الأفريقية. حيث تلعب الضرائب دورا هاما في التنمية الاقتصادية متضمنا الادخار الإجباري ولكن بالاختلاف عن الاقتراض العام الذي قد يكون مصدرا هاما آخر للتكوين الرأسمالي فهو ـ على خلاف الأفريقية، فالاقتراض العام أفضل من فرض الضرائب لأنه اختياري، فهو ـ على خلاف الضرائب ـ لا يؤثر عكسيا على الحوافز للادخار والاستثمار، كما يعمل كمعيار ضد التضخم من خلال تعبئة النقود الفائضة في أيدي الشعب في الاقتصاد الأفريقي، وقد يكون برنامجًا للاقتراض العام كأداة مفيدة للإنماء الاقتصادي بتحويل الموارد من قنوات غير منتجة إلى قنوات منتجة.

ويكمن دور المصروفات العامة في الإنماء الاقتصادي في زيادة معدل النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل أكثر، ورفع الدخول ومستويات المعيشة، وتقليل عدم المساواة في الدخل والثروة، وتشجيع المبادرات والمنشآت الخاصة، وإحداث التوازن الإقليمي في الاقتصاد.

6 - تمويل العجز

يمثل تمويل العجز معيارا محليا آخر للتنمية الاقتصادية كأداة للنمو الاقتصادي، وذلك بافتراض وجود أي إنفاق عام يتجاوز الإيرادات العامة الجارية. إن مصطلح تمويل العجز يستخدم للدلالة على الإضافة المباشرة للإنفاق القومي

الإجمالي من خلال عجز الموازنة والذي يمكن أن يتم على الإيرادات أو على حساب رأس المال. ولتمويل العجز دور هام للغاية كأكثر الأساليب نفعا لتعزيز الإنماء الاقتصادي في الدول الأفريقية، فطبيعة الاقتصاد الأفريقي تجعل الاستثمار الخاص الكافي في غير المتناول نظراً لعوامل اجتماعية واقتصادية ومؤسسية متنوعة، فازدياد معدل الاستثمار الصافي في الاقتصاد ينتقل على حساب نقص الموارد الكافية لتمويل الاستثمار العام، ويكون على الدولة اللجوء إلى أسلوب تمويل العجز، فلتمويل العجز كأداة للنمو الاقتصادي آثار مضادة نظراً لأخطاره المتأصلة باحتوائه على إمكانية تضخمية معينة، فالارتفاع المستمر في الأسعار أسلوب خطير لتعزيز الإنماء الاقتصادي، والتضخم غير مرغوب كأسلوب لتمويل التنمية، ليس فقط من الناحية الاقتصادية ولكن أيضًا من الناحية الاجتماعية. . وهذا هو سبب أنه أكثر الأساليب بغضا لتعجيل معدل النمو الاقتصادي.

ما هي إذن السياسة التي يجب اتباعها لكي يكون تمويل العجز تكوينا لرأس المال بدون ارتفاع تضخمي في الأسعار؟ يجب أن تتضمن السياسة التي تجعل تمويل العجز من أجل التكوين الرأسمالي بدون تضخم العوامل التالية: أن يكون معدل نمو الاقتصاد في ذلك المدى الذي يكون فيه تمويل العجز غير تضخمي محققا معدلا حقيقيا لنمو الاقتصاد، والنمو في قطاع التحويل إلى نقود لأنه حين يتحول القطاع غير المسيل إلى قطاع التسييل فإن العرض الإضافي للنقود لن يكون تضخميا، وزيادة في القروض و الضرائب، والسيطرة على الأجور والأسعار لأن نجاح تمويل العجز يعتمد أيضًا على المدى الذي يمكن فيه السيطرة على الأسعار والأجور في الاقتصاد، وخلق فائض الواردات والزيادة في عرض السلع لأن تمويل العجز يؤدي إلى التضخم حين تشتري نقود أكثر سلعا أقل، وزيادة في رأس المال النقدي والأرباح غير الموزعة وفائض الموازنة. . وأخيراً تشجيع التضحيات، حيث يعتمد تمويل العجز على المدى الذى يمكن للشعب أن يقدر ويدرك ويباشر التضحيات التي يتضمنها تمويل العجز للنمو الاقتصادي.

7 - السياسات السعرية

ومن المعايير المحلية الأخرى للتنمية الاقتصادية، السياسة السعرية في الاقتصاد الأفريقي، والتى تؤخذ بعين الاعتبار كمعيار محلي للتنمية الاقتصادية لأن الارتفاع في الأسعار ملازم ومتأصل في عملية التنمية، فالاختناقات في الدول الأفريقية ـ والمتمثلة فى التقنية المتخلفة ـ المهارات المتدنية ـ عيوب السوق. . . إلخ تحد من عرض السلع الاستهلاكية ومن ثم تؤدي هذه الفجوة بين الطلب والعرض إلى ارتفاع في الأسعار. ويجب أن نعرف أن السياسة السعرية لا تتعلق فحسب بالاحتفاظ بالأسعار على خط ثابت ومتماسك أو بالإبقاء عليها مستقرة عند أي مستوى محدد، ولكن تتعلق على حد سواء بالتحركات في الأسعار العامة وأيضًا النسبية للسلع والخدمات، وتشير الأسعار أيضًا إلى عوامل الإنتاج. وهي آلية اقتصادية هامة لإنجاز وظائف محددة، وأي سياسة سعرية يجب أن تكون في هذا السياق الوظيفي.

لذلك يجب أن تسعى السياسة السعرية إلى المرونة في الأسعار بغرض إعادة توجيه الطلب وإعادة تخصيص الموارد المنتجة وإعادة توجيه الإنتاج تجاه الوجهة المطلوبة، وعلى جانب آخر فهي يجب أن تهدف إلى ثبات أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية لتفادي الضغوط التضخمية الناشئة عن المشروعات الاستثمارية طويلة مدى التأسيس في الدول الأفريقية. فعدم مرونة واستقرار المستوى العام للأسعار قد يكون بنفس تأثير الحمل الساكن في النمو الاقتصادي مثل الارتفاع المتسارع في مستوى الأسعار. وبمعنى آخر قد يعوق مستوى الأسعار المستقر النمو، في حين قد يشوه مستوى الأسعار المتزايد كلاً من الاستثمار والدخل. ويجب أن تحقق السياسة السعرية الصحيحة والملائمة هدف زيادة الإنتاج لكل من السلع الاستهلاكية الأساسية والسلع الاستثمارية.

إن السياسة السعرية الصحيحة للإنماء الاقتصادي يجب أن تتضمن وجهتين هما: الوجهة الكلية التي تأخذ أساسا هيئة الإجراءات النقدية والمالية التي يقصد

بها التأثير على الدخل وعلى استخدامه، والوجهة الجزئية التي تدل على السياسة السعرية. . وهي الأكثر تمثيلا وتمييزا في إطار تخطيط النمو، ويجب أن تسعى إلى الزيادة في إنتاج السلع الاستهلاكية بالتوازي مع السلع الاستثمارية بغرض مواءمة الإنفاق الاستهلاكي المتزايد الناتج عن الزيادة في الاستثمار فقط.

ويشجع هذا النوع من السياسة السعرية استخدام الموارد لإنتاج السلع الاستثمارية والاستهلاكية الأساسية، ويساعد في تفادي الضغوط التضخمية حيث يجب أن تعمل آلية الأسعار كمحفز ورادع معا، كما يجب أن تتبع السياسات السعرية التفاضلية الأخرى لإنتاج سلع معينة وللانتفاع بها. وإحدى تلك السياسات السعرية هي السياسة السعرية الزراعية التي تحمل مفتاح التنمية في الاقتصاد الأفريقي لأن أسعار السلع الزراعية سريعة الاستجابة لظروف الطلب والعرض، فيجب أن تسعى السياسة السعرية الزراعية إلى تقليل التقلبات السعرية للسلع الزراعية بحيث تحمي المنتج من انخفاض سعري حاد ناتج عن المحصول الوفير وتقليل الصعوبات التي تواجه المستهلكين إلى حدها الأدنى الناشئة عن ارتفاع سعري، ويجب أن تكون السياسة السعرية شاملة بما يكفي لتتضمن إجراءات من موقع إنتاج المنتج الزراعي إلى موقع توزيعه.

وتوجد أيضًا سياسات سعرية للمواد الخام الصناعية مثل الفحم و الأسمنت والحديد والصلب. . إلخ تهدف إلى تثبيت أسعارها، فهي قد تمارس تأثيرا هاما في أسعار السلع المنتجة منها، ويجب أن تضمن السياسة السعرية الاستخدام والتوزيع الملائم لها بحيث تبطل الضغوط التضخمية. والوجهة الأخرى للسياسة السعرية الجزئية هي رفع الأسعار للسلع القابلة للتصدير بغرض جعلها أرخص للمستهلك الأجنبي وذلك بهدف تحصيل نقد أجنبي أكثر.

8 ـ رأس المال البشري

يأتي تكوين رأس المال البشري بين المعايير المحلية الأكثر أهمية، فتكوين رأس المال البشري بذاته هو العامل الرئيسي في النمو الاقتصادي للدولة، إذ يدل على

عملية اكتساب وزيادة عدد الأفراد الذين لديهم المهارات والتعليم والخبرة الحاسمين للتنمية الاقتصادية والسياسية للدولة. فكيف يمكن للدولة تطوير مثل ذلك العامل الهام؟ يمكن للدولة تطوير الموارد البشرية بالتسهيلات والخدمات الصحية؛ التدريب الوظيفي؛ التعليم؛ برامج الدراسة للراشدين؛ وتغيير فرص العمل. وبالتالي ففي الإدراك الأوسع له، يعني الاستثمار في رأس المال البشري الإنفاق على الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية بصفة عامة، وفي الإدراك الضيق له يقتضي هذا الاستثمار ضمنا الإنفاق على التعليم والتدريب.

وقد أظهرت خبرات وتجارب النمو الاقتصادي أن جزءا كبيرا من النمو الاقتصادي اندفع بقوة ليس بالاستثمارات الرأسمالية ولكن بالاستثمار في رأس المال البشري. وقد تأكدت أهمية رأس المال البشري في الإنتاج بواسطة الاقتصاديين القدامى مثل «آدم سميث» و«فيبلين»، ويعزو معظم الاقتصاديين السبب المفترض ضمنا وراء النمو البطيء في الدول الأفريقية إلى النقص في الأدوات الضرورية لتكوين رأس المال البشري. وما لم تنشر تلك الدول التعليم والمعارف والمعرفة الفنية وترفع من مستوى المهارات والكفاءة الطبيعية للأفراد ستنخفض إنتاجية رأس المال المادي.

وتواجه الدول الأفريقية مشكلتين رئيسيتين هما النقص في العمالة الماهرة اللازمة للقطاع الصناعي، وفائض العمالة الذي يسبب مشكلة البطالة. ويسعى التكوين الرأسمالي نحو حل هاتين المشكلتين من خلال خلق مهارات العمالة الضرورية كمورد إنتاجي وتوفير وظائف مربحة. فرأس المال البشري ضروري لتزويد الخدمات بالعاملين وتوسيعها، و لتقديم أنظمة جديدة لاستغلال الأرض وأساليب حديثة في الزراعة ولبناء النظام التعليمي، فالابتكار والتجديد أو عملية التغيير من المجتمع الساكن أو التقليدي تتطلب جرعات كبيرة جدا من رأس المال البشري الاستراتيجي، بالإضافة إلى رأس المال المادي، لأن الاقتصاد القومي يكون أكثر إنتاجية إذا امتلكت الدولة رأس المال البشري الكافي.

والطريق الوحيد للدول الأفريقية للتخلص من التخلف الاقتصادي واستخدام قدراتها وحث بواعث التقدم هو إنماء المعرفة والمهارات فيما بين الشعب، فبدون التحسين في نوعية العامل البشري لن يكون أي تقدم ممكنا. وبرغم الأهمية الأصيلة لعملية تكوين رأس المال البشري للدول الأفريقية فإنها تجلب معها بعض المشكلات الخطيرة منها: الرصيد الإجمالي لرأس المال البشري المطلوب لأي برنامج للتنمية، ومرحلة التنمية التي تحتاج إلى غالبية هذا الرصيد، ومعدل تراكم رأس المال البشري، ونمط التعليم الذي يتم انتهاجه، وكمية معدل النمو في تكوين رأس المال البشري كالحالة الأكثر شيوعا مع تراكم رأس المال المادي.

كيف إذن يمكن تقدير إنتاجية الاستثمار في تكوين رأس المال البشري في التعليم؟ تم اقتراح بعض المقاييس بغرض تقدير الاستثمار في تكوين رأس المال البشري، بما يعني مقياس معدل العائد الذي يشير إلى التعليم كاستثمار ذى مكونين هما: مكون الاستهلاك المستقبلي ومكون الإيرادات المستقبلية، وهكذا يجب الأخذ في الحسبان كلا المكونين عند حساب عائد الاستثمار في التعليم ومساهمة التعليم في الدخل القومي الإجمالي أو تكوين رأس المال المادي الذي يعني أنه وفقا لهذا المقياس يتحدد الاستثمار في التعليم بدوره في زيادة الدخل القومي الإجمالي على مدى فترة من الزمن، وقد سبق القول بأن الاستثمار في التعليم له إسهام أكبر من الاستثمار في رأس المال المادي.

وأيًا كانت الصعوبات المرتبطة بمشكلة الاستثمار في رأس المال البشري فقد أصبح من المسلم به تماما أن النمو في الدول الأفريقية يكبح ليس بسبب القصور في رأس المال المادي ولكن بسبب القصور في المهارة والمعرفة، والذي يحد بدوره من قدرة الاقتصاد على امتصاص رصيد رأس المال المادي المتاح.

9 ـ النمو السكاني

يمثل النمو السكاني معيارا آخر للتنمية الاقتصادية متعلقا بتكوين رأس المال البشري، والذي قد يكون حافزا أو عائقا للنمو الاقتصادي، فقد أدى النمو

السكاني في أوروبا الغربية إلى تصنيعها السريع لأن تلك الدول تتمتع بالثراء، ومنحني عرض العمل فيها مرن للقطاع الصناعي، وبالتالي فإن معدل نمو مرتفع للسكان قد أدى إلى ارتفاع سريع في الإنتاجية. في حين تم اعتبار عاقبة النمو السكاني على التنمية في الدول الأفريقية بمثابة حاجز للتنمية بسبب الظروف السائدة في هذه الدول والتي تختلف عن تلك السائدة في الدول المتقدمة، فهذه الاقتصاديات فقيرة وتعاني من قدرة رأس المال و وفرة العمالة بغزارة وكان النمو السكاني عائقا لنموها الاقتصادي.

إذن، فما هي المشاكل التي قد يسببها النمو السكاني لاقتصاديات الدول الأفريقية؟ إن عواقب النمو السكاني السريع على التنمية في الدول الأفريقية تأتي فيما بين المعايير الأخرى كالتأثير على نصيب الفرد من الدخل ومستوى المعيشة والنمو الزراعي والتوظيف والبنية التحتية الاجتماعية وقوة العمل والتكوين الرأسمالي. ويفضي نصيب الفرد من الدخل إلى إعاقة التنمية بثلاثة أساليب، حيث يزيد ضغط السكان على الأرض، ويؤدي إلى رفع تكاليف السلع الاستهلاكية، ويؤدي إلى انخفاض في التراكم الرأسمالي. فمع الزيادة في عدد أعضاء الأسرة تزداد المصروفات.

أما عاقبة النمو السكاني على مستوى المعيشة فهي بطريقة قاسية، حيث تؤدي الزيادة السكانية إلى طلب متزايد على كل شيء مع عدم قدرة العرض على التزايد معززا للهبوط في مستوى المعيشة المتدني أصلا. ويقحم تزايد السكان المتسارع الاقتصاد في بطالة جماعية وبطالة جزئية، وفي قول آخر تتزايد قوة العمل مع عدم إمكانية زيادة الوظائف مما ينتج عنه بطالة ونقص في العمالة. ويوجب حجم السكان الكبير تنفيذ استثمارات هائلة في البنية التحتية الاجتماعية وتحويل الموارد من الأصول المنتجة المباشرة، إذ يجعل التزايد السكاني المتسارع الدولة الأفريقية عاجزة عن تدبير الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والنقل والإسكان لكل السكان نظراً لندرة الموارد.

ويرغم أن التزايد السكاني في الدول الأفريقية مجرد نسبة مئوية صغيرة تشمل قوة العمل، إلا أن معظم السكان في غير عمر الإنتاج. ويعوق نمو السكان تكوين رأس المال بطرق مختلفة مثل: إنفاق أكثر على الاستهلاك وبالتالي ادخار منخفض، وتحويل الاستثمار الرأسمالي من أنشطة إنتاجية مباشرة إلى نفقات عامة في رأسمال اجتماعي، وهبوط في حجم الفائض القابل للتصدير، وزيادة في الواردات، وتناقص في الصادرات الذي قد يؤدي إلى تدهور في ميزان المدفوعات، وإبقاء التطور التقني عند مستوى متدن؛ وتكبح عاقبة سرعة زيادة السكان كل مجهودات التنمية في الدول الأفريقية وتؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية، ودخل فردي منخفض، ومستوى معيشة متدن، وبطالة جماعية، ومعدل منخفض للتكوين الرأسمالي.

10 ـ دور الدولة

آخر المعايير المحلية التي يتم بحثها هو دور الدولة في التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية، فمشاكل الدول الأفريقية كبيرة وخطيرة بحيث لا يمكن تركها للمنشآت الخاصة التي ليس لديها القدرة على حلها، وهذا يعني أن أداء الدولة لاغنى عنه للنمو الاقتصادي، فيجب أن يكون للدولة دور هام في التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية إذا تم تعديل بعض العوامل، وأولها جميعا ضرورة تغيير إطار العمل المؤسسي، فأحد أهم التدابير للنمو الاقتصادي هو إحداث تغييرات في الأوضاع الاجتماعية والثقافية للجماهير مثل التقاليد والأعراف والتعاليم الدينية والثقافية التي لا تفضي إلى نمو اقتصادي. فإذا انبثق عن النمو الاقتصادي أوضاع وقيم وأعراف خاصة راسخة في المعتقدات المتعلقة بالأسرة والطبقة، أو المتعلقة بالقرابة والنسب والمعتقدات الدينية، فإنها يجب أن تخضع للتغيير.

والتغييرات الاقتصادية لا تحدث بواسطة التغييرات المؤسسية فقط، ولكنها قد تتحقق نتيجة للتكوين الرأسمالي المتزايد أو للتغيرات التقنية، وتبعا لذلك سوف تسبب بدورها تغييرات مؤسسية. وعلى جانب آخر قد تحدث التغييرات المؤسسية بواسطة عوامل على نحو مختلف عن العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية، مثل

تغيرات في المثل الاجتماعية أو في إطار العمل السياسي الذي قد يحدث تغييرات في المؤسسات. وبالتالي قد تكون هناك علاقة سببية بين التغييرات الاقتصادية والمؤسسية، أو قد تكون هذه التغييرات مستقلة عن بعضها البعض. ويجب أن تجرى النفقات العامة الاجتماعية والاقتصادية بواسطة الدولة لأنها ضرورية وملحة للنمو المستقبلي، فالتعليم مثلا هو أكثر العوامل أهمية التي يجب أن تركز عليها الدولة بهدف إنجاز متطلبات التنمية الاقتصادية، والصحة العامة هي مجال آخر في أوضاع الصحة العامة البيئية في كل من المناطق الريفية والحضرية، ونقل وإزالة المياه الراكدة والملوثة، وتطهير الأحياء الفقيرة والعشوائية، وتحقيق إسكان أفضل.. إلخ. وتستحوذ إجراءات الصحة العامة على أهمية عظيمة في الدول الأفريقية نتيجة لسببين هما: أنها تساعد في عملية التنمية بتعزيز وتزويد إنتاجية وكفاءة العمل، وتتجه لزيادة معدل النمو السكاني بتخفيض معدل الوفيات. وذلك يجعل من الضروري على الدولة تبني تنظيم الأسرة وبرامج تطوير عاجلة. وأخيرا فإن تنظيم الأسرة هو التخفيض البطيء المدروس لمعدل المواليد.

والتطوير الزراعي هو العامل الثالث لدور الدولة في التنمية الاقتصادية. ومع أن الزراعة هي المهنة السائدة في الدول الأفريقية وتسهم بأكثر من نصف المساهمة في الدخل القومي، فإنها لا تزال في حالة كساد أو ركود. فالزيادة في الإنتاج الزراعي أمر جوهري في تزويد الصناعة بمتطلبات المواد الخام، وإحراز الاكتفاء الذاتي في الحبوب الغذائية، ولضبط الحد السعري، ولتجميع موارد أكبر بغرض الإنماء، ولاستخدام موارد الاقتصاد من القوة البشرية المتفع بها والتي تعاني من قصور في الإفادة بها بأسلوب فعال. وسوف يعتمد نجاح برامج الإنماء والتطوير الزراعي على إجراءات الإصلاح الزراعي التي تباشرها الدولة. ويجب ألا ننسى أن لتحقيق النمو المساند للاقتصاد يجب تفادي التقلبات في أسعار السلع الزراعية مع الحفاظ على قدر معقول من الاستقرار، وهذا هو محيط الدولة في التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية.

المعايير الدولية للتنمية الاقتصادية

مثلما تمت مناقشة المعايير المحلية للتنمية الاقتصادية فإن هناك أيضًا معايير دولية يتطلب دراستها ومناقشتها، والتي منها التجارة الخارجية، فلقد تم اعتبار التجارة الخارجية بمثابة أداة محركة للنمو الاقتصادي، ولها أهمية عظيمة للدول الأفريقية إذ توفر في هذا الصدد الدافع لتطوير المعرفة والخبرة التي ستجعل التنمية ممكنة في تلك الدول. وتأخذ أهمية التجارة للدول الأفريقية توجهين هما: المنافع المباشرة والمنافع غير المباشرة .وقد تكون للتجارة الدولية منافع مباشرة فعندما تصدر دولة ما تنتج إلى دول أخري سيزيد الدخل القومي وتبعا لذلك سيكون هناك ارتفاع في كل من مستوى الإنتاج ومعدل نمو الاقتصاد. وتوجد أيضًا للتجارة الدولية بعض المنافع المباشرة الأخرى مثل: توسيع حجم السوق؛ زيادة الحافز على الاستثمار؛ زيادة الدخل والادخار من خلال تخصيص أكثر كفاءة للموارد؛ المساعدة في تحويل القطاع الزراعي إلى قطاع تحويلي نقدي بتوفير أسواق للمنتجات الزراعية ؛ ارتفاع الدخل ومستوى المعيشة لطبقة الفلاحين.

وعلى جانب آخر يمكن تلخيص المنافع غير المباشرة كما يلي: تساعد التجارة الخارجية على تبادل السلع المحلية ذات احتمالات النمو المنخفضة بسلع أجنبية ذات احتمالات النمو المرتفعة ؛ تساعد التجارة الخارجية في تعجيل التنمية للدول الأفريقية بتسهيل الافتراض الانتقائي للأفكار والمهارات والمعارف الفنية من الدول المتقدمة وتبنيها طبقا للمواهب الطبيعية لعمالها؛ توفر الأساس لعمليات استيراد رأس المال الأجنبي في الدول الأفريقية لأن ذلك إذا تم بدون التجارة الخارجية فلن يتدفق رأس المال الأجنبي المباشر إلى الدول الأفريقية؛ تفيد التجارة الخارجية الدول الأفريقية بشكل غير مباشر من خلال تعزيز المنافسة الصحية وكبح الاحتكارات الفعالة وضبطها.

المعيار الثاني للتنمية الاقتصادية هو السياسة التجارية التي تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية، ويمكن بالتالي تعريفها كأحد تلك الأدوار التي تساعد في تعجيل معدل النمو الاقتصادي بالعوامل التالية: تمكين الدول

الأفريقية من نيل حصة أكبر في مكاسب التجارة؛ زيادة معدل التكوين الرأسمالي؛ تعزيز التصنيع، والحفاظ على التوازن في ميزان المدفوعات.

والسياسة التجارية يتم تدعيمها من خلال مجموعة من العوامل المهمة والتي منها: معدل التبادل التجاري؛ الادخار؛ الاستثمار الأجنبي؛ الصناعة الناشئة؛ وإعادة توزيع العوامل.

إن أي تغيير في معدل التبادل التجاري لصالح الدول الأفريقية قد يزيد دخلها القومي، فمثلا إذا فرضت دولة تعريفة جمركية أحدثت تدهورا في أسعار الواردات أو ارتفاعا في أسعار الصادرات فسوف ينتج عنه تحسين معدلاتها للتبادل التجاري، وسوف يساعد هذا بطبيعة الحال في تمويل التنمية الاقتصادية. ولمعدل التبادل التجاري بعض أوجه من القصور منها: سوف يتضمن التحسين في معدل التبادل التجاري صلة بسيطة بالتكوين الرأسمالي؛ يجب أن يكون للدولة التي تفرض التعريفة الجمركية احتكارات كافية حتى تكون مثل هذه السياسة الجمركية ناجحة؛ وتكون هذه النوعية من السياسة الجمركية مؤثرة فقط إذا كان منحنى العرض الخارجي مرناً.

أما فيما يتعلق بالادخار الذي يعني أن أحد المصادر الرئيسية للتكوين الرأسمالي هو الزيادة في درجة الاستثمار بمضاعفة المدخرات المحلية، فقد يتم الادخار المحلي بتقييد الاستيراد للسلع الاستهلاكية من خلال الضوابط المباشرة أو الضوابط المانعة. لذلك، ولتكوين رأس المال، يجب أن يتبع الشرط اللازم في الواردات من السلع الرأسمالية وبنفس القيمة، وتوجد بعض أوجه القصور كذلك في الادخار منها: قد يؤدي إلى ضغط تضخمي على تكاليف الأسعار؛ سوف تظهر الزيادة في الاستهلاك الداخلي على مستوى التكلفة للاستثمار الداخلي؛ إذا لم تترافق القيود الاستيرادية على السلع الاستهلاكية الفاخرة بقيود مماثلة على الإنتاج المحلي لهذه السلع، فسوف يتم امتصاص الادخار المحلي في قنوات غير ضرورية؛ يفترض الادخار أن أي سياسة لتقييد الاستيراد تؤدي إلى زيادة في التكاليف والأسعار المحلية قد تتضمن تأثيرا ضارا على الصادرات.

العامل الثالث الذي يعتبر بمثابة مصدر لتكوين رأس المال هو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الأفريقية، فقد كان الحجم الصغير للسوق المحلي في وجه الواردات المقيدة في الدول الأفريقية العائق الأساسي في انسياب رأس المال الأجنبي المباشر، ويعمل السوق المتسع كحافز كبير في جذب رأس المال الأجنبي.

العامل الآخر هو الصناعة الناشئة، والذي بمقتضاه تحتاج الصناعات الناشئة حماية من المنافسة الخارجية حتى تبلغ حالة النضج، وتتصف المدة فيما بين النشوء والنضج - بشكل عام - بالانتقال من الطور الزراعي إلى الطور الصناعي. ولهذا العامل أيضًا بعض أوجه القصور والتي يمكن التعرف عليها كما يلي: حماية الصناعة الناشئة بمفردها هي أداة عقيمة غير مجدية لتعزيز التنمية الاقتصادية لأنها تغفل عن مشكلة توريد رؤوس الأموال؛ يجب ألا يتم إسباغ الحماية على الصناعة الناشئة قبل أن تبدأ الصناعة النشاط فعليا؛ لا تستطيع الحماية الجمركية خلق أو زيادة توريد رؤوس الأموال المطلوبة للصناعة الناشئة؛ من المشكوك فيه ما إذا كان التأكيد على إحلال الواردات سيكون كافيا للتوصل إلى نمو متوازن للاقتصاد وأن الاستثمار في الصناعات المنافسة للواردات سيكون صغيرا جدا؛ وبفرض أنه تم إيجاد صناعة ناشئة، فيجب عليها الوفاء بعدد من الشروط حتى تكون سياسة الحماية ناجحة.

والعامل الأخير هو إعادة توزيع العوامل والذي يعني أن الفجوة في الأسعار والتكاليف بين الزراعة والصناعة في الدول الأفريقية شديدة الاتساع بحيث تعوق تطوير ونمو الصناعة، ونظرًا لأن الصناعة أكثر إنتاجية من الزراعة فهي بالتالي في حاجة إلى حماية بغرض تعويض هذه الفجوة في النقود والتكاليف الاجتماعية ولتوفير فرص توظيف لفائض العمالة. وتوجد بعض أوجه القصور في هذا العامل في أن الحل لمشكلة البطالة المقنعة للدول الأفريقية ليس فقط بتوظيف فائض العمالة في الصناعة، ولكن أيضًا بحماية الصناعة من المنافسة الأجنبية، والمشكلة ليست مجرد حماية الصناعة ولكن تحفيز حركة العمالة بسهولة من خلال إلغاء الحواجز الاجتماعية والمؤسسية المختلفة، ويجب أن يكون معدل النمو

الزراعي بنفس معدل النمو الصناعي بهدف توفير المواد الخام وتوسيع الصناعات المحلية وكسب مزيد من النقد الأجنبي، وفوق كل هذا تعجيل معدل تكوين رؤوس الأموال.

أما المعيار الدولي الثالث للتنمية الاقتصادية فهو رأس المال الأجنبي، فقد اعتمدت غالبية الدول المتقدمة على رؤوس الأموال الأجنبية في المراحل المبكرة لإنمائها. ويجب على الدول الأفريقية التي تتسم باقتصاديات ذات ادخار منخفض واستثمار متدن أن تعتمد على رؤوس الأموال الأجنبية بغرض استيفاء متطلبات إنمائها، وتقلل رؤوس الأموال الأجنبية من النقص في الادخار المحلي من خلال التدفق الداخل للتجهيزات الرأسمالية والمواد الخام، وبذلك يرتفع المعدل الحدي للادخار ومعدل تكوين رؤوس الأموال.

فضلا عن ذلك، يجلب رأس المال الأجنبي رؤوس الأموال المادية والمالية الكافية بالترافق مع كل من مجموعة أفراد المعرفة الفنية والتقنية، والخبرة التنظيمية، ومعلومات السوق، وأساليب الإنتاج التقنية المتقدمة، وابتكارات حديثة في المنتجات... إلخ. كما يقوم أيضًا بتدريب العمالة المحلية بمهارات جديدة وكل ذلك يعجل النمو الاقتصادي. وعلى جانب آخر فإن الدول النامية ليست في وضع يسمح لها ببدء صناعات أساسية ورئيسية اعتمادا على نفسها، وهي قد تستطيع فقط من خلال رؤوس الأموال الأجنبية إقامة مصانع الحديد والصلب والمنتجات الكهربائية والكيماوية الثقيلة... إلخ. فضلا عن ذلك قد يشجع استخدام رأس المال الأجنبي في الصناعة المحلية بتخفيض التكاليف في صناعات أخرى بما قد يؤدي إلى التوسع المتسلسل للصناعات الأخرى المرتبطة، وبالتالي تساعد رؤوس الأموال الأجنبية في تصنيع الاقتصاد.

بعد مناقشة تلك المكاسب لرأس المال الأجنبي يمكن أن يظهر هنا تساؤل بشأن كيف يمكن لدولة أفريقية أن تحصل على رؤوس الأموال الأجنبية؟ وفقا لخبرة

بعض الدول الأفريقية يمكن الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية من هيئة رؤوس أموال خاصة وعامة. وقد تأخذ الاستثمارات المباشرة الأشكال التالية: تكوين منشأة في الدولة المستوردة لرؤوس الأموال تابعة لشركة في الدولة المستثمرة، على أن يكون تكوين المنشأة بحيث تحصل شركة الدولة المستثمرة على أغلبية المشاركة؛ تكوين شركة في الدولة المستوردة لرؤوس الأموال يتم تمويلها بالاقتصار على المنشأة الحالية القائمة في الدولة المستثمرة؛ إقامة هيئة في الدولة المستثمرة لغرض معين للتشغيل في الدولة الأخرى؛ إيجاد الأصول الثابتة في الدولة الأخرى بواسطة مواطني الدولة المستثمرة.

في حين تتألف الاستثمارات غير المباشرة أساسا من تملك مواطني بعض الدول الأخرى لأوراق مالية ومساهمات، على ألا تبلغ مثل هذه المشاركات القدر الذي يعطي الحق في توجيه الشركة والسيطرة عليها، ويكون حاملو الأسهم مخولين فقط للحصول على التوزيعات. و على الجانب الآخر قد تتألف رؤوس الأموال الأجنبية العامة مما يلي: قروض ثنائية مكلفة وبشروط صعبة، بما يعني منح قروض لدولة أفريقية؛ قروض ثنائية ميسرة، بما يعني بيع بعض السلع الضرورية لدول أفريقية؛ الوكالات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير(IBRD)، وهيئة التمويل الدولية (IFC)، ومؤسسة التنمية الدولية (IDA) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNPD)... إلخ.

أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي الخاص، فإنه منذ الحرب العالمية الثانية كان أكثر من نصف الاستثمارات الخاصة في شكل مباشر، وقد تركزت أساسا في استخراج المواد الخام مثل الحديد والنفط والمنجنيز والبوكسيت (خام الألمنيوم).. إلخ، وتم توجيه نسبة مئوية صغيرة فقط للتصنيع والتوزيع، فما هي مزايا الاستثمار المباشر للدول الأفريقية؟ يمكن تلخيص مزايا الاستثمار المباشر كما يلي: إدخال بعض العلوم الحديثة والتقنية والتنظيم في الدول الأفريقية قد يشجع بالتالي المنشآت المحلية على استثمار أكثر من الصناعات المساعدة بنفسها أو بالتعاون مع منشآت أجنبية؛ يمكن للدول من خلال الاستثمار المباشر الحصول

على قدر أكبر من رؤوس الأموال ؛ قد يشجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر داخل دولة أفريقية رجال الأعمال في هذه الدولة على الاستثمار في دولة أفريقية أخرى.

وبرغم تلك المزايا للاستثمار الأجنبي الخاص يوجد بعض العقبات التي تعوقها، وهي ليست اقتصادية فقط ولكن أيضا سياسية وقانونية وثقافية. وهذه العقبات هي: الحجم الصغير للسوق المحلي الذي قد يؤدي إلى معدل منخفض لعائد رأس المال؛ نقص في التسهيلات والخدمات الأساسية مثل النقل والطاقة والمصارف والعمالة الماهرة.. إلخ. التهديد بنزع الملكية أو التأميم أو الملكية العامة والتحفظ على نوعيات معينة من الصناعات للمنشآت المحلية؛ الرقابة الصارمة في النقد الأجنبي؛ عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يسبب الارتياب وضعف الثقة عند شريحة من المستثمرين الأجانب.

ومع ذلك فقد بررت الدول الأفريقية بطريقتها الخاصة وضع هذه العقبات أمام رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة بالاستغلال السياسي والاقتصادي والسيطرة فيما مضى. و وفقا لخبرات وتجارب الدول النامية أدت رؤوس الأموال الأجنبية إلى خسارة كاملة للاستقلال الاقتصادي في معظم الدول الأفريقية وأرجعته إلى حالة المستعمرات. وأدت أيضا إلى ما يعرف بالاقتصاد الثلاثي داخل الدولة المقترضة بكافة عواقبه المحفوفة بالمخاطر. وقد سعت رؤوس الأموال الأجنبية إلى استغلال الموارد الطبيعية للدولة المستوردة لرؤوس الأموال بغرض إفادة وإثراء الدولة الأصلية المصدرة لرؤوس الأموال، وقد اتجه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعات الاستخراجية فقط، مهملا تماما الصناعات الأساسية والثقيلة، وأدي ذلك إلى نمو غير متوازن للاقتصاد. هذا هو الأسلوب الذي تنادي به الآن الدول المتقدمة صناعيا تحت ستار ما يعرف بظاهرة العولمة.. هذه الظاهرة التي لها مظاهر سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تختلف كثيرا عن الموجودة في الدول الأفريقية. وتلك الأسباب ـ وأكثر بكثير ـ أعطت الدول الأفريقية الحق في فرض قيود على رؤوس الأموال الأجنبية.

لقد حاولت الدول الأفريقية تبني سياسات واستراتيجيات من أجل الشروع في برامج التنمية لتحقيق تطور اقتصادي واجتماعي لشعوب هذه القارة، وسخرت إمكانياتها وجهودها لتحقيق هذا الهدف، ولكنها واجهت العديد من المشاكل الداخلية والخارجية التي حالت دون تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين هذه المشاكل التي واجهت الدول الأفريقية هي ثورة رأس المال اللازم لعملية التنمية، وهذا ما حتم على هذه الدول اللجوء للاقتراض من مؤسسات التمويل الدولي كصندوق النقد الدولي وبنك التنمية والإعمار.

ونتيجة لهذه المشاكل من وراء القروض والمساعدات الخارجية، لجأت الدول الأفريقية إلى أسلوب آخر عله يفي بمتطلبات التنمية الاقتصادية ويساعد في تحقيق برامجها، هذا الأسلوب تمثل في تشجيع الاستثمارات الأجنبية في أفريقيا، ومن أجل تحقيق ذلك تطلب هذا الأسلوب اتخاذ كافة الإجراءات والتشريعات المشجعة لهذا النوع من الاستثمارات. ومن هذه الإجراءات الإصلاحات الاقتصادية والاتجاه نحو الخصخصة، ومحاولة بعض هذه الدول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية دون أن تعرف هذه الدول أو تعي ما هي نتائج ذلك على برامجها التنموية.

وفي المقابل فإن رغبة الدول الأجنبية في الاستثمار في أفريقيا ليس دافعه الربح فقط، بل إنه برنامج يخضع لعوامل استراتيجية وسياسية منها ما يهدف إلى خلق أسواق جديدة والسيطرة عليها أو منافسة وعرقلة عملية التصنيع في الدول الأفريقية أو محاولة التأثير على الأنظمة السياسية القائمة. كما أن هذه الاستثمارات تحت سيطرة وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات، وبالتالي هي جزء من النظام العالمي الجديد كمرحلة من مراحل العولمة. وبالتالي يكون الهدف من هذه الاستثمارات ليس مساعدة الدول الأفريقية والنهوض ببرامجها التنموية وإنما تحقيق مصالح هذه الشركات. فقد ساعدت هذه الاستثمارات على زيادة التوجه نحو السلع الاستهلاكية والضغوط المتضخمة وزيادة وتعميق حدة التبعية الاقتصادية والسياسية للدول الرأسمالية الغربية.

وينطوي الاستثمار المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، بالإضافة إلى قيامه بتمويل موارد مالية، وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاط الدولة المضيفة(1). ولا يمكن حدوث تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر إلا إذا سمحت الدولة المضيفة له بالدخول، ومن ثم تقوم المحددات المكانية بدور المؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن هذه المحددات الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، معدل التضخم، الإصلاح الاقتصادي والاستقرار السياسي.

ولقد بلغ المتوسط السنوي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة الأفريقية نحو 2253 مليون دولار خلال الفترة من 1980 - 1985، ثم ارتفع إلى 3517 مليون دولار خلال الفترة من1986 - 1997 . وبمقارنة ذلك بإجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر يتبين انخفاض المتوسط السنوي لنصيب أفريقيا من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، حيث يلاحظ انخفاض نصيب دول شمال أفريقيا من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر لأفريقيا، فبينما بلغ نحو 62% سنويا في المتوسط خلال الفترة1980 - 1985 ، انخفض إلى نحو 42% سنويا في المتوسط خلال الفترة من1986 - 1997 (2).

إذًا خلال فترة تسارع العولمة(1986 - 1997) يلاحظ انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى الدول الأفريقية بشكل عام وتدهور نصيب دول شمال أفريقيا بشكل خاص. وهذا يعني انخفاض قدرة دول شمال أفريقيا بالتحديد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة العولمة. ولكن هذا الانخفاض كان بنسب متساوية بالنسبة لدول شمال أفريقيا وهي ليبيا، تونس، مصر، الجزائر،

---

(1) Hood, and S. Young, "The Economic of Multinationa; Enterprise, Esse - R.K. : Longman Group Ltd., 1981 PP. 9 - 10.

(2) د. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، 2000 - 2001، ص 67.

والمغرب. وكذلك كان هناك تفاوت فيما بين هذه الدول من حيث نسبة هذا الانخفاض، ويستدعي ذلك بيان موقف كل دولة من دول شمال أفريقيا على حدة.

استراتيجيات التنمية البديلة

معظم الدول الأفريقية حصلت على استقلالها منذ 35 - 40 سنة ، وبعض منها أطول من ذلك. إن تجربة الدول الأفريقية في التنمية الاقتصادية متنوعة وغنية، ويجب تعلم الكثير منها من الناحية التحليلية، وكذلك من ناحية السياسة الاقتصادية، والأهم من ذلك هو مدى إمكانية اختبار قوة وكفاءة الاستراتيجيات المطبقة للتنمية الاقتصادية عند تطبيقها واقعيا وفعليا من قبل الدول الأفريقية. مثل هذه الدولة تتميز عن البقية بأنها اتبعت استراتيجية متماسكة معتمدة على مجموعة من المعايير الاقتصادية المستقرة داخليا التي أعتقد أنها مدخل جيد لحل مشكلة التنمية في هذه الدول الفقيرة.

لا توجد دولة في العالم تتبع استراتيجية معينة بشكل مستمر وبدون تأهيل أو إعداد أو تقويم. ولا وجود أيضاً لحالات حقيقية ولا لتجربة تحت السيطرة في العالم الحقيقي. ومع ذلك فإن بعض الدول اقتربت من كونها تشكل نموذجا أساسيا لاستراتيجية معينة، ودراسة حالاتهم بعناية يشكل فائدة كبيرة، وهذا صحيح حتى لو انتقلت الدولة من استراتيجية إلى أخرى. إن تحليل أسباب تغير التوجه قد يخبرنا عن ميزات ومساوئ سياسة معينة.

وحتى مع أحسن الظروف فإن الحقيقة لن تتحدث عن نفسها لعدة أسباب؛ أولا: لأنه لا توجد حقائق كافية، وثانيا: مهما كانت الحقائق فإنه يمكن تفسيرها دائما بعدة طرق، وثالثا: إن فشل استراتيجية في تحقيق النتائج المطلوبة قد يعكس ليس فقط خللاً في الاستراتيجية للنظرية المتبعة بل فشلاً في تطبيق الاستراتيجية بشكل كامل وصارم، ورابعا: قد يهيمن على أداء الاقتصاد الأحداث الخارجية والتي لا يمكن توقعها أو الرد عليها، ولذلك قد يتأثر الأداء بتطور الاستراتيجية المتبعة مهما كان أثر هذه الاستراتيجية. لذلك فإن الحكم غير ملزم بأي تقييم

للسياسة الاقتصادية. ويجب لذلك أن نكون حذرين جدا في استنتاج الدروس من التاريخ.

ويمكن تصنيف سياسات أي دولة أفريقية وبرامجها التنموية بعدة طرق اعتمادا على الهدف التحليلي، وإن التصنيف للاستراتيجيات المقترح لاحقا يعتمد على ثلاثة موازين:

1 - الاستراتيجيات التي تشير إلى التنمية بأكملها وليس عنصر واحد منها أو قطاع واحد، قد تبدو هذه الاستراتيجيات بأنها جزئية أو أنها تفضل قطاعا معينا، مثل التجارة الخارجية أو الزراعة. لكنها مصنفة على أنها استراتيجية عامة للتنمية لأن الأنشطة التي بحثت عن تركيز واهتمام خاص ينظر إليها من قبل مكونات الاستراتيجية على أنها تكون قطاعا أساسيا قادرا على دفع الاقتصاد بأكمله نحو تنمية أسرع.

2- يمكن تشكيل الاستراتيجيات بطريقة تجعلها صالحة للاختبار الأولي وقياس وتقييم على الأقل بعض المتغيرات الأساسية، مع العلم إن التقييم نادرا ما يؤدي إلى قضية معينة. ومن الضروري أن يكون البحث مستندا إلى التجريب وإلا فإن مصداقية نتائج الفرد قد تكون ضعيفة.

3- الاستراتيجيات تتجاوب بشكل متقارب مع المعادلات والتراكيب التي يستخدمها منفذو السياسات في أفريقيا.

ويمكن التعرف على ست استراتيجيات للتنمية، ومن هذه الاستراتيجيات:

1- الاستراتيجية النقدية:

هذه الاستراتيجية تتميز بأنها تركز على زيادة كفاءة مؤشرات السوق كدليل على التحسن في توزيع الموارد. وعلماً هذه الاستراتيجية تقدم أثناء فترة الأزمات، عندما يكون الاستقرار الاقتصادي وتعديل الموازين المقلوبة له أسبقية عالية

وتكون المقاييس المتعاقبة لتحسن الأسعار النسبية والتي يصاحبها عادة مقاييس تتحكم بمعدل الزيادة العامة والأسعار. لذلك يكون التركيز على السياسات النقدية والمالية وعلى الإصلاحات المالية، ولهذا السبب يطلق عليها الاستراتيجية النقدية للتنمية.

إن الاستراتيجية النقدية أحيانا تفهم على أنها تهتم فقط بالأمد القصير لإعادة إصلاح التوازن الاقتصادي الكبير والتي يتم بعدها اتباع سياسات طويلة الأمد. ولكن هذه النظرة غير صحيحة لأن الاستراتيجيات النقدية تهتم بالقضايا الاقتصادية المتناهية الصغر وأبعاد الاضطراب والحصول على الأعداد المناسبة للأسعار النسبية والتي تسمح بالنمو الطويل الأمد والكفوء.

والعنصر الرئيسي لهذه الاستراتيجية هو السماح لقطاع العمل الخاص بالمزيد من الحرية. ويصبح هذا القطاع مركز اهتمام وتركيز التنمية الاقتصادية، ويصبح القطاع الحركي هو المسؤول عن توليد روابط خلفية وأمامية في الاقتصاد ككل. إن دور الدولة هو الالتزام بتوفير محيط اقتصادي مستقر يستطيع من خلال القطاع الخاص أن ينتعش، وهذا يتم عن طريق استخدام السياسة المستقرة والتي تساعد الدولة على تخفيض زيادة التقلب الاقتصادي إلى الحد الأدنى، وهذا يساعد القطاع الخاص على القيام بتنبؤات يمكن الاعتماد عليها. إن سياسات القضاء على نظام التأميم للمؤسسات التي تملكها الدولة والتشريع لتخفيض قوة وسلطة الاتحاد هي أيضا جزء من هذه الاستراتيجية.

إن أهداف الاستراتيجية النقدية هي: تثبيت الاقتصاد، وتحسين توزيع الثروات والموارد، وزيادة المخرجات والدخل، ثم تحقيق معدلات أعلى من المدخرات واستخدام أكثر كفاءة لرأس المال لغرض رفع معدل النمو في الإنتاج.

إن الاستراتيجية النقدية غير متداخلة من الناحية المعنوية وإن مقاييس تغيير التوزيع الذي يحدده السوق للدخل مرفوضة اعتمادا على أساس أن مثل هذا

التداخل يؤدي في النهاية إلى الإضرار وعدم الكفاية والتي في النهاية تضر الفقراء.

2- استراتيجية التصنيع

ثم تأتي استراتيجية أخرى تؤكد على النمو، وفي الحقيقة فإن هذه الاستراتيجية الثانية تضع ثقلاً معينًا على توسع القطاع الصناعي، ولذلك فنحن سنطلق عليها الاستراتيجية الصناعية أو استراتيجية التصنيع. إن الموشر على الاستراتيجية ليس اختيارها للقطاع بل للأداة المستخدمة من قبل الدولة لتعزيز التنمية. والتأكيد هنا ليس على الكفاءة القصيرة الأمد للموارد بل على سرعة معدل الزراعة لنمو المنتجات المحلية الإجمالية.

إن استراتيجيات التصنيع ركزت على رفع مستوى تكوين رأس المال وتقديم التكنولوجيا الحديثة والتقنيات الجديدة ذات التركيز العالى على رأس المال وتوسيع التشجيع على الصناعة المتسارعة يكون غالبا من نوع بديل عن الاستيراد، إن تدخل الدولة في ملاحقة هذه الغايات يكون غالبا شاملاً، وإن أشكال laissez faire - ليست من ضمن هذه الاستراتيجية. إن التداخل يبرر على أساس أنها سوف تنتج عن نمو أسرع، وأي خسائر تسببها عدم الكفاءة الإحصائية سوف تستبدل لاحقا بالمنافع المتحصلة من ذلك النمو السريع.

إن التداخل لذلك مصمم لزيادة الإنتاج وليس لتغيير توزيع الثروة والدخل لمصلحة الأفراد ذوي الدخل المنخفض، بل على العكس فعندما يحدث مثل هذا التدخل فإن الانحراف في مختلف الأوقات في توزيع الثروات والدخول يكون ضد الفقراء ولصالح ما يطلق عليه أحيانا الطبقات الغنية. أي أن توزيع الدخل ينظر إليه من الناحية الوظيفية، أما من ناحية الهدف فهو تحويل توزيع الدخل إلى المجموعات التي عندها قابلية إدارية أعلى في الادخار، وعلى هذا الأساس يتم

النقاش بأن الاستثمار سيكون أكثر تمويلا وسيتم تسريع النمو. والفقراء سيستفيدون من هذا في النهاية عندما تصلهم ثمار العملية التنموية. ومن الدول التي اتبعت استراتيجية التصنيع: الجزائر ومصر وليبيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا في القارة الأفريقية.

3- استراتيجية الثورة الزراعية (الخضراء)

الاستراتيجية الثالثة هي استراتيجية الثورة الزراعية الخضراء، وهي تركز على النمو الزراعي ومعدلاته، وهدف هذه الاستراتيجية هو زيادة عرض المنتجات الزراعية الغذائية، وهذا يبقي تكلفة القوة العاملة منخفضًا، مما سيرفع المستوى العام للأرباح، وبذلك يشجع الادخار والاستثمار ثم النمو بأكمه الهدف الثانوي هو مساعدة الصناعة مباشرة عن طريق توفير المواد الخام لصناعات مثل النسيج والسلع الغذائية، فهذه الصناعات تحتاج إلى تركيز يد عاملة أكثر من صناعات إحلال الواردات التي سيتم تبنيها، كاستراتيجية التصنيع، وهذا يوفر فرص عمل أكبر في المناطق الريفية.

في الريف يعتبر التغير الفني والتقني المفتاح نحو تحقيق النمو الزراعي، ولهذا السبب فإنه يطلق على هذه الاستراتيجية، استراتيجية الثورة الزراعية الخضراء. وإذا كان لابد من التركيز على التغيرات التعليمية والثقافية أو إصلاح الأرض وتحرك السكان الريفيين، فإنه لابد من التركيز أكثر على التحسين النوعي واستخدام أكبر للأسمدة والمعدات الحديثة الأخرى والاستثمار في الري والنقل والطاقة والبحوث الفنية، وتحسين الخدمات الأخرى التي لا علاقة لها بالزراعة بسبب المخرجات الزراعية الأعلى، وتشغيل أكبر في الأنشطة الريفية الغير زراعية وفي الصناعة المدنية بسبب المرونة العالمية للدخل بالنسبة للطلب على المواد غير الغذائية للاستهلاك، وأجور حقيقية أعلى بسبب التركيز العالي للقوة العاملة في هذه الاستراتيجية، ثم توزيع أكثر عدلا ومساواة للدخل.

إن استراتيجية الثورة الخضراء ينظر إليها من قبل مناصريها على أنها تتبنى وترعى تنمية شاملة سريعة وتسعى إلى تخفيض مستوى الفقر والمساواة بين الدخول. وهى تناصر بشدة في أفريقيا وخصوصا بعد أزمة المجاعة في شرق أفريقيا والدول الساحلية.

4 - الاستراتيجية المتطلعة نحو الخارج

الاستراتيجية الرابعة هي التطلع نحو الخارج، بمعنى أن التجارة الخارجية التي يدعمها غالبا الاستثمار الخارجي الخاص المباشر، ينظر إليها على أنها القطاع الذي يقود عملية التنمية أو هو محركها. وبالنسبة إلى الدول الصغيرة بشكل خاص فإن السوق العالمي يمثل مصدراً للطلب على المستوردات ذات المرونة. ولذلك فإن الضغوط التي تفرضها السوق المحلية الصغيرة قد يتم القضاء عليها عن طريق التصدير. إن الاستراتيجيات المرتكزة على الاستيراد تسعى نحو استغلال ميزة الدولة العالمية، وبهذه الطريقة تحقق انتفاعًا جيدا من الموارد.

إن الضغط المستمر للتنافس الدولي يقدم حافزاً قويًا للمنتجين للإبقاء على الكلفة منخفضة، الاستخدام، كفاءة العاملين، رأس المال، الابتكار، تحسين المقاييس النوعية، والإبقاء على معدلات عالية من الاستثمار. هذه المؤثرات يعتقد أنها من غير المحتمل أن تلتزم بقطاعات التصدير، لكنها ستنتشر بكل تأكيد في كل الاقتصاد وتوفر حافزاً قويًا للتنمية بأكملها.

إن الاستراتيجية المتطلعة نحو الخارج تتطلب دوراً واضحًا من قبل الدولة في عملية التنمية. أولا: تأخذ الدولة دورا نشطًا في تركيز المعروض في المواد وخصوصا في إزالة المعوقات التي تقيد قدرة الدولة على التصدير، وتحسين هذه الأنشطة التي سوف تزيد من الصادرات. إن هذه الاستراتيجية التي تركز على التصدير تعتمد في حجمها ومبرراتها على نظرية مقارنة التكاليف وليس على

التناقض المالي مثلما في الميزانيات وخلافها أو التصنيع أو زيادة العائدات في الاقتصاد أو تفضيل الغذاء أولاً. إن مقاييس السياسة تشمل: تقديم حوافز الائتمان والضرائب، وتمويل برامج التدريب والمساعدة في بحوث السوق، وفي تجهيز الهياكل الاقتصادية والاجتماعية مثل شبكات النقل ومحطات الطاقة.

ثانيا: إن الدولة يجب أن تزيل الاضطرابات، والتي قدمت على أنها نتيجة للأنظمة التجارية السابقة المتطلعة للداخل، وخصوصا الصناعات البديلة للاستيراد. ولاستخدام مصطلح شائع فإن الدولة مهمتها وضع الأسعار بالشكل الصحيح، وبالأخص تصحيح ما يعتبر أسعارا استراتيجية، وبالتحديد سعر الصرف ومعدلات الفائدة ومعدلات الأجور. وتلك صفات مشتركة لهذه الاستراتيجية النقدية والمالية.

إن توزيع الدخل في الاستراتيجية التي تركز على التصدير يعتمد جزئيًا على تركيبة البضائع المصدرة. ونظريات الاقتصاد في عمومها تقترح بأن الصادرات تستخدم وبشدة عوامل الإنتاج بوفرة كبيرة وفي الاقتصاد الوافر بالقوة العاملة، وهذا يتطلب أن الاستراتيجية التي تركز على الصادرات ستوفر فرصًا لليد العاملة في الوظائف، وبالتالي يكون لها تأثير مباشر وإيجابي على تخفيض حدة الفقر وعدم المساواة. أما في الاقتصاد الوافر بالمواد الخام، فإن حصص عوامل الإنتاج سوف تتحول لصالح التأجير الاقتصادي مثلما في قطاعات أخري مثل التعدين والمنتجات النفطية، أما التأثير على الفقر فسوف يعتمد على كيفية استخدام هذه التأجيرات الاقتصادية من قبل أولئك الذين يستلمونها.

وفي البداية فإن الإعارات والتأجيرات الاقتصادية سوف تشكل مصدر أرباح للجهات الخاصة أو العامة التي تملك المؤسسات العاملة في الإنتاج والتصدير، ولكن بعض الأرباح ستذهب للضرائب من قبل الحكومة، وهذا سيعتمد على اختيار الدولة للطريقة التي تصرف بها عائداتها، وأخيرًا فإن تأثير الاستراتيجية

المركزة على التصدير على حالة الفقر سوف يعتمد على طبيعة الارتباط بين قطاع التجارة الخارجية وبقية الاقتصاد. وإذا كانت هذه الروابط قوية فإن قطاع التصدير المتزايد سوف يولد الأنشطة من خلال الاقتصاد بأكمله والعكس إذا كانت هذه الروابط صغيرة.

ومن أمثلة الدول التي اتبعت الاستراتيجيات المتطلعة نحو الخارج: دول النمور الأسيوية وهي هونغ كونغ وسنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية والتي تخصصت في تصدير البضائع المصنعة، والدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وأفريقيا وهي ليبيا، الجزائر، ونيجيريا، والدول المصدرة للمعادن في أفريقيا وهي بوتسوانا التي ركزت على تصدير نوعين من المواد هما الألماس والمواشي بمواصفات مختلفة. وكذلك كينيا ومالاوي وساحل العاج لأن فيها تشكيلة كبيرة من المنتجات الزراعية.

5 – استراتيجية إعادة التوزيع

هذه الاستراتيجية مصممة لمعالجة أساس مشكلة الفقر عن طريق التأكيد على أهمية خلق المزيد من فرص العمل والمزيد من العمالة المنتجة للفقراء العاملين، وذلك عن طريق إعطاء أولوية لإشباع الاحتياجات الأساسية للغذاء والملبس والسكن، عن طريق إعادة توجيه المصروفات العامة لصالح تكوين رأس المال البشري، ونحو التعليم الابتدائى والثانوي والسلامة الصحية وبرامج التغذية الصحية من قبل المراكز العامة، وكذلك عن طريق الكشف عن فرص كاملة للموارد المحلية، وعن طريق تشجيع الفقراء بالمشاركة الأكبر بالمؤسسات التي تؤثر على وجودهم وسلامتهم، وفي بعض الحالات عن طريق إعادة توزيع وسائل الإنتاج.. وخصوصًا الأرض.

إن استراتيجية إعادة التوزيع ظهرت كرد فعل نحو فشل الاستراتيجيات الأخرى في تقليل عدد الفقراء أو لتحسين سلامتهم وصحتهم. وعلى العكس من

الاستراتيجيات التي نوقشت أعلاه فإن الاستراتيجية العاملة على إعادة التوزيع تهدف إلى تحسين توزيع الدخل والثروات عبر التدخل المباشر من قبل الدولة. وهدفها هو وضع احتياجات الفقراء أولا، وخلق فرص عمل فيها المزيد من الدخل والمكاسب للفقراء، وخلق مجتمع أكثر رفاهية.

لقد اتبعت عدة دول استراتيجية إعادة التوزيع بشكل كامل في برامج التنمية الخاصة بها، وعلى الرغم من أن عددا من الدول حاولت تطبيق عناصر معينة من هذه الاستراتيجية في بعض الحالات كما في تايوان وكوريا الجنوبية، فإن التطور التام في إعادة التوزيع لأجل التنمية كان قصير الأمد وشمل إصلاحا شاملا للقاعدة الأساسية. ويمكن أن نستنتج بأنه لا توجد دولة اتبعت استراتيجية إعادة التوزيع إلى درجة منطقية مناسبة على الرغم من أن بعض الدول مثل تنزانيا وشرق أفريقيا قد تبنت عوامل مهمة لهذه الاستراتيجية أو اقتربت منها لفترة من الزمن.

6 - الاستراتيجية الاشتراكية

أخيرا هناك استراتيجية اشتراكية للتنمية، وهي تتميز بأن ملكية وسائل الإنتاج ملكية عامة، أما الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فهي قليلة، ومعظم الصناعات الكبيرة هي في قطاع الدولة، بينما الصناعات الصغيرة والمتوسطة منظمة على أساس تشاركيات تعاونية طويلة الأمد. فمثلاً في الزراعة، نجد مزارع الدولة والمزارع التعاونية والجماعية على الرغم من أنه في بعض الدول مثل الصين فإن الأرض المملوكة ملكية جماعية تزرع من قبل مزارعين أفراد.

إن الملكية التابعة للدول والملكة الجماعية لوسائل الإنتاج يرافقها عادة التخطيط المركزي لمعظم الأنشطة الاقتصادية. أما التخطيط تاريخيًا فقد كان على شكل مادي، والسيطرة الكمية تمثلت في كونها أداة سياسية رئيسية، لكن كان هناك عدد من التجارب الحديثة والتي استخدمت فيها الأسعار بدلا من الأهداف

الكمية للإرشاد الاقتصادي. هذه الأسعار هي أسعار مخططة، وليس من الضروري أن تعكس قوى العرض والطلب التي تعمل في الاقتصاد الرأسمالي.

إن الاستراتيجية الاشتراكية للتنمية تتصف بمعدلات أعلى من تكوين رأس المال، حيث إنه من الشائع للاستثمار أن يكون بمقدار 30% من الناتج المحلي أو حتى أكثر، وإن كفاية الاستثمار أحيانا تكون منخفضة نسبيا في بعض الأحيان، ومع ذلك فإن معدلات النمو تكون متسارعة نسبيا. إن معدلاً عاليًا للاستثمار يتطلب معدلاً منخفضًا من الاستهلاك للدخل القومي. وضمن هذه المعدلات المضغوطة للاستهلاك فإن الدول الاشتراكية تلجأ إلى تفضيل الاستهلاك المحلي (صحة، تعليم ، نقل) على الحساب الخاص. والنتيجة هي ندرة في الخدمات الشخصية وبالكاد التوزيع المنظم لاستهلاك البضائع بين المنازل، وأيضًا حتى انتشار فوائد النمو. وكثير من الدول اتبعت هذه الاستراتيجية، ومنها: الاتحاد السوفياتي السابق، دول أوربا الشرقية، الصين، كوريا الشمالية، كوبا، وبعض الدول الأفريقية.

إن التصنيع يمثل القاعدة الأساسية لأي تطور اقتصادي واجتماعي وسياسي، وأي تطلع نحو المستقبل لا يمكن تحقيقه بدون قطاع صناعي متطور في أية دولة من الدول وفي أي وقت من الأوقات. وإذا كانت الدول التي تعرف اليوم بالدول الصناعية المتقدمة فقد اهتمت بالتصنيع وكان عاملاً أساسيًا لتطويرها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والحضاري، فإنه من الأجدر بالدول الأفريقية أن تعطي اهتمامًا أكبر للتصنيع باعتباره الأداة الفاعلة التي يمكن من خلالها القضاء على كل أشكال تخلفها، خاصة وأن هذه الدول تمتلك أغلب متطلبات التصنيع من مواد خام ويد عاملة رخيصة وسوق واسعة.

كما أن التصنيع ـ بالإضافة إلى ذلك ـ يعول عليه في دفع عملية التنمية والإنماء نظرًا لما يتميز به هذا القطاع من استيعاب عال لأحدث أنواع التقنية وعلاقته بالقطاعات الأخرى مثل الزراعة والخدمات وغيرها. . والمهم هو الانطلاق ببرنامج التصنيع سواء كان بالصناعات الخفيفة والصغيرة والتجميعية أو بالصناعات الكبيرة والثقيلة.

والتصنيع في الدول النامية بعامة، وليس في أفريقيا وحدها، على درجة من الإهمال وعدم الاهتمام بقصد أو دون قصد، بالإضافة إلى تهميش دور التصنيع في معظم اقتصاديات هذه الدول. ويظهر ذلك واضحًا من خلال مساهمة التصنيع في تكوين الناتج أو الدخل القومي، حيث إن هذه

5

الفصل الخامس

التصنيع وتحديات العولمة في إفريقيا

المساهمة لم تتجاوز في كل الدول النامية في أحسن الأحوال عن 10%. إضافة إلى ضعف مساهمتها في خلق فرص العمل والتي أيضًا لم تتجاوز 10% ويمكن أن يعزى إلى هذا التدني في مساهمة التصنيع في الناتج القومي أو في خلق فرص العمل إلى جملة من الأسباب، قد يكون أحدها هو سيطرة الدول الصناعية المتقدمة على بعض متطلبات التصنيع وحرمان الدول النامية بعامة ـ وأفريقيا بشكل خاص ـ منها رغبة منها في بقاء هذه الدول متخلفة صناعيًا رغم توفر المواد الخام واليد العاملة الرخيصة واعتمادها على الدول الغربية في استيراد احتياجاتها الصناعية.

ولكن ليس دائمًا يقع اللوم على الدول الغربية، فأيضًا سياسات الدول النامية ساهمت في هذه العملية، حيث إن قطاع الصناعة في كثير من الدول النامية وخاصة الدول الأفريقية لم يعط له أي اهتمام، وذلك في كثير من الدول النامية وخاصة الدول الأفريقية. بمعنى أنه لم يتم تبني سياسة واستراتيجية واضحة المعالم لتطوير هذا القطاع دون الاعتماد على سياسات واستراتيجيات منقولة قد لا تتوافق مع هذه الدول نتيجة لاختلاف الظروف والزمان والمكان دوليًا ومحليًا، حيث ما كان صالحًا في السابق ليس بالضرورة أن يكون صالحًا اليوم. كذلك قلة الكوادر العلمية والتقنية والفنية في هذه الدول ساهمت أيضًا في تخلف التصنيع ثم ضعف الإنتاج والإنتاجية، وأدت إلى الاعتماد على نمط معين من الصناعة وهي الصناعات الصغيرة والخفيفة والتجميعية في كثير من الدول الأفريقية، لأنها تعتمد على تقنية بسيطة ومعظمها يتم استيراد متطلباته من الخارج. وأخيراً انخفاض مستوى الدخل المؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية، ومن ثم يؤدي إلى ضيق الأسواق المحلية.

إذًا يمكن القول إن التصنيع في أفريقيا يواجه مشاكل داخلية، وإذا لم يتم التغلب عليها فإنها ستعوق عملية التصنيع في هذه القارة، ولكن إذا كانت هذه مشاكل داخلية فإنه بسياسات واستراتيجيات معينة معتمدة على القدرات الأفريقية الذاتية، يمكن التغلب عليها، فكيف يتم التغلب على المشاكل الخارجية التي هي أكثر صعوبة وتعقيداً وخاصة في ظل الظروف الدولية الراهنة المتمثلة في العولمة

والخصخصة والتكتلات والاندماج الاقتصادي بين الشركات العالمية العملاقة العابرة للقارات وهيمنة وسيطرة القطب الواحد على حركة ومسار الاقتصاد العالمي سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات؟

وإذا كانت بعض الدول الأفريقية قد حققت نوعًا من التنمية في قطاع الصناعة وحصلت على التقنية أثناء الحرب الباردة بين القطبين، إلا أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي ـ وبخاصة في فترة التسعينات ـ اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة النظر في سياستها مع كثير من الدول الأفريقية، خاصة مع الدول التي اعتبرتها مصدر تهديد لمصالحها في القارة الأفريقية مثل ليبيا والسودان. واعتمدت أمريكا سياسات معينة لمعالجة الأوضاع في هذه الدول، بعضها خرج حتى عن حدود الأخلاق والإنسانية وتنافى مع شعاراتها الزائفة في تحرير السوق العالمية والديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام، وظهرت هذه الأساليب بصورة واضحة من خلال استخدامها للقوة العسكرية في ضرب ليبيا سنة 1986 ومصنع الشفاء في السودان وفرض عقوبات اقتصادية في 1981 وفرض حظر جوي على ليبيا سنة 1992 متحججة بما يسمى بقضية لوكربي.

وما زالت الولايات المتحدة الأمريكية تطبق عقوبات اقتصادية على ليبيا يتمثل بعضها في تجميد الأرصدة الليبية ومنع ليبيا من الحصول على التقنية وطرد الطلاب الدراسيين في أمريكا، كما أنها تحاول عرقلة جهود ليبيا من أجل توحيد القارة الأفريقية لما تعتبره تهديداً لمصالحها في هذه القارة. ومن ذلك يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت كافة الأساليب من أجل السيطرة على القارة الأفريقية واقتصادياتها وتوجيهها بالشكل الذي يخدم مصالحها من جهة ويهدف إلى إعاقة عملية التنمية والتصنيع في دول هذه القارة من جهة أخرى. هذه الأساليب التى تتمثل في إعادة النظر في سياستها الصناعية والتقنية بما يتماشي والتغيرات الدولية الراهنة، هذه التغيرات التي تتمثل في إعادة الهيكلة والتكيف الصناعي، إضافة إلى دعوتها إلى العولمة والخصخصة وتشجيعها لإقامة التكتلات والاندماجات الاقتصادية، والتي ما هي إلا شكل من أشكال الحماية

التجارية ولكن بأسلوب أمريكي جديد. وفي المقابل تقف الولايات المتحدة الأمريكية ضد أي تكتل أو اتحاد بين دول القارة مثل موقعها الرافض والمشكك في الاتحاد الأفريقي، ومحاولتها إفشال هذا المشروع الحضاري المفيد لهذه القارة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وحضاريًا وثقافيًا، وذلك فيما سينتج عنه من سياسات واستراتيجيات، تعبر عن الإرادة الأفريقية في مختلف القطاعات، وليس في قطاع التصنيع وحده. وهذا ما سيعزز موقف القارة الأفريقية وإيجاد مكانها بين قارات العالم خاصة وأن هذه القارة تملك من الإمكانيات ما يؤهلها إلى أن تمثل هذا المكان في ظل التغيرات الدولية الراهنة ومن أجل مواجهة تحديات العولمة.

لقد حاولت الدول الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وفي ظل العولمة وكجزء من إعادة الهيكلة الصناعية، الانتقال من السيطرة على تجارة المواد الأولية والخام إلى تجارة السلع المصنعة، ذلك الاتجاه الذي تمثل بتهجير بعض صناعاتها التقليدية ـ وخاصة الصناعات المكثفة للعمل وذات الاستيعاب المحدود للتقنية المتطورة، والملوثة للبيئة وذات العائد المنخفض كالصناعات الغذائية، النسيج، الحديد والصلب، صناعة تكرير النفط والصناعات البتروكيماوية ـ إلى بعض الدول الأفريقية المرتبطة بها سياسيًا واقتصاديًا.

ومن الناحية الأخرى يلاحظ بأن الدول الرأسمالية استخدمت شركاتها متعددة الجنسية كوسيلة ضغط وإعاقة لبرامج التنمية والتصنيع في كل الدول النامية، هذه الشركات اعتمدت سياسات وأساليب اختلفت باختلاف أهدافها وتواجدها في أية دولة أو مجموعة من الدول النامية، فمثلاً هي في الدول الأفريقية غير الدول الآسيوية غير دول أمريكا الجنوبية.

ولقد زاد عدد الشركات متعددة الجنسيات من 11 ألف شركة سنة 1975 إلى أكثر من 37 ألف شركة سنة 1995، يملك معظمها الدول الصناعية الكبرى، وإن كانت بعض الدول النامية لها نسبة في هذه الشركات فإن من يديرها فعلاً الدول الصناعية. وارتفعت استثمارات اليابان الخارجية من 17 مليار دولار سنة 1980 إلي 217 مليار دولار سنة 1995، وزادت استثمارات الولايات المتحدة من 110

مليار سنة 1980 إلى 206 مليار دولار سنة 1991، ويذهب 95% من الاستثمارات الأجنبية إلى 12 دولة، أي تحتكره مجموعة من الدول لا تصل نسبتها إلى 10% من دول العالم وجلها دول صناعية، وتزايد حجم التبادل اليومي مع البورصات العالمية من 300 مليار دولار سنة 1980 إلى 1200 مليار دولار سنة 1995[1]، ومن هنا يمكن القول إن العولمة تعمل لمصلحة الأقوياء الذين يتحكمون بأدوات القوة ووسائلها للحصول على أقصى ما يستطيعون من الفوائد والامتيازات بغية تحقيق مصالحهم.

وهناك فرق بين الشركات متعدية الجنسيات Transitional والشركات متعددة الجنسية Multinational، حيث إن الأخيرة تنطبق على الشركات التي تساهم في رأسمالها عدة حكومات، أما النوع الأول فهو الشركات التي تتعدى الجنسيات والحدود القومية للدول ذات السيادة، وتمتاز بضخامة حجمها الذي لا يقاس برأسمالها أو حجم العمالة، لأن هذه الشركات ولدت في أجواء ثورة تكنولوجية رفعت إنتاجها إلى مستويات غير مسبوقة، كما أن حجم الإنتاج لا يصلح مقياساً بسبب التنوع الشديد في المنتجات، لكن أهم مقياس هو رقم المبيعات[2].

هذه الشركات هي مؤسسات اقتصادية بارزة تسيطر على الاقتصاد سيطرة حقيقية، وتقوم الحكومات بمساعدة هذه الشركات على اختراق الاقتصاد العالمي والسيطرة عليه، حيث توزع هذه الشركات الدولية العملاقة بين تسع دول هي اليابان (62 شركة) والولايات المتحدة (53 شركة) وألمانيا (23شركة) وفرنسا (19 شركة) وبريطانيا (11 شركة) وسويسرا (8 شركات) وإيطاليا (5 شركات) وكوريا الجنوبية (4 شركات) وهولندا (4 شركات)، حيث تحقق 200 شركة من هذه الشركات 30% من الناتج العالمي حتى عام 1995..

وفي إطار الاحتكارية وتأكيد النزعة الفردية التي ترسخها العولمة، يؤكد تقرير الأمم المتحدة أن 358 من كبار الأثرياء في العالم يساوي حجم ثروتهم النقدية

(1) عبيد نايف علي، العولة والعرب، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد (22) يوليو 1997، ص 29 - 30.

(2) داود حسن، دور الشركات متعددة الجنسيات في خلق العولمة، المجتمع، العدد1321 1998/10/13

العالم يقتسمون فيما بينهم 80% من الإنتاج المحلي الخام على الصعيد العالمي،[1] وهذا يعني أن 20% فقط من سكان العالم يسيطرون على 80% من خيراته، مما سبب أكثر من ثمانمائة مليون جائع في العالم لا يجدون وسيلة للطعام الكافي وأكثر من 130 مليون طفل لا يجدون فرصة لهم للدراسة.

ولقد اتبعت هذه الشركات بعض السياسات التي تؤكد هيمنتها وسيطرتها، ومن هذه السياسات نقل بعض صناعتها أو بعض المراحل الإنتاجية فيها - وخاصة المكثفة للعمل - إلى بعض الدول النامية ذات الكثافة السكانية العالية كالدول الأفريقية من أجل تجاوز مشكلة ارتفاع الأجور، وتخفيضًا للتكاليف من أجل الإبقاء والمحافظة على قدرتها التنافسية في السوق العالمية وحتى داخل أسواق الدول النامية.

ومن خلال سيطرة الشركات متعددة الجنسيات ومعرفتها بدقائق الأمور في السوق العالمية وطبيعة اتجاهات الطلب، خاصة في أسواق الدول النامية، ومعرفتها بالسياسات التي تتبعها هذه الدول في مجال الصناعة والتصنيع مثل استراتيجية إحلال الواردات واستراتيجية التصنيع من أجل التصدير؛ فقد لجأت هذه الشركات إلى اتباع سياسات معينة مقابل كل استراتيجية من تلك الاستراتيجيات في محاولة منها لاستيعابها وتوجيهها بذلك الشكل الذي لا يتعارض مع مصالحها وأهدافها في تلك الدول.

وبدلاً من أن تشجع هذه الشركات التصنيع في الدول النامية والدول الأفريقية بشكل خاص، سعت لممارسة التصنيع في هذه الدول باتباع سياسات واستراتيجيات تمثل بعضها في نقل صناعاتها - وخاصة الاستهلاكية - إلى بعض الدول كمحاولة لإعاقة استراتيجية إحلال الواردات التي تعتمد عليها بعض الدول الأفريقية، وذلك من أجل منافسة الصناعات المحلية المماثلة، والسيطرة على أسواقها المحلية، وذلك من خلال تزويد هذه الأسواق بالسلع الاستهلاكية

(1) ذياب عبد الكريم، العولمة ومستقبل العالم الإسلامي، الفرقان، السنة العاشرة، العدد 99، يوليو، 1998،ص 27.

وبنوعيات أفضل وبأسعار أرخص، وتشجيع الشعوب على النزعة الاستهلاكية من خلال وسائل الدعاية والإعلان.. وبذلك تتم السيطرة على أسواق الدول الأفريقية، وهذا من أجل تضييق الخناق والحصار على الصناعات الوطنية الناشئة في هذه الدول.

أما بالنسبة للدول التي اعتمدت أسلوب التصنيع من أجل التصدير كوسيلة لتحسين أوضاع موازين مدفوعاتها وتخفيض ديونها الخارجية، فقد اعتمدت تلك شركات تلك الدول سياسات معينة تمثلت في تشجيع ولكن إيقاع الدول وخاصة الدول الأفريقية على هذا النوع من التصنيع. ولقد كان الغرض من هذا التشجيع ليس مصلحة هذه الدول ومراعاة مصالحها ودعمها، ولكن إيقاع الدول التي تتبنى هذا النوع من الصناعة في قبضتها، لأن هذه الصناعة تعتمد في إنتاجها على تقنية متطورة وحديثة، وهذا يقودها بالضرورة إلى القروض الأجنبية من أجل الحصول على هذه التقنية، وهذا ما قاد هذه الدول إلى الوقوع في فخ المديونية وإلى زيادة تبعيتها اقتصاديًا وتقنيًا للدول الرأسمالية وشركاتها المتعددة الجنسية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد اعتمدت الشركات المتعددة الجنسية لمواجهة نمط التصنيع من أجل التصدير سياسة تضييق حصة الدول الأفريقية في السوق العالمية خاصة بعض السلع والمنتجات التي تتميز الدول الأفريقية بإنتاجها، إما بسبب توافر موادها الخام أو بسبب رخص اليد العاملة اللازمة لها، وذلك من خلال قيامها بتطوير وتحديث صناعاتها المماثلة لجزء من سياساتها الصناعية، وذلك يكون إما بتزويد هذه الصناعات بأحدث أنواع التقنية، وحل مشاكلها وتحسين كفاءة أدائها، وإما بتوجيه هذه الصناعات نحو استخدام المواد الصناعية بدلاً من المواد التقليدية ذات التكلفة العالية، وذلك من أجل زيادة قدرتها التنافسية للسلع المماثلة لها الواردة من الدول الأفريقية في السوق العالمية.

ومن هنا يفهم أن الدول الرأسمالية وشركاتها المتعددة الجنسية قد اعتمدت أساليب مختلفة في تعاملها مع عملية التصنيع في الدول النامية، وكان الهدف من

وراء ذلك هو عرقلة عملية التصنيع، ومنعها من تحقيق أهدافها، خاصة للدول الأفريقية التي لا بد لها من الشروع في عملية التصنيع لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام، حيث إن التصنيع في هذه الدول ليس هدفًا في حد ذاته وإنما هو وسيلة لتحسين مستوى المعيشة وزيادة الدخل، خاصة وأن دول القارة الأفريقية تواجه مشاكل المجاعة والبطالة والأمراض الفتاكة مثل مرض فقدان المناعة(الإيدز) والملاريا والسل.. إلخ.

إذًا يبدو أن تأثيرات العولمة على الجوانب الاقتصادية، قد أضحت ظاهرة للعيان رغم سلبيتها على اقتصاديات الدول الأفريقية، إذ تتزايد الاستثمارات الأجنبية من فترة إلى أخرى.. ليس هذا فحسب، بل إن كثيرًا من الدول الأفريقية تسعي إلى جذب هذه الاستثمارات، كما تتزايد طلبات الدول الأفريقية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO) وتسعى كثير من حكومات الدول الأفريقية إلى خصخصة كثير من منشآتها العامة كأحد مظاهر العولمة، ومشاركة الشركات متعددة الجنسيات في مشروعات مختلفة. وكل هذه الجوانب في حالة تطبيقها تتطلب من الدول الأفريقية إصلاحات في الجوانب الاقتصادية والمالية.

والدول الأفريقية بهذا هي أمام ظاهرة جديدة تحل فيها الشركات متعددة الجنسيات محل الدول القومية تدريجيًا، وبالأسلوب نفسه الذي حلت فيه الدول القومية محل الدول الإقطاعية قبل خمسة قرون، وتسعى هذه الشركات العملاقة متعدية الجنسيات أو عابرة القارات كما يسمونها إلى تحطيم الولاءات القديمة لهذه الدول الفقيرة ـ كالولاء للعقيدة أو الوطن أو الأمة ـ واستبدالها بولاءات جديدة مثل الشرق أوسطية أو البحر المتوسط أو العولمة وغير ذلك من المسميات التي تبعد هذه الدول عن الولاء لبعضها البعض، ويتم ذلك بمساعدة المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأجهزة الاستخبارات المختلفة في الدول الكبرى، والهيئات المانحة للجوائز المالية.

وأمام هذه التحديات لعملية التصنيع في الدول الأفريقية ولمواجهة تيار العولمة، ليس هناك من طريق للدول الأفريقية إلا تشجيع الاستثمارات الأفريقية المشتركة وعولمة سوق العمل الأفريقية الذي ربما يكون أكثر فائدة للاقتصاد الأفريقي في مجموعه، فكثير من الصناعات الأفريقية موجودة في أكثر من دولة وبنفس النوع والمواصفات، فإن السوق لن تفضي إلى نتائج ذات قيمة كبيرة لتكرار المنتجات ذاتها في معظم الدول الأفريقية، لكن الاستثمارات ستوجه إلى أن يتم إنشاء الصناعات في كل دولة وفقًا لما يتوفر لكل دولة من خصائص كتوفر المواد الخام أو الأيدي العاملة الماهرة وغيرها، وسيكون العائد مشتركًا بما يشجع كل دولة على تسويق منتجات هذه الصناعة في سوقها. كما أن السماح للأيدي العاملة الأفريقية للعمل في الدول الأفريقية سيجعل أغلب تحويلات العمالة تتم داخل الدول الأفريقية.

ويجب أن يكون معلومًا لدى جميع الدول الأفريقية التي تجري وراء العولمة بأن العولمة هي التي تقود النمو الاقتصادي في مناطق عديدة من العالم، حيث ستعيد هيكلة الصناعة في أوروبا وأمريكا الشمالية، وتبشر بمعدلات مرتفعة في آسيا، أما الدول الأقل نموًا فإنها لن تكون قادرة على التكامل في حالات كثيرة مع الاقتصاد العالمي والاستفادة من مكاسب العولمة[1]. وهذا ما سيحصل للدول الأفريقية التي تمثل العولمة تهديدًا لها بزيادة تهميشها لعدم قدرتها على مجاراة العولمة.

ولكي تواجه الدول الأفريقية تحديات العولمة لابد لها من اتباع سياسات واستراتيجيات تساعد في النهوض بقطاع التصنيع كاستراتيجية صحيحة للتنمية الاقتصادية، منطلقة من تجارب الدول السابقة في هذا المجال، حيث اتضح من خلال تجارب الدول المتقدمة أن التصنيع وحده هو الذي يساعد في حل مشاكل كثيرة تواجه الدول الأفريقية والتي منها المجاعة، البطالة، انخفاض مستوى

---

(1) Assaf G. Globalization and Industrial Development Implication for Countries and INternational Co ` Operation, Journal of Economic Co - Operation Among Islamic Countries Vol. 19, Nos. 1 - 2 , January - April ,, 1998.

المعيشة، الأمراض الفتاكة... إلخ. ولمعرفة المزيد حول هذا الموضوع لابد من التطرق إلى أهمية التصنيع ومفهومه والمتطلبات الأساسية للقيام به، المشاكل التي يواجهها، علاقته بالقطاعات الأخرى، الجدل حول التصنيع بين معارض ومؤيد، والاستراتيجيات والسياسات التي اتبعت من قبل الدول الصناعية المتقدمة وما يجب أن يتبع من قبل الدول الأفريقية، نماذج التصنيع ثم أنواع التصنيع.

التصنيع كاستراتيجية مناسبة للتنمية في أفريقيا

إن مشكلة التنمية الاقتصادية هي مشكلة تواجه الدول الأفريقية منذ فترة طويلة، وكان تركيز هذه الدول على حل كافة المشاكل بالسياسات والبرامج المتنوعة التي تمت تجربتها بطريقة أو بأخرى، وفي النهاية أصبح هناك قناعة بأن التصنيع قد يكون الحل لهذه المشاكل. لذلك فأغلب الدول الأفريقية أصبحت تعتقد بأن الطريق إلى التنمية الاقتصادية يكمن في برنامج التصنيع. ومع ذلك فإن التنمية لا تعني فقط التصنيع بل تعني كذلك تنمية الزراعة والخدمات، ودون تطور العاملين الآخرين فإن التصنيع لا يمكن أن يتحقق، ونحن لا يمكن أن نهتم بقطاع معين على حساب الآخر، لكن في هذا الجزء من الكتاب سوق يتم التركيز على التصنيع وعلاقته بالعملية التنموية الاقتصادية.

التصنيع وبعض الاعتبارات النظرية

1. تعريف التصنيع

لقد اختلفت الآراء حول التصنيع بحيث لا يوجد تعريف محدد للتصنيع يتفق عليه الجميع، فبعض الأفراد يرون أن التصنيع هو تأسيس الصناعات، ولذلك يعرف Sutcliff التصنيع اعتمادا على هذا المبدأ بأنه العملية التي تصبح معها الدولة غير الصناعية، دولة صناعية. طبقًا لهذا التعريف ماذا تعني كلمة دولة صناعية؟ يجيب Sutcliffe بأنها تعني أن الدولة يجب أن تجتاز ثلاثة اختيارات: 25% من دخلها القومي ينبع من القطاع الصناعي، 60% من المخرجات الصناعية

تكون تحت التصنيع، ثم 10% من مجمل السكان يشتغلون في القطاع الصناعي[1]، لذلك فأي دولة لا تجتاز هذه المرحلة لا تعتبر دولة صناعية.

إن هذا التعريف لا يميز بين الصناعات الاستخراجية التي تعمل على استخراج الاحتياجات الأولية للمعيشة من الأرض والبحر وبين الصناعات الأخرى التي تحول المواد الأولية إلى مواد شبه مصنعة أو تامة الصنع. هذا التعريف أيضًا لا يوضح العلاقة بين التصنيع والتغيرات في الهيكل الاقتصادي[2].

تعريف آخر للصناعة أكثر وضوحًا من التعريف السابق أعطته لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في اجتماعها الثالث عام 1963 يحدد أن التصنيع هو عملية تنموية اقتصادية يتم فيها تحريك جزء من الموارد الوطنية لتنمية هيكل اقتصادي متطور محلي ومتنوع ويتصف بوجود قطاع صناعي ديناميكي له وسائل إنتاجية لإنتاج البضائع الاستهلاكية قادرة على ضمان معدل عال من النمو للاقتصاد بأكمله ولتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي[3]، ولذلك، وطبقًا لهذا التعريف، فإن التصنيع يجب أن يفهم على أنه الصناعات التصنيعية وليس صناعات التنقيب أو الاستخراج. ويجب أن تكون العملية التصنيعية مواكبة للتطور الفني والتكنولوجي حتى تكون قطاعاً رئيسيًا في هيكل الاقتصاد الوطني، وكنتيجة للحقيقة التي تؤكد على أن الاقتصاد الوطني سيكون اقتصادًا صناعيًا.

إن مشاريع التصنيع طبقا لتعريف الأمم المتحدة هي التحول الآلي أو التحول الكيمائي للمواد العضوية أو غير العضوية إلى سلع جديدة[4]، ولا يهم إذا تأثر هذا التحول بالمعدات أو القوة العاملة اليدوية أو فيما إذا نفذ في المصنع أو البيت.

---

(1) Sutcliffe, R. B. , : INdustry and Ulnderdevelopment, Addison Wesley Publishing Company, London, 1971.

(2) Abed - Elshaga, M.,: INdustrialization Issue According To The New Economic System, Dar El Wahda, Brirut, Libanon: (in Arabic), 1980.

(3) UN Comeetee for Industrial Deveiopment Report of the Third Session, (13 - 31 May, 1963) , New York.

(4) United Nations, :International Standard INdustrial Classification of All Economic Activites, Statistical Paper Series, No. New Yord. 1968.

قد ينظر إلى التصنيع على أنه مفهوم ديناميكي من الناحية المعنوية، أما عمليا فهو يشمل تحولاً جذريًا للمجتمع بكافة عناصره من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية[1]، هذا يعني بأن التصنيع يشير إلى التوجه التام للتحول من المجتمع التقليدي نحو المجتمع الصناعي والذي يعتبر عائقًا ومدخلاً ضيقًا عبر تاريخ التصنيع[2] أي أن المذهب الصناعي هو المفهوم الذي يقود نحو مجتمع صناعي مطلق، وهذا ما يتطلب تحقيقه من خلال برنامج التصنيع، وهذا ما يوضح التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للصناعة.

والمشكلة الأخري المرتبطة بتعريف التصنيع هي التي تخص مسألة المصطلحات مثل الصناعة والتصنيع.. إلخ. حيث إن مصطلح الصناعة هو مصطلح غامض رغم أنه يغطي جزءاً رئيسيًا من الأنشطة الاقتصادية.

إن الصناعة مقسمة إلى خمسة قطاعات هي: قطاع المعدات لإنتاج الآلات والبضائع الوسيطة، قطاع المعدات لإنتاج البضائع الاستهلاكية، وقطاع المواد الخام والبضائع الوسيطة، وقطاع البضائع الاستهلاكية الأساسية، وأخيراً قطاع البضائع الاستهلاكية غير الضرورية[3]. وطبقًا لهذه المراحل فإن الصناعة يمكن أن تقسم إلي: أساسية، متوسطة، نهائية.

إن مصطلح الصناعة يستخدم في الأدب الاقتصادي لعدد كبير من المعاني. لذلك فإنه من المهم جدا إيضاح محتواه لتجنب الخلط المستمر[4]، ولذلك يمكن

(1) Sutcliffe, op. cit, p IX.

(2) Kerr, C, and et al. Industrialism and Industrial Man, Heiemann Educational Bood Ltd, London, 1960, P. 33.

(3) Unido,: INdustrialization and Productivity, Bullletin 16, United Nations, Vienna, 1970.

(4) Kirkpatrick, C. H., Nixon F. Jand Lee, N: INdustrial Structure and Policy in Less Developed Countries, George Allen and Unwin, London, 1984, P.3.

تقسيم الصناعة إلى قطاعين رئيسيين: الصناعات الخفيفة لإنتاج السلع الاستهلاكية الأساسية، والصناعات الثقيلة التي تكون عن طريق إنتاج تجهيزات صناعية وسلع إنتاجية وبضائع استهلاكية متطورة. ولا توجد طريقة لإيضاح أي معنى للصناعة يمكن أن يستخدم لأنها تتباين من وقت إلى آخر ومن بلد إلى آخر طبقا للتقدم التكنولوجيا.

أما مصطلح التصنيع ـ وهو أقل غموضًا ـ فيشمل إنتاج كافة السلع لكن ليس الخدمات التي تتطلب تحولاً من المواد الأولية أو شبه المنتجة إلى المنتجات النهائية والبضائع المجهزة[1]، وهذا لا يتضمن السلع المركبة مثل المباني والطرق... إلخ.

لقد استخدم Chenery و Taylor مصطلح الصناعات الأولية ومصطلح الصناعات الوسيطة ومصطلح الصناعات النهائية[2]. الصناعات الأولية تغطي إنتاج البضائع الاستهلاكية الضرورية للأفراد، وهي ضرورية لكافة الدول الفقيرة لأن إنتاج هذه السلع يتطلب مقداراً قليلا من التكنولوجيا وربما صناعة يدوية فقط. أما الصناعات النهائية فهي تتضمن المواد الاستهلاكية الدائمة مثل الثلاجات والسيارات إلخ. وهذه الحصة في GNP ترتفع إلى مستويات عالية لدخل الفرد الواحد. والصناعة الوسيطة هي الصناعات التي تظهر أثناء المرحلة التحولية بين الصناعات الأولية والنهائية.

أخيرا فإن علينا أن نتذكر دائما صعوبة تعريف مصطلح نوعي مثل التصنيع عن طريق مؤشرات كمية خالصة فقط. بمعنى أن المؤشرات النوعية غير كافية غالبا لأنها تجمع بشكل غير جيد أو أنها مستندة على تعاريف متنوعة في دول مختلفة، وأيضًا لأن العديد من الأنشطة تحسب على أنها أنشطة صناعية بينما هي ليست كذلك، لذا فإن كل دولة ترى التصنيع من وجهة نظر مختلفة عن الأخرى.

(1) Gillis, M., Et Al, : Economics of Development, W. N. Norton of Company, New York and London, 1983 , P, 539.

(2) Ibid, pp, 62/5.

2 ـ مستويات التصنيع

إن عملية التصنيع لا تحدث فجأة في أي زمن وفي أي مكان، فهي تستغرق بعض الوقت وتمر بعدة خطوات تتخذها الدولة للوصول إلى المستوى النهائي من التصنيع. وهناك بعض العوامل التي يجب توافرها عند بدء العملية التصنيعية، وهي الظروف التي سوف تحسن العملية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا. أي أنها تعتمد على متطلبات التصنيع إذا كانت متوفرة أمام الدولة لتحقيق أهدافها عن طريق التصنيع.

لقد تم استخدام عدة مؤشرات لتصنيف مستوى التصنيع. الأكثر أهمية هو مقدار القيمة الإجمالية المضافة للتصنيع بالنسبة إلى القيمة الإجمالية التي يشتمل عليها إنتاج السلع. لذلك تصنف الدول طبقا للمستويات الأربعة للتصنيع كالتالى: دولة صناعية، دولة شبة صناعية، دولة مصنعة، دولة غير صناعية[1].

إن الدول الغير صناعية تتصف بكون حصة التصنيع في الاقتصاد الوطني هي 20% من القيمة المضافة لإنتاج السلع. والدول التي ما تزال تتخذ خطواتها الأولى نحو التصنيع ، ويتبع معظمها المنهج التقليدي الذي يعتمد على الموارد المحلية الطبيعية. إن القطاع الصناعي في هذه الدول يرتبط بصناعات إحلال الواردات لأن الخطوة الأولى في عملية التصنيع صعبة جدا لأي دولة مبتدئة فيها، ومعظم هذه الدول تشكل مستعمرات قديمة في أفريقيا تم استعمارها لفترة طويلة، وهي فقيرة جدا بغض النظر عن ثرواتها النفطية الغنية ومواردها المعدنية.

أما في الدول الصناعية فإن حصة الصناعة هي بين 20 إلى 40% من القيمة المضافة لإنتاج السلع، وهذه الدول تملك ظروفًا أفضل من السابقة لأنها تنتج سلعًا استهلاكية يتطلبها السوق المحلي، ولقد بدأت في إنتاج البضائع الرأسمالية، حيث إنها تنتقل من عمليات التجميع إلى التصنيع وإلي استراتيجية إحلال الواردات بالبضائع الوسيطة.

وفي الدول الشبه صناعية فإن حصة التصنيع هي 40% إلى 60% للقيمة

(1) UNido, INdustry Sector Working Paper, United Nations, Vienna, 1972, P, 6.

المضافة لإنتاج السلع. وهذه الدول لها قطاعات صناعية خاصة وعـامة. ومعظمـها اعتمد على الإنتـاج الصناعـي لمزيـد مـن البضـائع المعقدة والوسيطة والرأسمالية.

إن المرحلة الأخيرة للتصنيع توضحها الدول الصناعية، والتي تكون حصتها من التصنيع أكثر من 60% من القيمة المضافة لإنتاج البضائع. وهذه معظمها دول متقدمة حققت مستويات عالية من الإنتاجية ومساهمة الصناعة في الإنتاج والصادرات، وفي العمل في المشاريع الكبيرة جدا. وهذا هو المستوي الذي تتطلع له كافة الدول للحصول على دخل أعلى.

وإذا أردنا رؤية الموضوع من زاوية أخرى فإنه طبقا لآراء المفكرين الاقتصاديين في تعريف التصنيع فإن الدولة تكون صناعية أو غير صناعية، اعتمادا على القائمة السابقة المذكورة في التعريف، لذلك فإن الدول تصنف كالتالي:

A) دول تجتاز الاختبارات الثلاث حيث تعتبر دولاً صناعية تماما.

B) الدول التي تجتاز الاختبارين الأول والثانى. وهي السائرة في التصنيع، وخاصة في الصناعات الكبيرة التي لم تنتشر بشكل كاف للتأثير على السكان بأكملهم.

B/A) الدول التي بين A و B والتي تجتاز بوضوح الاختبارين الأول والثاني، وهي قريبة من اجتياز المرحلة الثالثة.

C) الدول التي تجتاز الاختبار الأول والثالث، وهى دول ذات صناعات كبيرة نسبيا تؤثر على السكان بشكل واسع، ولكن أهمية التصنيع نسبيا صغيرة.

D) دول تجتاز الاختبار الثاني، حيث يكون قطاع صناعي صغير جدا قد سيطر على التصنيع.

E) الدول التي تجتاز الاختبار الأول فقط(1).

لذلك فإن التي تجتاز الاختبارات الثلاث قد تعتبر صناعية تماما، والدول التي تجتاز الاختبار الأول والثاني وبالكاد تجتاز الثالث، تعتبر دولاً شبه صناعية؛

(1) Sutcliffe, R,B. op cit, ppp , 23/26/4

والدول التي تجتاز الاختبار الأول والثاني تعتبر دولاً مصنعة؛ والدول التي تجتاز اختباراً واحداً فقط تعتبر دولاً غير صناعية. وطبقا لهذه المستويات الصناعية فإن الدول الأفريقية يمكن أن تقسم إلى: دول صناعية زراعية لها صناعات استخراجية متطورة وبعض الصناعات الأخرى، ودول مواد خام زراعية لها صناعات استخراجية متطورة وبعض الصناعات الإنتاجية، وأخيرًا دول يكون القطاع الرئيسي فيها هو الزراعة وعدد قليل من الصناعات الاستخراجية والإنتاجية(1).

ومن المهم أن نعرف أن شكل التغير الصناعي من بلد إلى آخر يعتمد على حجم سكانها ومواردها الطبيعية وموقعها الجغرافي والاستراتيجيات المطبقة، والأهم من ذلك هو نموها الاقتصادي عند بدء مرحلة التصنيع وعلاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى.

إن معظم الدول الأفريقية تنتقل عبر فترات تحولية نحو التصنيع وهي تتحرك بسرعة مختلفة وفي مسالك مختلفة لكنها جميعا تطمح إلى الوصول إلى مرحلة التصنيع وبذلك تصل إلى المجتمع الصناعي، وبالنسبة للبعض فإن الرحلة قصيرة وسهلة، ولكن للأكثرية فإن عملية التحول نحو التصنيع ستكون عملاً شاقًا وطويلاً وذلك حسب ظروف كل دولة.

3- الطريق إلى التصنيع

قبل الحديث عن التصنيع يجب أن نناقش تجارب التصنيع على مر التاريخ، وأولها تجربة أوربا والولايات المتحدة، وهذه التجربة اعتمدت على جهود وثمار الثورة الصناعية التي استبدلت الآلات اليدوية في المصانع بالآلات والمعدات الحديثة المتطورة، وهذا ساعد الدول الغربية على تأسيس صناعاتها مثل بريطانيا وألمانيا وبعدها الولايات المتحدة الأمريكية.

ثم تأتي تجربة الاتحاد السوفيتي السابق ثانيًا، حيث تم وصف التصنيع في هذه

(1) Tynunenko, V. 1. Et. I: INdustrialization of Developing Countries, Progress Pudlishers, Moscow, 1973, P, 551.

التجربة بأنه الذي يعتمد على الآلات الثقيلة في الصناعة (والتي سميت بالصناعة الثقيلة في البداية) لأجل تحقيق متطلبات الزراعة والصناعات الخفيفة، ثم اتبع هذا النموذج من قبل دول أوربا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية.

والتجربة الثالثة والأخيرة هي تجربة الدول النامية بشكل عام والدول الأفريقية بشكل خاص، والتي لا نستطيع مقارنتها بالتجربتين الأولى والثانية بسبب التباين الكبير في ظروف الدول النامية عن الدول في الغرب أو في الشرق. ومن خلال هذه التجارب الثلاث نجد أن السبل التي اتبعت في التصنيع تختلف باختلاف الظروف في كل دولة، وأهم هذه الاختلافات هو بين السبل الرأسمالية والاشتراكية نحو التصنيع مثلما كان سائداً[1] . ويمكن القول بوضوح إن التجربة الأولى للتصنيع كانت تحت النظام الرأسمالي، بينما التجربة الثانية كانت تحت النظام الاشتراكي، والتجربة الثالثة هي تحت الأنظمة الاقتصادية المختلفة. أي أن كل دولة اليوم تسلك طريقًا مختلفًا نحو التصنيع طبقًا لظروفها وإمكانياتها.

هناك الكثير من الجدل حول التصنيع في ظل النظام الرأسمالي أو تحت النظام الاشتراكي، وفي رأيي فإن اختيار طريقة التصنيع يعتمد على النظام الاقتصادي لأية دولة. ومن الصعب بالتأكيد إيجاد الطريق الأفضل للتصنيع بالنسبة للدولة التي بدأت للتو بتنمية قدراتها طبقا للرأي الماركسي للتنمية، فإن حركة التصنيع في الدول المتخلفة تتأخر عن طريق مشاركتها بالنظام الرأسمالي الاقتصادي السائد في العالم. ولهذا فإن الطريقة الرأسمالية غير مفضلة[2].

أخيرا يجب معرفة أن الفرق بين النظام الرأسمالي والاشتراكي ليس هينا وسهلا، إن الاقتصاد المفتوح ليس بالضرورة نظامًا رأسماليًا والاقتصاد المغلق ليس بالضرورة نظامًا اشتراكيًا، إن الأنظمة الاشتراكية حول العالم ليست متشابهة مع بعضها، وكل دولة تستطيع تبني واتباع نظام اشتراكي مختلف عن الدول الأخرى. . وهذا ما أثبتته تجارب الدول التي طبقت الاشتراكية.

(1) Ewing A. F' Industry in Africa, Oxford University Press, New York, 1980, P. 10.

(2) Kemp, T.' Industrialization in The Non Western World, Longman, London and New Yord, 1983, P. 5.

4. أهداف التصنيع:

إن عملية التنمية بعامة تعتمد على مستوى تطور الصناعة والزراعة وقطاع الخدمات، وقطاعا الزراعة والصناعة هما قطاعان مستقلان نسبيا وبينهما تداخل قوي جدا، بينما قطاع الخدمات يعتمد على كلا القطاعين.

والتصنيع يعتبر من أهم القطاعات المؤثرة في التنمية، خاصة وأن دور قطاع الصناعة في التنمية يتضح من الأمثلة التاريخية وعن طريق العلاقة الضعيفة بين الصناعة والقطاعات الأخرى[1]. إن الشواهد التاريخية تبين أن التصنيع قد يوجد في عدة بيئات جغرافية وسياسية[2]، بمعنى آخر، أن أية دولة مهما كانت أيديولوجيتها أو دينها تستطيع أن تبدأ مرحلة التصنيع، حيث إن فشل أو نجاح أي برنامج تصنيع يعتمد أولاً وأخيراً على ظروف الدولة.

إذن، فما الأسباب التي تجعل أية دولة تلجأ إلى التصنيع كاستراتيجية للتنمية؟ الإجابة عن هذا السؤال ستقود إلى الغرض من وراء التصنيع أو أهداف التصنيع. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية اتجهت العديد من الدول نحو التصنيع لأسباب أبعد من مجرد الحصول على منافع زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى المعيشة للأفراد، وهذه الدول أرادت التصنيع لأنها تعتبره الاستراتيجية المناسبة والصحيحة للتنمية الاقتصادية.

إن التصنيع يرتبط بقوة مع تغير تركيب المجتمع الاجتماعي الاقتصادي في الدول الأفريقية، إن ذلك يتحدد لأنهم وقبل كل شيء ينظرون للتصنيع بأنه المسلك الأكثر فائدة ونجاحًا لهيكلية الاقتصاد القومي وزيادة معدلات النمو[3]. لذلك ولأجل التغلب على الفقر والتخلف الاقتصادي في أية دولة فإنها يجب أن تتحول للتصنيع لأنه يعتبر من قبل الكثيرين المفتاح نحو النمو والتطور.

---

(1) Tuaunenko, V. L, op;. cit, P. 350.

(2) Grityin, K. B. and Enos, J.,: Planning Development, Addison Wesley Pudlishing Company, London, 1970, - Addison. 144.

(3) Mabro, R' The Egytian Economy 1952 - 1977, Clarendom Press, Oxfod, 1974, P. 107.

إن التصنيع في أية دولة يجب أن يطور وذلك لأسباب مختلفة، منها أن اعتماد الدول على الواردات قد يقطع فجأة بسبب الحروب، ولذلك يجب على الدولة تشجيع التصنيع عن طريق استحداث صناعات إحلال الواردات[1]. إن التصنيع يمكن أن يكون جزءاً من الخطة الاقتصادية بأكملها وكذلك القطاعات الأخرى مثل الزراعة والخدمات، أو قد يكون وسيلة لتقديم التكنولوجيا الحديثة للاقتصاد والتغيير المتوجه نحو التنمية وتحسين الحياة المعيشية.

وهناك أسباب عديدة تجعل الدول المتخلفة في أفريقيا تلجأ إلى التصنيع، وذلك لأن هذه الدول هي المنتج الأصلي للمواد الخام المطلوبة لحاجة السوق الدولية، وإن أسعارها تزداد أكثر بكثير من أسعار السلع المصنعة. وبدأت هذه الدول بالاعتقاد فى أن تصبح دولاً صناعية والبدء الفوري في أي برنامج للتصنيع. إذن أهداف التصنيع يمكن أن تحدد في الآتي:

التنوع في بناء الهيكل الاقتصادي:

التنوع في بناء الهيكل الاقتصادي يقصد به تخفيض الاعتماد على قطاع واحد في التنمية الاقتصادية، وطبقا لرأي MABRO فإن الميزات النسبية ليست ثابتة للأبد، وإن التحول بسبب التنوع في العرض والطلب الناتج عن مجموعة عوامل تشكل حدوث التغير في الاختيارات المرتبطة باكتشاف الموارد الجديدة والمنتوجات والعمليات[2].

أي إن التركيز على قطاع واحد في التنمية وإهمال القطاعات الأخرى قد يشكل مشكلة في أي بلد، وعلى المخططين أن يضعوا ذلك في حسبانهم. إن تجربة الدول النفطية تبين أن الاعتماد على قطاع واحد مثل النفط أثناء فترة أزمة

---

(1)Stucliffe, R.G, op, cit. P.s.

(2)Ghosh, P, K' Industrialization and Development, A Third World Prospectives, Greenwood Press, London, 19844, P, 6.

هبوط الأسعار كانت تعني كلفة عالية بالنسبة لهم وكذلك بالنسبة للدول المستوردة للنفط (أزمة الطاقة سنة 1973)، والتصنيع في المقابل يمكن أن يحسن قطاعات أخرى مثل الزراعة والخدمات عن طريق تقديم تكنولوجيا حديثة لهذه القطاعات.

فرص العمل:

إن النمو المتزايد للسكان في العالم وخصوصا في الدول الأفريقية سبب مشكلة صعوبة استيعاب العمالة في قطاع الزراعة. أما هذه المشكلة تحدث أيضًا بسبب الاعتماد المتداخل بين الزراعة والطبيعة، إن المعوقات الطبيعية مثل المناخ والحالة الجوية فغير موجودة في حالة التصنيع، حيث يكون تأسيس الصناعات أكثر مرونة بالنسبة للموقع والوقت.

إن البطالة هي أمر اجتماعي وسياسي في آن واحد مثلما هي أمر اقتصادي، وهي بلاشك مشكلة أغلب الدول الأفريقية. ولقد اجتهد المخططون كثيرا لإيجاد الحلول لهذه المشكلة. إن العديد من الدول ولأجل حل مشكلة البطالة تلجأ إلى التصنيع على الرغم من أن التجربة العملية أظهرت بأن التصنيع فشل في خلق فرص العمل على أي نطاق رئيسي. وفي المراحل الأولى فإن التصنيع قد يخفض فرص العمل في الصناعة عن طريق استبدال الصناعات التقليدية[1].

إن التصنيع لا يخلق فرص العمل فقط في القطاع الصناعي بل أيضا في قطاع الخدمات مثل الصيانة وصيانة المركبات والآلات والمواد الاستهلاكية والنقل والمواصلات والتأمين والصحة والتعليم. إلخ. لذلك وعلى المدى البعيد فإن التصنيع مصدر مهم لفرص العمل. إن الخبرة توضح أيضًا بأن متوسط إنتاجية العامل في الصناعة هي أعلى في العادة منها في الزراعة.

إن التصنيع وكما وضح Alk Ghosh كان له أهمية كبيرة في إتاحة فرص عمل إنتاجية في كل من المدن والأرياف. التحسن في ظروف المعيشة وخصوصا الصحة تؤدي إلى نمو سكاني متزايد. إن العوامل الاقتصادية والاجتماعية للتنمية أدت

(1) Kirkpatrick and Nixon, op, cit, p, 1.

إلى خطوات متزايدة في الاتجاه نحو التمدن والتحضر وأهمية صنع فرص العمل[1].

وبعد مناقشة أهداف التصنيع بالنسبة لفرص العمل فإنه قد يطرح سؤال آخر. وهو: هل يستطيع التصنيع الوصول إلى هدفه في حل مشكلة البطالة؟ الجواب: لا ينطبق على كافة الدول لأنها تعتمد على الاستراتيجيات والسياسات التي تتبعها أي دولة في عملية التصنيع.

التصنيع يخلق الطلب على المنتجات الزراعية:

إن العلاقة بين الصناعة والزراعة مختلفة عن العلاقة بين الصناعة والقطاعات الأخرى في التنمية الاقتصادية، حيث إن الصناعة والزراعة قريبتان من بعضهما والواحدة تعتمد على الأخرى، بمعنى آخر: التصنيع يعتمد على المنتجات الزراعية كمواد خام وبالتالي يعتبر سوقًا لهذه المنتجات.

إن الزراعة تحتاج إلى تكنولوجيا حديثة مثل الآلات والمعدات والتي تتسبب في زيادة المنتجات الزراعية. خلافًا للصناعة حيث إنها تستجيب عموما إلى المبادرات الخاصة الناتجة عن الطلب المتزايد للمنتوجات الزراعية، لذلك فإن الاستثمار العام يجب أن يتركز في القطاعات الأقل استجابة والتي من ضمنها الصناعة.

إن الأنظمة الاجتماعية المتخلفة والأساليب الزراعية البدائية يمكن أن تعيق الزراعة وتجعلها أقل استجابة للبواعث من الصناعة، وذلك يسبب ضغطًا رئيسيًا على نمو الطلب. وبالنظر إلى خبرة الدول الصناعية فإن التصنيع وصل إلى هذا الهدف في خلق الطلب على المخرجات الزراعية، وذلك يمكن أن يكون أكثر نجاحا في الدول الأفريقية التي تعتمد على الزراعة وترغب في التصنيع.

التصنيع يساعد على موازنة مشكلة الأجور

الهدف الرابع للتصنيع هو لتسهيل موازنة مشكلة الأجور، وهذه الميزة التي

---

(1) Unido, Industy 2000, New Petspecyives, LUnted Nationd, New York, 1979p, 275.

يقدمها التصنيع لها عنصران، فمشكلة موازنة الأجور يمكن أن تحل إما عن طريق المكاسب الناتجة عن التصدير، أو الادخار لغرض الاستثمار الزراعي والصناعي، وهذا هو السبب الذي يجعل العديد من الدول الأفريقية لها توجهات في تصدير المنتجات الزراعية والصناعية.

إن معظم الدول الأفريقية تستورد جزءًا كبيراً من إجمالي الطلب على شكل منتجات مصنعة بدلا من المنتجات الزراعية، لأنها تعتمد كثيرا على الزراعة أكثر من الصناعة. ومن الناحية الأخرى ووفقا لخبرة الدول الصناعية، فإن إحلال الواردات. على المدى القصير لا يمكنه حل مشكلة توازن الأجور تماما، لأنها تزيد الاحتياج للبضائع الرأسمالية المستوردة.

وفقا لهذا النقاش بين التصنيع القصير الأمد والطويل الأمد، فإن المنتوجات الصناعية لها دخل أعلى من المنتوجات الزراعية، لذلك فمع ازدياد الدخل والطلب للمواد المصنعة فإن الطريقة الوحيدة لتسهيل التوازن الحالي للأجور هو عن طريق القطاع الصناعي. لكن ذلك أيضا يعتمد على استراتيجيات التصنيع التي ستتخذ بالنظر إلى الموازنة بين البضائع الإنتاجية والاستهلاكية.

التصنيع يزيد من النمو الاقتصادي

يعد التصنيع هدفًا أساسيًا للتنمية الاقتصادية في معظم الدول الأفريقية، وذلك باعتبار أن التنمية الصناعية أمر ضروري لتحقيق أعلى المعدلات للنمو الاقتصادي وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان وخلق فرص عمل هائلة وخلق اقتصاد متنوع ورفع مستوى التغيرات الاجتماعية النفسية والتعليمية للمجتمع[1]. كل هذه الأهداف يجب أن تتحقق على المدى القصير وعن طريق النمو الاقتصادي الذي يبحث عنه التصنيع. وهذا النمو يرتبط بعدة عوامل مثل العلاقة التي تربط الصناعة والبنى التحتية ببدائل الاستيراد، واختبار تأثير مقدار المنتوجات في المخرجات الصناعية على النمو بأكمله.

(1) Tyaunenko, V, L, op, cit, p. 350.

الأهداف الاجتماعية:

إن للتصنيع أهدافًا اقتصادية مثل أي قطاع آخر في التنمية الاقتصادية، وله أيضا أهداف غير اقتصادية مثل الأهداف الاجتماعية والسياسية. ولتحقيق هذه الأهداف فإن استراتيجيات وسياسات التصنيع يجب أن تتوجه مبدئيا نحو الأهداف الاجتماعية أو الاجتماعية السياسية، وكما أوضحت منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة «إن النمو في الصناعة يمكن أن يوسع الاختيارات في المهن والوظائف بالنسبة للأفراد ويزيد المساواة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية وتزيد الاعتزاز الوطني والاعتماد على الذات والاستقلال الوطني للدول التي ما زالت تستعمرها القوى الأخرى»[1].

إن نتيجة البرنامج الصناعي الجيد هي أن الدولة ستعتبر صناعية أو على الأقل شبه صناعية، وهذا سيجبر الدولة على تبني سياسة خارجية جديدة وعلاقات أخرى جديدة مع الدول الصناعية وغير الصناعية عن طريق توفير فرص العمل والدخل من مكاسب التصدير والاستقرار الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة، فإن التصنيع سوف يحقق العديد من الأهداف الاجتماعية والتي ستقود إلى رفاهية السكان بأكملهم. كل شيء يثبت بأن التصنيع ليس هدفًا في حد ذاته، ولكن الهدف الرئيسي هو المقاصد التي تنشد عن طريق التصنيع وبرامجه.

المتطلبات الرئيسية للتصنيع

وبالنسبة لأي برنامج صناعي فإنه من الضروري أن تكون مصادر الدول وتسهيلاتها قادرة على تلبية متطلبات البرنامج المقترح. وذلك يتطلب دراسة لوفرة ونوعية والقدرة على الوصول إلى هذه الموارد لغرض التصنيع مثل المواد الخام الطاقة، الوقود، القوى العاملة، التقنية، رأس المال والسوق. وهذا يعني بأن أي دولة تخطط لخوض مجال التصنيع، يجب أن تفكر بهذه المتطلبات لأنها قد تشكل

---

(1) Nryce, M, D; Industrial Development. A Guide for Accelerating Economic Growth, Mc Grow - Hill Book Company Inc. New Uork, Toronto and London.

عائقًا كبيرًا أمام العديد من الدول الأفريقية. ومن هذه المتطلبات الضرورية للتصنيع:

الآلات والمعدات

إن الآلات والمعدات هي المطلب الأول للتصنيع والتي هي إحدي سلع القطاع الرأسمالي. والآلات مهمة جدًا للتصنيع الحديث وبغيرها ستكون عملية التصنيع ناقصة وربما غير ممكنة. وبالنسبة للدول الأفريقية فإن المعدات والآلات لا تتوفر لها داخليا، ولأنهم يتطلعون إلى التصنيع لذلك فهم يجب أن يستوردوا هذه المعدات من الخارج أو من الدول الصناعية. وهذا ليس سهلا لأن ذلك قد يتطلب العملة الصعبة التي قد لا تتوفر لدى بعض هذه الدول.

الأمثلة التاريخية تشير إلى حقيقة أنه للقضاء على تخلف الدولة التقني الاقتصادي، فإنه يجب أولا إعداد نموذج للاقتصاد يكون متنوعًا عن طريق تجهيزه بأحدث المعدات والاستفادة من التقنية الحديثة والإنتاجية[1]. ولغرض التحول من الصيغة التقليدية للصناعة إلى أخرى حديثة فإن على كل دولة محاولة إيجاد هذه المتطلبات بغرض التصنيع: المعدات، معدات التجميع، والمصانع.

البنية التحتية

إن البنية التحتية هي العنصر الثاني الأساسي للتنمية الصناعية والاستثمار فيها وهي التجهيز بالمعدات الأساسية الضرورية لأساس التقدم الصناعي، ويشار إلى البنية التحتية أحيانا بأنها سقف رأسمالي اجتماعي لأنها تشتمل على، محطات المواصلات، الطرق الخارجية، الموانـي، الطاقة الكهربائية وتوفير الماء والاتصالات. وإذا لم يتم خلق هذه المشاريع فإنه لن يتم تطوير الصناعة بنجاح، وكل هذه التسهيلات ضرورية لأي برنامج تصنيع. مثلاً: النقل مهم جدا للنمو الصناعي لغرض تجهيز المؤسسات الصناعية بالمواد الخام وأخذ الإنتاج للسوق، وهذا يشمل كافة أنواع النقل.

---

(1) united Nations, Processes and Problems of Industrialization in Under-developed Countries, UN Department of Economic and Social Fffiars, New York, 1955, P, 44.

والطاقة الكهربائية هي عامل حيوي جدا لعب دوراً مهمًا في نظريات وتطبيقات التصنيع العملية، فقد كانت هي المفتاح للتطور الصناعي السوفيتي أثناء الأطوار والمراحل الأولى. والصناعة تتطلب أنواعًا معينة وحدًا أدنى من البنى التحتية والتي هي: -

1) ملموسة أو مادية (النقل والمواصلات والطرق والتجهيز بالطاقة والمياه والصيانة والتصليح).

2) تجارية (الاصالات البريدية والسلكية والمصارف والائتمان).

المواد الخام

المطلب الثالث لغرض التصنيع هو المواد الخام التي يمكن أن توفرها من القطاعات الأخرى وخاصة الزراعة والموارد الطبيعية، والمواد الخام مهمة جدا للتصنيع ودونها لا توجد صناعة أساسا، والدولة التي لا يمكنها الحصول على هذه المواد لا يمكنها القيام بالتصنيع بسهولة أبدا. هناك علاقة بين حجم الدولة من ناحية المساحة وتوفر هذه الموارد الطبيعية فيها، أي أن الدول الكبيرة تملك فرصة أكبر لاحتمالية وجود كافة الموارد الضرورية للتنمية، وذلك على العكس من الدول الصغيرة التي قد تجبر على الأعتماد على موارد خارجية للتصنيع بسبب عدم توفر بعض المواد الخام لديها.

إن الموارد الطبيعية الاقتصادية للدول المستخدمة في التصنيع من المفروض أن تستوعب بعض العوامل مثل حجم سكان الدولة، والكثافة السكانية الحالية والسنوات القادمة، وحجم أراضي الدولة، وكمية المواد الخام المستغلة أوشبه المستغلة في الدولة، وأخيراً كمية ونوعية القوة العاملة المؤهلة والماهرة[1].

(1) Sayigh, Yl. A, : The Arakb Economy, Past Perormance and Future Prospects, Oxfors LUniversity Press Oxford, 1982.

وطبقا لهذه العوامل فإن توفر المواد الخام لا يعتمد فقط على حجم الدولة بل على عدد وكثافة السكان، وهذا يعني بأن هناك دولاً كبيرة ذات كثافة سكانية عالية تكون فيها المواد الخام غير كافية مقارنة مع حجم السكان. والدول الصغيرة والتي عدد سكانها قليل والغنية بالمواد الخام قد لا تكون ناجحة في خطواتها نحو التصنيع، إذن فعدد وكثافة السكان لا تؤثر مباشرة على برنامج التصنيع. ولأن التصنيع يعني صنع مواد من المواد الخام المستخدمة من الطبيعة والتي يزرعها الإنسان، فإن تجهيزات كافية منها تشكل دعوة للدخول إلى مجال الصناعة الإنتاجية في الأماكن التي تكون فيها هذه المواد هائلة ورخيصة الثمن.

إن مخططي أي برنامج للتصنيع يجب أن يأخذوا في الحسبان مدى توفر المواد الخام وبكلفة معقولة، مع استمرار هذه المواد الخام للقيام ببرنامج صناعي طويل الأمد والاعتماد على مصدر الإمداد بهذه المواد الخام، ولذلك يجب البدء أو التوسع في الصناعات المعتمدة على المواد الخام المحلية ومن ثم التخصص فيها.

من المهم لأية دولة الاعتماد على مواردها من المواد الخام لأن مساوئ الاعتماد على المواد المستوردة يجب أن تعرف مسبقا. وهي تعتبر من المعوقات التي تقف بوجه التصنيع(1) وخصوصا إذا كانت المواد الخام مكلفة وصعبة النقل.

إن معظم الدول الأفريقية غنية بالمواد الطبيعية مثل النفط والمعادن.. إلخ. لكن المشكلة هي كيفية استغلال هذه الموارد الطبيعية والتي استغلت من قبل الدول الأجنبية أثناء فترة الاستعمار، لأن الاستغلال الأمثل لهذه الموارد يحتاج إلى التقنية واليد العاملة المؤهلة. إن هذا الافتقار للتقنية والعمالة المؤهلة المتخصصة جعلت الدول الأفريقية معتمدة على الدول الصناعية في استغلال مواردها الطبيعية وبيعها بأرخص الأثمان بدلا من استغلالها حسب احتياجاتهم، وهذا من تأثير الاستعمار على هذه الدول في اختيار الطريقة الأسهل والأرخص للبقاء فى تخلف.

(1) Cukor, G., l startegies for Industrialization in Developing Countries, C. Hurset and Company, London, 1971.

التقنية

التقنية هي المطلب الرابع للقيام بالتصنيع، وهي عامل مهم جدًا لاستراتيجيات التصنيع للعديد من الدول الأفريقية والتي هي من ناحية أخرى صعبة الحصول للعديد من الدول. والعديد من الدول تتبع سياسات وطنية ومحلية في العلوم والتقنية لتمكنهم من تطوير التقنيات المناسبة لهم ولتقلل كلفة استيراد التقنية.

ما هو نوع المساعدة التقنية المطلوبة لغرض التصنيع؟ إن المساعدة التقنية المطلوبة سوف تتنوع طبقا لبرامج التصنيع المطلوبة والمرحلة الحالية للتنمية في تلك الدول.

وهذا النوع من المساعدة يتلخص في :

1- دراسة منظمة أولية لاحتمالات التصنيع بأكمله بالارتباط مع تطور الموارد الطبيعية.

2 ـ دراسات عن مدى فائدة ونجاح الصناعات الفردية ومشاريع استثمارات معينة.

3 ـ المساعدة الفنية في إعداد المشاريع لجذب رأس المال.

4 ـ الاستمرار بكافة الخدمات الفنية لمشاريع معينة للمراحل الهيكلية والبنائية.

5 ـ بحوث صناعية وتقنية مستمرة لمساعدة ودعم الصناعات الحالية والقادمة.

6ـ تدريب الأفراد من كافة الأنواع لتلبية حاجة الصناعة[1].

لذلك فإن التقنية المطلوبة للصناعة لها العديد من التفرعات، وبالنسبة للدول الأفريقية فإن الطريق الوحيد للحصول على التقنية هو استيرادها من الدول المتقدمة. إن طرق الحصول على التقنية متعددة وتبدأ من المعدات كواردات للسلع

---

(1)Unido, : Industrialization and Productivity, Bulletin 16, United Nationd, Vienna, 1970 . op. cit. P. 31.

الرأسمالية وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مؤسسات متعددة الجنسيات، وعن طريق الاستشارات الهندسية والتدريب والتعليم. . . إلخ.

لقد أعيقت التنمية الصناعية في العديد من الدول الأفريقية نتيجة للتقنية المستخدمة في التفرعات العديدة للتصنيع. أي أن اختيار التقنية وأسلوبها ليس مسألة فنية فقط لكن هناك عدة تساؤلات تخص درجة التقدم التقني ودرجة صحة هذه التقنية أو هدف التصنيع على قدر ما تختلف فيه تقنية إحلال الواردات واقتراح تقنية مختلفة عن تعزيز الصادرات(1).

إن العراقيل لم تكن فقط لأن هذه الدول يجب أن تعتمد على الاستيراد لأجل صناعتها من الدول المتقدمة والتي تكون غالبا حسب عروض محدودة. وهذه الدول يجب أن تعيش على التحول المباشر للتقنيات المستخدمة في الدول المتقدمة. وإلى جانب ذلك فإن هذه الدول ليست مجهزة تماما لتبني مثل هذه البرامج التقنية لأن البحوث العملية نادرة ونتائجها قليلاً ما تصل إلى أي نوع من التقنيات. هذه القضية تؤثر بقوة على الاستراتيجيات والسياسات التي يجب أن تتبع في هذه الدول طبقا للفترة التي تبدأ فيها الدولة صناعتها واختلاف التقنيات المستخدمة من الخارج. وأخيرا إذا لم تتمكن الدولة من الحصول على تقنية خاصة بها، فإن هناك طريقة لاستخدام الخبرة التي وصلت إليها الدول الصناعية المتقدمة عن طريقة إرسال الأفراد للتدريب أو استضافة خبراء أجانب. ومن الأفضل والأقل كلفة التعلم من أخطاء الآخرين بدلا من اقترافها ثم التعلم منها وهذا يعني بأن كافة الدول التي تبدأ بالتنمية الصناعية تملك فرصة كبيرة للتعلم بسرعة وكلفة أقل من الآخرين.

(1) Malchasan, E. M., : External Factors, The Necessity of INdustrialization in The Developing Countries, in Economic Papers, Central School of Planning and Statistics in Warsaw, Warsaw, 1980.

اليد العاملة

المطلب الخامس والمهم جدًا هو القوة العاملة أو الموارد البشرية التي هي المشكلة الأكثر أهمية مقارنة بالآلات والتقنية والسوق، حيث من السهولة شراء التقنية ولكن لا يمكن أن تشترى الموارد البشرية. ثم إن التطرق إلى أن التصنيع حل في أماكن معينة مشاكل البطالة وخفف الضغوط على الزراعة، فهذا يعني أن الصناعة تحتاج إلى القوة العاملة أكثر من الزراعة، ومن الناحية الأخري إن استيعاب القوة العاملة من قبل القطاع الصناعي يعتمد على معدل نمو الصناعة وأنواع الصناعة المطلوبة. وبعض الصناعات لا تحتاج إلى العديد من العاملين طبقا للتوجه في التقنية الحديثة التي لا تتطلب قوة عاملة كثيرة.

إن نجاح التصنيع في أية دولة يعتمد بشدة على توفر القوى العاملة الماهرة ومهمة المخططين التأكد من هذه القوة ووجودها قبل البدء بأي برنامج تصنيعي. إنهم يجب أن يركزوا على العدد الإجمالي وأنواع القوى العاملة المطلوبة لتنفيذ البرنامج.

إن سرعة التنمية الصناعية يعتمد على مهارة وخبرة الموارد البشرية، وكما يفرض المقترح الماركسي بأن الفرد هو أساس الإنتاج الصناعي، فإن القوى العاملة تعني عادة بأن النوعية وليس الكمية هي المطلوبة لكل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية.

ما هي نوعية القوة العاملة المطلوبة في التصنيع؟ يجب أولا أن نعرف بأن الصناعة تختلف عن الزراعة لأنها تحتاج إلى عمال ماهرين وهذا ليس بالضرورة مطلوبًا في الزراعة. إن أصناف ونوعية العاملين الذين من الممكن تبنيهم من قبل الصناعة هم عاملون غير مهرة، ولكن يمكن تدريبهم خلال عدة أسابيع، وعاملون ذوو مهارة جزئية وفترة تدريبية لعدة أشهر، وعاملون ماهرون أو مختصون،

والمدربون لعدة سنوات، وخبراء ذوو قدرة وخبرة عالية جدا وهم المهندسون والفنيون.[1] ولأجل توفير جميع هذه المستويات في اليد العاملة فإن الدول التي تريد اللجوء إلى التصنيع يجب أن تخلق نظاما تعليميا لأجل كسب هذه القوة العاملة الضرورية للبرامج الصناعية.

والنظام التعليمي يجب أن يبدأ من المدرسة الابتدائية إلى مرحلة الجامعة، ومختبرات البحوث الصناعية والمؤسسات العلمية التي تركز على التدريب الدوري لخلق كادر من العاملين الماهرين، إن التدريب على الوظيفة هو طريقة مهمة تتبع مع العاملين الغير ماهرين ولأجل إنجاح هذا التدريب فإن التعليم على أساليب العمل المناسبة للوظائف الصناعية يجب أن يتبع[2]. إن النظام هذا يمكن أن يوفر القوة البشرية العالية التأهيل مثل المهندسين والعلماء والمديرين المطلوبين في الصناعة. وإذا لم تتمكن الدولة من توفير هذه الكوادر فهل هناك طريقة أخرى غير النظام التعليمي للحصول عليهم؟ إن عملية التصنيع تخلق طلبًا متزايدا للقوة العاملة المؤهلة وهذا هو سبب التناقض داخل عملية التصنيع نفسها. ويمكن حلها بطريقة منطقية في المستقبل القريب فقط مع وجود المساعدة الأجنبية[3]، لكن الاعتماد على المساعدة الأجنبية يجب أن يتم جنبًا إلى جنب مع التعليم والتدريب للعاملين المحليين لأن ذلك شيء ضروري على المدى الطويل.

السوق

المطلب الخامس للتصنيع هو السوق، حيث إن سرعة وهيكل التصنيع في أية دولة يعتمد على حجم السوق وعلى خبرة الدولة الصناعية نفسها. أي أن الدولة التي لها سوق كبير، تملك حصة أكبر من المشاريع الصناعية من الدول ذات السوق الصغير أو المحدود.

---

(1) Mandelbaum, K.,; The Industrialization of Backward Areas Basil Blaclwell, Oxfotd, 1961.

(2) Unido, Industry Sector Working Paper, op, Cit, p, 10.

(3) United Nations, Processes and Problems of Industrialization in Under-developed Countries, Op, cit, P, 11.

ومن الناحية الأخرى فإن حجم السوق يعتمد على الكثافة السكانية، فالدول الكثيفة سكانيا تملك نتيجة لذلك سوقًا كبيراً وتعتمد على دخل الفرد أيضاً حيث إن دخل الفرد العالي يؤدي بالتالي إلى أن يكون حجم السوق كبيرا. إن السوق ليس ضروريا فقط لشراء المواد الخام للصناعة من القطاعات الأخرى مثل الزراعة لكنه ضروري أيضا لتسويق الإنتاج الصناعي، وبالنظر إلى هذه الأهمية للسوق فإن أي دولة تريد الدخول في مجال التصنيع يجب أن تبحث عنه. إن السوق يمكن أن يكون محلي الأصل وذلك يعتمد على حجم السكان أو قد يكون خارجيًا، وهذا يعني اتباع استراتيجية التصدير لغرض بيع السلع التي لا يمكن بيعها في السوق المحلية. إن العلاقة بين السوق والتصنيع قوية جدا، فعلى الرغم من أن صناعة السوق يمكنها أن تملك المواد الخام لإنتاجها إلا أن نتيجة الإنتاج الصناعي هو البيع عبر السوق.

أخيرا، فإن هناك متطلبات أخرى للتصنيع مثل رأس المال الذي يجب أن يخلق، وهذا المطلب ليس ثابتا فهو يعتمد على نوعية الصناعات المتطورة وعلى نوعية الأدوات المستخدمة[1]. إن نقص رأس المال هو المشكلة الرئيسية في معظم الدول الأفريقية، ولأجل معالجتها فيجب الاعتماد على التمويل الخارجي عن طريق القروض أو السماح للشركات الأجنبية بالعمل في الدول الأفريقية.

إن سوق العملة الأجنبية مطلب ضروري للتصنيع، إذ تحتاج إليها أية دولة لأجل الاستيراد لبعض المواد الضرورية للصناعة. وهذه كانت مشكلة الكثير من الدول الأفريقية، ولمعالجة هذه المشكلة اتبعت كثير من الدول استراتيجية إحلال الواردات في التصنيع.

إن موقع الصناعة هو عامل مهم يجب أن يناقش لأنها ترتبط بمشكلة النقل والقوى العاملة، هذا يعني بأن الصناعة يجب أن توطن قرب مصادر المواد الخام بدلا من نقل المواد الخام إلى المصانع، وأيضا قرب الأسواق المحتملة، أي جعل موقع الصناعات في المدن حيث الأيدي العاملة الرخيصة الثمن والأسواق للمنتوجات الصناعية.

---

(1)Ghosh, P, K, op, Cit, P, 41.

مشاكل التصنيع

معظم الدول الأفريقية التي قطعت شوطا في الصناعة واجهت بعض المعوقات الاقتصادية وغير الاقتصادية، هذه المعوقات تتباين من بلد إلى آخر طبقا لمستوى التصنيع الذي وصلت إليه. هذه المعوقات قد لا تواجه فقط الصناعة بل أيضا النشاط الاقتصادي عموما. وبما أننا بصدد الحديث عن التصنيع فإننا سنركز على هذه المعوقات المرتبطة بالتصنيع، وهي قد تصنف إلى ثلاث مجموعات هي: عدم ملاءمة المحيط الاقتصادي، مشاكل سكانية اجتماعية، ونقص في عناصر الإنتاج. إن الدول الأفريقية تتطلع للتصنيع برغبة أكثر مما تم تحقيقه في الدول الصناعية، ولكنها تواجه بعض المشاكل التي قد تعيق ما يتم التخطيط له.

وهناك مجموعة من المشاكل التي تواجه التصنيع ومن هذه المشاكل

1ـ نقص القوة العاملة الماهرة: حيث إنه كما رأينا فإن أحد المتطلبات المهمة للتصنيع هي القوة العاملة بمختلف أشكالها، ومشكلة معظم الدول الأفريقية هي أنها لديها كثافة سكانية عالية جداً مع نقص القوة العاملة مثل العلماء والمهندسين والفنيين والقوة العاملة المتخصصة والمطلوبة للتنمية الصناعية، هذه المشكلة اعتبرها الاقتصاديون على أنها عائق أساسي لأي برنامج تصنيع، وهم يقترحون معالجتها عن طريق المساعدات الأجنبية والتي يشكل استخدامها مشاكل اجتماعية وسياسية أكبر من هذه المشكلة.

2ـ السوق المحلي غير المناسب: حيث إن الدول الأفريقية التي بدأت التصنيع تملك قدرة محلية محدودة، وهذا الحد أو محدودية السوق تقود إلى مستوى منخفض في الإنتاج، لهذه السبب اعتبرت عائقًا أمام التصنيع. وقد حاولت بعض الدول معالجة المشكلة عن طريق التحول إلى الأسواق الخارجية، ومن الناحية العملية هذا لن يحل المشاكل عموما بسبب الكفاءة المنخفضة للقوة العاملة والأسعار المرتفعة لمنتوجاتها.

(1) Unido, INdustrialization and Productivity, No, 14, op, cit, p, 10.

3ـ موازنة مصاعب الأجور: المشكلة الثالثة التي تواجه التصنيع هي مشكلة موازنة الأجور حيث إن الحاجة إلى ربط إنتاج الصادرات مع بدائل مستوردة كفؤة تتسم بمصاعب موازنة الأجور التي تواجهها معظم الدول الأفريقية[1]. إن خبرة الدول الأفريقية تبين بأن سياسة إحلال الواردات قد فشلت في تخفيض واردات السلع المصنعة، وهذا سبب صعوبة في التحكم في موازنة الأجور.

4ـ مشكلة التقنية: المشكلة الأخرى التي تواجه التصنيع هي الافتقار إلى التقنية المطلوبة حيث إن معظم الدول الأفريقية تفتقر إلى التقنية في صناعتها وتكون اختياراتها محدودة. لذلك فإنها يجب أن تعتمد على الدول الأكثر تقدما والتي تطلب عملة أجنبية غير متوفرة لهذه الدول الأفريقية.

5ـ البنية التحتية: أما المشكلة الأخرى فهي البنية التحتية غير المناسبة في الدول الأفريقية، فهي العائق الآخر المهم الذي تواجهه الدول الأفريقية لغرض التصنيع. إن تسهيلات البنية التحتية تتضمن النقل والطاقة والصحة والتعليم. . . إلخ، أي أن هذه هي التسهيلات والتجهيزات التي تحتاج إليها الصناعة والتي لا يمكن للدول الأفريقية توفيرها.

6ـ المشاكل السياسية والاجتماعية: وأخيراً بالإضافة للمشاكل الاقتصادية فإن هناك مشاكل سياسية واجتماعية تواجه عملية التصنيع في الدول الأفريقية، إن المشاكل السياسية تتضمن عدم الاستقرار السياسي والذي هو أمر شائع في أغلب الدول الأفريقية، فهي تقود إلى الاضطراب والتناقض في التنمية الاقتصادية بشكل عام وتجعل عملية تبني أي استراتيجية أمراً صعباً خصوصا في الصناعة التي تتطلب استقراراً سياسياً.

إن العوائق الاجتماعية أمام التصنيع مرتبطة مع هشاشة الهيكل الاجتماعي الحالي، وإذا لم يتغير هذا الهيكل الاجتماعي فإن عملية التصنيع ستتضرر، إن

---

(1) Ewing, A, F, op, cit, p, 5.

التغير التام في الهيكل الاجتماعي ونظام العائلة سيكون نتيجة للتصنيع، وهذا ما يجعل التصنيع يواجه من قبل الأفراد الذين يعتقدون بأنه يفتت ويشتت العائلة الكبيرة ويحول المجتمع بأكمله من المجتمع التقليدي إلى مجتمع حديث متطور.

إن الدين والأيديولوجيات أيضًا قد تقف في وجه التصنيع، إذ إن الرأي السائد في أن التصنيع يغير أخلاق الأفراد نحو الأسوأ وتنتشر الجريمة والاضطراب ليس بالفكرة الجديدة، بالإضافة إلى أن الأمية هي العائق الرئيسي أمام التصنيع في معظم الدول الأفريقية، لأنها تسبب مشاكل اقتصادية وغير اقتصادية. إن الافتقار إلى الخبرة في القوة العاملة، وكذلك معظم المشاكل السياسية والاجتماعية أساسها الأمية والجهل، إن هذه العوائق أمام التصنيع تعني بأن أي برنامج للتصنيع يصعب تقديمه بالمقارنة مع خبرة الدول المتقدمة.

التصنيع والقطاعات الأخرى

ليس من الممكن اللجوء إلى سياسة أو استراتيجية جزئية دون الإشارة إلى الاقتصاد بأكمله، أي يجب أن يفكروا بالتنمية الاقتصادية ككل، ومن ثم القطاع المختار بالخصوص. إن أي استراتيجية أو سياسة للتصنيع كونه قطاعًا اقتصاديًا يجب أن يتضمن قطاعات أخرى أيضا بسبب متطلبات التصنيع، وهناك علاقة قوية بين الصناعة والقطاعات الأخرى مثل الزراعة والنفط والخدمات. . . إلخ.

إن الصناعة يجب أن تعتبر جزءًا تكميليًا من التنمية الاقتصادية بأكملها، وليس بمعزل عن القطاعات الأخرى، ليس بسبب تكاملها مع القطاعات الأخرى ولكن بسبب الحاجة في الوصول إلى موازنة في استخدام الموارد النادرة مثل القوة البشرية والعملة الأجنبية، والتي تتنافس عليها معظم القطاعات المتنوعة ولتوزيع الفوائد العائدة من التنمية بالتساوي بين القطاعات والمناطق والسكان(1).

إن تجربة الدول الصناعية المتقدمة توضح بأنه لأجل الوصول إلى مستوى عال من التصنيع فإن القطاع الصناعي يجب أن يستمر جنبًا إلى جنب مع القطاعات

(1) Robinson, R, op, cit, P, 8.

الأخرى. حيث إن العلاقة بين الصناعة والقطاعات الأخرى هي علاقة تبادلية. والقطاعات الأخرى تقدم المواد الخام للصناعة والخدمات الأخرى المطلوبة للتنمية الاقتصادية، وفي المقابل فإن التصنيع يقدم لهم معدات حديثة وعملة أجنبية. ومن هنا يبدو بأن التصنيع هو القطاع القائد لعملية التنمية الاقتصادية في معظم الدول المتقدمة جدا. ولهذا السبب أيضا فإن العديد من الدول الأفريقية تطالب بالقيام بالتصنيع السريع.

إن معظم الدول الأفريقية تواجه مشكلة البنية التحتية خصوصًا النقل والطاقة ويجب الفهم بأنه من دون بنى تحتية صناعية فإن التصنيع لن يكون ممكنًا، ومن الناحية الأخرى فإن بناء هذه البنى مكلف جدا وليس عملية سهلة إطلاقًا، وفي البلدان الفقيرة فإن الافتقار إلى هذه البنى لن يجعل البدء بالتصنيع ممكنا ولذلك سيبقون فقراء.

من الضروري أن يكون توقيت القيام بالمشاريع الصناعية والبنى التحتية توقيتا دقيقا، فإذا أريد بناء معمل صناعي في موقع معين فإن النقل يجب أن يتوفر للمواد الخام والمنتجات الصناعية وكذلك الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل المصنع[1].

والصناعة لها علاقة بالقطاعات الاجتماعية وأدواتها مثل الإسكان والصحة والتعليم لغرض توفير الطاقة البشرية المطلوبة للتنمية، إذ إن التصنيع لا يعني فقط التطوير للقطاع الاقتصادي بل يعني أيضا تطوير قطاع الخدمات والنقل والتوزيع والبنوك والتأمينات والإدارة... إلخ.

إن تحسين هذه الخدمات سوف يزيل العوائق التي تواجه التصنيع، وسوف يساعد المخططين للحصول على تصنيع متسارع، وسوف يعالج المشاكل التي تواجه الدولة بالتطور الاقتصادي بعامة. لذلك فإن الطريق الوحيد أمام الدول الأفريقية للتوفيق بين التصنيع والقطاعات الأخرى هو إعارة الاهتمام للتنسيق بين القطاعات، أي تكامل وتنسيق أكبر عند التخطيط لكافة القطاعات بدلا من التركيز

(1) Sharma, op, cit, p, p, 113 - 115.

على قطاع واحد، وفي حالة التصنيع فإن الهدف يجب أن يكون تعزيز التصنيع بالارتباط في القطاعات الأخرى وعدم إهمال باقى القطاعات مثلما جرى في عدد من الدول الأفريقية.

إن الاهتمام المكثف بين قطاعي الصناعة والزراعة أمر أكثر أهمية بسبب العلاقة الوطيدة بينهما والتي تختلف عن أي قطاع آخر، فالزراعة توفر المواد الخام الضرورية للتصنيع مثل، القطن والمطاط والتبغ... إلخ. ومنتجات التصدير للحصول على العملة الأجنبية المطلوبة للاستيراد، وفي المقابل الزراعة تحتاج للتصنيع في أن التصنيع يوفر المبيدات والأسمدة والمعدات الزراعية... إلخ.

لقد اعتبرت الزراعة المصدر الرئيسي لرأس المال والعملة الأجنبية المطلوبة للتصنيع في معظم الدول الأفريقية، وكذلك فرصة رئيسية لتوظيف أغلبية الأفراد لفترة طويلة من الزمن. وأسرع طريق للوصول للتصنيع تتبعه الدول الأفريقية في المراحل المبكرة هو عن طريق تنمية القطاع الزراعي.

إن الاحتياج المتبادل بين الزراعة والصناعة يمكن أن يلخص في الآتي : -

1- الزراعة كونها مصدراً للطعام والمواد الخام.

2- كونها سوقاً للإنتاج الصناعي.

3 - كونها مصدراً للعملة الأجنبية.

4 - كونها مصدراً لكل من رأس المال والقوة العاملة الضرورية للتصنيع.

5 - كونها أحد القواعد الأساسية للتصنيع على شكل صناعات زراعية.

6 - الطلب المتزايد من قبل القطاعات غير الزراعية كحافز رئيسي لتنمية الزراعة نفسها(1).

(1) Unido,: Industry in Achanging World, Special Issue of The Industrial Development Survey for The Fourth General Conference of Unido, United Nations, New Yord, 1998.

ولغرض تطوير الصناعة فإنه يجب أن يكون هناك سوق متنامٍ في القطاع الزراعي للبضائع الرأسمالية مثل الأدوات، والمعدات الزراعية والبضائع الوسطية مثل الأسمدة والمبيدات، وكذلك المنتجات الاستهلاكية، وهذا يعني بأن الإنتاج الزراعي يجب أن يزداد لتلبية احتياجات القطاع الزراعي نفسه وكذلك القطاع الصناعي من الأطعمة والمواد الخام وإلا فإن الطلب على الواردات سوف يرتفع، هذا كله يوضح أهمية العلاقة الخاصة بين الزراعة والصناعة.

والمشكلة التي تواجه معظم الدول الأفريقية هي في اتخاذ القرار بشأن القطاع الذي ستركز عليه الدولة: الزراعي أم الصناعي، أتكون الأسبقية للزراعة أم للصناعة؟ إن المشكلة ليست مشكلة أسبقيات لأن القطاعين بحاجة إلى تنمية وتطوير لأنهما يعتمدان على بعضهما البعض. والتركيز على قطاع واحد وإهمال الآخر سيؤثر على العملية التنموية الاقتصادية كلها.

المهم هو خلق تبادل مستمر بينهما كل الوقت. ويجب ألا نعتقد بأن التنمية الصناعية أو الزراعية إحداهما بديلة عن الأخرى، أو أنها مراحل مختلفة في العملية التنموية، ولهذا فإنهما يجب أن يتطورا بشكل متواز، فالزراعة ليست بديلا للصناعة والعكس صحيح، وكلاهما يجب التخطيط له جيدا لكي تكمل إحداهما الأخري بشكل متوازن ومتسلسل[1]، ولذلك فإنه من المستحيل الحصول على أية تنمية صناعية في أية دولة من دون الحصول على تنمية زراعية، يجب أن يكون هناك توازن بين النمو الزراعي والنمو الصناعي.

كيف تتم هذه الموازنة؟ إن الجواب يعتمد على افتراض: أولا: أن الاقتصاد يتضمن قطاعين مختلفين من ناحية المواصفات وقريبين من بعضهما ويوجد بينهما نوع من التوازن أو التعادل. ثانيا: القطاع المتطور أو الصناعي والذي هو الهيكل الأعلى يعتمد على القطاع الرئيسي وهو القطاع الزراعي.

(1) Fernandez, , R. : Thrid World Industrialization: A New Panaces., Monthaly Review, An Independent Socialist Magazine, Vol,. 32, Inc, New York, May 1980 INc New YLork, P, 13.

إن القطاع الرئيسي من الناحية الأخرى ينتج احتياجات الطعام للاستهلاك وكذلك القطاع المتقدم، وينتج كذلك مواد خام للقطاع الصناعي، ومخرجات القطاع الصناعي من المفترض أن تلبي احتياجات البضائع الصناعية للاستهلاك المحلي، ولإنتاج المخرجات في القطاع الرئيسي والبضائع والمعدات الآلية والمواد الكيماوية. . . إلخ.

إن الهدف الأساسي هو أن الاقتصاد ينتج حدًا أقصى من المخرجات في القطاع الرئيسي مثل المخرجات المساندة في القطاع الصناعي، والدافع الرئيسي للمخرجات هو الاستثمارات الإجمالية في القطاعين وكفاية الاستثمار في القطاع المتقدم. وطبقا لهذا النموذج، فإنه يفترض بأن القطاع الزراعي التحليلي هو المنتجات القومية الإجمالية، والتي تشمل مخرجات في القطاعين، وهناك درجة من المعادلة بين كل مستوى من النمو حسب معدل التنمية. وأن المعدات هي التي تحدد النمو، أما إجمالي المخرجات الاقتصادية فتعرف بأنها مخرجات القطاع الصناعي والقطاع الرئيسي الأول.

لذلك فإن هذا النموذج يعني بأن الحد الأقصى من الإنتاج في القطاع الأولي ستيم الحصول عليه عندما تكون زيادة الإنتاج في القطاع الأولي بسبب زيادة في تشغيل القوة العاملة وبحيث إن كل قطاع يعادل الزيادة في المخرجات والتي ستكون نتيجة لزيادة في التوظيف والطلب على المواد الخام في القطاع الصناعي[1]. وعلى الرغم من اعتقاد البعض بأن هناك صراعًا بين الصناعة والزراعة وبأن الصناعة يجب أن تأخذ الأولوية في التركيز لغرض تحقيق التقدم الاقتصادي، إلا أن الخبرة من الدول الأخرى أظهرت بأنه لا يوجد ضرورة من وجود الصراع بين هذين القطاعين، وبأن الزراعة والصناعة يجب أن تتطورا جنبًا إلى جنب.

(1) Unido, Industry and Development, No. 5, United Nations , 45, New YLork, 1979, p, 8.

وطبقًا لإحدى الفرضيات السابقة فإن الاقتصاد يمر عبر ثلاث مراحل من التطور هي:

أولاً: تتحدد بواسطة القطاع الزراعي، ثانيًا: أنها تعكس القطاع الزراعي بما فيه التصنيع، أي أن عملية التنمية يمكن أن تبدأ من الزراعة عبر مرحلة زراعية - صناعية، وصولاً إلى مرحلة زراعية - صناعية - تجارية(1).

الجدل حول التصنيع

لقد أصبح التصنيع عاملاً مهمًا في التنمية في كل الدول النامية وخاصة الأفريقية والمتقدمة، إذ إن معظم الدول الصناعية تبحث عن مرحلة متطورة من التصنيع لغرض تحقيق خططها التنموية. وبالرغم من أهمية التصنيع فإن هناك الكثيرمن الجدل حوله، وهذا الجدل بين فريقين وهما الفريق الذي يساند سياسة التصنيع والآخر الذي يعارضه. ولكل فريق الحجج والأسباب التي تدعم وجهة نظره.

الجدل المساند للتصنيع:

إن الأفراد الذين يساندون التصنيع يعتقدون بأن هناك آثارًا إيجابية للتصنيع مثل أن التصنيع وعلى المدى الطويل هو المصدر الأكثر أهمية للتنمية الاقتصادية، أي أنه عندما يصل مستوى التنمية إلى حده الأقصى، فإن الإنتاج الصناعي يزداد على المدى الطويل وبسرعة أكبر من أي قطاع آخر. والاعتقاد الآخر هو أن الصناعة هي التي تقود فقط إلى الاعتماد على الذات وتقليل الاعتماد على المساعدة الأجنبية، وإن المفتاح نحو ارتفاع الإنتاجية ومعدل النمو في الاقتصاد يعتمد على التوسع السريع للصناعة(2).

منذ الحرب العاليمة الثانية أصبح التصنيع مطلوبًا من قبل الدول النامية ومن

(1) Unido, Industral Development Survey, Vol, 5, Unites Nations, New York, 1973, P, 34.

(2) Webster, A: INtroduction, to, the , Sociology of Development Mac millna Publishers Ltd, London, 1984, P79.

بينها الدول الأفريقية المستقلة حديثًا كوسيلة لرفع مستوى المعيشة ولتأكيد الاستقلال الوطني. وطبقًا لآراء هؤلاء الأشخاص الذين يساندون التصنيع في معظم الدول الأفريقية، فإن مستوى المعيشة يكون منخفضًا جدًا، والطريقة الوحيدة للوصول إلى مستوى عالٍ من الدخل هو دعم برنامج التصنيع. وقد أثبتوا أن التاريخ أوضح بأن أية دولة لها صناعة ضعيفة أو ليس لها صناعة أصلاً هي دولة فقيرة. إن الأمر سهل لأنه لأجل التخلص من الفقر والتخلف فإن على الدولة أن تلجأ إلى الصناعة.

إن الصناعة ضرورية لتحقيق معدلات عالية من النمو وتنويع الاقتصاد ورفع مستوى التغيرات الاجتماعية والتقنية والتعليمية وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان. وميزات التصنيع تتبع في الدول الأفريقية على أنها مسألة ضرورية للتنويع وتحديث اقتصادياتها، وبذلك تتحسن المقاييس العامة المعيشية. هذا يعني بأن التصنيع بحد ذاته ليس هدفًا نهائيًا لكنه وسيلة لرفع مستوى المعيشة.

إن الأفراد المساندين للصناعة يعتقدون أيضًا بأن التصنيع قد يساعد على كسب العملة الأجنبية إذا اتبعت استراتيجية لتحسين التصدير، لأن الاستراتيجية الخاصة بالاستيراد وبدائله لا تؤدي إلى الحصول على العملة الأجنبية، حيث إن خبرة الدول الصناعية تبين بأن التصنيع على المدى البعيد هو المصدر الرئيسي لخلق فرص العمل، أي أن التصنيع عالج مشكلة البطالة بخلق فرص عمل وتدريب اليد العاملة. التصنيع كذلك يزيد عرض القوة العاملة المؤهلة ليس فقط في التقنية ولكن أيضًا بالتمويل والمحاسبة والتسويق والإدارة، والأكثر من ذلك توفير المقاولين المطلوبين للتصنيع الناجح وكذلك رجال الأعمال.

وفي معظم الدول الأفريقية نجد أن الزراعة فشلت في استيعاب القوة العاملة بأكملها، ولهذا بدأت هذه الدول في البحث عن البرنامج التصنيعي، لأن معدل إنتاجية العمل في الصناعة هي عادة أعلى من المعدل في الزراعة، وهذا يجعل الأمر ضروريًا لنمو الصناعة بسرعة أكبر من الزراعة لاستيعاب الفائض في القوى العاملة من القطاع الزراعي.

ويمكن اعتبار الصناعة بأنها وسيلة لخلق المزيد من الترابط بين الدول الأفريقية والدول المتقدمة. ويجب ألاّ ننسى بأن هذا التغير في العلاقات الدولية يجب أن ينظر إليه بأنه وسيلة لتحقيق الهدف النهائى في رفع مستوى المعيشة في الدول الأفريقية، وخاصة الدول الفقيرة(1). والتصنيع كذلك يزيل التخلف في الدول الأفريقية ويزود الاقتصاد القومي بالمنجزات العلمية والتقنية وهي تبني علاقات اجتماعية جديدة.

وأخيرًا وطبقًا لآراء الذين يدعمون التصنيع، فإنه قد تم الافتراض بأن الهدف النهائى لأي برنامج تصنيعي هو رفع مستوى المعيشة، وزيادة مستوى التغذية والإسكان والصحة ونصيب أكبر للفرد من السلع الإنتاجية ورفاهية أكبر، وإن هذا يوضح بأن التصنيع ليس هدفًا نهائيًا بل وسيلة لتحقيق تقدم اقتصادي أكبر، ورفاهية اجتماعية تامة ، هذا يثبت بأن الدول الغنية لم تصبح غنية من دون التصنيع، وهذا يعني أيضًا وعلى المدى البعيد بأن الثروة الأعظم والمستوى المعيشي الأفضل تحت أي نظام سياسي ترتبط بشكل متقارب مع التصنيع.

الجدل ضد التصنيع

إن الأفراد الذين هم ضد عملية التصنيع، يعتقدون بأن للتصنيع آثارًا سلبية، ففي رأيهم لا توجد علاقة بين الثروة والتصنيع وأن العديد من الدول غنية جدًا من دون أي برنامج تصنيعي مثل الدول النفطية. لذلك هم ضد الرأي القائل بأن التصنيع يرفع مستوى المعيشة ويجعل البلد غنية، وبالنسبة لهم فإن التصنيع قد يخلق عدم توازن في العديد من المناطق خصوصًا بالنسبة إلى موازنة الأجور واستخدام الموارد ومستوى الأسعار المحلية وفرص العمل، كما أن الاستقرار السياسي والاجتماعي للأمة قد يتهدد عن طريق تأثير التغيرات الاقتصادية.

وعلى الرغم من أن التصنيع كان المصدر الكبير الوحيد لخلق فرص العمل في معظم الدول الأفريقية، ولكنه فشل طبقًا لرأي المجادلين ضد التصنيع في تحقيق

(1) OECD, The Amds and INstruments of INdustrial Policy United Nations, NEW York, 1973, P, 1.

التوقعات الكبيرة بأن يستطيع معالجة مشاكل البطالة الناتجة عن الزيادة السكانية، أي إن التصنيع لم يحقق المكاسب المتوقعة منه على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، كما أن مستوى التنمية في العديد من الدول لم يكن مقنعًا حيث ازدادت البطالة وأصبحت المشاكل الاجتماعية ظاهرة عامة[1].

وبسبب التركيز المفرط على التصنيع، فإن جميع هذه المشاكل ما تزال تحدث في العديد من الدول، ومن الخطأ الافتراض بأن أي نوع من التصنيع سوف يساعد على الوصول إلى جميع الأهداف، وبسبب ذلك فإن الأشخاص الذين يقفون ضد التصنيع يعتقدون بأن التصنيع عمل يحمل الكثير من المجازفة في أحسن حالاته، وفي أسوا حالاته فإنه الطريقة السريعة لهدر الموارد النادرة والوقت الثمين، وهم لايوافقون على إعطاء التنمية الصناعية الأولوية في البرنامج التنموي في سنواتها الأولى.

والنقطة المهمة الرئيسية عند الذين هم ضد التصنيع هي أن التصنيع له تأثيرات اجتماعية وسياسية، فمثلا حصل في أوروبا أثناء الثورة الصناعية مثال، التغير الهائل في الهيكل الاجتماعي، والنظم السياسية، لقد حدث هذا مع ظهور الطبقات الاجتماعية الجديدة، وبالأخص الطبقة العاملة في الصناعة، والطبقات الرأسمالية الأخرى، إن التصنيع سوف يجذب الأفراد من الأرياف إلى المدن الغير مستعدة لاستقبالهم، والنتيجة ستكون سوءًا في التكامل الاجتماعي والفقر والجريمة وإهمال الزراعة، وكذلك فإن القادمين إلى المدن سوف يخلقون مشاكل في الإسكان والمستشفيات والمدارس والمواصلات وبعض الخدمات الأخرى.

إن للتصنيع أيضًا تأثيرًا على الثقافة لأنه ستكون هناك حركة واسعة من المناطق الريفية إلى المدن، وهذا بدوره يؤدي إلى تحول من الزراعة إلى الصناعة، مما يؤدي إلى إهمال الزراعة. إضافة إلى أن الثقافة والتقاليد سوف تختفي

---

(1) Unido, Industrial Priorities in Developing Countries, United Nations, New York, 1970, PP, 55 - 6.

والعائلة سوف تتفرق قبل أن تجتمع، والنظام الذي يفرضه رب الأسرة سوف يختفي وسوف تستبدل بالمعتقدات الدينية الأمور المادية.

أخيراً فإن العالم يتحمل التلوث المرتبط الآن مع الإنتاج الصناعي الواسع النطاق مثلا، إن السماء الصافية الزرقاء تحمل بين ذراتها معدلات مؤذية من ثاني أكسيد الكربون وأكسيد الكبريت، حيث يتساقط الأخير على شكل أمطار حامضية تلوث الأراضي والمزروعات والبحيرات والأنهار[1].

التقييم

لقد ناقشنا رأي الفريقين المعارض والمساند للتصنيع، وكيف وضع كل جانب أسبابه وحججه لدعم أو معارضة أي برنامج للتصنيع، لكن حتى بالنسبة للأشخاص الذين يعارضون التصنيع، وكما رأينا فإن التصنيع ليس هدفًا نهائيًا في حد ذاته، بل الهدف هو ما يتم الوصول إليه عن طريق التصنيع. أي أن التصنيع هو وسيلة لتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة ودخل الفرد، ولا أعتقد أن أحدًا يمكنه أن يعارض هذا الرأي.

إن النتائج السلبية للتصنيع، وكما وضعها الأشخاص المعارضون، لا تأتي بالضرورة من التصنيع، أي أنه كان من الممكن تجنبيها أو تخفيضها إذا تم اتباع سياسات مختلفة ناجحة. لذلك فإن المميزات السيئة للمدينة ليست دائمًا نتيجة التصنيع، بل قد تكون بسبب عدم كفاءة التنمية الاقتصادية. وبالنسبة للمؤثرات الاجتماعية والسياسية فإن أية دولة تستطيع التصنيع حسب ظروفها السياسية والاجتماعية كما حصل في الاتحاد السوفيتي أثناء فترة تحوله للتصنيع والتي تختلف عن تجربة أوروبا أو أمريكا.

وعلى الرغم من كل الأسباب التي ذكرها معارضو التصنيع إلا أن التصنيع أصبح اليوم استراتيجية ضرورية للتنمية لأي بلد، وهو مفتاح أي برنامج تنموي وخصوصًا الدول الأفريقية التي ما تزال في مراحلها الأولى من التنمية، خاصة

(1) Welfwits, C. A., : Reiew of World Economies, Journal lo The Kiel Institute fo World Economics, Band 112, Kiel, 1976. J. C. B. Mohr, P, 15.

.وأن أغلب الدول الأفريقية تمتلك متطلبات التصنيع من مواد خام وأيد عاملة رخيصة. كما أن هذه الدول في حاجة ماسة إلى تطور التصنيع لكي تلحق بركب الدول المتقدمة صناعيًا. بالإضافة إلى ذلك فإنه لكي تواجه الدول الأفريقية برنامج العولمة لابد من نهضة صناعية لمواجهة الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى جعل القارة الأفريقية من جديد مصدرا للمواد الخام واليد العاملة الرخيصة وسوقًا للمنتجات الغربية. فقد آن الأوان لهذه القارة السمراء أن تواجه تيار العولمة وخاصة بعد قيام الاتحاد الأفريقي الذي سيعمل على توحيد العمل الأفريقي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

9ـ استراتيجيات وسياسات التصنيع

إن استراتيجيات وسياسات التصنيع تختلف من دولة إلى أخرى، ومن فترة إلى أخرى في الدولة نفسها، إن اختلاف سياسات واستراتيجيات التصنيع يؤدي إلى اختلاف في النمو الصناعي، أي أن هناك علاقة بين درجة وشكل التصنيع في الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي. إن النظام الاقتصادي الذي تتبعه الدول له تأثير على استراتيجية وسياسة التصنيع التي قد تتبناها هذه الدولة. حيث إن الاستراتيجيات والسياسات تحت النظام الرأسمالي تختلف عن الاستراتيجيات والسياسات تحت النظام الاشتراكي.

إن مصطلح استراتيجية التنمية استخدم للتعبير عن عملية التنمية الطويلة الأمد، والتي تكون غير صالحة الاستخدام، لأن مصطلح الاستراتيجية لا يعني خطة طويلة أو قصيرة الأمد، التي نفذت في التنمية الاقتصادية. إن كلمة استراتيجية أكثر عمومية من كلمة خطة طويلة الأمد من ناحيتين:

1ـ أنها تشير إلى النظام الذي يجب إعداده لتحقيق الهدف من التنمية، ولذلك فهو يسبق الخطة منطقيًا.

2ـ أنها تترك جانبًا التفاصيل الكمية، وتركز على المعدلات الأساسية[1].

---

(1) Sutcliffe, R. S. OP, Cit, PP, 32 - 3.

إن مصطلح استراتيجية التنمية Development Strategy قد يتضمن البرنامج أو الخطة الطويلة أو القصيرة الأمد التي قد تتبعها الدولة، وإن استراتيجية التنمية سوف تشير على الأقل إلى الطريق نحو التنمية المطلوبة في أية دولة. لذلك يجب على أية دولة أن تدرس الاستراتيجية التي تتبعها بشكل دقيق.

وتكون خطط التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص في معظم الدول الأفريقية لمدة ثلاث سنوات إلى خمس سنوات على المدى البعيد، يعني خطة ثلاثية أو خطة خماسية. وسيكون مفيداً للدول الأفريقية التفكير في استراتيجية طويلة المدى للتنمية الصناعية والتنمية الاقتصادية بوجه عام. وكذلك التفكير في خطة قصيرة ومتوسطة الأجل والتي يجب أن تتضمنها الاستراتيجية نفسها.

ومن ناحية أخرى فإن السياسة الصناعية المتعلقة بتعزيز النمو الصناعي ينظر إليها أنها مشروطة بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام، والاستقرار المالي، والتحسن في موازنة الأجور وخلق فرص عمل، وبعض الاعتبارات الأخرى مثل حماية المستهلك والبيئة وحياة كريمة[1]. إذن السياسة الصناعية يمكن اعتبارها الطريق أو الوسيلة لتحقيق أهداف التنمية الصناعية في الدول الأفريقية.

ولكن في المقابل فإن أية سياسة لبرامج التصنيع، لكي تحقق أهدافها، يجب أن تجيب عن بعض التساؤلات والتي منها: ما هو مستوى النموذج للصناعة والقطاعات الأخرى الذي يجب أن تهدف له هذه السياسة؟ وهل التركيز يكون في القطاع الخاص أم في القطاع العام؟ وهل يمول برأس مال محلي أم برأس مال أجنبي؟ وكذلك هذه السياسة يجب أن تأخذ في الاعتبار المشاكل التي ستواجه إنجاز أهداف التصنيع وأخيراً ماهو المتوفر من متطلبات التصنيع في أية دولة ترغب البدء في برنامج التصنيع؟ لذلك فأي سياسة للتصنيع لا تقدم إجابات لهذه الأسئلة، لن تكون قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة منها.

إن أهداف أية سياسة للتصنيع يمكن إيجازها في الآتي: خلق فرص عمل، الحصول على العملة الأجنبية من أجل التنمية الصناعية، تحقيق توازن جغرافي

(1) Ghoh, P. K, op, cit, p, 212.

في توزيع الصناعة وخلق تنمية في المناطق المختلفة، توجيه الإنتاج الصناعي نحو حاجات غالبية السكان، التقليل من اعتماد التصنيع على رأس المال الأجنبي، وخاصة ما يعتمد على الشركات متعددة الجنسيات، وأخيراً تطوير الصناعات الرأسمالية المحلية ودعمها لمنافسة الصناعات الأجنبية(1).

إن سياسة التصنيع من أجل تحقيق هذه الأهداف يجب أن تكون واضحة ومباشرة بقدر الإمكان، ويجب أن تهدف إلى منع هيكل ثنائي للاقتصاد، كما يجب أن تخلق موازنة في توزيع السكان والصناعات في الدولة، ويجب أن تحاول نقل الصناعة بعيداً عن المدن الكبيرة إلى مناطق أخرى، ويجب أن تعمل على ربط الصناعة مع القطاعات المتوسطة والصغيرة، ويجب أن تختار التقنية المناسبة للدولة، وأخيراً يجب أن تعتمد على الموارد الطبيعية المتوفرة محلياً والمهارات الخاصة بالقوى العاملة والسوق المحلية.

إن إدراك التحول في السياسة الصناعية في كونها عالية التأثير لا يعني مع ذلك بأن الاستراتيجية الجديدة كانت مثالية أو دون كلف. ومثل جميع السياسات الاقتصادية فإن التصنيع واستراتيجياته تحدد سياسياً، ويمكن لذلك أن تتشكل من دون النظر إلى المعايير الاقتصادية المتنوعة(2).

إن سياسات واستراتيجيات التصنيع والتي من المحتمل أن تساهم في التصنيع يجب أن تعتبر نقطة مهمة، خصوصاً بالنسبة للدول الأفريقية التي تبحث عن تغيير سريع وغير مكلف نحو التصنيع لأنها لا تستطيع تلبية تكلفة عالية للاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالتصنيع.

والجدير بالاهتمام أنه لا يمكن الإشارة إلى استراتيجية صناعية جزئية دون النظر إلى الاقتصاد بأكمله، بسبب العلاقة بين القطاعات الاقتصادية، وكما رأينا مسبقًا. مثلاً، أن استراتيجية قطاع الصناعة وحدها قادرة على التأثير في استراتيجية التنمية بأكملها لأية دولة أفريقية. وإن أي سياسة أو استراتيجية في الدولة يجب أن تشمل الاقتصاد كله، لأن نمو أي قطاع سوف يؤثر على كافة

(1) Unido, Industrialization and Productivity, No, 14. op, cit, P, 37.
(2) Ibid, p, 53.

القطاعات، ولكي تكون الاستراتيجية الصناعية ناجحة فإنها يجب أن تكون جزءاً من استراتيجية التنمية الاقتصادية.

وكمحاولة لوصف الاستراتيجيات المختلفة للتصنيع، فإن بعض الاقتصاديين قد وصفوا الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالتصنيع عن طريق عدد من العناصر:

1- توزيع القوة العاملة بين القطاعات.

2- توزيع المخرجات بين مختلف القطاعات الصناعية.

3- توزيع المخرجات بين السلع الإنتاجية، والسلع الاستهلاكية، وتنظيم الإنتاج الصناعي.

4- العلاقة بين درجة التصنيع ومستوى الدخل(1).

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل هناك استراتيجية معينة وسياسة معينة يمكن لكافة الدول تبنيها من أجل تحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية؟ إن خبرة الدول الصناعية بينت بأنه لا توجد استراتيجية معينة أو سياسة معينة تستطيع كافة الدول حول العالم اتباعها، لأن ذلك يعتمد على إمكانية الدولة في توفير المتطلبات الصناعية مثل المواد الخام والتقنية والقوة العاملة.

وفي هذا الخصوص يمكن الإشارة إلى أمرين هما:

أولاً: أن الاستراتيجيات المختلفة والسياسات المختلفة للتصنيع لا تفرض على الدول بالقوة بسبب ظروف الدولة، وإن كل دولة لها الحرية في اختيار ما هو مناسب وغير مكلف وأسهل بالتوافق مع ظروفها.

ثانياً: أن التصنيع عملية متباينة، وأن العديد من الاختيارات التي على الدولة اتباعها لها خلفيات معينة، والعديد منها لم ينجح بشكل جيد كما تم التخطيط له.

---

(1) Mabro, R, Radwan, S., : The Industrialization of Egypt 1939 - 1973, Policy and Preformance, Clarendon Press, Oxford. 19776, P, 191.

إن عدد استراتيجيات وسياسات التصنيع كثيرة جدًا وتعتمد على الظروف الخاصة بكل دولة، لأن أي استراتيجية أو سياسة غير ملائمة سوف تضر الاقتصاد بأكمله في الدولة، لأن ذلك يتوقف على ظروف كل دولة ودرجة التنمية الصناعية فيها، والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنشدها الدولة في التصنيع.

وفي هذا السياق أيضًا يطرح (Ghosh) نقطتين يرى أنهما يجب أن يؤخذا في الاعتبار:

أولاً: أنه لا يوجد شيء اسمه الاستراتيجية المثلى التي تكون مناسبة لكافة الدول في كل الأوقات، بل هناك استراتيجيات جيدة تناسب أهداف الدولة الاقتصادية، وأدواتها المتوفرة لتنفيذ السياسات التي تتبعها الدولة.

ثانيًا: لا يجب اتباع الاستراتيجيات بشكل عشوائي أو غير مرن، بل يجب أن يكون هناك مجال لتعديل السياسات الفردية للتعاون مع متطلبات التصنيع التي تكون أكبر مما يمكن وضعه في التصميم الأساسي(1).

وللتعليق على وجهة نظر Ghosh فإنه ليس من الممكن الحصول على استراتيجية وسياسة تكون مناسبة لجميع الدول، ولهذا السبب لا توجد استراتيجية موحدة للتصنيع تنطبق على كافة الدول الأفريقية، إذ تتباين الاستراتيجيات والسياسات طبقًا لمرحلة التنمية الاقتصادية، والفرص الاقتصادية، كما يتباين توفر الموارد لتلبية حاجة التصنيع، وحجم السكان والدولة وتأثيرها على السوق المحلية، والموقع الجغرافي للدولة واختلاف الأهداف الوطنية المتوخاة من وراء التصنيع.

وطبقًا لهذه المناقشة فإنه لا وجود لاستراتيجية وسياسة ثابتة للتصنيع تلائم جميع الدول. وإن أية سياسة أو استراتيجية سوف تعتمد على ظروف الدولة،

---

(1) Chenery, H, B: pattern of INdustrial Growth, American Economic Review, September, 1960, NMew York, P. 640.

وستتأثر بتاريخ الدولة وثقافتها ومستويات التعليم وعلاقتها مع الدول الأخرى. لذلك ليس من الصحيح فرض استراتيجية أو سياسة معينة ومعاملة الدولة على قدم المساواة، حيث إن استراتيجيات وسياسات التصنيع ستتأثر بالتاريخ الاقتصادي والسياسي للدولة وعلاقتها مع الدول الصناعية، فهي ستحصل على المزيد من المساعدة التقنية والمتطلبات الصناعية الأخرى. إن الدول الأفريقية التي تبدأ بالتصنيع الآن محظوظة لأنها غير مجبرة على الخوض في كل المراحل التي مرت بها الدول الصناعية في الماضي، أي أنها تستطيع الاستفادة من الإنتاج والخبرة العلمية والفنية ومنجزات الدول الأخرى، وهذا يعجل عملية التصنيع، وعلى الدول الأفريقية الاستفادة من النتائج الإيجابية لتجربة الدول المتقدمة أو الصناعية لأن ذلك يقلل العوامل السلبية في التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص.

ما هي الاستراتيجيات والسياسات التي اتبعتها الدول الصناعية؟ هناك ثلاثة مداخل للتنمية الصناعية التي قد تكون الدول الصناعية والشبه صناعية اتبعتها:

1ـ الإنتاج لإشباع الطلب المحلي المتزايد.

2ـ إحلال الواردات.

3ـ التوسع في الصادرات بالنسبة للسلع المصنعة[1].

إن استراتيجية التصنيع المرتكزة على الإنتاج للسوق المحلية والتي كانت تستورد سابقًا من الخارج تدعى استراتيجية إحلال الواردات الصناعية، والاستراتيجية التي تعتمد على إنتاج السلع المصنعة للأسواق عبر البحار تدعى استراتيجية التصنيع التي يقودها التصدير Export-Led. ويجب أن نعرف بأنه ولا واحدة من هذه المداخل الثلاث يمكن أن ينظر إليها على أنها استراتيجية منفصلة بحد ذاتها. أي أنه ليس بالإمكان تصنيف الاستراتيجيات الثلاث كبدائل عن بعض، ولكن يجب التعامل معها كخطوط مكملة لبعضها البعض ومعتمدة على بعضها أيضًا.

(1) Cukor, G, op, Cit,p 92.

إن استراتيجيات وسياسات التصنيع يمكن أن تصنف طبقًا للصناعات سواء كانت مؤسسة على نطاق واسع أو ضيق، مدني أم ريفي، ممولة من مصادر محلية أم أجنبية، وهل هي تستخدم تكنولوجيًا كثافة القوة العاملة أم كثافة رأس المال.

وهناك عدة طرق توصف بها الاستراتيجيات والسياسات المختلفة للتصنيع والتي تقود إلى عملية التصنيع في العالم، وعند مناقشة جميع هذه الاستراتيجيات والسياسات التي تتبعها الدول فإننا قد نستطيع اتخاذ القرار بشأن مواصفات أي برنامج صناعي مهم وضروري لنجاح أية دولة والنتائج الاجتماعية ـ الاقتصادية الناتجة عنه. وعلى هذا الأساس قام A. Gerschenkron بتصنيف البرامج الصناعية إلى:

1ـ منشأها سكان الدولة.

2ـ مفروضة أو اختيارية.

3ـ تحدث ضمن محيط متضخم أو مستقر ماليًا.

4ـ دافعها الأساسي الأهداف السياسية أو الاقتصادية.

5ـ تتحرك بشكل مستمر أو متقطع.

6ـ تشتمل على تغيرات كمية أو كونها تتصف بالإضافة إلى ذلك بتحول بعيد التفكير.

7ـ تسير في ظروف التقدم في الزراعة أو الركود، إذا لم يكن التردي(1).

إذًا لا يمكننا إيجاد استراتيجية أو سياسة لكل الدول بسبب اختلاف وضع وظروف كل دولة، ولذلك سوف أقوم بمناقشة الاستراتيجيات التي اتبعتها الدول الصناعية المتقدمة وخصوصًا استراتيجية إحلال المنتجات التقليدية واستراتيجية إحلال الواردات واستراتيجية الصناعة المرتكزة على التصدير واستراتيجية الاعتماد على الذات.

(1) Ropinson, R, op, cit, p, 112.

استراتيجية إحلال المنتجات التقليدية

إن استراتيجية وسياسة الاستعاضة بتصنيع المنتجات التقليدية كانت مهمة جداً في معظم الدول المتقدمة أثناء المراحل الأولى للتصنيع، وكذلك بالنسبة للدول الأفريقية التي بدأت خطواتها للتو نحو التصنيع. إن الاستعاضة بالطرق الحديثة لإنتاج السلع والتي أنتجت وبيعت في السوق من قبل الصناعات التقليدية لا تشكل مقدار زيادة ملحوظ في مستوى التصنيع عند قياسه بالإنتاج الحقيقي للمنتجات الصناعية، ولكن قد يكون لها تأثير جانبي في رفع نوعية القوة العاملة وزيادة الطلب على المعدات الصناعية وقطع الغيار[1].

إن العديد من الدول الأفريقية لها صناعات تقليدية وتستخدم آلات تقليدية لإنتاجها، والآن استخدمت تكنولوجيا جديدة لتحسين وزيادة الإنتاج ونوعية هذه الصناعات. وبعض الدول بدأت تصنيعها عن طريق التركيز على الصناعات التقليدية مثل النسيج والسجاد والأغطية. . . إلخ.

استراتيجية إحلال الواردات

إنها الاستراتيجية الثانية التي اتبعتها العديد من الدول واعتمدت عليها الدول الأفريقية كمصدر لتزويدهم بالسلع المصنعة، ولهذا فإن هذه الاستراتيجية هي مصدر أساسي للتنمية الصناعية. و بالرغم من أهمية هذه الاستراتيجية فإن مصطلح إحلال الواردات Import-Substitution يكتنفه غموض من ناحية المعنى حيث استخدم بعدة معان للإشارة إلى عدة أشياء، وكما أوضح Mabro فإن إحلال الواردات يستخدم عادة لوصف استراتيجية صناعية، والتي يكون الهدف منها تشجيع الإنتاج المحلي لمجموعة سلع كانت تستورد بواسطة رفع التعريفة الجمركية أو فرض قيود على الاستيراد على بضائعها[2]. ولإنتاج هذه السلع محليًا فإنه من الضروري استيراد سلع أخرى مثل السلع الرأسمالية والمدخلات.

(1) Unido, : Industry in AChanging World, op, cit, p, 110.

(2) Power,: J Iport - Substitution as sn INdustrialization Strategy Philippine Economic Journal, Spring, 1967, p, 21.

ويعرف Chenery إحلال الواردات بأنه الفرق بين النمو الفعلي للمخرجات الصناعية والنمو الذي كان من المفروض أن يحدث في الواردات (وبالتالي الإنتاج المحلي) والتي ما تزال بنفس النسبة من إجمالي الواردات من البضائع الصناعية في جميع مستويات الدخل[1].

إن هذا التعريف تم انتقاده من قبل Suttcliffe بقوله إنه ليس مرتبطًا عن قرب بفكرة الإحلال المباشر لمصدر واحد من الآخر، وأن استخدامه يقع بين فترات طويلة أو بين مستويات مختلفة تمامًا من الدخل، أي أنه يشتمل على نسبة كبيرة من الأعباء الاقتصادية. لقد عرف Suttcliffe إحلال الواردات بأنه «التحول عن النمو الكمي للواردات»[2].

إن إحلال الواردات يمكن أن يكون سلبيًا أو إيجابيًا، والمشكلة هي أنه من الصعب الفصل بين تأثيرات التصنيع على المستوردات عن تأثيرها على التغيرات الاقتصادية بأكملها والتي قد تحدث بسبب التصنيع.

إن إحلال الواردات قد يوفر العملة الصعبة، لكن هذا يتطلب انتشار الإنتاج المحلي قدر الإمكان من السلع والصناعات، وهو أيضًا يوفر كلفة النقل المضافة إلى سعر السلع المستوردة. وبسبب ميزات إحلال الواردات فقد اتبعت الدول الأفريقية خطوات متلاحقة لسياسة إحلال الواردات بالبدء بالسلع الاستهلاكية الخفيفة ثم الانتقال إلى السلع الاستهلاكية الدائمة، وهي الآن تهدف إلى إزالة المستورد من السلع الرأسمالية.

إن مصطلح إحلال الواردات يمكن أن يستخدم بمعنيين :

1 ـ إحلال الواردات بالمعنى الضيق، وفي هذه الحالة يستعاض عن الإنتاج المحلي بالمستوردات بطريقة يكون فيها حجم المستوردات في تناقص مستمر حسب شروط صارمة.

(1) Fernandez Raul, op, cit, p, 21.

(2) Kirkpatrick, C, Nixor, F, op, cit, p, 26.

2 ـ إحلال الواردات بالمعنى الأشمل، وفي هذه الحالة يستمر حجم المستوردات بالازدياد بمعدل أقل من الإنتاج المحلي(1).

وطبقًا لهذا الاستخدام لمصطلح إحلال الواردات، ففي الحالة الأولى فإن الإحلال بالمعنى الضيق يمكن أن يدعى إحلالاً مطلقًا عن الواردات لأن الإنتاج المحلي سيعوض كل الواردات، وإذا حققت الدولة هذه المرحلة فإنها ستكون مطلقة. أما الواردات بالمعنى الأوسع فتحدث عند تلبية الاحتياجات المحلية، بسبب زيادة الإنتاج المحلي الذي يمكن أن يطلق عليه عندئذ إحلال الواردات النسبية، وهذا ما حدث للدول الصناعية في فتراتها الأولى من تاريخها الاقتصادي، وهو ما يعتبر المبدأ البديل لسياسة التنمية الصناعية في الدول الأفريقية. أما المعنى الثاني فهو شائع في الدول الأفريقية، والتي تعتبر دولاً متأخرة في التصنيع، وهو أيضًا البديل العملي لسياسة التنمية الصناعية في معظم الدول الأفريقية.

هناك مرحلتان لاستراتيجية إحلال الواردات: مرحلة سهلة ومرحلة صعبة، ويمكن مناقشتها حسب رأى Robinson ، بأن معظم المحاولات مرت بالمراحل السهلة فقط للاستعاضة عن السلع الاستهلاكية المستوردة. وكقاعدة فإن المتبقي من إحلال الواردات كان وهميًا لأن نسبة المستورد في إجمالي المبيعات لم ينخفض. وعمليًا حدث تغير في هيكل الاستيراد من السلع المصنعة إلى السلع الشبه مصنعة والمنتجات الرأسمالية. إن المرحلة الصعبة ومع إحلال الواردات الحقيقية تتطلب هيكلاً متكاملاً يشمل تطور تكوين وسائل الإنتاج.

إن استراتيجية التصنيع (إحلال الواردات) كما عرفت بالمنتجات المخصصة للسوق المحلية، والتي كانت تستورد مسبقًا، كانت نقطة

(1) Balassa, B, Exports and Economic Growth Jornal of Development Economics, Vol, 5, No, 2 June, 1978, p, 191.

(2) Frobel, F& Hienrichs, J, The New nternational Divesion of Labour, Cambridge Universty press, Cambridge, 1980, p, 366.

البداية لأي برنامج تنموي صناعي، وهي خطوة أولى ضرورية نحو الخطوات الأخرى للتصنيع. إن إحلال الواردات يمكن أن يوفر للدول التي لا تملك الخبرة نوعًا من الاستراتيجية الجاهزة، وذلكبالرغم من المشاكل الاقتصادية التي قد تواجهها هذه الدول أثناء التطور الاقتصادي والتي قضت الدول الصناعية فترة طويلة لتجاوز هذه المعوقات.

لقد تم إحلال استراتيجية إحلال الواردات عن طريق عاملين: أولاً: لقد أدركت العديد من الدول نقص العملة الأجنبية مما أعاق هذه الدول على استيراد متطلباتها، ولهذا السبب لجأت إلى استراتيجية إحلال الواردات كحل لهذه المشكلة. ثانيًا: لقد أدركت الدول المستوردة أهمية إحلال الواردات كبديل للبضائع المستوردة على أمل أن تكون الإنتاجية قد ارتفعت.

وهناك طريقتان رئيسيتان تكون فيهما استراتيجية إحلال الواردات الصناعية مناسبة:

أولاً: حماية التعريفة وغير التعريفة لكونها ضرورية لحماية تشجيع وخلق الصناعات المتقيدة أحيانًا بسبب التنافس الأجنبي، ثانيًا: صناعة إحلال الواردات قد تقود إلى خلق المصانع المصممة بشكل مناسب للأسواق الكبيرة البعيدة في الدول المتقدمة(1). وهناك صناعات تفضل استراتيجية إحلال الواردات التي تخلق البضائع الاستهلاكية النهائية عن طريق تجميع الأجزاء مثل السيارات والأجهزة المرئية والمسموعة والثلاجات والمنتجات الكهربائية. . . إلخ.

هذه السلع المنتجة محليًا وكنتيجة لهذه السياسة يجب أن تكون رخيصة الثمن وبنوعية جيدة لحصول التنافس السهل مع البضائع المستوردة. ويجب وجود حماية للمنتجات المصنعة محليًا عن طريق السيطرة على الاستيراد عن طريق فرض تعريفات جمركية على المستوردات كطريقة لتشجيع التصنيع المحلي.

---

(1) Annerstedt, J. and Gustavsson,R., : Toward anew INternational Economic Division of Labour? Ruc.

كل هذا يجب أن ينجز لتشجيع وتحسين الصناعات المنتجة لبدائل المواد المستوردة وتوسيع السوق المحلية، وكذلك زيادة إنتاجية القوة العاملة والتي سوف ترفع أجور العاملين والدخل الحقيقي، ولذلك فإن الدخل الأعلى سوف يقدم سوقًا يستوعب هذه المنتجات.

وعلى الرغم من كل هذه الميزات التي تقدمها استراتيجية صناعة إحلال الواردات، فإنها انتقدت حيث فشلت في تحقيق الأهداف التي كان يؤمل تحقيقها مثل تخفيض مستوى الواردات وادخار العملة الأجنبية ورفع مستوى موازنة الأجور، وبالإضافة إلى ذلك فلقد أصبحت الظروف الاقتصادية أسوأ من ذي قبل في معظم الدول التي اتبعت هذه الاستراتيجية.

وفشلت هذه الاستراتيجية في تخفيض حجم المواد المستوردة، وقادت بدلاً من ذلك إلى حدوث تغير في تكوينها من سلع استهلاكية مصنعة إلى منتجات وسطية أو مساعدة ومواد خام. لأن هذه المنتجات المصنعة محليًا من قبل هذه الاستراتيجية تطلبت موادً لا يمكن إنتاجها بسبب الظروف الطبيعية، ولذلك توجب استيرادها من الدول الصناعية.

وأرى أنه وإن لم تستطع الدولة توفير المواد الخام والأدوات المطلوبة لتنفيذ استراتيجية إحلال الواردات، فإنها يجب أن تبدأ كخطوة نحو التصنيع واستيراد هذه المتطلبات أفضل من استيراد الصناعات نفسها بالنسبة للاقتصاد القومي، وخلق فرص العمل للتصنيع بالأخص. وطبقًا لرأي بعض الاقتصاديين فإن استراتيجية إحلال الواردات فشلت في التقليل من الواردات، وذلك باستيراد السلع الرأسمالية والصناعات الوسيطة، وهذا لم يؤد إلى إدخار العملة الأجنبية. وطبقًا لقول Power « إن إحلال الواردات من المحتمل أن يؤدي إلى مدخرات أقل على المدى البعيد»(1).

---

(1) Singer, H., : Industrialization, Where Do We Stand? Where Are We Going? Brighton, Sussex , 1982, P. 11.

ولتطبيق استراتيجية إحلال الواردات في التصنيع فإن الدولة يجب عليها القيام باستثمارات كبيرة، وهذا سوف يولد الطلب على البضائع الرأسمالية المستوردة لأن معظم الدول الأفريقية لا تملك هذه البضائع، وهذا يحتاج إلى عملة أجنبية والتي ستكون أكثر من المدخرات المباشرة للعملة الأجنبية التي نتجت عن اتباع استراتيجية إحلال الوردات، ولكن من الناحية الأخرى يجب أن نعترف بأن الأدلة العامة تشير إلى حقيقة أنه في السنوات الأخيرة عندما تم تطبيق سياسة إحلال الواردات، فإن ادخار العملة الأجنبية قد تحقق بنجاح.

إن المتطلبات المستوردة لاستراتيجية إحلال الواردات تجعل الأمر مستحيلاً على رفع موازنة الأجور، وهذه الاستراتيجية فقدت القدرة على تخفيض المستوردات مما يجعل الأمر صعبًا على هذه الاستراتيجية في الانتقال إلى الصناعات المتوسطة أو الوسيطة وصناعات السلع الرأسمالية.

لقد أدت استراتيجية إحلال الواردات إلى إهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة، وفشلت في اختراق سوق الصادرات والاعتماد على تصدير المنتجات الأولية وأصبحت مركزة. ومنذ الزيادة في استيراد المواد الشبه نهائية فإنه ازدادت الحاجة إلى المعدات لتشغيل صناعات إحلال الواردات[1].

ولكن لم تطبق هذه الاستراتيجية على الوجه المطلوب، حيث إن الآلات التي تم استخدامها صممت أساسًا لسد النقص في اليد العاملة والتي واجهت الدول الصناعية في المراحل المبكرة للتصنيع. ولقد تم تحويل هذه الآلات إلى الدول الأفريقية حيث لا يوجد نقص في الأيدي العاملة، وعلى الرغم من كل هذه المساوئ في استراتيجية إحلال الواردات كاستراتيجية للتصنيع فإنها ثبتت بشكل جيد أيامنا هذه في الدول الكبيرة ذات الكثافة الاستراتيجية في اتجاهين: إنتاج المواد المصنعة للتصدير، وإنتاج البضائع للمواد المصنعة محليًا.

(1) Unido, Industry 2000, New perspectives, Unites Nations, New York, 1979, P. 12.

استراتيجية مرتكزة على التصدير

الاستراتيجية والسياسة الثالثة للتصنيع التي يجب مناقشتها هي الاستراتيجية الصناعية المرتكزة على التصدير، وقبل مناقشتها علينا تفحص الفترة الانتقالية من استراتيجية إحلال الواردات إلى الاستراتيجية المرتكزة على التصدير. لا يمكن التوقع بأن الدول التي مرت بمراحل طويلة للتنمية الصناعية تحت استراتيجية صناعات البدائل التي تعوض المواد المستوردة، يمكنها الانتقال بسرعة من هذه الاستراتيجية إلى الاستراتيجية المرتكزة على التصدير في أي وقت. وبسبب المعوقات التي قد تقف بوجه الدول أثناء الفترة الانتقالية، فإنه ينصح بتطبيق كلا الاستراتيجيتين والسياستين بشكل معاصر. أي أنه ليس بالإمكان تحديد فترة زمنية كنهاية لاستراتيجية إحلال الواردات وبداية لاستراتيجية التصدير.

إن زمن الانتقال من استراتيجية إحلال الواردات إلى استراتيجية الصناعات التي توجهها الصادرات، يجب أن ينظر إليها على أنها فترة مهمة في معظم الدول الأفريقية لأن مدى النجاح والفشل يعتمد على هذه الفترة، إن خبرة الدول تشير إلى أن بعض الدول قد تفقد استراتيجية إحلال الواردات، ولا تستطيع اللحاق باستراتيجية التصدير، والتي سيكون لها نتائج غير متوقعة على التنمية الاقتصادية بأكملها وتنميتها الصناعية خصوصًا.

إن تبني استراتيجية الصناعة للتصدير تعيقها في أغلب الحالات اتباع استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات، لكن في بعض الحالات يصبح هناك تباين في توقيت فترة الانتقال، وهذا يطرح تساؤلات مهمة تتمثل فيما إذا كانت صناعة المنتجات البديلة للمواد المستوردة أمرا ضروريًا لظروف تطوير المواد المصنعة للتصدير، وفيما إذا كان نموذج وأداء المواد المصدرة يتأثر بالفترة اللاحقة لصناعة بدائل المواد المستوردة[1].

(1) The World Bank, The Process of Industrial Devilopment and Alterntiv Development Strategies, World Bank Stuff Working Papers, No 438, Washington October, 1980, P, 7.

لذلك من الضروري أن ننظر إلى صناعة إحلال الواردات على أنها حالة مسبقة لاستراتيجية تصنيع المواد للتصدير، ولأن استراتيجية تصنيع البدائل معروفة ومتبعة في العديد من الدول كخطوة أولى نحو التصنيع، وإن وقت الانتقال من صناعات البدائل إلى صناعة المواد للتصدير تؤثر على نمو الصادرات المصنعة، وعلى النجاح في التوسع في هذه الصادرات المصنعة بعد فترة الانتقال.

إن مجموعة السياسات النموذجية لبدء الانتقال إلى تصدير المنتجات هي :

1 ـ تخفيض القيمة لإجراء التعديلات على المعدات المتباينة للتضخم المحلي والدولي.

2 ـ بواعث التصدير.

3 ـ إلغاء التعريفة والعوائق الأخري.

4 ـ إزالة بعض المعوقات في نظام أسعار السوق مثل الحوافز النقدية التي تفضل رأس المال(1).

وفي الفترة الانتقالية من صناعة إحلال الواردات إلى استراتيجية التصنيع للتصدير، فإن الخبرة تبين بأنه في بعض الحالات فإن كلتا الاستراتيجيتين يجب أن تترافقا مع بعضهما، وإن فشل استراتيجية إحلال الواردات أدت إلى التصنيع المرتكز على التصدير، لكن يمكن القول بأن المساوئ في استراتيجية بدائل الاستيراد هي التي أدت إلى التفكير في استراتيجية أفضل، والتي هي استراتيجية التصنيع لمواد التصدير.

إن استراتيجية الصناعة المرتكزة على التصدير يمكن أن تعرف بأنها إنتاج المواد المصنعة المخصصة للأسواق الخارجية، وهنا يمكن ملاحظة الفرق بين هذه الاستراتيجية، واستراتيجية إحلال الواردات والتي فيها يكون الإنتاج مخصصاً للسوق المحلية. هذه الاستراتيجية أطلق عليها أيضًا بدائل التصدير لأن تصدير المواد المصنعة أصبحت بديلة لتصدير المنتجات الزراعية.

---

(1) Sutcliffe, R, B. op, cit, p, 330.

إن سياسات التصدير تؤدي إلى نمو الأداء بشكل أفضل من السياسات التي تفضل بدائل الاستيراد، وهذه النتيجة تحصل لأن سياسات التصدير التي تقدم حوافز مماثلة للمبيعات في السوق المحلية والعالمية، تقود إلى توزيع الموارد طبقًا للميزات النسبية التي تسمح باستيعاب أكبر للقدرة على الانتفاع، واكتشاف طاقات اقتصادية، وتوليد التقدم التكنولوجي بالاستجابة للتنافس في الخارج في الدول الغنية بالأيدي العاملة والمساهمة في زيادة فرص العمل(1).

لذلك فإن استراتيجية التصدير عندما تقارن باستراتيجية التصنيع وإحلال الواردات فإن فيها بعض الميزات، إنها تعتمد على السوق الأجنبية، وهي بذلك لا تتقيد بالسوق المحلي، وإنها ستقود إلى نمو أفضل في الأداء من استراتيجية إحلال الواردات، وستضمن الاعتماد على التقنية لأنه بدونها أية دولة تريد الدخول في الصناعة لن تكون قادرة على إنتاج بضائع للتصدير، إنها ستقود إلى تنمية صناعية، وسوف تحقق الحصول على العملة الأجنبية، والتي هي العنصر النادر في مصادر الدولة للتنمية. وبسبب كل هذه الميزات يمكننا القول بأن صناعة التصدير قد عالجت بعض المشاكل التي تواجه الدول التي تتبع استراتيجية إحلال الواردات، وإن هذا لن يتحقق إلا عند اتباع استراتيجية إحلال الواردات.

إن الاستراتيجية المرتكزة على التصدير تسعى إلى تحقيق بعض الأهداف التي تأمل الدول الأفريقية في تحقيقها عن طريق هذه الاستراتيجية ومنها:

1ـ توليد فرص العمل.

2 ـ تحسين موازنة الأجور لتغطية متطلبات العملة الأجنبية لخطة التنمية.

3 ـ زيادة الاحتياط المحلي من الصادرات عن طريق تشجيع الإنتاج المحلي من المنتجات الأساسية.

4 ـ تحويل السوق إلى الصادرات(2).

---

(1)Lbid,. P. 40.

(2) Libid., PP 45 - 80.

إن استراتيجية التصنيع للتصدير يجب أن تحقق هذه الأهداف وإلا فإنها ستفشل كاستراتيجية تصنيع وتنمية اقتصادية للدول التي تتبع هذه الاستراتيجية، واستراتيجية التصنيع للتصدير يمكن أن ينظر إليها كخطوة نحو التصدير وصناعات للتصدير.

فإذا نظرنا إلى هذه الاستراتيجية كخطوة نحو التصدير، فإن هذا قد يكون المرحلة النهائية لاستراتيجية إحلال الواردات، ويقصد به تحسين مكاسب الصادرات عن طريق التنظيم الأولي للمنتجات الرئيسية، والتي كانت الدولة تتبعها إلى الأسواق الأجنبية، وذلك سوف يوسع أيضًا الفرص المحلية للعمل وتصدير المواد الخام، ومن ثم يتم الحصول على العملة الأجنبية. ومن الناحية الأخرى فإن مكاسب التصدير قد تتأثر بمشكلة التسويق للمواد الأولية من الدول الأفريقية والتي تباع بأسعار زهيدة بسبب قانون العرض والطلب. وهذه المواد تكون بكميات كبيرة جدًا بالإضافة إلى أن العديد من الدول الصناعية بدأت باستخدام المواد الصناعية، والتي تعني عدم الحاجة إلى المواد الطبيعية الخام أو المصنعة.

إن الاختلافات بين مكاسب المواد المصنعة بالكامل والشبه مصنعة تهمل عادة، وإن خبرة الدول الأخرى تثبت أن الاستراتيجية تزيد في دخل مناسب وتحل مشكلة موازنة الأجور التي واجهت تلك الدول أثناء مراحلها التنموية، ذلك يجب أن يؤخذ في الحسبان لأن تلك الدول أجبرت على عمليات زهيدة الثمن لغرض غلق الفجوة بين المواد المصنعة وغير المصنعة.

وكنتيجة لذلك فإن هذه الاستراتيجية تفشل في توسيع السوق المحلية كما هو مطلوب، وهذا أدى إلى نقص السلع الاستهلاكية في الأسواق المحلية والتي لها تأثير على العملة الأجنبية، وهذا ما حصل في هذه العملية بسبب استيراد البضائع الاستهلاكية بدلا من البضائع المنتجة حسبما كان متوقعًا من هذه الاستراتيجية. إن تنظيم الصادرات لم يساعد على إعادة بناء الاقتصاد المحلي والذي هو العامل المهم في العملية الكاملة للتنمية الاقتصادية.

أما الشكل الثاني للتصنيع المرتكز على الصادرات فهو تصنيع الصادرات والذي يختلف عن إنتاج الصادرات. وهناك نوعان من أنواع تصنيع الصادرات، الأول: يعتمد على السوق المحلية، والثاني يعتمد على السوق الخارجية. الأول هو ما كان متوقعًا من عدة سنوات من تطبيق استراتيجية إحلال الواردات، بينما الثاني يتضمن إعادة تصدير المنتجات.

والمبدأ الأساسي لتصنيع الصادرات التي لا تعتمد على السوق المحلية يدعى «منطقة التجارة الحرة». ومعظم الدول الأفريقية تجد أن أسهل طريقة للوصول إلى هذه الاستراتيجية هي دعوة المستثمرين الأجانب والذين يجدون الأمر جذابًا بسبب رخص الأيدي العاملة، حيث يستوردون المواد المطلوبة للتصنيع في المناطق الحرة وبالتالي تصدير كافة منتجاتهم الصناعية دون ضرائب وبلا سيطرة من قبل الدولة وتحكمها. بهذه الطريقة يمكن للتصنيع أن يفيد الاقتصاد القومي بطريقتين: الأولى تخلق فرص العمل لمعالجة مشكلة البطالة، والثانية تساعد على كسب العملة الأجنبية.

إن الاستثمار الأجنبي يجب أن يعتبر ظاهرة السبعينات، والتي انتشرت في أجزاء كثيرة من العالم خصوصًا الدول الأفريقية، وهذا الاستثمار الأجنبي قادته عدة شركات متعددة الجنسيات (MNCs). وهي تتحرك في اتجاهين:

1ـ ربط أنشطتهم بالظروف المحلية في كل دولة.

2ـ تنسيق أعمالهم المحلية مع بقية أنشطتهم.

إن الشركات متعددة الجنسية ليست فقط متعددة الجنسيات، لكنها أيضًا متعددة التقسيم، وهذا يضيف أبعادًا أخرى للهيكل التنظيمي، ولكنها لا تغير مبادئ اتخاذ القرارات. لذلك هناك توجه للشركات متعددة الجنسيات في أن تكون وحدات متكاملة عموديًا وأفقيًا ويكون توجهها مركزيًا وعالميًا[1]، والشركات متعددة

(1) ULnido, Monographs on Industrial Development, No 11, unites Nations, New York, 1970, p. 16.

الجنسيات تحاول أن تكون متميزة ولا يمكن تعويضها، ولهذا هي تسيطر على المنتجات الرئيسية ومحاولة إبعاد الآخرين عن تقليد نفس إنتاجهم. إن هذه القوة تعتمد على معرفتها الفنية والمعدات المتطورة فنيًا، وقد تكون نتيجة لاحتكار العالم للمواد الخام. وبرغم تأثير المؤسسات العالمية المتعددة الجنسيات على الاقتصاد القومي مثل مكاسب تحقيق العملة الأجنبية ومشكلة توازن الأجور، إلا أن العديد من الدول تلجأ إلى الشركات متعددة الجنسيات بحثًا عن التكنولوجيا المطلوبة لصناعتهم.

هناك نتيجة أخرى سلبية للمؤسسات العالمية متعددة الجنسيات MNCs هي أن الدول التي بحثت عن هذا الشكل من التصنيع اعتمدت تمامًا عليها من دون المصادمة مع المستثمرين المحليين لأجل كسب العملة الأجنبية وإهمال كافة التأثيرات على الاقتصاد الوطني في المدي البعيد، والشركات متعددة الجنسيات لها أيضًا تأثيرات سلبية على استقرار النظام السياسي لهذه الدول لأنها تتدخل عمومًا بالشئون الداخلية. لهذا يمكن القول بأن تصنيع الصادرات التي تعتمد على السوق المحلي يتطور نتيجة لتصنيع الصادرات التي لا تعتمد على السوق المحلية. إن الصادرات التي لا تعتمد على الأسواق المحلية سوف تقود إلى صادرات معتمدة على الأسواق المحلية. وقيمة صادرات أية دولة أفريقية تعتمد على حالة الطلب في السوق العالمي. وعندما تحتاج الدولة إلى استيراد ما هو مطلوب فإن ذلك سيوسع الإنتاج ثم الصادرات لغرض دفع أجور الواردات.

إن استراتيجية التصنيع المرتكز على الصادرات انتقدت بسبب تورطها في المؤسسات العالمية المتعددة الجنسيات وتأثيرها على الوضع السياسي والاقتصادي في الدول الأفريقية. بالإضافة إلى ذلك فإنه إذا حققت هذه الاستراتيجية أي نجاح في بعض الدول حديثة التصنيع فإنه ليس من الضروري أن يكون النجاح محتملاً لعدد كبير من الدول الأفريقية حسب هذه الاستراتيجية. ويمكن انتقادها بسبب محدودية الصناعات والاعتماد على التكنولوجيا، والتي لها تأثيرات عديدة وتحتاج إلى الأيدي العاملة التي تشكل مشكلة في بعض الدول الأفريقية.

إن استراتيجية الصناعات الموجهة للتصدير ـ والتي هي إنتاج للسوق الأجنبي ـ تكون أكثر مجازفة من استراتيجية تصنيع إحلال الواردات والتي هي إنتاج السوق المحلية، لأن الأخيرة شائعة أكثر ويمكن السيطرة فيها على الطلب إلى حد ما.

ويمكن ملاحظة أن لكل استراتيجية مساوئ وميزات، وإن الاستراتيجية المناسبة هي التي تجمع بين سياستين انتقائيتين لإحلال الواردات وتشجيع زيادة الصادرات لتنمية الطاقة التصنيعية المحلية والتي تقدم قاعدة لأنشطة التصدير المتواصلة. كما يقول W. H. SINGER «إن مثل هذه التركيبة في السياسة تبدو أسلوبًا جيدا لمعالجة مشكلة التصنيع للدول الأفريقية اليوم بدلا من الاستمرار في مناقشات حول صناعات إحلال الواردات وصناعات المواد الخاصة للتصدير»[1].

إن الهدف هو ليس وصف الاستراتيجية الخاصة بإحلال الواردات بأنها أمر فاشل، ولا استراتيجية الصناعات الخاصة بالتصدير بأنها ناجحة، بل الهدف هو أن الاستراتيجيتين تتضمنان علاقات اقتصادية معقدة ومركبة وكل منهما يتطلب تقييمًا مفصلاً، ولا يجب أن نناقش الاستراتيجيتين على أنهما بديلتان الواحدة عن الأخرى.

استراتيجية الصناعات الأساسية

والاستراتيجية الرابعة التي ستناقش هي استراتيجية الصناعات الأساسية والتي تطورت كبديل عن استراتيجية إحلال الواردات. وطبقًا لهذه الاستراتيجية فإن الصناعات يمكن أن تصنف طبقًا لعلاقتها ببعض ومرونة مستوى الطلب على منتجاتها، أي أن بعض الصادرات تنتج مواد تحتاج إليها الصناعة الأخرى. وهذه الاستراتيجية تعتمد على الموارد الطبيعية العائدة للدولة التي تريد اتباع هذه الاستراتيجية. لهذا فإن الدولة يجب أن تستغل مواردها الطبيعية المتوفرة لأجل الاستثمار بهذه الصناعات لغرض تلبية الطلب والاحتياجات المحلية، وإلا فإن هذه الاحتياجات سوف تستورد.

(1) Staley, E., : Methods of Industrial Development, OECD, Unites Nations, New York, 1973, p. 204.

إن استراتيجية الصناعات الأساسية يجب أن تلبي حاجة كل السكان، والتركيز يجب أن يكون على إنتاج المواد لكل السكان وليس طبقة صغيرة من المجتمع. هذه الاستراتيجية ترتبط مع التعليم والصحة والنقل والمواصلات والاحتياجات الأساسية الأخرى والتي لها تأثير مباشر على مستوى معيشة السكان. وجميع هذه الاحتياجات الاجتماعية يجب أن تُنمى قبل بدء الدول بعملية التصنيع تحت هذه الاستراتيجية.

هذه الاستراتيجية أيضًا قد تم انتقادها بأنها لا تناسب كافة الدول بسبب اعتمادها على الموارد الطبيعية المتوفرة في بعض الدول. وحتى توفرها في دولة قد لا يكفي، لأن اكتشاف واستخراج هذه الموارد يحتاج إلى المعدات والتقنية غير المتوفرة بكميات كافية أيضًا، ونظرًا لهذه المشاكل فإن استراتيجية الصناعات الأساسية التي اتبعت في العديد من الدول قد فشلت في تحقيق أهدافها المرجوة مثل: زيادة إنتاجية الأيدي العاملة، وإنتاج بضائع وسلع استهلاكية رخيصة الثمن ضرورية للمجتمع بأكمله.

استراتيجية الاعتماد على الذات

إن استراتيجية الاعتماد على الذات تختلف عن الاستراتيجيات السابقة في أنها تؤكد على المساعدة الذاتية أو الاعتماد على الذات والاستخدام الأقصى للموارد المحلية والخبرة والتقنية المحلية. كما تعتمد على المهارات المحلية المتوفرة من العاملين وتنمي مهارات جديدة وتستخدم رأس مال منخفض وعددا قليلا من العاملين بالمقارنة مع أنواع الصناعة المتوفرة، وهي تستخدم مواد وموارد محلية وكذلك أدوات محلية وتقنية ومنتجات رأسمالية محلية.

هذه الاستراتيجية لا يجب أن تقارن بالسياسة المغلقة أو المنعزلة، حيث إن تبادل السلع والخدمات دوليًا يستمر لخدمة عامل مهم في عملية التنمية في العالم

الثالث.[1] وميزات هذه الاستراتيجية هي أن الدولة التي تطبقها تستطيع بناء منتجاتها الرأسمالية وتبدأ التصنيع دون اعتمادها على دول أخرى لغرض تلبية متطلبات التصنيع المتوفرة محليًا وهي (مواد خام، رأسمال، أيدي عاملة، والتقنية). وهي سوف تدخر العملة الأجنبية الضرورية للاستيراد. وقد واجهت هذه الاستراتيجية بعض المشاكل مثل النقص في الأيدي العاملة والافتقار إلى التكنولوجيا الضرورية ورأس المال، لهذا قد تكون غير مناسبة لعدد كبير من الدول طبقًا لهذه المشاكل.

أخيراً نستنتج بأنه لكل استراتيجية ميزات ومساوئ، مما يجعل الأمر مناسبًا أو غير مناسب للعديد من الدول. ولقد عرفنا بأن كافة الدول حول العالم لا تستطيع تحمل المتطلبات التي تحتاج إليها كل استراتيجية. وهذا يثبت الفرضية السابقة بأنه لا وجود لاستراتيجية صناعية يمكن لكافة الدول اتباعها، بل كل دولة يجب أن تبحث عن الاستراتيجية الصناعية القادرة على تحقيق الاحتياجات الخاصة بها والتي تقودها إلى التصنيع السريع.

إن تجربة الدول الأفريقية بينت بأنها استطاعت توسيع اقتصادها بمعدل نمو متسارع في الفترة التي أعقبت استقلالها. وعلى الرغم من أن بدء النمو ما يزال مشكلة أمام بعض الدول إلا أن المهم لأغلب هذه الدول هو إدارة التغيرات الهيكلية المتسارعة المطلوبة للإبقاء على النمو وتحسين توزيعه. ومن المفيد النظر إلى التنمية على أنها شكل انتقالي من النظم الاقتصادية التقليدية إلى النظم الاقتصادية المعاصرة أو الحديثة، بدلا من النظر إليها على أنها عملية توسع منظمة، وهذا الانتقال يحدث بسرعة أكبر في الدول الأفريقية، لأنه أكثر مما كان في الدول الصناعية في القرن التاسع عشر. وسبب هذا هو توفر التكنولوجيا بشكل أكبر، وكذلك توفر السلع الصناعية المستوردة ومؤثرات أخرى من الدول المتقدمة.

(1) Unites Nations, Small Industry Bulletin For Asis and The Pacific, No,. 12, New York, 1974, P. 69.

إذن ماذا يعني الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المتقدم؟ للإجابة عن هذا السؤال نجد أنه يعني مجموعة تغيرات في الهيكل الاقتصادي المطلوبة لإبقاء زيادة متواصلة للرفاهية الاجتماعية وزيادة في الدخل، ومناقشة الدراسات التطبيقية للدول التي مرت بالمرحلة الانتقالية نحو الاقتصاد المتقدم عبر التصنيع قد تقدم انطلاقات ضرورية للتحليلات التجريبية. وللوصول إلى استنتاج أكثر فائدة، فإن مثل هذه الدراسات يجب أن تدعم بنوع من التحليلات المقارنة.

إن معظم أشكال الانتقال من التنمية الاقتصادية إلى تنمية متقدمة أو متطورة قدمت مبادئ أساسية تنظيمية لكل من التحليلات التجريبية والنظرية، ومثل هذه التحليلات يمكن ملاحظتها في التجربة التاريخية للدول الصناعية. وحديثًا أصبح من الممكن الآن التوسع في هذه النتائج عن طريق تحليل تجربة الدول الأفريقية في صناعتها كاستراتيجية للتنمية. ولتسهيل التحليلات التجريبية فإنه يمكن التفكير بالانتقالية بأنها التوفيق بين عدد من العمليات المتداخلة، ويمكن في العديد من الحالات تعريف هذه العمليات بأنها عدد من الأشكال الخاصة بالعلاقات الهيكلية حسب نظام عام متوازن، وبالنسبة إلى التحليل التجريبي فإن التأكيد يكون معكوسًا. ومن الممكن إعطاء صورة عادلة كاملة للتغير في تركيب الطلبات المعيشية والإنتاج والتجارة، ولكن المقاييس غير المباشرة والجزئية تكون متوفرة لاستخدام الموارد الرأسمالية والأيدي العاملة.

إن استراتيجية التخصص الأولي تولد المزيد في الإمدادات التي تخص الموارد في الدولة أكثر مما تولده الاختيارات المباشرة للسياسات، وفي جميع الحالات فإن التنمية المبدئية للصادرات الرئيسية وكذلك البنية التحتية المساندة اعتمدت على الاستثمارات الأجنبية.

إن التخصص الأساسي يمكن أن يتصف بأنه استراتيجية لصناعات متباينة، وهذا الوصف يشير إلى أن الصناعة سوف تتطور بعد ارتفاع معدلات الدخل ومعدلات الاستثمار بسبب نمو الإنتاج الأساسي كما في حالة السويد والدنمارك

وكندا وأستراليا في فترة مبكرة، وبرغم ذلك فقد اتبعت بعض الدول الأفريقية هذه الاستراتيجية. لقد كان هناك ثلاث مشاكل في استراتيجية التخصص الأولي المستمر، وخصوصًا: التركيز الأولي للنمو في عدة قطاعات، والاعتماد المستمر على الاستثمار الأجنبي، ومشاكل تنمية الصادرات المصنعة بعد ارتفاع الأجور والدخل.

إن استراتيجية إحلال الواردات صاحبت توسع بريطانيا وقت الثورة الصناعية. وهونغ كونغ في الآونة الأخيرة وجميع الدول الأفريقية اليوم قامت بحماية صناعاتها الأولية المنتجة للسوق المحلية. ومع ذلك فقد كانت هناك تباينات فيما يخص نسبة وشكل الإنتاج، ومع اعتماد الدول الصناعية اليوم على تعريفة منخفضة إلا أن عددا من الدول الأفريقية فرضت تعريفات أعلى أو قيودا كمية قيدت التنافس في الواردات.

إن التأثيرات للإنتاج العالي موضحة في حالة غانا، حيث إن القيود على الواردات شجعت على إنتاج مكلف وغير كفأ في المشاريع التصنيعية، وإن الضرائب على الصادرات الرئيسية ـ الكاكاو ـ قللت من إنتاجها. لقد قام ساحل العاج باتباع سياسة مشجعة على تنمية الأنشطة الأولية والتصنيعية، ولهذا فقد رفعت حصتها من صادرات الكاكاو وطورت صادرات أولية أخرى ووسعت الصناعات التصنيعية(1).

وبما أن سياسة إحلال الواردات هي السياسة المؤثرة بالنسبة للدول الكبيرة بسبب سوقها المحلي الكبير، فإنها تشكل أكبر مجموعة للدول المتبعة لهذه الاستراتيجية في هذه التحليلات. إن مواصفات صناعات المواد البديلة للمواد المستوردة يمكن أن توضح أن طريق خبرة الدول الكبيرة، على الرغم من أن مجموعة من الدول تشكل التحريف الاقتصادي والتي تمثل هذه الاستراتيجية، البدائل، كولومبيا والمكسيك، قامت بتعديل هذه السياسة بشكل جيد بحيث إن معدل النمو منذ عام 1960 كان سريعًا بشكل مقبول.

(1)Unido, Industrialization and Productivity, No 14, Op, Cit, p. 79.

وكنتيجة، وبرغم النجاح المحدود للعديد من الدول التي حاولت تسريع التصنيع عبر الحماية على المدى البعيد، فإن النتيجة الأكثر خطورة لاستراتيجية إحلال الواردات من المحتمل أن تنتج من الاختيارات غير الصحيحة للتكنولوجيا والتوزيع الغير متساوي للدخل والذي يقود إلى ماهو أصعب تغييره من التأثيرات التي تحرف الصادرات، بسبب تفضيل العديد من الدول للسياسات ذات النظرة نحو الدخل، فإن نموذج التوازن في التنمية تحت السياسات ذات النظرة الخارجية هي أساسًا دول صغيرة. إن كوتساريكا أفضل مثال يعبر عن السياسات ذات النظرة للخارج في الحفاظ على الصادرات الرئيسية وبالكاد المستوى الحالي مع بدء التحول نحو الصادرات المصنعة.

وأخيراً فإن استراتيجية التخصص الصناعي المبكر لأسواق الصادرات هي استجابة بديلة نحو القاعدة المحدودة في الموارد. هذه الاستراتيجية تختلف في التصنيع للسوق المحلية في أنها تتطلب تطور صناعات تستطيع الدولة التنافس بها في السوق العالمية حتى يتم تحقيق الإنتاج، وفي الحالات العديدة للنجاح فإن ذلك يعني التحول بعيداً عن السياسات ذات النظرة نحو الداخل بعد فترة أولية من الحماية تبلغ عدة سنوات.

وعند حلول عام 1970 اتبعت سياسة التخصص الصناعي بنجاح من قبل عدة دول نامية على الرغم من أن دولاً أخرى قامت بتحركات دورية بهذا الاتجاه. إن معظم الأمثلة الناجحة لهذه الاستراتيجية هي كوريا وتايوان ويوغسلافيا.

وبما أن القليل من الدول لها مواصفات اجتماعية وسياسية ناجحة في التخصص الصناعي المبكر، إلا أنه من الصعب التعرف على متطلباتها الضرورية بدقة، هذه المتطلبات تشمل المقاولات ونوعية الأيدي العاملة ومعقولية معدلات الأجور، والتي ليست بالارتفاع الذي يعزز ميزة الدولة المتنامية في الصناعات الكثيفة بالأيدي العاملة، لذلك فإن الحفاظ على هذه الاستراتيجية يتطلب من الدول التحول باستمرار لأنواع جديدة من الصادرات المصنعة كتغير نحو الميزة المقارنة بالنتيجة ، وعلى الرغم من أن النمو السريع يمكن أن يتحقق باتخاذ سياسات توزيعية متباين،ة فإن كل استراتيجية تحمل مجموعة معينة من المشاكل، وفي الأسلوبين التخصص الأساسي وصناعة إحلال الواردات، فإن السياسة والموارد تركز على الجزء المحدود من الاقتصاد والذي يحرك التوجه نحو تنمية

هيكل ثنائي في الزراعة والتصنيع. والاستراتيجيتان الأخريان للتنمية المتوازنة والتخصص الصناعي تستندان بقوة أكبر على قوى السوق وتنظران إلى سياسة ذات نظرة نحو الخارج. والتي تنتفع بشكل أفضل هى الميزة التنافسية في الصادرات ذات الكثافة العالية بالأيدي العاملة.

10ـ نماذج مخططات التصنيع

هناك ثلاثة نماذج لمخططات النمو الصناعي وهي: نموذج HOFFMANN ونموذج CHENERY ونموذج الأمم المتحدة للتصنيع. هذه النماذج تتباين كما تتباين استراتيجيات التصنيع بين الدول حسب توفر مصادرها، والسوق المحلية وموقع الدولة، وكذلك طبقًا للاستراتيجيات وسياسات التصنيع.

نموذج HOFFMANN للتصنيع

إن هذا النموذج يهتم بتقسيم المخرجات الصناعية بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية، وهو يقول فيما يخص ذلك: «مهما كان مقدار العوامل النسبية للتصنيع ومهما كان موقع هذه العوامل والحالة التكنولوجية إلا أن هيكل القطاع الصناعي للاقتصاد اتبع نموذجًا منظمًا موحدًا، إن صناعات الأنسجة والسلع والأثاث والصناعات الجلدية، والتي تعرف بأنها سلع استهلاكية تتطور أولاً في كل العمليات الصناعية»[1].

إن البضائع الاستهلاكية طبقًا لذلك يجب أن تتطور أولاً أثناء عملية التصنيع، وصناعات السلع الرأسمالية يجب أن تتطور بشكل أسرع من السلع الاستهلاكية، لأن المجموعة الأولى تعتمد على الثانية في تصنيفها، وكل هذا يتحقق أثناء عملية التصنيع.

إن التنمية الصناعية طبقًا لـ HOFFMANN يمكن أن تمر عبر ثلاث مراحل:

1ـ هيمنة صناعات السلع الاستهلاكية.

2ـ تصبح صناعات السلع الرأسمالية ذات أهمية متزايدة مثل السلع الاستهلاكية.

(1) Mabro, R, op . cit, p. 115.

3 ـ التوازن بين صناعات السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية، مع الميل نحو التوسع في السلع الرأسمالية بسرعة أكبر من صناعات السلع الاستهلاكية[1].

ويمكن انتقاد هذا النموذج في أنه غير ملائم لكافة الدول الداخلة حديثًا في التصنيع لأن التكنولوجيا والسلع الجديدة متوفرة مسبقًا من قبل الدول المتقدمة، مع مخرجات أعلى للسلع الرأسمالية بالنسبة للسلع الاستهلاكية.

نموذج CHENERY للتصنيع:

النموذج الثاني هو نموذج CHENERY و TAYLOR للنمو الصناعي والذي يقدم تفسيرا أفضل لحصة الصناعة في الإنتاج القومي باستخدام معادلة ارتدادية مركبة أكثر. وقد أوضحا في هذا الخصوص:

«إن المتغيرات البيانية والتي هي عبارة عن الدخل للفرد الواحد وتكوين رأس المال الإجمالي الثابت للسكان في الناتج القومي الإجمالي GNP وحصة الصادرات الأساسية في الناتج القومي الإجمالي وحصة الصادرات المصنعة في الناتج القومي المحلي، إن المعادلة المدرجة ليست تغييرًا طوليًا خطيًا للهبوط المرن مع وجود الدخل المتزايد الملاحظ في معظم القطاعات الصناعية وتتجنب ضرورة التقسيم للعينات بمستويات الدخل. هذا النموذج يهتم بالتغيرات في الهيكل الاقتصادي عبر عملية التصنيع مثل: زيادة في الأهمية النسبية للمشاريع التصنيعية، تغير في تركيب المدخلات الصناعية وتغيرات في تكنولوجية ومصدر السلع الضرورية. إن CHENERY وصل في نموذجه للتنمية الصناعية إلى استنتاج بأن اختلاف وتباين النمو بين السلع الاستهلاكية، والسلع الرأسمالية هو مثل التباين بين الزراعة والصناعة. لقد أشار أيضًا إلى أن النطاق الاقتصادي قد يكون مهمًا جدا للإنتاج الصناعي والتجمعات المحلية والتي ستسهل النمو الصناعي لجميع الدول النامية. لم يكن نموذج CHENERY مناسبًا للعديد من الدول النامية لأنه فشل في اختيار تأثير توزيع الدخل حسب الهيكل الصناعي. وإذا نجح في الماضي فإنه اليوم غير مقبول من قبل العديد من الدول النامية

(1) Nabro, R, op. cit, p. 116.

وخاصة الدول الأفريقية. كما أن أسواق التصدير لا تتوفر بسهولة للدول الجديدة الداخلة في مجال التصنيع.

نموذج الأمم المتحدة للتصنيع

هذا النموذج مقترح من قبل الأمم المتحدة كمساعدة على التنمية الصناعية، وهذا النموذج يبدأ بتوظيف تقنيات تناسبية لمقارنة مستوى التصنيع بعدد من المتغيرات مثل دخل الفرد، والسكان كمقياس تقريبي على حجم السوق بدلا من مستوى التنمية الاقتصادية، سياسة الدولة، توفر الموارد الطبيعية، مركز التجارة، العوامل التكنولوجية، وعوامل أخرى مثل توفر المهارات الفنية والكلفة النسبية للقوة العاملة ورأس المال[1].

هناك تشابه أساسي في كل من الترتيب والنتائج بين CHENERY ونموذج الأمم المتحدة للنمو الصناعي. كلا النموذجين قدما مقداراً من الأهمية لإمدادات الموارد الطبيعية لتفسير التحول من النموذج الاعتيادي أكثر من الدول ذات الدخل المرتفع. وبالرغم من هذا التشابه فإن هناك بعض الاختلافات في أنها تفسر التحول من النموذج الاعتيادي للنمو الصناعي بنفس الطريقة، وأنها لا تعطي أهمية معينة لتفسير التحول إلى توزيع الدخل مع الجدل المماثل له.

إن الاستنتاج الذي يمكن الحصول عليه من نموذج الأمم المتحدة، هو أن التباين في التحول من النموذج الاعتيادي للتصنيع مناسب لمستويات الدخل. أي أن الدول ذات الدخل المنخفض لها القدرة على التحول من النموذج الاعتيادي أكثر من الدول ذات الدخل العالي.

بعد هذه المناقشة حول النماذج الثلاثة لا يمكن القول بأن أيًا من النماذج الثلاثة قدمت أسلوبًا نموذجيًا مفيدًا يجب أن تتبعه كافة الدول. إن اختيار النموذج يعتمد على حالة كل دولة ومستوى الدخل، وسياسة التدخل في الأنشطة الاقتصادية، التي تتبعها الدولة. أي أن تدخل الدولة يقود إلى مستوى أعلى من التصنيع لأن هذا التدخل يسبب نموا صناعيا مختلفا. لهذا السبب فإن

(1) Sutcliffe, R. B. OP. cit., 334.

سياسة الدولة قد تؤثر على النموذج الطبيعي لدولة ما ولكن ليس بالضروري كل دولة أخرى حسب نوع ووقت السياسة المتبعة.

11ـ حالة الصناعات المحدودة أو الصغرى

إن صناعات النطاق المحدود لها مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية بعامة وعمليات التصنيع في الدول الأفريقية بخاصة، لا تساهم في المخرجات ، الدخل، فرص العمل.. إلخ.

هناك بعض الفروق بين صناعات النطاق المحدود وصناعات النطاق الواسع من ناحية الحجم والسوق والإنتاجية، ولمعرفة المزيد عن صناعات النطاق المحدود، فإننا يجب أن نقسم هذا الموضوع إلى خمس مراحل هي: تعريف الصناعات المحدودة، وأنواع الصناعات المحدودة، وتطور الصناعات المحدودة، وأهمية هذه الصناعات، والعلاقة بين صناعات النطاق المحدود والنطاق الواسع.

1ـ تعريف الصناعات المحدودة

إن مصطلح الصناعات المحدودة أو الصغرى ليس واضحًا، وقد كان صعبًا إيجاد تعريف موحد لأنها تختلف من دولة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر طبقًا للظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. إن كل المحاولات لتعريف الصناعات المحدودة ركزت على بعض العوامل مثل عدد العاملين الذين يتم تشغيلهم، ورأس المال المستثمر في المشروع وفي إنتاج المخرجات. وطبقًا لمنظمة التنمية الصناعية UNIDO فإن مصطلح الصناعات المحدودة أو الصغرى هو متغير داخلي مستخدم لتعريف جميع أنواع المؤسسات العاملة بشكل محدود، لكن ذلك ليس ممكنًا وكذلك ليس مرغوبًا في تأسيس معيار دولي منظم لتعريف قطاع الصناعات المحدودة أو الصغرى(1).

Stanley يعرف الصناعات المحدودة اعتمادًا على مواصفات وظيفية معينة على أنها الصناعات الموجهة من قبل إدارة غير متخصصة والتي تؤدي جميع

(1) nido, op. cit, p. 80.

الوظائف بشكل طبيعي وتنفذها الأقسام الوظيفية في الصناعات الكبيرة(1). إن هذه الاختلافات في التعريف الخاص بالصناعات المحدودة يشير إلى أنها تعتمد على نموذج الدولة ومرحلة التنمية وحجم الدولة وسكانها وأية سياسة واستراتيجية تتبع. وبالنسبة للدول الأفريقية فإنها يجب أن تتبنى تعريفا واضحا لتحقيق الأهداف التي تبتغيها من وراء عملية التصنيع.

وترى الأمم المتحدة « أن تعريف الصناعات المحدودة يحتاج إلى أن يكون حرفيًا تمامًا للوصول إلى هدف النمو المتواصل ونجاة الصناعات الصغيرة، ويجب أن يبحث عن تحقيق التوازن بين الصناعات والاحتياجات لمساعدة هذا القطاع»(2). إذن الصناعات المحدودة يمكن أن تكون كافة أنواع الأنشطة الصناعية في المؤسسات والشركات الصغيرة والإدارة غير المتخصصة.

أنواع الصناعات المحدودة

مثلما تختلف الصناعات المحدودة من دولة إلى أخرى حسب ظروف الدولة، فإنها تختلف من حيث النوع في الدولة الواحدة طبقًا لقدرة الدولة على توفير المتطلبات الضرورية، للقيام بكل نوع من هذه الصناعة. إن الصناعات المحدودة يمكن أن تقسم إلى صناعات تقليدية وصناعات حديثة، والصناعات التقليدية تشمل صناعات الحرف اليدوية، أصحاب المهن، ورش العمل والصناعات المنزلية. إن الصناعات المنزلية تستخدم أحيانًا بشكل متداخل للإشارة إلى التصنيع المنفذ منزليًا وأساسا الإنتاج العائلي الذي تنتجه في العائلة. والصناعات المنزلية تعتمد غالبًا على منتوج معين، أما أصحاب المهن فهم ينتجون سلعهم في ورش العمل ويقوم بها صناع يعملون بمفردهم. أما الأنواع الأخرى للصناعات المحدودة فهي الصناعات التي تنتج في المصانع الصغيرة التي تطورت من الصناعات المنزلية وماتزال تحافظ على الكثير من صفاتها. أي أنها معامل ذات تكنولوجيا تقليدية وكذلك صناعات في المعامل الحديثة والتي تستخدم تكنولوجيا متقدمة.

---

(1) Robinson,R, op, cit, p. 6.

(2) Sharma, op, cit, pp 115 - 116.

إذن فأنواع الصناعات المحدودة يمكن أن تنقسم إلى نوعين أساسيين: منظم وغير منظم، والصناعات المنظمة هي التي لها وسائل ثابتة للقيام بإنتاج وتشغيل عمال برواتب وتستخدم تكنولوجيا حديثة. والصناعات الصغيرة غير المنظمة من الناحية الأخرى هي الصناعات التي تتكون من الصناع من دون وسائل ثابتة للإنتاج ويعملون بالمنازل أو خارجها، بالإضافة إلى أنهم يشغلون عددا قليلا من العاملين الذين يعملون برواتب معينة.

تطور الصناعات المحدودة

إن تنمية الصناعات المحدودة هي هدف مهم في العديد من استراتيجيات الدول الأفريقية وسياسات التصنيع، وأثناء العقود الأخيرة فإن قطاع الصناعات المحدودة دعمته برامج تنموية مثل خطط الدولة القومية في العديد من الدول الأفريقية. إن تنمية الصناعات المحدودة تعتمد على ظروف الدولة الاقتصادية والاجتماعية وتوفر المتطلبات الضرورية لهذا النوع من الصناعة، وكذلك الاهتمام بالصناعات المحدودة يختلف من دولة إلى أخرى طبقًا للمنافع التي تقدمها الصناعات المحدودة ومساهمتها في تحقيق أهداف اجتماعية مهمة مرجوة من الصناعات المحدودة مثل: فرص العمل، توزيع الدخل ، وتطور المناطق المتخلفة.

لقد تطورت الصناعات المحدودة عبر مراحل عديدة من الصناعات التقليدية مثل المواد المنزلية إلى الصناعة المتقنة والمعامل التقليدية إلى المرحلة الأخيرة والتي تدعى اليوم المصانع الصغيرة. هذه الصنائع الصغيرة تشغل ما بين 50 إلى 100 عامل في إنتاج السلع الحديثة مثل السلع البلاستيكية والمعدنية. إنها تستخدم تقنية حديثة لغرض إنتاج سلع حديثة للأسواق الخارجية، وبسبب ذلك كله فإن الصناعات المحدودة اليوم لم تعد مصطلحًا غير مألوف في الدول الأفريقية، ومعظم الدول الأفريقية وبسبب مشكلة الأيدي العاملة وندرة الموارد البشرية قد بدأت برامج التنمية في الصناعات المحدودة.

أهمية الصناعات المحدودة

إن أهمية الصناعات المحدودة تكمن في مساهمتها الكبيرة في عملية التنمية بوجه عام، وبرغم المعدل السريع للتنمية الاقتصادية في عدد من الدول الأفريقية فإن الأهداف الاجتماعية مثل خلق فرص العمل وإزالة الفقر لم تتحقق بشكل واسع. وهذه المشكلات التي لم تحل، تجبر الدول الأفريقية على اتباع صناعات محدودة من أجل تحقيق الأهداف المرغوبة.

إن الصناعات المحدودة تلعب دورًا مهمًا في الاقتصاد المتقدم أو النامي، وإن الحاجة تكون لعدد كبير من المؤسسات الصناعية، وفرص العمل الصناعية والمنتوج الصناعي المحلي الإجمالي[1]. وهذا يعني أن الصناعات مهمة لكل من الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، لأنها تستخدم قوة عاملة أكثر ورأس مال أقل وتستخدم آليات قليلة لا تحتاج إلى يد عاملة مؤهلة ولا تحتاج أيضًا إلى سوق كبيرة لمخرجاتها. لذلك فإنه ليس من الضروري أن يكون موقعها في المدن الكبيرة. أما في الدول الأفريقية فهي تلعب دورًا مهمًا ومتنوعًا حيث إنها تساهم في حل مشكلة البطالة، وتساهم في تدريب اليد العاملة، وتقدم للقادمين من الريف نقطة الانطلاق للمساهمة في اقتصاد المدينة. وفي الدول التي نجحت فيها الحرف اليدوية التقليدية فإن قطاعًا صغيرًا يمكنه المساهمة بشكل ملحوظ في الحصول على العملة الأجنبية عبر الصادرات ومبيعات المنتجات للسياح[2]. لهذا فإن أهمية الصناعات المحدودة تساهم بشكل عام في الاقتصاد القومي وفي عمليات التصنيع بشكل خاص في خلق فرص العمل والحصول على العملة الأجنبية، والتوسع في المخرجات.

الصناعات المحدودة مقابل الصناعات الكبري

لمناقشة هذه النقطة يجب أن تكون هناك مقارنة بين الصناعات المحدودة والصناعات الكبرى في مساهمتها في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف

(1) Unido, op, cit, p. 79.

(2) The World Bank, op, cit, p. 8.

الاقتصادية والاجتماعية. إن تجربة الدول التي ركزت على الصناعات المحدودة والصغرى أثبتت بأن الصناعات المحدودة تكلفتها الاستثمارية أقل بالمقارنة بالصناعات الكبرى، بسبب الكلفة المنخفضة للمواد الخام، والنقل ومتطلبات الطاقة في الصناعات المحدودة، وهذه التجربة تبين أيضًا أن فرص العمل وفرتها الصناعات المحدودة أكثر من الصناعات الكبرى، حيث إن الصناعات المحدودة تستطيع استيعاب عدد كبير من العاملين، وتستطيع أن توفر فرص العمل في المدن الكبيرة، وكذلك في المدن الصغيرة، وهذا يحول التوجه في الهجرة من المناطق الريفية إلى المدنية والتي تشكل مشكلة كبيرة في الدول الأفريقية.

الصناعات المحدودة فتعمل على تنوع الهيكل الصناعي بشكل اقتصادي أكثر من الصناعات الكبيرة، وهي تحتاج إلى تخصص أقل في الإدارة من الصناعات الكبيرة. إنها أكثر كفاءة في تدريب مهارات معينة، لأنها تحتاج إلى أيدي عاملة عالية الكفاءة. كما تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة جدًا والتي تجعلها مطلوبة في كافة الدول الأفريقية.

هذه بعض مزايا الصناعات المحدودة مقارنة مع الصناعات الكبرى. وعلى الرغم من أن هذا لا يعني أن الصناعات الصغرى أفضل من الصناعات الكبرى وأن التركيز يجب أن يكون عليها فقط، فإن هذه الصناعات الصغرى يمكن أن تتعايش وتتنافس مع الصناعات الكبري بنجاح حيث إنها يمكن أن ترتبط بعلاقة تكاملية، والصناعات المحدودة يمكن أن توفر أدوات مختلفة للصناعات الكبيرة، لذلك يجب ملاحظة أن الصناعات المحدودة هي أساس الصناعات الكبيرة.

كما أن سياسات واستراتيجيات التصنيع يجب أن ترتكز على كلا النوعين: الصناعات الصغرى والصناعات الكبرى، من أجل تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية الاقتصادية بعامة والتصنيع بشكل خاص. وكلا الصناعتين يجب أن تسيرا جنبًا إلى جنب في أية دولة وفي أي وقت، ولا يمكن أن تكونا بديلتين عن بعضهما البعض. وكثيرا من الصناعات الكبرى تعتمد على الصناعات الصغرى في المواد الخام، وكذلك بعض المتطلبات الأخرى، وخاصة في الدول الأفريقية.

من خلال تتبعنا لدراسة ومناقشة هذا الكتاب لكثير من الآراء والأفكار حول كثير من المواضيع التي أصبحت من اهتمام كثير من الكتاب والباحثين بل وكذلك حازت على اهتمام الرأي العام العالمي، ومن هذه المواضيع ظاهرة العولمة التي هي الآن قضية الساعة ومن الظواهر البارزة في المتغيرات الدولية.

وليس هناك جدل في أن هذا الاهتمام بهذه الظاهرة هو بسبب ارتباطها بقضايا الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية، وخاصة فيما تهدف إليه هذه الظاهرة في عولمة الثقافة. وهذا بحجة أن العالم اليوم على الرغم من اتساع مساحته أصبح قرية صغيرة وذلك بفضل وسائل الاتصال ووسائل المواصلات وشبكة المعلومات (الإنترنت).

ولقد كان التركيز في هذا الكتاب على آثار العولمة على القارة الأفريقية بخاصة وكيف أن أفريقيا الآن هي بين خيارين، بين خيار الاندماج في العولمة وبالتالي سيفقدها هذا الاندماج هويتها وحضارتها الأفريقية، وبين خيار الانعزال عن العالم وإغلاق الطريق أمام العولمة القادمة لما تمثله هذه العولمة من خطر على الحضارة والهوية الأفريقية ومحاولة إذابتها في التبعية الغربية.

ولقد رأينا أن الحل ليس بالانخراط في العولمة بدون تحفظ أو بالانعزال عن العالم، بل هو بإثبات الوجود لهذه القارة، خاصة وأنها تمتلك قدرات

سياسية واقتصادية واجتماعية تمكنها من مقاومة أي خطر قادم. حيث إن أفريقيا قارة غنية بمواردها الوفيرة وثرواتها البحرية والبرية والتي على الرغم من هذه الإمكانيات مازالت فقيرة إلى جانب الديون الخارجية والتبعية الاقتصادية والسياسية.

ولمناقشة فرضية هذا الكتاب كيف تواجه أفريقيا تحديات العولمة؟ أو بالتحديد كيف تتعامل القارة الأفريقية مع ظاهرة العولمة؟ هل بالاندماج فيها، أم برفضها ومقاومتها، أم بدراستها ومناقشتها والتعامل مع الجانب الإيجابي فيها ورفض الجانب السلبي منها؟ تم تقسيم هذا الكتاب إلى أربعة فصول، الفصل الأول فصل تمهيدي لمناقشة بعض المتغيرات الدولية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأثرها على تحديد بعض المفاهيم وخاصة ما برز منها حديثا.

أما الفصل الثاني فقط تم تخصيصه لمناقشة ظاهرة العولمة بشكل تفصيلي من حيث مفهوم العولمة ومحاولة إيجاد تعريف محدد لها، ثم مناقشة جذور العولمة من الناحية التاريخية لإثبات أن العولمة ليست ظاهرة جديدة بل هي قديمة قدم التاريخ، وما هي علاقتها ببعض المفاهيم الأخرى مثل التغريب، التحديث، العالمية، الاستعمار، الهيمنة، صراع الحضارات، ونهاية التاريخ، وكيف وجدنا أنه حتى وإن اختلفت هذه المفاهيم في شكلها الخارجي ولكن جوهرها واحد، وهو فرض نمط سياسي ونمط اقتصادي ونمط ثقافي ونمط فكري واحد غربي رأسمالي على كامل الكرة الأرضية. وتم في هذا الفصل أيضًا مناقشة أبعاد العولمة المختلفة، العولمة الثقافية، آثار العولمة على الدول الأفريقية وكيفية مقاومتها.

أما الفصل الثالث فلقد ناقش موضوعا مختلفا وهو علاقة الديمقراطية بالعولمة وهل ما يحصل الآن هو عولمة للديمقراطية أم هو ديمقراطية للعولمة؟ وهذا تطلب مناقشة مفهوم الديمقراطية والتجارب الديمقراطية السابقة من ليبرالية وماركسية

ومقارنتها بالديمقراطية الشعبية المباشرة في النظرية العالمية الثالثة وهي التجربة الديمقراطية التي يمكن تطبيقها.

وخصص الفصل الرابع لمناقشة التنمية الاقتصادية في أفريقيا، هذه القارة التي تمتلك إمكانيات اقتصادية مهمة يجب أن توظف في خدمة تنميتها حتى تستطيع مواجهة العولمة وخاصة العولمة الاقتصادية، لذلك تمت مناقشة مفهوم التنمية الاقتصادية، المتطلبات الأساسية للتنمية، عوائق التنمية الاقتصادية ثم الاستراتيجيات البديلة للتنمية.

وأخيراً الفصل الخامس الذي تطرق إلى إحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية وهي استراتيجية التصنيع في أفريقيا كاستراتيجية صحيحة لمواجهة تحديات العولمة، إذ تمت مناقشة مفهوم التصنيع ومحاولة إيجاد تعريف له، وما هي مستويات التصنيع؟ وما هو الطريق إلى التصنيع؟ أهداف التصنيع، المتطلبات الرئيسة للتصنيع، مشاكل التصنيع، علاقة التصنيع ببعض القطاعات الأخرى، الجدل حول التصنيع، استراتيجيات وسياسات التصنيع، ونماذج مخططات التصنيع، ثم مناقشة الصناعات الصغري مقابل الصناعات الكبرى.

من خلال ما تمت مناقشته في هذا الكتاب وفصوله المختلفة التي تطرقت إلى القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية، يمكن استنتاج أن أفريقيا يمكنها مواجهة تحديات العولمة من خلال سياسة واستراتيجية تعتمد على الذات والإرادة الأفريقية الحرة دون الاعتماد على الخارج.

فمثلا فيما يتعلق بقبول أو رفض ظاهرة العولمة، يجب أن تستفيد أفريقيا من تجاربها في الماضي وكفاحها ضد الاستعمار والعنصرية وهذا يتطلب كما سبق الإشارة إليه الاستفادة من الجانب الإيجابي للعولمة وخاصة فيما يتعلق بوسائل الاتصال والمواصلات والتكنولوجيا وشبكة المعلومات (الإنترنت) ومحاربة كل ما يهدد الهوية والحضارة الأفريقية.

أما فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية في أفريقيا، فهذه القارة مواردها وإمكانياتها وفيرة واليد العاملة الرخيصة تؤهلها أكثر من غيرها لخوض غمار التنمية واستغلال ثرواتها التي حرمت منها طيلة فترة الاستعمار الغربي وذلك بالتركيز على التصنيع الذي أصبح تقاس به الشعوب والأمم في تقدمها وتخلفها، خاصة وأن القارة الأفريقية تمتلك المواد الخام اللازمة للتصنيع ولديها اليد العاملة الرخيصة.

وأخيرا وبعد أن تم الإعلان عن قيام الاتحاد الأفريقي في قمة سرت بالجماهيرية العظمى في 1999/9/9، والتصديق عليه في قمة لوزاكا في 2001/7/12، انتقلت أفريقيا إلى مرحلة جديدة في تاريخها وهي مرحلة الوحدة الأفريقية أو الولايات المتحدة الأفريقية، هذا الاتحاد الأفريقي الذي سيوظف إمكانيات القارة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من أجل تحقيق أهداف القارة السمراء وبالتالي مواجهة تيار العولمة والاستفادة من إيجابياتها.

المصادر العربية

1 ـ عبيد نايف علي، العولمة والعرب، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة، عدد 22، يوليو 1977.

2 ـ داود حسن، دور الشركات متعددة الجنسيات في خلق العولمة، المجتمع، العدد 1321، 1998/10/13.

3 ـ ذياب عبد الكريم، العولمة ومستقبل العالم الإسلامى، الفرقان، السنة العاشرة، العدد 99، يوليو 1998.

4 ـ د. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، 2000.

5 ـ يحيى اليحياوي، العولمة: أية عولمة، أفريقيا الشرق، بيروت، 1999.

6 ـ محسن أحمد الخضيري، العولمة: ما العمل، ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

8 ـ إبراهيم العيسوي، العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد الأول، أكتوبر 1999.

9 ـ سيار الجميل، العولمة والمستقبل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

10 ـ د. منعم صافي العمار، النظام الإقليمي العربي والمحاولات المطروحة لتهميشه: العولمة نموذجا، في ندوة النظام السياسي العربي في مواجهة التحديات الجديدة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 2000، بيروت، لبنان.

11ـ أنتوني جيذر، الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد ومحمد محي الدين، المركز العربي المصري، القاهرة، 1999.

12ـ أحمد صدقي التيجاني، في تعقيب على ورقة السيد يسين في مفهوم العولمة، في ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

13ـ جيمس روزناو، ديناميكية العولمة نحو صياغة عملية قراءات استراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1997.

14ـ أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.

15ـ مجلة الشاهد، العدد، 159/11 ت 2، 1998.

16ـ الشيخ محمد بن إسماعيل، ندوة هويتنا الإسلامية، مجلة البيان، العدد، 129.

17ـ أحمد بلوافي: الاستعمار الجديد (الشركات متعددة الجنسيات).

18ـ د. جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999 .

19ـ خالد غازي، الطوفان، العولمة: فك الثوابت وتحطيم الهويات، دار الهدي للنشر والتوزيع 1998.

20 ـ جابر عصفور، العولمة وقضايا الهوية الثقافية، حرية النهج، العدد 50 الصادر في ربيع 1998.

21 ـ محمد عابد الجابري، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

22 ـ د. عبد الله عثمان التوم، د. عبد الروؤف محمد آدم، العولمة، دراسة تحليلية نقدية، دار الوفاق للنشر 1999، لندن.

23 ـ صادق جلال العظم، ما هي العولمة، ورقة بحثية، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1996.

24 ـ روبرت بال، الديمقراطية ونقادها، الجزء الأول، أصول الديمقراطية الحديثة، دار الفارابي للنشر والتوزيع، 1995، ترجمة عباس مظفر.

25 ـ د. إبراهيم أبو خزام، الوسيط في القانون الدستوري، الكتاب الأول، الدساتير والدولة ونظم الحكم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت 2001.

26 ـ محمد سليم محمد غزوي، نظرات حول الديمقراطية، دار وائل، عمان، الأردن، 2000.

27 ـ د. الفاتح عبد الله عبد السلام، الديمقراطية: بعض الدلالات النظرية في الفكر السياسي المعاصر، الديمقراطية: المفهوم والممارسة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1996، طرابلس.

28 ـ عوض الكريم موسى عبد اللطيف، الديمقراطية بين التعددية الحزبية والليبرالية، ندوة الفكر السياسي المعاصر.

29 ـ صامويل هنتغتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوي، القاهرة، دار سعاد الصباح.

30 ـ هانس بيتر مارتين وهار الدشومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، الكويت، عالم المعرفة، 1998.

31 ـ معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الفصل الأول، حل المشكلة الديمقراطية، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس.

32 ـ د. عصام سليمان، الديمقراطية، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1998، طرابلس.

33 ـ د. المدني الصديق، التعريف بالنظام الجماهيري، صحيفة الزحف الأخضر، 1981.

34 ـ وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب، الصادرة بمدينة سبها، الجماهيرية العظمى 2 مارس 1977.

35 ـ الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان، الصادرة في 1988/6/11 بمدينة البيضاء. الجماهيرية العظمى.

المصادر الأجنبية

1- Assaf G.Globalization And Industrial Development Implication for Countries and International Co- Operation Among Islamic Countries Vol. 19, Nos. 1-2 ,January - April, 1998

2- Hood, N and S. Young. The Economic of Multinational Enterprise, Esse, U. K, Longman Group Ltd, 1981.

3- Robertson, R, Globalization, London, Sage, 1992.

4- Aibrow, M. Introduction in: Aibrow and E. King (eds) Globalization, Knowledge and Society, London, sage, 1990.

5- Featherstone, M (ed) Global Culture, Globalization Postmodernism and Identity, London Sage, 1992.

6- Roberston, R, Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity: A Theory, Culture, and Society, Special Issue, edited by Mike Featherstone, London Newburg Park: Sage Publication, 1990.

7- J. Anderson, A Global World Reordering Political Space Oxford, 1995.

8- Marcos, Herbert, One Dimensional Man, Sphere Book, London, 1964.

9- Harnison, Paul, Inside, The Third World, Penguin Books, 1990.

10- Encyclopedia Breitannica V7. U. S. A, 1973.

11- The Encyclopedia Americana, V8. U. S. A. 1963.

12- A. Toynbee, Democracy in the Atomic Age, London, 1956.

13- Niehur Reinhold and Sigmund. P, The Democratic Experience, U. S. A, 1962.

14- Poymond Aron, An, Essay of Freedom, U. S. A, 1970.

15- W. Harvey, Democracy in A Revolutionary, London, 1971.

16- P. Roland, Liberal Democracy, U. S. A, 1950.

17- Harlod Laski, The Rise of European Liberalism: An Essay in Interpretation, London, UN Win Books, 1962.

18- C. W. Mills The Power Elite, New York: Oxford University Press, 1995.

19- Arthur Schesinger. Sr, Has Democracy A Future? Foreign Affairs, Vol. 76. No. 5,Sep-Oct, 1997.

20- S. L. Walken, A critique of The Elitist Theory of Democracy in A.P.S.R., Vol.60., 1975.

21- Giddiness, Anthony, The Consequences of Modernity, Polity Press, 1992.

22- Tomlinson, J.Cultural Imperialism, The John Hopkins University Press, Baltimore, 1991.

23- Robertson, R. Globalization, London, Sage, 1992.

24- Aibrow, M. Introduction in: Aibrow and E. king. (eds)., Globalization, Knowledge and Society, London, Sage, 1990.

25- Featherstone, M. (ed). Global Culture, Globalization Postmodernism, and Identity, London, Sage, 1992.

26- Roberston, R, Global Culture: Nationalism and Modernity: A Theory, Culture and Sosciety Issue, Edited by Mike Featherston, London, New Burg Park, Sage Publication 1990.

27- J. Anderson, A Global World Reordering Political Space, Oxford, 1995.

28- Marcos, Herbert, One Dimensional Man, Sphere Book, London, 1964.

29- Hamison, Paul, Inside, The Third World, Penguin Books, 1990.

30- Encyclopedia Breitannica V7. V.S.A, 1973.

31- The Encyclopedia Americana, V8, V.S.A, 1963.

32- A. Toynbee, Democracy in The Atomic Age, London, 1956.

33- Niehur Reinhold and Sigmund. P, The Democratic Experience, V.S.A, 1962.

34- Poymond Aron, An Essay of Freedom, V.S.A, 1970.

35- W. Harry, Democracy in A Revoulationary, London, 1971.

36- P. Roland, Liberal Democracy, V.. A, 1950.

37 - Harlod Laski, The Rise of European Liberalism: An Essay in Interpretation, London, UN Win Books, 1962.

38 - C. W. Mills, The Power Elite, New York; Oxford University Press, 1995.

39 - Arthur Schesinger, Sr, Has Democracy AFuture? - Foreign Affairs, Vol, 7. No. 5, Sep - Oct 1997.

40 - S. L Walken , A critique of The Elitist Theory of Democracy , in A. P. S. R, Vol. 60, 1975.

41 - Hood, and S. Young, The Economic of Multinational V. K. Longman Group Ltd, 1981. - Enterprise, Esse.

42 - Assaf G. Globalization and Industrial Development Implication For Countries and International Co - Operation, Journal of Economic Co - Operation Among Islamic Countries Vol . 19, Vos,. 1 -2 , January - April, 1998.

43 - Abed - Elshafa, M., : Industrialization Issue According To The New Economic System, Dar El Wahhda, Beirut, Libanon : (in Arabic), 1980.

44 - Annerstedt, J. , And Gustavsson, R., : Towards A new International Economic Division of Labor, Ruc Boghandel and Forlag, Denmark, 1975.

45 - Balassa, B., : Exports and Economic Growth , Journal of Development Economics, Vol,. 5 No. 2 June, 1978.

46 - Bryce , M. D., : Industrial Development, A Guide for Accelerating Economic Growth, McGrow - Hill Book Company Inc, New York, Toronto and London, 1960.

47 - Chenery, H., and Syquin, M., : Patterns of Development, 1950 - 1970, Oxford University Press, New York and London, 1975.

48 - Cukor, G., : Startegies for Industrialization In Developing Countries, C. Hurset and Company, London, 1971.

49 - Elkam, N.,: An introduction to Development Economics, Penguin Books, London, 1973.

50 - Ewing A. F.,; Industry in Africa, Oxford Universety Press, New York, 1980.

51 - Fernandez, R., : Thrid World Industralization: A New Breitannica? , Monthly Review, An Independent Socialist Magazine, Vol. 32, Inc, New York, May 1980.

52 - Frobel, F. and Heinrichs, J., : The New International Division of Labor, Cambridge University Press, Cambridge, 1980.

53 - Ghosh, P. K., : Industrialization and Development, A Third World Prospectives, Green Wood Press, London, 1984.

54 - Gillis, M., Et Al , : Economics of Development, W. N. Norton of Company, New York and London, 1983.

55 - Griftin, K. B. and Enos, J., : P;anning Development, Addison Wesley Publishing Company, London, 1970.

56 - Hicks, V., : Learning About Economic Developmnt, Oxford Economic Papers, Oxford, February, 1957.

57 - Jones, J., : Introduction to Modern Theories of Economic Growth, Hutchinson, London, 1975.

58 - Kemp, T., : Industrialization in The Non - Western World, Longman, London and New York, 1983.

59 - Kerr, C., *et al.*, : Industrialism and Industrial Man, Heienman Educational Book Ltd, London, 1960.

60 - Kirkpatrick, C. H., Lee, N., And Nixson, F. J.,: Industrial Structure and Policy in Less Dbeveloped Countries, George Allen & Unwin, London, 1984.

61 - Mabro, R., : The Egyptian Economy 1952 - 1977, Clarendon Press, Oxford, 1974.

62 - Mabro, R., Radwan, S., : The Iindustrialization of Egypt 1939 - 1973, Policy and Performance, Clarendon Press, Oxford, 1976.

63 - Malchasan, E. M., : External Factors, The Necessity of Industrialization in The Developing Countries, in Economic Papers, Central School of Planning and Statistics in Warsaw, 1980.

64 - Mandelbaum, K., : The Industrialization of Backward Areas Basil Blackwell, Oxford, 1961.

65 - Marx Karl, Theories of Surplus, Moscow, 1969.

66 - Meier, G. M., and Baldwin, R.E., : Economic Development, Theory, History, History and Policy, Hohn Wiley and Sons., Inc., New York and London, 1964.

67 - Organization For Economic Cooperation and Development: The Aim and Instument of Industrial Policy, AComparative Study, UN New York, 1975.

68 - Power, J., : Import Substitution As An Industrialization Startegy , Philippine Economic Journal, Spring, 1967.

69 - Robinson, R., : Industrialization in Developing Countries, Cambridge University Press, Cambridge, 1965.

70 - Sayigh, Y. A., L The Arab Economy, Past Performance and Future Prospects, Oxford University Press, Oxford, 1982.

71 - Sharma, S. K., : Development Startegy and The Developing Countries, South Asian Publishers Put,. Ltd., New Delhi, Madras, 1983.

72 - Shumpeter J. A., : The Theory of Economic Devilopment , Oxford University Press, Oxford, 1974.

73 - Singer, H., Industrialization, Where Do We Stand? Where Are We Going? Brighton, Sussex, 1982.

74 - Stanley, I., : Methods of Industrial Development, Oecd, United Nations, New York, 1973.

75 - Sutcliffe, R. B., : Industry and Underdevelopment, Addison Wesley Publishing Company, London, 1971.

76 - Tynunenko, V.I. *et. al*;., : Industrialization of Developing Countries , Progress Publishers, Moscow, 1973.

77 - Un., Organization For Economic Cooperation and Development, : Industry in Transition Experiences of The 1970s and Prospects of 1980s , Paris, 1983.

78 - UN., Economic and Social Council,: Industrialization for New Development Needs : View and Recommendations, United Nations Publications, New York, 1974.

79 - Unido, Industrial Development Survey, Vol. 5., United Nations, New York, 1973.

80 - Unido, Industry 2000, New Perspectives, United Nations, New York, 1979.

81 - Unido, : Industrialization and Productivity, Bulletin 16, United Nations, Vienna, 1970.

82 - Unido, Industry and Development, No. 5, United Nations, New York, 1979.

83 - Unido, : Industrial Priorities in Developing Countries, The Selection Process in Braxil, India, Mexico, Korea and Turky, UN, New York, 1979.

84 - Unido, : World Industry in 1980, Unites Nations, New York, 1980.

85 - Unido, Appropriate Industrial Technology for Basic Industries, : Monographs on Appropriate Industrial Technology No. 13, Unites Nations, New York, 1981.

86 - Unido, : World Industry Since 1960, Progress and Prospects, UN., New York, 1980.

87 - Unido, : Comparatives Study of Development Plans of Arab States, UN., New York, 1976.

88 - Unido, : Industry in A changing World, Special Issue of The Industrial Development Survey for The Fourth General Conference of Unido, Unites Nations, New York, 1988.

89 - unido, Industry Sector Working Paper, Unites Nations, Vienna, 1972.

90 - Unido, : Industrial Development Survey, Vol. 5., Unites Nations, New York, 1973.

91 - Unido, Industrial Priorities in Developing Countries, United Nations, New York, 1970.

92 - Unido, Monographs on Industrial Development, No. 11, United Nations, New York, 1970.

93 - Unido, : Industrialization in Africa, United Nations pubications, New Yord, 1973.

94 - Unido, : Industrialization and Productivity, Bulletin No. 22, Unites Nations Publications, N. Y., 1975.

95 - Unido, : Industry and Developing Countries, United Nations Publications, New York, 1973.

96 - Unido, : World Industry in 1980d, United Nations Publications, New York, 1981.

97 - Unido., Monographs on Industrial Development,: Industrialization of Developing Countries: Problems and Prospects, United Nations Publication, New York, 1969.

98 - Uindo., : World Industry Since 1960: Progress and Prospects, Special Issue of The Industrial Development Survey For The Third General Conference of Unido., United Nations Publication , New York, 1979.

99 - United Nations Committee For Industrial Development, Reports of The Third Session, New York, 13 - 31 May, 1963.

100 - United Nations,; International Standard Industrial Classification of All Economic Activites, Statistical Paper Series, No. 4, New York, 1968.

101 - United Nations, Small Industry, Bulletin For Asia and The Pacific, No. 12, New York, 1074.

102 - United Nations, Industrial Development Organization, Industry and Development, UN, New York, No. 2, 1978, No. 3, 1979, No. 4, 1979, No. 5, 1980, No. 8, 1983, No. 11, 1984, No. 12, 1984.

103 - United Nations, : Processes and Problems of Industrialization in Under Developed Countries, Un, Department of Economic and Social Affairs, New York, 1955.

104 - Webster, A., : Introduction to The Sociology of Development, Macmillan Publishers Ltd., London, 1984.

105 - Welfwrits, C. A., : Review of World Economies, Journal of The Kiel Insituite of World Economics, Bank 112, Kiel, 1976.

106- World Bank, The Process of Industrial Development and Alternative Development Strategies, World Bank Staff Working Papers, No. 448, Washington, October, 1980.

المحتويات

المحتويات



عربية للطباعة والنشر

7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين

تليفون : 3256098 - 3251043

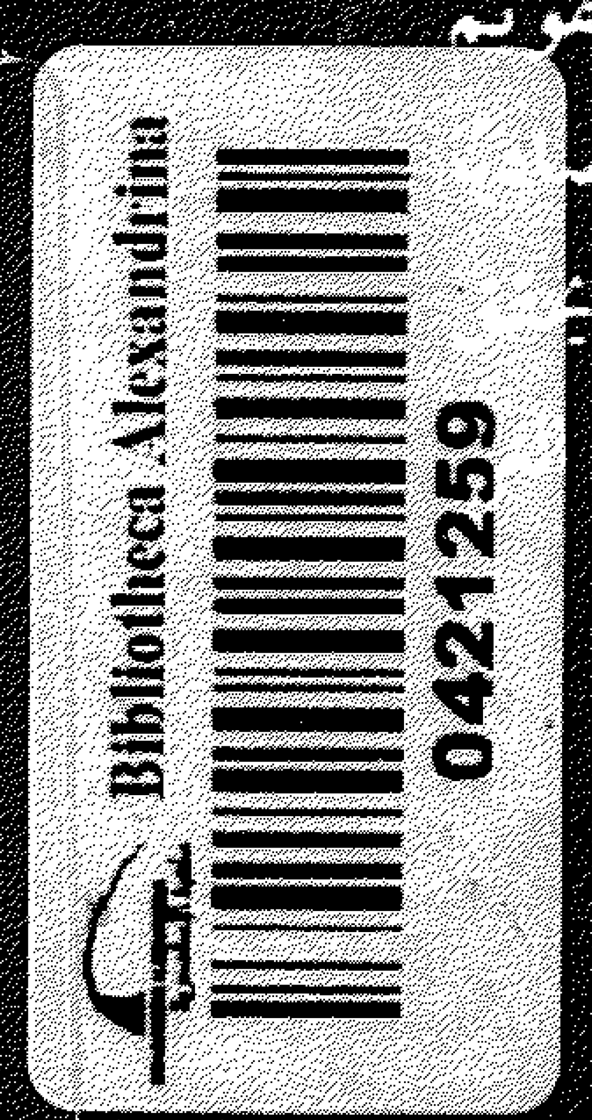
أفريقيا وتحديات العولمة

قضية العولمة من أهم قضايا الساعة المطروحة حاليًا للنقاش بين أُولي الأمر من المفكرين والسياسيين في العالم كله ؛ إذ تتوقف عليها أمور كثيرة ـ بالنفع أو الضر ـ تختص بالسياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة ، ومن ثم فلا يمكن تجاهل مسألة العولمة بأي حال من الأحوال ؛ خاصةً في ظل نظام عالمي منحاز أحادي القطبية .

وقارتنا الأفريقية هي أولى القارات المعنية فعلاً بقضية العولمة ، إذ على الرغم من فقرها وتغلب الصراع السياسي والعِرقي عليها ، إلا أنها قارة غنية بثرواتها ومواردها الطبيعية التي لم تكتشف بعد ، أو التي اكتشفت وتم توظيفها لخدمة المصالح الاستعمارية على حساب الشعوب الأفريقية . ولذلك فهذه القارة هي أكثر قارات العالم تساؤلاً عن مصيرها في إطار العولمة ، وما إذا كانت ستنتفع بها حقًا وتحقق بالتالي ما عجزت عن تحقيقه من قبل ، أم أنها ستضار منها وتتدهور أحوالها ، فتسير الأمور فيها من سيىء إلى أسوأ ، ويعود إليها الاستعمار من جديد؟!

وهذا الكتاب يحاول الإجابة عن ذلك ، ويرسم لإفريقيا النهج القويم الذي يجب أن تتبعه من الآن على كافة الأصعدة ـ سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا واجتماعيًا ـ لتستطيع أن تجابه تيار العولمة الجارف بما يحقق مصالحها ويضمن رخاء شعوبها ، وتتحاشى مخاطر التبعية والفقر [illegible] عانت منها كثيرًا .

إنه كتاب قيم جدير بالقراءة ، فلا تفوّت فرصة قراءته .



الدار المصرية اللبنانية • المكتبة الجامعية
القاهرة غريان